بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية - غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية الآداب
قسم التاريخ

الأفكار والمشاريع الإسرائيلية المقترحة لتسوية القضية الفلسطينية
من عام ١٩٤٨ – ١٩٧٧م

إعداد الطالب

ماجد سعيد سليم المدهون

إشراف

د. أكرم محمد عدوان

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التاريخ (بحث تكميلي)
في قسم التاريخ بكلية الآداب في الجامعة الإسلامية بغزة - فلسطين

١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م

﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾

سورة المجادلة: الآية ١١

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى:

- روح والدي رحمه الله.
- والدتي رمز العطاء والحنان.
- إخواني و أخواتي الأعزاء.
- زوجتي التي وفرت لي سبل الهدوء والراحة، والتي تحملت الأرق من أجل إنجاز هذا البحث.
- أبنائي، فلذة كبدي: محمـــد - أحمـــد - محمـــود - حنـــين - ســـعيد - ريـــاض آية - ميس.
- كل من ساهم وشارك في إعداد البحث.
- كل الأصدقاء.

شكر وتقدير

من الواجب أن أتقدم بالشكر والتقدير والعرفان لمن لهم الفضل في توجيهي وتشجيعي ومنحي رعايتهم وجل خبراتهم.

فأبدأ بالشكر الخالص للأستاذ الفاضل الدكتور: **أكرم محمد عدوان**، المشرف على هذا البحث، والذي لم يتوانى لحظة واحدة بتوفير وقته وجهده وتوجيهه وإرشاده أثناء قيامي بإنجاز هذا البحث.

كما وأتقدم بالشكر والتقدير للدكتور/ **عبد الناصر سرور** (أستاذ العلاقات الدولية بجامعة الأقصى)، والدكتور/ **أحمد الساعاتي** (أستاذ التاريخ بالجامعة الإسلامية)، وذلك لما أبدوه من ملاحظات قيمة وتوجيهات مفيدة للبحث العلمي أثناء المناقشة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لأساتذتي في قسم التاريخ: الدكتور **عصام سيسالم**، والدكتور **عاطف عدوان**، والدكتور **رياض شاهين**، والدكتور **خالد الخالدي**.

وأتقدم بالشكر الجزيل للدكتور **خالد شعبان** لمساعدته لي في جمع المادة العلمية باللغة العبرية.

وأتقدم بالشكر الجزيل للأخ **نزيه اللوقا** (أحد العاملين بالجامعة العبرية في تل أبيب) لمساعدته لي في جمع المادة من المراجع والجرائد العبرية وإرسالها لي عبر البريد السريع.

وأتقدم بالشكر الجزيل للمترجمة باللغة العبرية الأخت **رحاب ظهير** لما بذلته من مجهود في إنجاز الترجمة على أكمل وجه.

كما وأتقدم بالشكر الجزيل للعاملين في المكتبات خاصة، مكتبة الجامعة الإسلامية، وجامعة الأقصى وجامعة الأزهر، ومركز التخطيط بغزة ومكتبة بلدية غزة، ومكتبة الهلال، ولكل المخلصين والأوفياء الذين لم يتوانوا عن تقديم العون والمساعدة.

فلهم مني جميعاً عظيم الشكر والامتنان والتقدير والعرفان،،

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين، الصادق الأمين، محمد صلى الله عليه وسلم، وآله وأصحابه الطاهرين الطيبين.

أما بعد،،

في الحقيقة أن قضية فلسطين وما ترتب عليها فيما بعد من تطورات خاصة فيما تسمى اليوم بقضية الصراع العربي الإسرائيلي، قد شغلت المنطقة والعالم منذ ظهورها حتى يومنا هذا، وذلك نظراً للأهمية التي تتمتع بها هذه المنطقة من الناحية السياسية والاقتصادية والتاريخية والدينية، فالتطورات السياسية والعسكرية والاقتصادية التي واكبت هذه القضية منذ نشأتها، فرضت نفسها على مجمل الأحداث في العالم، خاصة بعد ظهور ما يُسمى بدولة إسرائيل على جزء هام جداً من أرض فلسطين عام ١٩٤٨م، وقد فرضت هذه القضية نفسها على مجمل العلاقات العربية، وأصبحت تمثل محوراً رئيسياً في تطور تلك العلاقات ومصدراً هاماً من مصادر تضامنهم أو خلافهم، فبسببها قامت العديد من الثورات والانقلابات ووقعت العديد من الحروب والمعارك، وحصلت العداوات والخلافات، وهكذا كانت ولازالت القضية الفلسطينية المركز الرئيس، والنقطة المحورية في تطور الأحداث في المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط ككل، خاصة بعد أن تطورت هذه القضية وأصبحت تُسمى اليوم بقضية الصراع العربي الإسرائيلي.

ومنذ أن نشأت هذه القضية، تعددت المشاريع والأفكار لإيجاد تسوية مناسبة لها سواء على المجال الدولي أو الإقليمي، فكان هناك أفكار ومشاريع ومقترحات دولية وأخرى أوروبية، كذلك تعددت الأفكار والمشاريع العربية والإسرائيلية، وبالطبع تباينت تلك الأفكار والمشاريع وتضاربت وذلك حسب توجهات ومصالح كل طرف، وذلك للتعدد الهائل لتلك الأفكار والمشاريع حول التسوية، وهو تعدد مقصود وذلك لترك الانطباع بوجود بدائل عديدة ومتنوعة تعكس رأي قادة إسرائيل في التسوية، وبعضها الآخر يعود إلى ذلك التتابع الزمني من حيث التوقيت بين الضربات العسكرية الإسرائيلية ومشاريع التسوية، فقد درجت إسرائيل في بعض الأوقات على التمهيد للعدوان بالحديث عن التسوية والرغبة الشديدة في إيجادها والحفاظ عليها، وفي أحيان

أخرى تبرير العدوان بالحرص على إيجاد تسوية وبأن السعي وراء هذه المهمة كان الدافع الحقيقي للقيام بالعمل العسكري.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة، كونها تركز بشكل رئيس على الأفكار والمشاريع الإسرائيلية في الفترة الواقعة ما بين عام ١٩٤٨م - ١٩٧٧م، وهي فترة تخللها العديد من الأفكار والمشاريع الإسرائيلية القائمة على أساس إيجاد تسوية أولاً للقضية الفلسطينية وثانياً لقضية الصراع العربي الإسرائيلي، وهي مرحلة يمكن تقسيمها إلى خمس فترات تاريخية، كل فترة تميزت بأفكار ومشاريع إسرائيلية تختلف عن بعضها البعض إلى حد ما نظراً للتطورات السياسية والعسكرية والاقتصادية التي واكبت كل مرحلة من تلك المراحل.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

١. عرض وتحليل أهم الأفكار والمشاريع الإسرائيلية التي طرحت من أجل إيجاد تسوية للقضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي في المرحلة الواقعة ما بين ١٩٤٨م - ١٩٧٧م.

٢. إظهار الأسباب الحقيقية من وراء تعدد تلك الأفكار والمشاريع الإسرائيلية.

٣. إظهار الاختلافات الطفيفة بين الأفكار والمشاريع الإسرائيلية في كل فترة من الفترات والربط بين الظروف التي مرت بها تلك الأفكار والمشاريع.

٤. تتبع أن الإسرائيليين قصدوا من وراء تلك الأفكار والمشاريع طمس الهوية الفلسطينية وإخراجها من إطارها السياسي، وجعل القضية الفلسطينية تمثل أزمة ومشكلة من الواجب وضع حل لها كعمل إنساني، من صاحب الأملاك (اليهود)، وليس كحق شرعي وطبيعي لأصحابه الحقيقيين (الفلسطينيين).

٥. الكشف عن الأهداف والنوايا الإسرائيلية من وراء تلك الأفكار والمشاريع.

٦. محاولة إلقاء الضوء على نتائج وآثار تلك الأفكار والمشاريع على أرض الواقع.

حدود الدراسة:

تبدأ الدراسة من حيث الفترة الزمنية، من سنة ١٩٤٨م، وهي السنة التي تم فيها الإعلان عن قيام دولة إسرائيل، وهي بدورها تعتبر مرحلة هامة جداً في تاريخ القضية الفلسطينية، وأيضاً بدء ظهور الأفكار والمشاريع الإسرائيلية بشكل علني وصريح لقادة هذا الكيان، وتنتهي الدراسة سنة ١٩٧٧م وهو العام الذي حدث فيه انقلاب سياسي في إسرائيل نتج عنه وصول حزب الليكود لسدة الحكم، وانتهاء حكم حزب العمل، وزيارة السادات للقدس تمهيدا لعقد معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل، وطرح بيغن مشروع الحكم الذاتي للفلسطينيين، وأيضاً بداية ظهور الخلافات في الصف العربي، أما مكان الدراسة فيتمثل في فلسطين التاريخية.

الدراسات السابقة:

في تقديري لم يحظ هذا الموضوع دراسة علمية جادة، وإنما وجد كتابات عدة تناولت جانباً من هذا الموضوع منها: كتاب مهدي عبد الهادي، المسألة الفلسطينية - مشاريع التسوية عام ١٩٣٤م - ١٩٧٤م، وكتاب منير الهور و طارق الموسى، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية عام ١٩٤٧م - ١٩٨٢م، وكتاب محمود رياض ، الفكر الإسرائيلي وحدود الدولة، وقد أثار انتباهي بعض المقالات، تحدثت عن جوانب هذا الموضوع، مثل مقال فاطمة شعبان، اللاجئون في المشاريع الإسرائيلية بعد عام ١٩٦٧م في مجلة صامد عدد ١٠٦ لسنة ١٩٩٦م ومقال ليلى سليم القاضي ، تقرير حول مشاريع التسوية السلمية للنزاع العربي الإسرائيلي ١٩٤٨م – ١٩٨٢م، في مجلة شؤون فلسطينية عدد ٢٢ لسنة ١٩٧٣م، ومما تجدر الإشارة إليه أن معظم الدراسات السابقة التي تم ذكرها تناولت عرضاً فقط للأفكار والمشاريع الإسرائيلية دون تحليل، لذلك ستتناول هذه الدارسة عرضاً وتحليلاً لتلك الأفكار والمشاريع.

منهج الدراسة:

سيعتمد الباحث في دراسته المنهج التاريخي الوصفي التحليلي وكذلك على المنهج المقارن والمنهج التاريخي السياسي والمنهج الاقتصادي السياسي، وذلك من خلال جمع المعلومات من الوثائق والمصادر والمراجع والمجلات والجرائد ودراستها دراسة تحليلية.

إطار الدراسة:

وقد قسم الباحث محور الدراسة إلى **فصل تمهيدي** وخمسة فصول رئيسة، تحدث الفصل التمهيدي عن الأفكار والمشاريع الإسرائيلية خلال فترة الانتداب البريطاني.

أما **الفصل الأول** فكان بعنوان الأفكار والمشاريع الإسرائيلية عام ١٩٤٨م، وقسم إلى مبحثين الأول: تحدث عن الأوضاع السياسية والعسكرية والاقتصادية في فلسطين عام ١٩٤٨وتناول المبحث التاني الأفكار والمشاريع الإسرائيلية عام ١٩٤٨ موضحاً فيه بيئة وخلفية الأفكار والمشاريع الإسرائيلية الرسمية وغير الرسمية.

وتناول **الفصل الثاني** الأفكار والمشاريع الإسرائيلية من ١٩٤٩ - ١٩٦٣م، وتم تقسيمه إلى مبحثين الأول: تحدث عن الأوضاع السياسية والعسكرية والاقتصادية في فلسطين عام ١٩٤٩ - ١٩٦٣م، والمبحث الثاني: تناول الأفكار والمشاريع ذاكراً فيه بيئة وخلفية الأفكار والمشاريع الإسرائيلية، وأهم الأفكار المشاريع الإسرائيلية الرسمية والغير الرسمية.

أما **الفصل الثالث** فقد جاء بعنوان الأفكار والمشاريع الإسرائيلية من ١٩٦٤ - ١٩٦٧م، وقسم أيضاً إلى مبحثين الأول: تحدث عن الأوضاع السياسية والعسكرية والاقتصادية في فلسطين من ١٩٦٤م - ١٩٦٧م، والمبحث الثاني: تناول الأفكار والمشاريع الإسرائيلية من ١٩٦٤م - ١٩٦٧م، موضحاً فيه بيئة وخلفية الأفكار والمشاريع الإسرائيلية وعرض لأهم الأفكار والمشاريع الرسمية وغير الرسمية.

بينما **الفصل الرابع** فتمحور حول الأفكار والمشاريع الإسرائيلية من ١٩٦٨ – ١٩٧٣م، وتم تقسيمه إلى مبحثين أيضاً الأول: ذكر فيه الأوضاع السياسية والعسكرية والاقتصادية في فلسطين من ١٩٦٨م - ١٩٧٣م، والمبحث الثاني: تناول الأفكار والمشاريع الإسرائيلية في تلك الفترة، ذاكراً فيه بيئة وخلفية الأفكار والمشاريع الإسرائيلية، وعرضاً لأهم الأفكار والمشاريع الإسرائيلية الرسمية وغير الرسمية.

وأخيرا **الفصل الخامس** كان بعنوان الأفكار والمشاريع الإسرائيلية من ١٩٧٤ - ١٩٧٧م ٩٧٧م، وقُسم إلى مبحثين الأول: تحدث عن الأوضاع السياسية والعسكرية والاقتصادية في فلسطين من ١٩٧٤م - ١٩٧٧م، والمبحث الثاني: تناول الأفكار والمشاريع الإسرائيلية من ١٩٧٤م - ١٩٧٧م، موضحاً فيه بيئة وخلفية الأفكار والمشاريع الإسرائيلية، وعرضاً لأهم الأفكار والمشاريع الإسرائيلية الرسمية والغير الرسمية.

وذكر الباحث في الخاتمة توضيحاً لمغزى تلك الأفكار والمشاريع التي تطرحها إسرائيل من حين لآخر وكيف يمكن التعامل معها فلسطينياً، ومن ثم ذكر الباحث محتويات الدراسة والمصادر والمراجع والدوريات والملاحق.

هذا وبالله التوفيق

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

الباحث

فهرست المحتويات

الإهداء ---------- ت
شكر وتقدير ---------- ث
المقدمة ---------- ج
فهرست المحتويات ---------- ر
قائمة الملاحق ---------- س

الفصل التمهيدي: الأفكار والمشاريع الصهيونية خلال فترةالإحتلال و الانتداب البريطاني -- ١
توطئة ---------- ٢
١- مشروع الدولة الفيدرالية أو الثنائية القومية ---------- ٢
٢- مشروع المبادئ الأساسية للنظام الحكومي في فلسطين ---------- ٥
٣- مشروع فكتور جاكسيون عام ١٩٣٢م ---------- ٥
٤- مشروع بن غوريون عام ١٩٤٦م- ---------- ٦

الفصل الأول: الأفكار والمشاريع الإسرائيلية عام ١٩٤٨م ---------- ٩
المبحث الأول: الأوضاع السياسية والعسكرية والاقتصادية في فلسطين عام ١٩٤٨م --- ١٠
أولاً: الأوضاع السياسية: ---------- ١١
ثانياً: الأوضاع العسكرية: ---------- ١٧
ثالثاً: الأوضاع الاقتصادية: ---------- ٢٧

المبحث الثاني: الأفكار والمشاريع الإسرائيلية عام ١٩٤٨م ---------- ٣٢
أولاً: بيئة وخلفية الأفكار والمشاريع الإسرائيلية عام ١٩٤٨م: ---------- ٣٣
ثانياً: الأفكار والمشاريع الإسرائيلية الرسمية ١٩٤٨م: ---------- ٣٥
١- مشروع لجنة الترانسفير الوزارية الإسرائيلية عام ١٩٤٨م: ---------- ٣٥
٢- أفكار آبا ايبان عام ١٩٤٨م: ---------- ٣٦
٣- المشروع الإسرائيلي البديل لمشروع الكونت برنادوت عام ١٩٤٨م: ------ ٣٨

ثالثاً: الأفكار والمشاريع الإسرائيلية غير الرسمية عام ١٩٤٨م: ---------- ٤٢
١- مشروع جوزيف سختمان سنة ١٩٤٨م: ---------- ٤٢

الفصل الثاني: الأفكار والمشاريع الإسرائيلية عام ١٩٤٩-١٩٦٣م ---------- ٤٥
المبحث الأول: الأوضاع السياسية والعسكرية والاقتصادية في فلسطين عام ١٩٤٩-١٩٦٣م٤٦
أولاً: الأوضاع السياسية: ---------- ٤٧
ثانياً: الأوضاع العسكرية: ---------- ٥٤
ثالثاً: الأوضاع الاقتصادية: ---------- ٦١
المبحث الثاني: الأفكار والمشاريع الإسرائيلية عام ١٩٤٩–١٩٦٣م---------- ٧١
أولاً: بيئة وخلفية الأفكار والمشاريع الإسرائيلية عام ١٩٤٩–١٩٦٣م: ---------- ٧٢
ثانياً: الأفكار والمشاريع الإسرائيلية الرسمية عام ١٩٤٩ – ١٩٦٣م: ---------- ٧٥
١- المشروع الإسرائيلي البديل المقدم إلى لجنة التوفيق الدولية عام ١٩٤٩م: --- ٧٥
٢- المشروع الإسرائيلي المسمى بالعملية الليبية عام ١٩٥٠م: ---------- ٧٦
٣- مشروع موشيه شايت عام ١٩٥٦م: ---------- ٧٨
ثالثاً: الأفكار والمشاريع الإسرائيلية غير الرسمية عام ١٩٤٩-١٩٦٣م: ---------- ٨٠
١- مشروع عزرا دانين عام ١٩٤٩م: ---------- ٨٠
٢- أفكار حنان بار عام ١٩٥٧م: ---------- ٨١
٣- مشروع موشيه ديان عام ١٩٥٩م: ---------- ٨٢

الفصل الثالث: الأفكار والمشاريع الإسرائيلية ١٩٦٤-١٩٦٧م---------- ٨٥
المبحث الأول: الأوضاع السياسية والعسكرية والاقتصادية ١٩٦٤-١٩٦٧م ------- ٨٦
أولاً: الأوضاع السياسية: ---------- ٨٧
ثانياً: الأوضاع العسكرية: ---------- ٩٧
ثالثاً: الأوضاع الاقتصادية: ---------- ١٠٨
المبحث الثاني: الأفكار والمشاريع الإسرائيليةعام ١٩٦٤-١٩٦٧م ---------- ١١٨
أولاً: بيئة وخليفة الأفكار والمشاريع الإسرائيليةعام ١٩٦٤-١٩٦٧م: ---------- ١١٩
ثانياً: الأفكار والمشاريع الرسمية عام١٩٦٤-١٩٦٧م: ---------- ١٢٣
١- مشرع ليفي أشكول عام ١٩٦٥م: ---------- ١٢٣
٢- مشروع موشيه دايان عام ١٩٦٧م: ---------- ١٢٥

٣- أفكار دافيد بن غوريون عام ١٩٦٧م: ---------- ١٢٦
٤- مشروع ايغئال ألون عام ١٩٦٧م: ---------- ١٢٧
ثالثاً: الأفكار والمشاريع الإسرائيلية غير الرسميةعام ١٩٦٤-١٩٦٧م: ---------- ١٣١
١- مشروع يوسف فايتس عام ١٩٦٧م: ---------- ١٣١
٢- مشروع رعنان فايتس عام ١٩٦٧م: ---------- ١٣٢
٣- أفكار أليعيزر ليفنه عام ١٩٦٧م: ---------- ١٣٣
٤- مشروع موشيه دوتان لعام ١٩٦٧م: ---------- ١٣٥
٥- مشروع رحوبوت عام ١٩٦٧م: ---------- ١٣٦

الفصل الرابع: الأفكار والمشاريع الإسرائيلية عام ١٩٦٨-١٩٧٣م ---------- ١٣٩
المبحث الأول: الأوضاع السياسية والعسكرية والاقتصادية عام ١٩٦٨-١٩٧٣م ---- ١٤٠
أولاً: الأوضاع السياسية: ---------- ١٤١
ثانياً: الأوضاع العسكرية: ---------- ١٥٥
ثالثاً: الأوضاع الاقتصادية: ---------- ١٦٧
المبحث الثاني: الأفكار والمشاريع الإسرائيلية عام ١٩٦٨-١٩٧٣م---------- ١٨٠
أولاً: بيئة وخلفية الأفكار والمشاريع الإسرائيلية عام ١٩٦٨-١٩٧٣م: ---------- ١٨١
ثانياً: الأفكار والمشاريع الإسرائيلية الرسمية عام ١٩٦٨-١٩٧٣م: ---------- ١٨٥
١- مشروع أبا إيبان عام ١٩٦٨م: ---------- ١٨٥
٢- مشروع ديان والصبغة العسكرية عام ١٩٦٩م:---------- ١٨٨
٣- مشروع حزب المبام للسلام عام ١٩٦٩م:---------- ١٩٠
٤- مشروع شارون عام ١٩٧١م:---------- ١٩٢
٥- مشروع غولدامئير عام ١٩٧١م: ---------- ١٩٣
٦- مشروع شمعون بيرس عام ١٩٧٢م: ---------- ١٩٥
٧- مشروع الحزب الديني القومي (مفدال) عام ١٩٧٢م: ---------- ١٩٦
٨- مشروع يسرائيل غاليلي عام ١٩٧٣م:---------- ١٩٨
٩- مشروع الـــ ١٤ نقطة عام ١٩٧٣م: ---------- ٢٠١

ثالثاً: الأفكار والمشاريع الإسرائيلية غير الرسمية عام ١٩٦٨-١٩٧٣م: ---------- ٢٠٤
١- مشروع لجنة برونو عام ١٩٦٩م: ---------- ٢٠٤
٢- مشروع دوف زاكين عام ١٩٧٢م:---------- ٢٠٥
٣- مشروع أهرون كوهين عام ١٩٧٢م: ---------- ٢٠٧

الفصل الخامس: الأفكار والمشاريع الإسرائيليةعام ١٩٧٤-١٩٧٧م ---------- ٢٠٩
المبحث الأول: الأوضاع السياسية والعسكرية والاقتصادية عام ١٩٧٤–١٩٧٧م----- ٢١٠
أولاً: الأوضاع السياسية: ---------- ٢١١
ثانياً: الأوضاع العسكرية: ---------- ٢٢٢
ثالثاً: الأوضاع الاقتصادية:---------- ٢٣١
المبحث الثاني: الأفكار والمشاريع الإسرائيلية عام ١٩٧٤–١٩٧٧م---------- ٢٤٢
أولاً: بيئة وخلفية الأفكار والمشاريع الإسرائيليةعام ١٩٧٤-١٩٧٧م: ---------- ٢٤٣
ثانياً: الأفكار والمشاريع الإسرائيلية الرسميةعام ١٩٧٤-١٩٧٧م: ---------- ٢٤٧
١- مشروع إسحق رابين للسلام عام ١٩٧٤م: ---------- ٢٤٧
٢- مشروع شمعون بيرس عام ١٩٧٥م: ---------- ٢٤٨
٣- مشروع حزب العمل للسلام عام ١٩٧٦م:---------- ٢٥١
٤- مشروع الحزب الشيوعي الإسرائيلي لإحلال السلام عام ١٩٧٦م: ------ ٢٥٢
٥- مشروع مناحيم بيغن عام ١٩٧٧م:---------- ٢٥٤
ثالثاً: الأفكار والمشاريع الإسرائيلية غير الرسميةعام ١٩٧٤-١٩٧٧م: ---------- ٢٦٠
١- مشروع مردخاي بن طوف عام ١٩٧٥م:---------- ٢٦٠
٢- مشروع البرفسيور موشيه معوز عام ١٩٧٦م:---------- ٢٦٢
الخاتمة ---------- ٢٦٦
التوصيات ---------- ٢٧٠
الملاحق ---------- ٢٧١
قائمة المصادر والمراجع ---------- ٣٤٢
ملخص الدراسة ---------- ٣٦٠

قائمة الملاحق

ملحق رقم (١): خاص بأسماء أعضاء اللجنة القومية في كل من غزة والقدس -------٢٧٢

ملحق رقم (٢): خاص بأسماء أعضاء اللجنة القومية في يافا ----------٢٧٣

ملحق رقم (٣): خطة دال ----------٢٧٤

ملحق رقم (٤): مراكز تموضع ألوية الهاغاناة -التسعة ----------٢٧٥

ملحق رقم (٥): مواقع حرب عام ١٩٤٨ ----------٢٧٦

ملحق رقم (٦): مشروع برنادوت لتقسيم فلسطين المنطقة البيضاء والمنطقة السوداء
مخصصة للعرب----------٢٧٧

ملحق رقم (٧): خطوط الهدنة عام ١٩٤٩م ----------٢٧٨

ملحق رقم (٨): الناتج القومي والصادرات والواردات وفائض الواردات في إسرائيل
من ١٩٥٠-١٩٦٣م----------٢٧٩

ملحق رقم (٩): أعضاء الحكومة الإسرائيلية خلال سنة ١٩٦٤م ----------٢٨٠

ملحق رقم (١٠): بيان بإعلان قيام منظمة التحرير الفلسطينية ----------٢٨١

ملحق رقم (١١): إسرائيل والأراضي المحتلة ١٩٦٧م----------٢٨٢

ملحق رقم (١٢): بيان القيادة العامة لقوات العاصفة رقم (١) ----------٢٨٣

ملحق رقم (١٣): المساحة المحصولية وإنتاج أهم المحاصيل الحقلية في إسرائيل
سنة ١٩٦٤م----------٢٨٤

ملحق رقم (١٤): قيمة الإنتاج الزراعي والحيواني الإسرائيلي لعام ١٩٦٥م --------٢٨٥

ملحق رقم (١٥): الناتج الصناعي القائم حسب الفروع الصناعية ١٩٦٤-١٩٦٦م-----٢٨٦

ملحق رقم (١٦): مشروع ألون ----------٢٨٧

ملحق رقم (١٧): النص العبري لمشروع إيغئال ألون ----------٢٨٨

ملحق رقم (١٨): تشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة بقيادة غولدا مئير في ديسمبر
عام ١٩٦٩م----------٢٩٢

ملحق رقم (١٩): تركيب الحكومة الإسرائيلية عام ١٩٧٣م ----------٢٩٣

ملحق رقم (٢٠): توزيع المقاعد في البرلمان " الكنيست" الإسرائيلي الثامنة لعام ١٩٧٣م ٢٩٤

ملحق رقم (٢١): خطة التسع بنود ----------٢٩٦

ملحق رقم (٢٢): مشروع غولدا مئير عام ١٩٧١م----------٣١٢
ملحق رقم (٢٣): مشروع الحزب الديني القومي - المفدال - ١٩٧٢م ----------٣١٣
ملحق رقم (٢٤): مشروع يسرائيل غاليلي عام ١٩٧٣م ----------٣١٤
ملحق رقم (٢٥): النص الكامل لمشروع الـــ ١٤ نقطة كما جاء حرفياً في صحيفة دافار
ع٢٩ نوفمبر ١٩٧٣م، ص٢ ----------٣١٥
ملحق رقم (٢٦): تشكيلة الحكومة الإسرائيلية في سنة ١٩٧٥م ----------٣١٨
ملحق رقم (٢٧): جدول خاص بأسماء القوائم المشاركة في الانتخابات الإسرائيلية
للكنيست التاسع ----------٣١٩
ملحق رقم (٢٩): توضح حدود اتفاقية سيناء الثانية بين مصر وإسرائيل ----------٣٢٢
ملحق رقم (٣٠): فصل القوات على الجبهة السورية ----------٣٢٣
ملحق رقم (٣١): جدول إجمالي التجارة الخارجية للضفة الغربية وقطاع غزة سنة ١٩٧٤م٣٢٤
ملحق رقم (٣٢): النص العبري لمشروع مناحيم بيغن للحكم الذاتي ----------٣٢٥

الفصل التمهيدي
الأفكار والمشاريع الصهيونية خلال فترة الاحتلال والانتداب البريطاني

توطئة:

تعتبر هذه المرحلة هامة جداً في تاريخ القضية الفلسطينية، وذلك لأن هذه المرحلة شهدت نشأة ما يُسمى اليوم بقضية فلسطين، فالاحتلال البريطاني لفلسطين عام ١٩١٧م أدى إلى تغيير ملامح هذه المنطقة، وأوجد جسماً غريباً على أرض فلسطين، تمثل في إغراق المنطقة باليهود، ويبدو أن الهدف الرئيسي للاحتلال البريطاني للمنطقة خلال تلك المرحلة، هو خلق كيان إسرائيلي على أرض فلسطين تستطيع بريطانيا من خلاله تحقيق مصالحها المختلفة في هذه المنطقة، وبالطبع جاء ذلك على حساب فلسطين ، ويمكن القول أن بريطانيا ومنذ احتلالها لفلسطين عملت على تحقيق هذا الهدف، ونستطيع أن نؤكد أنها نجحت إلى حد كبير في تحقيقه، والدليل ما نراه اليوم من قيام الكيان الإسرائيلي على أرض فلسطين والدعم الكبير من قبل بريطانيا له، ومع دخول المنطقة خاصة فلسطين حالة صراع دائم مع أصحابها العرب من ناحية، المغتصبين من اليهود من ناحية أخرى، خلال تلك المرحلة، بدأت تظهر بعض الأفكار والمقترحات من كلا الجانبين العرب واليهود، لإيجاد حل يوقف حالة ذلك الصراع، لذلك سنركز فقط على الأفكار والمقترحات والمشاريع الإسرائيلية، والتي تتمثل في الآتي:

١ - مشروع الدولة الفيدرالية أو الثنائية القومية:

ظهر هذا المشروع في أواخر عام ١٩٢٢م، على لسان "فلاديمير زئيف جابوتنسكي[*]" كرد على الكتاب الأبيض الذي وضعه "تشرشل[**]" وهو الاقتراح القائم على أساس "الدولة الفيدرالية أو الثنائية القومية" ويقصد بهذا الحل هو إقامة دولة فيدرالية يعترف فيها قانونياً بالحكم الذاتي لكل من الشعبين، العربي الفلسطيني، واليهودي ، وهو يدعو إلى إقامة دولة ذات شخصية، دولية واحدة، وسيادة واحدة، وإعطاء كل قومية أو شعب حقوقاً متساوية في إطار الدولة الواحدة[1].

---

[*] فلاديمير زئيف جابوتنسكي: يهودي الجنسية، وهو زعيم الحركة التصحيحية في الحركة الصهيونية، انظر: هلال، على الدين، مشروعات الدولة اليهودية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، القاهرة، ١٩٨٧، ص٢٥.

[**] تشرشل: وزير المستعمرات البريطاني آنذاك ورئيس وزراء بريطانيا في هذه المرحلة، انظر المرجع السابق، ص٢٥.

(1) المرجع السابق، ص٢٥

وهكذا فإن هذا الحل يقوم على أساس إنشاء دولة واحدة ذات طابع فيدرالي، بحيث يحق لكل من الشعبين أو القوميتين، العربية واليهودية فرصة في ممارسة حقوقها القومية في إطار دولة واحدة، وأن تكون لكل منها مؤسساتها السياسية والتعليمية والثقافية المستقلة، على أن تتوحد فيها مسائل الدفاع والمالية، والخارجية، مع مراعاة التمثيل المتساوي أو النسبي في مؤسسات الحكم المركزية[1].

كما يتضح لنا من خلال ذلك المشروع، أنه يركز على الإقرار والتأكيد على وجود جماعة يهودية، يجب أن تتمتع بشكل من أشكال الحكم الذاتي، والاستقلال في إدارة شؤونها، في إطار الدولة الواحدة، وهو أمر خطير للغاية خاصة في تلك المرحلة، التي كان فيها العنصر اليهودي، يمثل أقلية غير محسوبة تقدر ما بين ١٠-٥% فقط من سكان فلسطين ، وهذا يوضح لنا مدى خطورة هذا المشروع، ومدى الأطماع اليهودية في فلسطين خلال تلك المرحلة من تاريخ القضية الفلسطينية.

وقد تم عرض المشروع في مؤتمر "أحدوت هاعفوداه" الذي عقد في عين جارودو في عام ١٩٢٥م بحيث طرحت الفكرة بواسطة عدد من المفكرين اليهود من أبرزهم الكاتب "آرثرروبين" الذين كونوا جمعية ثقافية، كانت تدعو إلى هذا الحل، والتي مارست عدداً من الأنشطة في مجال الدعوة إليه، إلا أنها كانت جمعية ثقافية أكثر منها جمعية سياسية، وظلت محدودة العدد، محدودة التأثير، ولم تحاول الاتصال بالعرب أو اجتذابهم لصفوفها حتى تم حلها عام ١٩٣٣م، وقد كانت علاقاتها مع الحركة الصهيونية تتسم بالعداء، وقد اتهم أعضاءها بخيانة الشعب اليهودي وآماله من قبل الصهاينة[2].

كما دافع عن تلك الفكرة مجموعة "هاشومير هاتسعير" "الحارس الفتى" والتي أصبحت فيما بعد نواة حزب المابام، فقد دعى إلى إقامة دولة اشتراكية ثنائية القومية، يكون فيها اليهود هم الأغلبية، وظل حزب المابام يؤيد تلك الفكرة نظرياً حتى عام ١٩٤٨م[3].

وفي بداية الأربعينات تكونت جمعيتان ثقافيتان صهيونيتان، دعت كلتاهما إلى نفس الفكرة الأولى : "جماعة أحود" و "جمعية الاتحاد للتعاون بين اليهود والعرب" وكان من أبرز

([1]) هلال، مرجع سابق، ص٢٥

([2]) المرجع السابق، ص٢٦-٢٧.

([3]) المرجع السابق، ص٢٧.

عناصرها الفيلسوف اليهودي الشهير "مارتن بويسر" وهانزكوهن" ورئيس الجامعة العبرية "يهود ماجنس" والذي دعا إلى قيام دولة عربية يهودية على أساس المساواة، وتكافؤ الفرص بين العرب واليهود وذلك أمام لجنة التحقيق الأنجلو أمريكية عام ١٩٤٦م.

والثانية: "عصبة التقارب والتعاون اليهودي العربي"، التي دافعت عن نفس الآراء، وقد ضمت الجماعتان خليطاً من الماركسيين الذين انطلقوا من مقولة المساواة القومية بين الشعبين العربي واليهودي، وأخيراً فإن اقتراح الدولة الثنائية القومية كان أساس مشروع الأقلية من اللجنة الخاصة لفلسطين المنبثقة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٧م[1].

وهكذا يتضح لنا من خلال العرض السابق، أن مفهوم الدولة الثنائية القومية، قد أوجد نوعاً من التفاهم والاتفاق، بين تيارات عريضة في الحركة الصهيونية قبل قيام دولة إسرائيل إلى حد أن العديد من الزعامات في هذه الحركة تبني هذه الفكرة ودافع عنها وحاول تطبيقها على أرض الواقع كحل للقضية الفلسطينية، أمثال، (فوسن سميلانسكي، وحاييم أرلوزوروف،(وحاييم وايزمن، ودافيد بن غورين) إلا أن هذا الطرح تلاشى كلياً خاصة بعد عام ١٩٤٨م، وإقامة الدولة اليهودية[2].

يمكن القول أن مشروع الدولة الفيدرالية، جاء ليحقق غرض أساسي ووحيد، ويتمثل في إعطاء الأقلية اليهودية داخل فلسطين في هذه المرحلة، نوعاً من الاستقرار والانخراط داخل المجتمع الفلسطيني، وذلك باستغلال الظروف السياسية والاقتصادية التي كان يمر بها الشعب الفلسطيني، خلال تلك المرحة، والناتجة عن الممارسات البريطانية ضد هذا الشعب في كل المجالات، وكذلك الدعم اللامحدود لليهود من قبل السلطات البريطانية، حتى عمدت الى تقديم كل الإمكانات والمساعدات للحركة الصهيونية لفرض سيطرتها على فلسطين، وكان القائمون على هذا المشروع يعتقدون أن قيامهم بتقديم مثل تلك المشاريع ستجعل الشعب الفلسطيني يقبل بها، خروجاً من المشاكل والصعوبات التي فرضت عليهم من قبل الانتداب البريطاني.

([1]) هلال، مرجع سابق، ص٢٧.

([2]) المرجع السابق، ص٢٨.

٢ - مشروع المبادئ الأساسية للنظام الحكومي في فلسطين:

بعد هبة البراق عام ١٩٢٩م، قام "دافيد بن غوريون" أحد زعماء الحركة الصهيونية في هذه المرحلة بوضع خطة لتسوية القضية الفلسطينية، أطلق عليها: "مبادئ أساسية للنظام الحكومي في فلسطين" وقد جاءت تلك الفكرة متضاربة كلياً مع مشروع وفكرة "الدولة الثنائية القومية" السابقة، وقد اعتمدت الخطة الجديدة، على أساس تقسيم فلسطين إلى مناطق معتمدة على نظام البلديات التي تتمتع بحكم ذاتي ومحلي على أن تكون القدس مقراً للحكومة، وللهيئة التشريعية[1].

ثم تطورت الأفكار إلى تجزئة فلسطين إلى كانتونات تتمتع باستقلال ذاتي بعضها عربي والآخر يهودي، ثم قام بن غوريون بتطوير أفكاره، بالدعوة إلى تقسيم فلسطين إلى دولتين تتمتعان بقدر من السيادة، على أن يكون هناك مجلس يحكم بين العرب واليهود والبريطانيين، وينتخب له أعضاء من الكانتونات، مع التقيد بالنسبة العددية بين العرب واليهود[2].

إلا أن الفكرة لم تجد من يؤيدها في الجانبين الصهيوني والعربي في حينه.

٣ - مشروع فكتور جاكسيون[*] ١٩٣٢م:

دعا هذا المشروع إلى إلحاق فلسطين بالعراق وسوريا بعد انتهاء مرحلة الانتداب، وقد أوصى هذا المشروع بتأسيس مجتمعين يقومان على أساس الحكم الذاتي، وتنبأ فكتور جاكسيون" بأن هذين المجتمعين سيتوحدان في دولة أكبر، دولة فيدرالية، تسمى فيدرالية الشرق الأوسط، بحيث يطلق على دولة اليهود اسم إسرائيل، ودولة العرب فلسطين، وتقوم دولة اليهود على ما أسماه بأرض إسرائيل، وهي تلك الأرض الفلسطينية التي تبدأ من النقب، وتمتد على طول المنطقة المطلة على ساحل البحر المتوسط على حدود فلسطين الشمالية، والجزء الشمالي من بيسان، بما يمثل ثلث الوادي تقريباً "وادي الأردن" إلى الشمال من بحيرة طبريا، وهو ما يعني

---

(1) Caplan Neil, Arab Zionist Negotiations and the end of the mandate, frank cass, London, 1986, p.23.h

(2) Caplan Neil, Ibid, P.25

(*) فكتور جاكسيون: أحد زعامة الحركة الصهيونية، وكان ممثلاً لها في العاصمة العثمانية، ثم ممثلاً لنفس المنظمة في عصبة الأمم المتحدة، انظر: Yaacov, Goldshtine, David Ben-Gurion and The National middle East studies, 1989, P.405.

الامتداد على مليون ونصف المليون دونم من تلك المنطقة المتاخمة لإمارة شرق الأردن، وتلك الواقعة على الحدود مع سوريا، ويعبر جاكسيون عن أسفه بأن الدولة اليهودية لن تشمل مدينة القدس والبحر الميت، وكل منطقة التلال، ورأى أن هذه الدولة، وبهذه الحدود في ذلك الوقت تكفي لإسكان عدد من اليهود يبلغ المليون ونصف المليون[1]. وقد رفض العرب واليهود ذلك المشروع في حينه، على أساس أنه غير عملي ويصعب تطبيقه على أرض الواقع.

٤ - مشروع بن غوريون[*] عام ١٩٤٦م:-

جاء هذا المشروع بعد مشروع موريسون – جرايدي[**] عام ١٩٤٦م، والذي رفضه زعماء الحركة الصهيونية في حيفا، والقائم على أساس تقسيم فلسطين إلى مقاطعات، أو مناطق أربع تتمتع كل مقاطعة بحكم ذاتي[2].

فقد عرض بن غوريون خلال اجتماع الإدراة الموسع للوكالة اليهودية، في باريس في آب ١٩٤٦م، خطة عامة تضمنت ثلاثة أفكار رئيسية، رداً على مشروع موريسون جرايدي، الفكرة الأولى قائمة، على أساس إعلان المنطقة التي كانت تحت السيطرة البريطانية في الجانب الشرقي من نهر الأردن، وهي المملكة الأردنية الهاشمية، والتي حصلت على استقلالها من بريطانيا، كمنطقة محايدة إلى الأبد، أما الفكرتان الثانية والثالثة فتدعوان إلى قيام دولتين حريتين

---

(1) Yaacov, Ibid, P.405

(*) ديفيد بن غوريون: سياسي يهودي ولد في مدينة بلونسك في بولندا، عام ١٨٨٦م، هاجر إلى فلسطين عام ١٩٠٦م، وهو من رؤساء الحركة الصهيونية وحركة العمال الصهيونية، ومن المخططين لإقامة دولة إسرائيل وجيش الدفاع الإسرائيلي، وهو من أوائل رؤساء حكومة إسرائيل وأول وزير دفاع حتى تخليه عن الحكم في عام ١٩٦٣م. انظر: بارزوهار، ميخائيل، بن غوريون عام عوبيد، تل أبيب، ١٩٧٧م، ص١٥.

(**) مشروع موريسون جرايدي: مشروع بريطاني أمريكي مشترك، تم وضعه عام ١٩٤٦، لإيجاد حل للقضية الفلسطينية، وكان أول مشروع مشترك بريطاني أمريكي في هذا الخصوص، انظر: سخنيني، عصام، فلسطين الدولة، مركز الأبحاث، م.ت.ف، بيروت، ط١، ١٩٨٥م، ص١٢٦.

(2) المرجع السابق، ص١٢٦.

مستقلتين في هذه المنطقة من فلسطين، وجعل كل الأماكن المقدسة كلها في أرض فلسطين[1] على أن ترث الأمم المتحدة مكان بريطانيا، في إدارة هذه المنطقة[2].

يظهر لنا من خلال الطرح الجديد لبن غوريون، مدى الاختلاف بين هذا الطرح والطرح السابق له عام ١٩٢٩م، فهو يدعو الآن إلى إقامة دولة يهودية مستقلة ذات سيادة على أرض فلسطين، وهذا بالطبع نابع من اختلاف الظروف بين المرحلتين، فكما ذكرنا في السابق، حاول بن غوريون إيجاد موضع قدم لليهود على أرض فلسطين عام ١٩٢٩م، لأن اليهود في تلك المرحلة لم يكونوا بالقوة التي تمكنهم من المطالبة بالدولة، أما عام ١٩٤٦م، فقد تمكنت الحركة الصهيونية وبفضل الدعم البريطاني الأمريكي اللامحدود، من خلق واقع قوي لليهود على أرض فلسطين، بدأت من خلاله تدعو إلى إقامة كيان مستقل لليهود على أرض فلسطين يتمتع بكل مقومات الدولة.

ثم قامت الوكالة اليهودية بتقديم مشروع آخر في حينها، يدعو إلى أن تضم الدولة اليهودية المقترحة من قبل لجنة الأنجلو أمريكية، كل منطقة الجليل، ووادي مرج بن عامر وكل السهل الساحلي ماعدا يافا والإقليم الجنوبي بأكمله، والنقب وصحراء يهودا في أريحا والشاطئ الغربي لنهر الأردن، على أن تكون مدينة القدس تحت السيطرة الدولية، بحيث تقدر المساحة التي ستقام عليها الدولة اليهودية نحو ٦٥% من أرض فلسطين مع بقاء المنطقة الوسطى والجبلية، بأيدي الدولة العربية الفلسطينية وتقدر مساحتها نحو ٣٥%[3].

يتضح لنا مما سبق أن الأفكار والمشاريع الإسرائيلية خلال المرحة السابقة لقيام الدولة اليهودية حملت التوجهات والأهداف التالية:

- تمسك الحركة الصهيونية بحدود الرقعة التي عرضتها المنظمة الصهيونية في مؤتمر الصلح عام ١٩١٩م مع إعطاء عناية خاصة لشرق الأردن والمرتفعات السورية ومرتفعات لبنان.

([1]) موطى، غولان، السياسة الصهيونية تجاه القدس ١٩٣٧-١٩٤٩، ترجمة جواد سليمان الجعبري، منشورات وزارة الإعلام، سلسلة القدس (٥) ط١، ١٩٥٦، ص٤٧.

([2]) المرجع السابق، ص٤٨.

([3]) رياض، عادل محمود، الفكر الإسرائيلي وحدود الدولة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٩، ص١٠٩.

- التزام الحركة الصهيونية الصمت ومحاولتها إخفاء أهدافها النهائية المتعلقة بحدود الدولة المرتجاة.
- تركيز قادة الحركة الصهيونية على إتباع استراتيجية مرحلية فيما يتعلق بحدود إقامة الدولة، بمعنى الموافقة مؤقتاً على إقليم أقل مما تأمله الحركة الصهيونية، كنوع من المناورة، إلا أنها كانت تضع في اعتبارها العمل على توسيع هذا الإقليم مستقبلاً، وذلك حينما تسمح الظروف السياسية بذلك.
- إعطاء اهتمام أساسي للاستعمار البريطاني لخلق كيان يهودي لفرض الأمر الواقع في المنطقة المطلوب الاستيلاء عليها.
- لهذا حاول زعماء الحركة الصهيونية استخدام كل الأساليب السياسية والاقتصادية والعسكرية لتحقيق تلك الأهداف من خلال تلك المرحلة.

ونستطيع القول أن الحركة الصهيونية قد نجحت بشكل كبير في تحقيق تلك الاستراتيجية خلال تلك المرحلة، فقد تمكنت الحركة الصهيونية عام ١٩٣٩م، من السيطرة على حوالي نصف مليون دونم من الأراضي الفلسطينية، بزيادة قدرها أربعة أضعاف، ما كانت تسيطر عليه عام ١٩١٤م، كما أصبح إجمالي النقاط الاستيطانية الصهيونية بفلسطين، عام ١٩٣٩م حوالي ٢٥٤ مستعمرة[1].

([1]) رياض، مرجع سابق، ص١٠٣.

الفصل الأول

الأفكار والمشاريع الإسرائيلية عام ١٩٤٨م

المبحث الأول: الأوضاع السياسية والعسكرية والاقتصادية في فلسطين عام ١٩٤٨م

أولاً: الأوضاع السياسية

ثانياً: الأوضاع العسكرية

ثالثاً: الأوضاع الاقتصادية

المبحث الثاني: الأفكار والمشاريع الإسرائيلية عام ١٩٤٨م

أولاً: بيئة وخلفية الأفكار والمشاريع الإسرائيلية عام ١٩٤٨م

ثانياً: الأفكار والمشاريع الإسرائيلية الرسمية عام ١٩٤٨م

ثالثاً: الأفكار والمشاريع الإسرائيلية غير الرسمية عام ١٩٤٨م

المبحث الأول
الأوضاع السياسية والعسكرية والاقتصادية في فلسطين عام ١٩٤٨م

أولاً: الأوضاع السياسية

ثانياً: الأوضاع العسكرية

ثالثاً: الأوضاع الاقتصادية

أولاً: الأوضاع السياسية:

قبل إعلان اليهود دولتهم عام ١٩٤٨م، كانت تعيش الأراضي الفلسطينية أوضاعاً سياسية صعبة، نتيجة الإجراءات البريطانية التي كانت تمارسها ضد الشعب الفلسطيني، وذلك لتثبيت الكيان اليهودي، حيث حدث الانهيار التام للمجتمع الفلسطيني ككيان سياسي واجتماعي[1].

كانت أهداف الاستراتيجية الإسرائيلية العليا في هذه الفترة، هي إيجاد الدولة وانتزاع الاعتراف الرسمي بها، وفتح أبواب الهجرة اليهودية الجماعية إلى فلسطين، وفعلاً جاء القسم الأكبر من المهاجرين من البلدان العربية من أجل تحقيق هدف رئيسي هو: الاستيطان وبناء مجتمع جديد عن طريق المهاجرين في بوتقة واحدة، ودمج الاقتصاد المحلي باقتصاد الدولة الناشئة[2].

وبعد إعلان بريطانيا في ١٣ مايو ١٩٤٨م، أنها ستنهي انتدابها على فلسطين في يوم ١٥ مايو ١٩٤٨م، وقف بن غوريون، في تل أبيب أمام أعضاء المجلس الوطني اليهودي ليعلن قيام دولة يهودية في فلسطين باسم (إسرائيل)[3].

وعشية الإعلان عن الدولة اليهودية، انهمكت قيادة "اليشوف المنظم"[*] في مواجهة الوضع واتخذت خطوات لهذا الغرض من أهمها، الإعلان لتشكيل جهاز حكومي بهدف تسهيل عمل الحكومة وتنظيم الوسط اليهودي في تسيير أموره، لهذا عينت لجنة خاصة ضمت عدداً متساويا عن كل من "الوكالة اليهودية" و"اللجنة القومية"[4].

---

(1) كمرلنغ، باروخ، ويؤيل شموئيل مندال، ترجمة حمزة غنايم، الفلسطينيون صيرورة شعب، إصدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، مؤسسة الأيام، رام الله، ٢٠٠١، ص١٩٩.

(2) فتوني، علي عبد، المراحل التاريخية للصراع العربي الإسرائيلي، دار الفارابي للنشر، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٩م، ص١٠١.

(3) رياض، مرجع سابق، ص١١٣.

(*) اليشوف: كملة عبرية تعني "التوطن أو السكن" وهي تشير إلى الجماعات اليهودية التي تستوطن فلسطين لأغراض دينية ويُستخدم اصطلاح "اليشوف القديم" للإشارة إلى الجماعات اليهودية التي كانت تعيش على الصدقات التي ترسلها لهم الأقليات اليهودية فيما يعرف باسم الحالوقة. انظر: أفرايم، مناحيم تلمي، معجم المصطلحات العبرية، ترجمة أحمد بركات العجرمي، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، ط١، ١٩٨٨، ص٤٩٠.

(4) محارب، عبد الحفيظ، هاغاناه، اتسل، ليحى ــ العلاقات بين التنظيمات المسلحة ١٩٣٧ ــ ١٩٤٨، مركز الأبحاث، م.ت.ف، بيروت، ط١، ١٩٨١، ص٣٤٦.

وبعد مداولات وحوارات، تم الاتفاق خلال مؤتمر اللجنة التنفيذية الصهيونية (٧-١٢ نيسان إبريل عام ١٩٤٨م) على تشكيل نوع من الحكومة المؤقتة تضم ٣٧ عضواً، أطلق عليها "موعيتسيت هعام" وتعني بالعربية "مجلس الشعب" ، تمثلت فيها جميع التيارات والأحزاب في الوسط اليهودي[1].

كما تم تشكيل "موعيتسيت هعام" وتعني بالعربية "مجلس الشعب" برئاسة بن غوريون، وعضوية ثلاثة عشر عضواً اختيروا من بين أعضاء "مجلس الشعب" للقيام بالمهام الجارية للحكومة المؤقتة[2].

ويمكن القول بأن المجتمع الإسرائيلي بتنظيماته السياسية ومؤسساته وقياداته قد وجد قبل عام ١٩٤٨م، وأن إعلان قيام الدولة كان مجرد إعلان عن واقع موجود فعلاً[3]، فالوكالة اليهودية التي كانت تقود المجتمع اليهودي في فلسطين كانت تشكل حكومة فعلية، ولا ينقصها إلا الاعتراف السياسي، حيث كانت بمثابة سلطة تنفيذية (حكومة) في الدولة[4].

كما وشهدت سنة ١٩٤٨م، تحركاً إسرائيلياً واسعاً في المجال السياسي والاقتصادي والعسكري بالإضافة إلى النشاط الإعلامي ضمن نطاق نشاطها للعمل على تثبيت كيان الدولة الناشئة وتدعيم ركائزها[5].

وفيما يتعلق بالوضع السياسي للجانب الفلسطيني في ظل التطورات السياسية المتلاحقة على أرض فلسطين، ظهرت "اللجان القومية" كقيادة سياسية تدير شؤون البلاد الداخلية والخارجية، فكان لهذه اللجان دستوراً هو أشبه بنظام داخلي لتنظيم النواحي الإدارية فقط[6].

ومن الجدير ذكره أنه لم يكن هناك أي رابط يجمع بين اللجان القومية المتعددة، كما أنه لم تكن هناك قيادة عليا داخلية للجان القومية أو سلطة إدارية مركزية من أي نوع كان، ولم يكن

([1]) محارب، مرجع سابق، ص٣٤٦.

([2]) المرجع السابق، ص٣٤٦-٣٤٧.

([3]) بركات، نظام، النخبة الحاكمة في إسرائيل، منشورات فلسطين المحتلة، بيروت، ط١، ١٩٨٢، ص٣٢.

([4]) البحيري، صلاح، وآخرون، تحرير جواد الحمد، المدخل إلى القضية الفلسطينية، مركز دراسات الشرق الأوسط، دار البشير للنشر، عمان، ط١، ١٩٧٧، ص٢٠٤.

([5]) سخنيني، مرجع سابق، ص٢١٢.

([6]) الحوت، بيان نويهض، القيادة والمؤسسات السياسية في فلسطين ١٩١٧-١٩٤٨، دار الهدى للنشر، بيروت، ط٣، ١٩٨٦، ص٥٩٨-٥٩٩.

من سبيل للاتصال بين كل لجنة قومية في الداخل وبين الرئاسة العليا في الخارج سوى الاتصال المباشر[1].

ففي مدينة غزة مثلاً تألفت اللجنة القومية، من خمسة وخمسين عضواً، قامت بالإشراف على الشؤون السياسية والمالية وحتى العسكرية[2]. وقامت هذه اللجنة من جمع الأموال الضرورية، ومن فرض الضرائب المحلية، كما دعت إلى التطوع وألفت فرقة تابعة للجهاد المقدس، وكذلك تعاونت مع مجاهدي "الإخوان المسلمين" القادمين من مصر[3].

أما في مدينة القدس، فقد اختلفت تجربة اللجنة القومية عنها في غزة، فقبل إنشاء اللجان القومية، تألفت لجان محلية ولجنة طوارئ، وقد تألفت هذه اللجان بإيعاز من الهيئة العربية العليا، وقد تمكنت لجنة الطوارئ من السيطرة على شؤون المدينة، المختلفة، ثم حلت هذه اللجنة في ٢٦ كانون الثاني (يناير) سنة ١٩٤٨م، بعد تأليف اللجنة القومية التي بدورها قامت في تسيير شؤون المدينة[4].

أما في مدينة يافا، فقد تألفت اللجنة القومية بإشراف مباشر من قبل رفيق التميمي والشيخ حسن أبو السعود من أعضاء الهيئة العربية العليا، وكانت تتألف من أربعة عشر عضواً يمثلون الحزب العربي والجبهة العربية والشيوعيين والإخوان المسلمين ونادي الشبيبة الإسلامية، والنادي العربي، وفي الوقت نفسه روعي في اختيار الأعضاء تمثيلهم للطوائف المتعددة، ثم انضم إليها خمسة أعضاء من زعماء القرى المجاورة[5].

التف أهالي يافا حول هذه اللجنة، وانطلقت تعمل بنشاط، فألفت مجموعة من اللجان للشؤون التالية: الاقتصاد والصحة والرخص، والمالية وتموين المجاهدين والدفاع[6].

وبالنسبة لمدينة يافا، فإنها انفردت بتجربة سياسية مختلفة عن غيرها،حيث تولت الجمعية الإسلامية تسيير شؤون المدينة في نهاية الانتداب البريطاني، وبعد خروج البريطانيين من

([1]) الحوت، مرجع سابق، ص٥٩٩.

([2]) المرجع السابق، ص٦٠٠-٦٠١، انظر: ملحق رقم (١)، ص٣٧٣.

([3]) شبيب، سميح، الأصول الاقتصادية والاجتماعية للحركة السياسية في فلسطين ١٩٢٠-١٩٤٨، مؤسسة الأسوار، عكا، ط١، ٢٠٠٠، ص١٣٤.

([4]) الحوت، مرجع سابق، ص٦٠١، انظر: ملحق رقم (١)، ص٣٧٣.

([5]) المرجع السابق، ص٦٠١، انظر: ملحق رقم (٢)، ص٢٧٤.

([6]) شبيب، مرجع سابق، ص١٣٤.

فلسطين، بادرت حيفا إلى تأليف لجنتها القومية برئاسة رشيد الحاج إبراهيم، ثم بادرت بتشكيل لجاناً للأمن تابعة لها، ومحاكم شعبية عسكرية ومدنية تتولى محاكمة السارقين والعابثين[1].

وشهدت سنة ١٩٤٨م، نشاطاً على مستوى الهيئة العربية العليا من أجل الحصول على موافقة جامعة الدول العربية على قيام حكومة فلسطينية، غير أن اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية لم تستجب لهذا الطلب بل أعلنت عن تشكيل "إدارة مدنية مؤقتة لفلسطين" تكون مسئولة أمام الجامعة العربية[2].

وبناءً على ذلك قامت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية، بانتقاء أعضاء تلك الإدارة، وذلك بالاتفاق مع العناصر الفلسطينية المشاركة في اللجنة السياسية وهم: أحمد حلمي عبد الباقي، ود. حسين الخالدي كعضوين في اللجنة السياسية، وهنري كتن وأحمد الشقيري كمستشارين في اللجنة وتم الاتفاق على إنشاء إدارة فلسطينية للأعمال الإدارية والخدمات العامة، ونص مشروع الإدارة على النقاط التالية[3]:

- تؤلف إدارة مدنية مؤقتة في فلسطين من عشرة أعضاء.
- تكون مهمة هذه الإدارة المؤقتة مقصورة على إدارة الشؤون المدنية العامة ولا يشمل الأمور السياسية والعسكرية.
- تسترشد هذه الإدارة بالتوجيهات التي قد تشير بها جامعة الدول العربية.
- يعين مديرو هذه الإدارة المؤقتة، بالاتفاق بين الجامعة العربية والهيئة العربية العليا لفلسطين.

واستمرت جهود الهيئة العربية العليا خلال عام ١٩٤٨م ، بغية اتخاذ قرار من جامعة الدول العربية بإنشاء حكومة فلسطينية، وتوجت هذه الجهود بقرار من اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في الإسكندرية، وذلك في الأسبوع الأول من شهر أيلول (سبتمبر) ١٩٤٨م، حيث تم بحث موضوع إقامة حكومة فلسطينية وأدت المحادثات التي دارت بين أعضاء اللجنة

([1]) الحوت، مرجع سابق، ص٦٠١، وانظر: شبيب، مرجع سابق، ص١٣٤.

([2]) جبارة، تيسير، تاريخ فلسطين، دار الشروق للنشر والتوزيع، رام الله، فلسطين، ط١، ١٩٩٨، ص٣١٧.

([3]) شبيب، مرجع سابق، ص١٣٥.

السياسية من ناحية والهيئة العربية من ناحية أخرى، للأخذ بفكرة إنشاء حكومة لفلسطين، تكون مسئولة أمام مجلس تمثيلي فلسطيني[1].

كما وازداد التحرك السياسي في تلك السنة حول قضية فلسطين، من قبل بعض الشخصيات الفلسطينية، فعقد من أجل ذلك مؤتمر فلسطيني ــ أردني في عمان بتاريخ ١ أكتوبر ١٩٤٨م في قاعة سينما البتراء في العاصمة الأردنية حضره عدد كبير من السياسيين الفلسطينيين وشخصيات أردنية، وجاءت قرارات المؤتمر على النحو التالي[2]:

- الدعوة إلى وحدة أردنية ــ فلسطينية.
- دعوة الجيوش العربية إلى مواصلة القتال من أجل تحرير فلسطين.
- دعوة الحكومات العربية إلى تزويد الفلسطينيين بالسلاح.
- الدعوة إلى مؤتمر فلسطيني أوسع يُعلن فيه الفلسطينيون مبايعتهم الملك عبد الله ملكاً على فلسطين.

وبعد شهر كامل من انعقاد مؤتمر عمان، انعقد مؤتمر في أريحا في الأول من كانون الأول ديسمبر، سنة ١٩٤٨م، وسُمي "المؤتمر الفلسطيني الثاني"، وحضره زهاء مئتين من الفلسطينيين[3].

ومع تفاقم الأوضاع السياسية في فلسطين، دعا الحاكم العسكري للضفة الغربية عمر مطر إلى مؤتمر في رام الله، وعقد هذا المؤتمر بتاريخ ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٤٨م في قاعة سينما دينا وشهده الملك عبد الله وكثير من الشخصيات الفلسطينية، وقد وافق المؤتمرون على ما جاء في مؤتمر أريحا، وعُقد مؤتمر آخر في نابلس بتاريخ ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨م في دار بلدية نابلس، وبحث أعضاء المؤتمر موضوع مؤتمرات عمان وأريحا ورام الله، والوضع العام في المنطقة، وكان إجماع المؤتمرين الموافقة على اتحاد الضفتين الغربية والشرقية تحت التاج الهاشمي، ومبايعة الملك عبد الله ملكاً على فلسطين، وطالبوا بتعديل الدستور وإجراء انتخابات[4].

([1]) شبيب، سميح، حكومة عموم فلسطين، مقومات ونتائج، شرق برس للنشر، نيفوسيا، ب ط، ١٩٨٨، ص٩١.

([2]) جبارة، مرجع سابق، ص٣١١.

([3]) شبيب، حكومة فلسطين – مقدمات ونتائج، مرجع سابق، ص١٣٧.

([4]) جبارة، مرجع سابق، ص٣١٤، وانظر: شبيب، الأصول الاقتصادية والاجتماعية للحركة السياسية في فلسطين ١٩٢٠-١٩٤٨، مرجع سابق ص١٣٨.

ومما سبق يبدو لنا واضحاً، أن الحياة السياسية في فلسطين كانت تتميز بعدم الاستقرار والبساطة والضعف، بسبب وجود الاحتلال اليهودي، ومن قبله البريطانيون، وبسبب الأوضاع العسكرية السائدة، وتزايد هجرة السكان الفلسطينيين من قراهم ومدنهم بفعل الأعمال اليهودية الوحشية، وأيضاً لانعدام التنسيق بين القيادات المحلية للقرى والمدن الفلسطينية وعدم وضوح الاستراتيجية السياسية لدى القيادات العربية في تلك السنة، وهذا بطبيعة الحال كان له الأثر الواضح على الوضع السياسي والعسكري للفلسطينيين والعرب على حد سواء، مما ساعد اليهود في السيطرة على أراضي فلسطين.

ثانياً: الأوضاع العسكرية:

شهدت فلسطين خلال سنة ١٩٤٨م، أوضاعاً عسكرية سيئة للغاية، حيث تسارعت حدة القتال بين اليهود من جهة، وبين الفلسطينيين من جهة أخرى، منذ صدور قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٤٧م[1]، وحتى دخول الجيوش العربية إلى فلسطين في ١٥ أيار (مايو) سنة ١٩٤٨م، سارع اليهود لاستكمال استعداداتهم لفرض دولتهم بالقوة داخل حدود مؤقتة، مرددة شعارها "هاشومير"[*]، الذي نادي به بن غوريون "بالدم والنار سقطت اليهودية، وبالدم والنار سوف تعود من جديد"[2].

يبدو لنا واضحاً، أن هذا الشعار يحمل بين ثناياه العنف والإرهاب الذي سيمارسه اليهود فيما بعد من أجل تحقيق أهدافهم، وتكريس دولتهم كأمر واقع في فلسطين.

ومن الأحداث التي شهدتها فلسطين خلال تلك السنة، قيام العصابات اليهودية بأعمال وحشية ضد السكان الفلسطينيين، ففي ٤ يناير ١٩٤٨م، وضعت عصابة إرغون [**] سيارة مملؤة بالمتفجرات بجانب السراي القديم في يافا فهدمتها وما جاورها، وقتلت ٢٦ عربياً وجرحت عدداً آخر[3]، وبتاريخ ٥ يناير سنة ١٩٤٨م هدمت الهاغاناه[***] بالمتفجرات فندق سميراميس بالقدس

([1]) جبارة، مرجع سابق، ص٢٨٨.

([*]) هاشومير: كلمة عبرية تعني "الحارس" وهي بمثابة نقابة للحراسة والدفاع عن المستوطنات اليهودية في فلسطين، انظر: أفرايم، مرجع سابق، ص١٥٩.

([2]) جلعاد، زوربال، سيفر هبلماخ (كتاب البلماخ) هاكيبوتس هاميؤحاد، تل أبيب، مج٢، ١٩٥٦، ص١١٧.

([**]) إرغون: (بالعبرية: إرغون تسفائي ليئومي ("المنظمة العسكرية القومية")، وهي مجموعة إرهابية أنشأتها الحركة التصحيحية في سنة ١٩٣١، وقد اختصت بإلقاء القنابل على المدنيين الفلسطينيين، وكان قائدها بعد سنة ١٩٤٣م مناحيم بيغن، وكان شعارها يتكون من خريطة فلسطين والأردن عليها صورة بندقية كُتب حولها "رك كاخ" أي ("هكذا فحسب")، انظر، الخالدي، وليد، كي لا ننسى، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط١، ١٩٩٧، ص٧٢٧.

([3]) عامي، شلوموليف، بمأفاك أو مميرد (في النضال والثورة) وزارة الدفاع الإسرائيلي، تل أبيب، ب ط، ب ت، (عبري)، ص٣٩٣.

([***]) الهاغاناة: كلمة عبرية تعني (الدفاع)، وهي منظمة صهيونية شبه عسكرية يسارية وغير شرعية، كانت تعمل في فلسطين بشكل سري، منذ أوائل العشرينات، إلى أن خرجت إلى العلانية في ربيع سنة ١٩٤٨، قامت بوضع خطة (دالت)، وأصبحت بعد إنشاء إسرائيل الجيش النظامي، انظر: الخالدي، مرجع سابق، ص٧٢٩.

فقتل ١٤ عربياً إلى جانب مصرع مساعد القنصل الأسباني[1].

أدت تلك الأعمال إلى نزوح سكان الحي لقربه من الأحياء اليهودية، وفي ١٦ كانون الثاني من نفس العام دخلت مجموعة من اليهود متخفيةً بزي الجنود الإنجليز مخزناً بقرب عمارة المغربي في شارع صلاح الدين في حيفا بحجة التفتيش، ووضعوا قنبلة موقوتة انفجرت فهدمت العمارة وما جاورها، وقتلت ٣١ من الرجال والنساء والأطفال، وجرحت ضعف هذا العدد[2].

وفي شباط فبراير سنة ١٩٤٨م، نفذت سرية من البلماح[*]، عملية "انتقامية" ضد قرية سعسع في الجليل الأعلى بغرض بث الرعب بين صفوف القرويين العرب، إذ كان الهدف وفق التعليمات "نسف عشرين بيتاً وإصابة أكبر عدد من المقاتلين بقدر المستطاع" وتحت جنح الظلام اقتحمت القوة البلدة، وهدمت عدداً من البيوت وسط إشعال حرائق هنا وهناك، وقتلت عشرات من العرب، وقد استغرقت عملية التنفيذ ثماني دقائق فقط، وأجمل قائد العملية الهدف منها بقوله: إنها بثت خوفاً كبيراً بين نفوس سكان القرى[3].

وفي ٢٠ فبراير سنة ١٩٤٨م، سرقت عصابة شتيرن[**] (ليحي)، سيارة بريطانية وملأتها بالمتفجرات، ثم وضعتها أمام بناية السلام في مدينة القدس فقتلت ١٤ عربياً، وجرحت ٢٦، وهاجمت الهاغاناة في ١٣ مارس سنة ١٩٤٨م، خربة الحسينية في الجليل فهدمت بيوتها بالمتفجرات وقتلت أكثر من ثلاثين عربياً، وبتاريخ ٣١ مارس من نفس السنة فجر اليهود أنفاقاً تحت مطار إلى الجنوب من حيفا، فقتلوا أربعين عربياً وجرحوا كثيرين[4].

([1]) عامي، مرجع سابق، ص٣٩٣.

([2]) جبارة، مرجع سابق، ص٢٩٠-٢٩١.

([*]) البلماح: اختصار للعبارة العبرية "بلوعوت ماحاستي" أي (القوة الضاربة)، وهي القوة المتحركة الضاربة التابعة للهاغاناة التي كانت مكوناتها الأخرى تشتمل على قوة الميدان والوحدات المحلية، وقد بدأ البلماح أنشطته العسكرية في أوائل الأربعينيات، انظر: الخالدي، مرجع سابق، ص٧٢٧.

([3]) جلعاد، مرجع سابق، ص١١٧.

([**]) شتيرن: هي مجموعة إرهابية صهيونية، أسسها أبراهام شتيرن في حزيران يونيو عام ١٩٤٠، بعد أن انشق هو وأتباعه عن الإرغون، وتخصصت هذه المجموعة بالاغتيالات السياسية، وكان قائد عملياتها في أواخر الأربعينات ايسحاق شامير، انظر، الخالدي، مرجع سابق، ص٧٢٨.

([4]) الموسوعة الفلسطينية، إصدار هيئة الموسوعة الفلسطينية، دمشق، ط١، ١٩٨٤، ص١١٥.

ومع قرب موعد انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين، اعتمدت "الهاغاناه" خطة عسكرية مُحكمة أطلقت عليها اسم الخطة "دالت"[*]، وكان فحوى هذه الخطة هو السيطرة العسكرية على كامل رقعة الدولة اليهودية وفق قرار التقسيم، واعتماد هذه الرقعة منطلقاً للنفاذ إلى مناطق كثيرة واسعة داخل الدولة العربية المقترحة، اعتبرتها القيادة الصهيونية ضرورية "للدفاع" عن رقعة الدولة اليهودية، أو لأن القيادة رفضت وقوعها خارج الدولة اليهودية[1].

واشتملت الخطة "دالت" على ١٥ عملية لكل منها اسم خاص، وحددت لكُلٍ منها أهدافٌ معينة لكل لواء من ألوية "الهاغاناة" التسعة[2]، نذكر هنا منها الأهداف الواقعة خارج الدولة اليهودية داخل الدولة العربية، أو المنطقة الدولية بموجب قرار التقسيم[3].

فقد أوكل إلى لواء غولاني "خمس كتائب" لحصار مدينة الناصرة، وإلى لواء كرملي "ثلاث كتائب" لحصار مدينة عكا، وإلى لواء الكسندروني "أربع كتائب" لاحتلال قلقيلة وطولكرم، وإلى لواء كرياتي "كتيبتان" لتوجيه ضربة قاصمة إلى يافا، وإلى لواء غفعاتي "أربع كتائب" لحصار مدينتي اللد والرملة، وإلى لواء عتسيوني "ثلاث كتائب" لاحتلال مدينة القدس وضواحيها بكاملها، وحصار الخليل وبيت لحم وبيت جالا[4].

وعلى ضوء هذه الخطة واهتداءً بها، أعدت الهاغاناه مجموعة عمليات عسكرية كان من أهمها عملية "نخشون" التي تبلورت في مطلع نيسان (أبريل) سنة ١٩٤٨م، وقد استهدفت هذه العملية فك الحصار عن مدينة القدس، وفتح الطريق إليها واحتلال قرى عربية على امتداد الطريق، وقد حُشد لهذا الغرض قرابة ألف وخمسمائة عنصر، وتعد هذه أكبر عملية قامت بها الهاغاناه حتى ذلك الحين[5].

---

[*] الخطة دالت: سُميت بهذا الاسم، لأنها كانت الرابعة في سلسلة من الخطط العسكرية الصهيونية الكبرى، ودالت هي الحرف الرابع في الأبجدية العبرية، انظر الموسوعة الفلسطينية، مج٢، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، دمشق، ط١، ١٩٨٤، ص٣٩١، انظر: ملحق رقم (٣)، ص٢٧٥.

(1) الخالدي، وليد، خمسون عاماً على تقسيم فلسطين ١٩٤٧-١٩٩٧م، دار النهار للنشر، بيروت، ط١، ١٩٩٨، ص١١٤.

(2) الموسوعة الفلسطينية، مج٢، مرجع سابق، ص٣٩١.

(3) المرجع السابق، ص٣٩٣.

(4) الخالدي، المرجع السابق، ص١١٥، انظر: ملحق رقم (٤)، ص٢٧٦.

(5) محارب، مرجع سابق، ص٣٤٧.

وفي تلك السنة أيضاً، ارتكب اليهود مجازر بشرية بشعة ضد السكان الفلسطينيين، حيث قتلوا آلاف العرب بغرض التهجير الجماعي للباقين في ديارهم، فمثلاً حدثت مجزرة صفد في ١٩ يناير سنة ١٩٤٨م، ومجزرة دير ياسين في ٩ أبريل سنة ١٩٤٨م، وسقوط القسطل في ٩ أبريل ١٩٤٨م، بعد استشهاد قائد الجهاد المقدس عبد القادر الحسيني[1]، وسقطت طبريا في ١٩ أبريل ١٩٤٨م، وحيفا في ٢٢ أبريل ١٩٤٨م، ويافا في ٢٩ أبريل ١٩٤٨م، وعكا في ١٦ مايو ١٩٤٨م[2].

ونتيجة للبطش اليهودي سنة ١٩٤٨م، هجر آلاف السكان العرب من قراهم تاركين ورائهم آلاف البيوت والممتلكات في المدن التي سقطت بيد "الهاغاناه"[3].

وفيما يتعلق بالجانب الفلسطيني من الناحية العسكرية خلال سنة ١٩٤٨م، فقد كان عبء المقاومة وقعاً على ثلاث منظمات هي: "الجهاد المقدس" و "جيش الإنقاذ" و "اللجان القومية الفلسطينية"[4]، وقد أخذت هذه اللجان في جمع الأموال وشراء السلاح والذخيرة، ثم عينت الهيئة العربية العليا "عبد القادر الحسيني" قائداً عاماً لقوات "الجهاد المقدس"، الذي لم يتجاوز عدده الخمسة آلاف مقاتل، وكان استعدادهم القتالي محدوداً بسبب أسحلتهم البسيطة المختلفة الأنواع، وبالرغم من ضآلة العدد وضعف العدة، فقد استطاعت هذه القوات انزال ضربات قاسية باليهود، وخاصة في معارك السيطرة على الطرق الرئيسية، وقاتلت في شوارع المدن والأحياء، كما قامت بأعمال النسف والتدمير[5].

ومن أهم الأعمال التي قام بها المناضلون الفلسطينيون والمتطوعون العرب، خلال سنة ١٩٤٨م، نسف شارعين رئيسيين في قلب الأحياء اليهودية في القدس من ضمنها بنايات للوكالة اليهودية، وقد خسر فيها اليهود كثير من القتلى إلى جانب الخسائر المادية الضخمة[6].

([1]) أبو عمشة، إبراهيم صقر، فاعلية الفلسطينيين وتطورهم، دار أبو سلامة للطباعة والنشر، تونس، ط١، ١٩٨٤، ص٦٩.

([2]) جبارة، مرجع سابق، ص٢٩٤، انظر: الموسوعة الفلسطينية، مج٢،مرجع سابق، ص٤٣٢.

([3]) قهوجي، حبيب، العرب في ظل الاحتلال الإسرائيلي منذ ١٩٤٨، مركز الأبحاث، م.ت.ف، بيروت، ط١، ١٩٧٢، ص١٨٤.

([4]) زعيتر، أكرم، القضية الفلسطينية: دار المعارف، مصر، ب ط: ١٩٥٥، ص٢٠٦.

([5]) أبو عمشة، مرجع سابق، ص٦٩.

([6]) بو يصير، صالح مسعود، جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن، تقديم ياسر عرفات، دار البيادر للنشر والتوزيع، ج.م.ع، ط٣، ١٩٨٨، ص٣٦١-٣٦٢، انظر: زعيتر، مرجع سابق، ص٢٠٧.

ولعل أهم معركة خاضتها منظمة "الجهاد المقدس"، كانت معركة القسطل (٤-٨ نيسان/ أبريل سنة ١٩٤٨م، والذي استشهد في آخر أيامها عبد القادر الحسيني[1].

وبالنسبة لجيش الإنقاذ الذي تألف في أوائل كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨م، من قبل اللجنة العسكرية التي أنشأتها الجامعة الدول العربية (مركزها دمشق)، الذي انتهت قيادته إلى فوزي القاوقجي، وقد قامت قواته بدعم الحاميات الفلسطينية وتعزيز مواقعها، وكان هذا الجيش مسئولا عن المنطقة الشمالية في فلسطين، أما المنطقة الوسطى فكانت مسؤولية "الجهاد المقدس"[2].

ويمكن إجمال الأعمال التي قام بها جيش الإنقاذ خلال تلك السنة، هجماته المركزة على خطوط مواصلات اليهود المؤدية إلى مستعمراتهم ومن أهمها (معركة مشمار هاعيمك جنوبي شرق حيفا)[3].

وكما بدت المقاومة العربية قوية فعالة مؤثرة في مختلف جبهات النضال ولاسيما منطقة يافا - اللد والرملة حيث نسف المجاهدون كثيراً من المعامل والعمارات والمراكز العسكرية والحصون اليهودية، ومن أهم ما دمروه عمارة المطاحن اليهودية الكبيرة في حيفا، والتي كانت محولة إلى حصن[4].

وبلغت قوة المقاومة العربية في المعارك والتدمير مبلغاً حمل الوكالة اليهودية على رفع الشكوى ضد الحكومات العربية إلى مجلس الأمن متهمة إياها بالتآمر ضد التقسيم، وذلك بدعمها القتال الجاري في فلسطين، طالبة أن ينفذ التقسيم بالقوة[5].

وفي خضم تلك الأوضاع ومن أجل حماية الشعب الفلسطيني من الاحتلال اليهودي وتخليصه من الإرهاب والظلم اللذين حلا به من جراء الغزوة الصهيونية وطغيانها، والسعي في الوقت ذاته إلى إعادة الأمن والسلم إلى فلسطين، قررت الدول العربية خوض المعركة ضد

([1]) بو يصير، مرجع سابق، ص٣٦٩.

([2]) زعيتر، مرجع سابق، ص٢٠٦.

([3]) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، فلسطين تاريخها وقضيتها، شركة الخدمات النشرية المستقلة للنشر، نيقوسيا، قبرص، ط١، ١٩٨٣، ص١١٠.

([4]) زعيتر، مرجع سابق، ص٢٠٧.

([5]) المرجع السابق، ص٢٠٧.

اليهود، فاجتازت بجيوشها حدود فلسطين في ١٥ مايو سنة ١٩٤٨م، وهو يوم انتهاء الانتداب البريطاني عن فلسطين، والجيوش هي[1]:

١- **الجيش المصري**: بقيادة اللواء أحمد علي الوادي، وقد بلغ عدد أفراده خمسة آلاف مقاتل ضمن مجموعة لواء مشاة واحدة مؤلفة من ثلاث كتائب مشاة وسرية مدرعة ولواء مدفعية ميدان ولم تستكمل هذه الوحدات تدريبها إلا على مستوى الفصائل والسرايا فقط.

٢- **الجيش الأردني**: بقيادة الجنرال جون باجوت غلوب (بريطاني)، وبلغ تعداده ٤٥٥٠ مقاتلاً موزعين على أربع كتائب ميكانيكية ضمن لواءين وبطاريتي مدفعية ميدان في كل منها أربعة مدافع.

٣- **الجيش العراقي**: بقيادة محمد الزبيدي، وعدده ٢٥٠٠ مقاتل موزعين على كتيبة مدرعة وفوج مشاة آلي، وفوجي مشاة، وكتيبة مدفعية ميدان، وبطارية مدفعية مضادة للطائرات.

٤- **الجيش السوري**: بقيادة العقيد عبد الوهاب الحكم، وقد بلغ عدد أفراده ١٨٧٦ مقاتلاً ضمن كتيبتي مشاة وكتيبة مدفعية ميدان.

٥- **الجيش اللبناني**: بقيادة الزعيم فؤاد شهاب، وكان مؤلفاً من ألف مقاتل ضمن كتيبة مشاة وبطارية مدفعية ميدان.

ومن خلال المعطيات الرقمية السابقة لأعداد الجيوش العربية التي دخلت حدود فلسطين لخوض الحرب، قليلة بالمقارنة بأعداد اليهود المسلحين والمدربين، والذي وصل عددهم حوالي ٦٥,٠٠٠ ألفاً من المقاتلين[2]، لهذا بدا واضحاً للأنظمة العربية ولقادتها العسكريين استحالة تحقيق حسم عسكري لصالح العرب في فلسطين، وذلك لاعتبارين أساسين: الأول، القوة والقدرة العسكرية للفصائل اليهودية، وما تتلقاه من مساعدات ومعدات عسكرية متطورة من بريطانيا والولايات المتحدة، والثاني، إمكانية التدخل الأمريكي والأوروبي الغربي، إذا اقتضى الأمر ذلك[3].

([1]) الموسوعة الفلسطينية، مج٢، مرجع سابق، ص١٥٢، انظر: العارف، عارف، النكبة، ج١، المكتبة العربية، صيدا، لبنان، ١٩٥٦، ص٣٢١.

([2]) جبارة، مرجع سابق، ص٢٩٩، انظر: شبيب، مرجع سابق، ص١٢٧.

([3]) شبيب، مرجع سابق، ص٢١٧.

ومع بداية دخول حرب ١٩٤٨م[*]، حيز التنفيذ، دخل الجيش السوري وحارب اليهود في مستعمرة كيشر، ثم استولى على أماكن قرب جنين كان اليهود يسيطرون عليها، كما وسار الجيش السوري في خطين أحدهما باتجاه نابلس ــ طولكرم ــ قلقيلية، ثم نتانيا على البحر المتوسط، والثاني باتجاه سهل مرج بن عامر ــ العفولة ــ جنين ــ وأجبروا اليهود على الانسحاب من بيسان، وقد اشترك المناضلون الفلسطينيون مع الجيش العراقي إذ قام الفلسطينيون بتطهير المواقع التي تقدم لها الجيش العراق[1].

أما الجيش المصري، فقد زحف نحو فلسطين ومعه سرايا من السعوديين وبعض المتطوعين السودانيين والليبيين، فاحتل غزة وبئر السبع، ثم سار في خطين أحداهما في اتجاه الخليل، والآخر في اتجاه يافا، واستطاع السيطرة على القسم الجنوبي من فلسطين بكامله عدا بعض المستعمرات المعزولة[2].

ودخل الجيش الأردني، واستطاع استرجاع مناطق كثيرة في القدس كان قد احتلها اليهود، كما وخاض الجيش الأردني معارك ضخمة في اللطرون، وباب الواد وغيرها من الأماكن، ونجح فيها وقضى على تقدم اليهود نحو القدس القديمة، واعترف مناحيم بيغن إن خسائر اليهود في اللطرون وباب الواد كانت أكثر من خسائر اليهود كلها في كل الأماكن[3].

أما الجيش اللبناني، فقد دخل فلسطين في رأس الناقورة، وبقى مسيطراً على المنطقة الشمالية المحاذية للبنان وبذلك سيطر على الجليل الغربي[4].

هذا ولم يكن يمضى اثنا عشر يوماً على الزحف حتى كانت الجيوش العربية تسيطر على المناطق العربية المخصصة للعرب في قرار التقسيم، مع بعض استثناءات فيها زيادة من جهة ونقص من أخرى[5].

---

[*] حرب ١٩٤٨م: هي الجولة العسكرية الأولى التي خاضها العرب مع الغزو الصهيوني لفلسطين، وشاركت فيها الجيوش النظامية لخمس دول عربية، هي مصر وسوريا والأردن والعراق ولبنان، وقد بدأت في ١٥ مايو ١٩٤٨م، وانتهت بعقد اتفاقيات هدنة فردية مع الكيان الصهيوني. انظر: الموسوعة الفلسطينية، مج٢، مرجع سابق، ص١٥٠، انظر: ملحق رقم (٥)، ص٢٧٧.

(1) العارف، عارف، النكبة، ج٢، مرجع سابق، ص٣٩٨، انظر: جبارة، مرجع سابق، ص٢٩٩.

(2) الموسوعة الفلسطينية، مج٢، مرجع سابق، ص١٥٤.

(3) المرجع السابق، ص١٥٥-١٥٦.

(4) جبارة، مرجع سابق، ص٣٠١.

(5) النل، عبد الله، كارثة فلسطين، مطبعة مصر، القاهرة، ١٩٥٩، ص١٩١.

وبناءً على ما سبق، سارع اليهود إلى الأمريكان وطلبوا منهم التدخل فوراً، فتدخل الأمريكان وضغطوا على مجلس الأمن، الذي بدوره أقر يوم ١٩ مايو ١٩٤٨م، اقتراحاً بريطانياً يقضي بوقف القتال في هدنة مدتها أربعة أسابيع يعمل خلالها وسيط هيئة الأمم المتحدة، الكونت فولك برنادوت، على التوفيق بين المتحاربين[1].

وقد نجح برنادوت في إقناع الطرفين بمشروع الهدنة، مستفيداً من حاجة الطرفين لذلك، وفي التاسع من حزيران (يونيو) ١٩٤٨م، تلقى الوسيط رد الدول العربية بالموافقة وفي اليوم ذاته، ردت إسرائيل إيجابياً على طلب برنادوت، وفي العاشر من حزيران (يونيو) ١٩٤٨م، أعلن رسمياً أن الفريقين العرب واليهود، قد قبلا وقف إطلاق النار، بدءاً من الساعة العاشرة من صباح اليوم التالي[2].

وفي هذا السياق، بينما كانت الهدنة الأول قائمة استفادت إسرائيل من إيقاف العمليات العسكرية فعززت قدراتها العسكرية، وذلك بمساعدات واضحة وفرها الانتداب البريطاني، وكانت أكبر تلك المساعدات خلال تلك الفترة، إخلاء الانتداب البريطاني لميناء حيفا أواخر شهر حزيران (يونيو) ١٩٤٨م، مع أن البريطانيين كانوا قد أعلنوا أن انسحابهم النهائي سيكون في شهر آب (أغسطس) ١٩٤٨م، فعجلوا فيه قبل شهرين وأتموه في أثناء الهدنة، فأعطوا الفرصة مرة أخرى لليهود الذين كانوا يبذلون جهوداً جبارة ويستغلون كل دقيقة وفرصة في أثناء الهدنة لمقاومة العرب في الجولة الثانية المتوقعة[3].

ووصلت إلى ميناء حيفا الباخرة ناتانيا في ٢٠ حزيران (يونيو) ١٩٤٨م، وكانت مُحملة بأسلحة وذخائر تابعة لمنظمة أرغون تسفاي ليئومى وفيها ٩٠٠ متطوع صهيوني[4].

وبالرغم من التزام العرب بتلك الهدنة إلا أن اليهود قذفوا عمان بالقنابل من الطائرات، وقاموا باحتلال العباسية، وهي قرية قريبة من مدينة يافا[5].

([1]) زعيتر، مرجع سابق، ص٢١٨.

([2]) دروزه، محمد عزة، الحركة العربية الحديثة، ج٤، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، ١٩٥٠، ص٦٨.

([3]) المرجع السابق، ص١٧٢.

([4]) العارف، عارف، النكبة، ج٣، المكتبة العربية، صيدا، لبنان، ١٩٥٦م، ص٥٥٧

([5]) زعيتر، مرجع سابق، ص٢٢٢-٢٢٣.

من خلال ما سبق، يمكن القول أن الهدنة الأولى، كانت بمثابة كارثة على العرب أدت إلى نتائج خطيرة، فقد استغل اليهود هذه الهدنة، وأخلوا بشروطها، وعززوا موقفهم الحربي تعزيزاً كان له أثره في مصير الحرب[1].

وما إن انتهت فترة الهدنة الأولى، حتى بدأ القتال مرة أخرى، ولكن العرب عندما رجعوا إلى الحرب ثانيةً، لم يكونوا في وضع جيد بسبب النقص في السلاح والعتاد، مما أثر على سير المعركة، حيث تمكن اليهود من السيطرة على كثير من المناطق الفلسطينية مثل اللد والرملة ورأس العين ومناطق مرج بني عامر، والجليل وصفد والناصرة وشفا عمر[2].

ونتيجةً لتأزم الموقف العسكري، أصدر مجلس الأمن بياناً للعرب واليهود في ١٦ يوليو ١٩٤٨م، بضرورة وقف القتال، فوافق العرب واليهود على ذلك في ١٧ يوليو ١٩٤٨م[3].

وعند توقف القتال بين العرب واليهود، أخذ الوسيط الدولي برنادوت يتجول بين القاهرة وعمان ودمشق وتل أبيب كي يجد حلاً مناسباً، ووضع مشروعاً للحل سُمي باسمه، وعلى إثر ذلك المشروع أُغتيل برنادوت على يد عصابة شتيرن[4].

وقام اليهود كعادتهم بخرق الهدنة الثانية، فاجتاحوا النقب، وسيطروا السيطرة التامة على معظم مدن وقرى الجليل التي كانت حمايتها مناطة للجنة الدفاع من وحدات جيش الإنقاذ العربي، واحتل اليهود أيضاً المنطقة الواقعة تجاه خليج العقبة لقطع الإمدادات والاتصالات الأردنية المصرية، وأخذ العرب برفع شكوى تلو الأخرى، ولكن لا حياة لمن تنادي، وعُين أخيراً "رالف بانش" الأمريكي وسيطاً دولياً خلفاً لبرنادوت لكي يشرف على انسحاب كلا الفريقين إلى المراكز التي كان يحتلها كل فريق قبل ١٤ أكتوبر ١٩٤٨م وأراد أن يضع خطوط الهدنة ورفض اليهود الإصغاء للقرار ورفض تطبيقه[5].

([1]) زعيتر، مرجع سابق، ص٢٢٢

([2]) المرجع السابق، ص٢٢٨

([3]) أبو عمشة، مرجع سابق، ص٧٦

([4]) شبيب، الأصول الاقتصادية والاجتماعية للحركة السياسية في فلسطين ١٩١٧-١٩٤٨م، مرجع سابق، ص١٣٢، انظر: العارف النكبة، ج٣، مرجع سابق، ص١٠٧

([5]) أبو عمشة، مرجع سابق، ص٧٦

وهكذا بقيت الأوضاع في فلسطين في تلك الفترة متوترة، وانتقالها إلى مرحلة جديدة، حيث كثفت كل من الأمم المتحدة ومجلس الأمن تدخلها من أجل وضع حلول نهائية بين الأطراف وذلك عن طريق التمهيد لوقف إطلاق النار نهائياً في المنطقة بين الأطراف المتنازعة[1].

وهكذا انتهت حرب ١٩٤٨م، بهزيمة الجيوش العربية، وسقوط معظم فلسطين في يد اليهود الذين تفوقوا عدداً وعُدة، ومركزية السيطرة الميدانية والتخطيط للعمليات بشكل متقن، على مجموع الجيوش العربية التي دخلت هذه الحرب بدون خطة محددة أو تنسيق استراتيجي وعملياتي بينها طيلة فترة القتال.

ويمكن حصر أسباب فشل العرب في هذه الحرب في الأمور التالية[2]:

- عدم إشراك السياسيين القادة العسكريين في أي نقاش حول هذه الحرب.
- ضحالة المعلومات المتوافرة من أجهزة قيادات الجيوش العربية عن القوات المعادية.
- رجحان ميزان القوى لصالح (إسرائيل) رغم الكثرة السكانية العربية.
- ضعف القدرة والخبرة العسكريتين لدى القوات العربية، فبعضها كان حديث التشكيل، وبعضها كان بقيادة أجنبية.
- افتقار العرب إلى قيادة عسكرية موحدة جادة قادرة على التخطيط والتنسيق بين الجيوش والإشراف على سير العمليات.
- عجز الدول العربية عن استغلال فترات توقف القتال لتحسين أوضاع قواتها المسلحة وتأمين السلاح والعتاد اللازمين، كما فعلت (إسرائيل).
- قصور الدول العربية عن فهم استراتيجيات الدول العظمى المتحكمة في السياسة، واطمئنانها للوعود، وتقبلها المماطلات.

([1]) موسوعة الدراسات الفلسطينية، مرجع سابق، ص١٢٥

([2]) الموسوعة الفلسطينية، مج٢، مرجع سابق، ص١٦٢

ثالثاً: الأوضاع الاقتصادية:

نتيجة للأوضاع التي شهدتها فلسطين خلال سنة ١٩٤٨م، فقد مرت تلك المنطقة بتطورات عدة، أهمها ظهور الكيان الإسرائيلي على أرض فلسطين، والذي بدوره كان له الأثر الواضح على حياة السكان في جميع النواحي، وخاصة الأوضاع الاقتصادية، بالنسبة لليهود، فقد بدأ المشروع الصهيوني وهو لا يمتلك المقومات الاقتصادية لنجاحه كمشروع استيطاني، ولكن تبني بريطانيا للمشروع الصهيوني ضمن استراتيجيتها الدولية في تلك الفترة، ساعد اليهود في السيطرة وامتلاك الأراضي بالقوة، وإنشاء المرتكزات الاقتصادية القائمة على المستوطنات الزراعية[1].

ومن أجل تكوين المزيد من المرتكزات الاقتصادية، استمر اليهود في السيطرة على الأراضي والأملاك الخاصة باللاجئين عبر آليات متعددة، قانونية وفنية وطبقاً لأحد التقديرات بعد حرب ١٩٤٨م مباشرةً، استوعبت الدولة الإسرائيلية الجديدة حوالي ١٥ مليون دونم، ادعت أنها لا تعود إلى ملكية فردية للاجئين[2].

وفيما وضعت مفوضية استرضاء الفلسطينيين التابعة للأمم المتحدة، والتي تأسست بموجب قرار الأمم المتحدة تقديراً عاماً لكمية الأراضي التي تركها الفلسطينيون وراءهم بـ ١٦,٣٢٤,٠٠٠ دونم، فإن يوسف فايتس من صندوق الوكالة اليهودية، قدر خسائر اللاجئين الفلسطينيين بـ ٣,١٧٥,٠٠٠ دونم فقط[3].

وفي فترة الانتداب البريطاني، نما الاقتصاد اليهودي في فلسطين وتطور تطوراً ملحوظاً، وعلى جميع المستويات كافة، وهذا التقدم والتطور كان يتم طبعاً على حساب الوزن النسبي للاقتصاد في فلسطين، فقد كان الاقتصاد العربي يشكل ٨١% من الاقتصاد الفلسطيني عند بدء الانتداب البريطاني، وأصبح يشكل ٤٢% من الاقتصاد الفلسطيني عند انتهاء الانتداب[4].

([1]) حيدر، عزيز، وآخرون، دليل إسرائيل العام، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط٢، ١٩٩٦م، ص١١٩.

([2]) مصالحة، نور، إسرائيل وسياسة النفي، ترجمة عزت الغزاوي، مؤسسة الأيام للنشر، رام الله، فلسطين، ب ط، ٢٠٠٣، ص١٣٧.

([3]) المرجع السابق، ص١٣٧.

([4]) حيدر، مرجع سابق، ص١٨٩.

هذا التغيير في تركيبة الاقتصاد الفلسطيني الذي جاء في مصلحة اليهود، مكن الحركة الصهيونية من إقامة جميع المؤسسات والأطر والأجهزة السياسية والعسكرية والاقتصادية الضرورية، فلقد ظهرت قوة استعداد المجتمع اليهودي في فلسطين من الناحية العسكرية والسياسية والاقتصادية في حرب سنة ١٩٤٨م[1].

وتمكنت إسرائيل بعد احتلالها فلسطين من إصدار القوانين التي تبيح لها الاستيلاء على الأراضي العربية وخاصة الأراضي الزراعية، ونتج عن هذه السياسة تزايد مساحات الأراضي الزراعية الإسرائيلية، التي بدورها ساعدت على النمو الاقتصادي الإسرائيلي في تلك الفترة[2].

ومن ناحية أخرى فإن الحكومة الإسرائيلية ومنذ تأسيس كيانها، أولت اهتماماً كبيراً بإقامة المؤسسات الاقتصادية، مثل مؤسسات الخدمات المدنية، والبنك المركزي وبناء المستوطنات الزراعية[3].

وفيما يخص الأنشطة الاقتصادية الإسرائيلية خلال سنة ١٩٤٨م، فإن الاهتمام الأكبر كان منصباً على القطاع الزراعي، مثل زراعة القمح الذي بلغ إنتاجه ٢١,٢٠٠ طن، وإنتاج الخضار الذي بلغ ٨٠,٠٠٠ طن، وإنتاج الحمضيات الذي بلغ ٢٧٣,٠٠٠ طن[4].

وبالنسبة للصناعة، فقد نمت صناعات النسيج والصناعات الكيماوية والمعادن، كما نمت عملية إنتاج وتصدير الحمضيات نمواً كبيراً جداً، وتضاعف عدد المؤسسات الصناعية، وذلك بفضل تدفق القوة العاملة المدربة، ورأس المال من اليهود المهاجرين من أمريكا ودول أوروبا[5].

لهذا يمكن القول، أن الاقتصاد الإسرائيلي، قد حقق معدل نمو مرتفع خلال سنة ١٩٤٨م[6].

([1]) حيدر، مرجع سابق، ص١٨٩.

([2]) الموسوعة الفلسطينية، مج٢، مرجع سابق، ص٥٠٧.

([3]) حيدر، مرجع سابق، ص١٩٢.

([4]) الموسوعة الفلسطينية، مج٢، مرجع سابق، ص٥٠٧

([5]) شؤون فلسطينية ع٣٤، مركز الأبحاث، م.ت.ف، حزيران (يونيو) ١٩٧٤، ص٥١-٥٢.

([6]) المرجع السابق، ص٤٦.

وفيما يتعلق بالأوضاع الاقتصادية للفلسطينيين خلال سنة ١٩٤٨م، فإن نتيجة الاحتلال اليهودي للجزء الأكبر من فلسطين، وتدفق اللاجئين من أنحاء فلسطين إلى قطاع غزة والضفة الغربية والمنطقة العربية المجاورة، ساءت الأوضاع الاقتصادية للفلسطينيين[1]، وقُضي على الاقتصاد الفلسطيني، إذ لم يبق من العرب داخل فلسطين إلا ١٥% من الذين كانوا قبل حرب ١٩٤٨م، إذ تحول أعداد من الأيدي العاملة التي بقيت في الداخل للعمل في المؤسسات الاقتصادية الإسرائيلية، في قطاعات البناء والخدمات والزراعة[2].

لذلك زالت الأسس المادية لوجود اقتصاد فلسطيني قائم بذاته في أعقاب نكبة عام ١٩٤٨م، التي تعرض لها المجتمع الفلسطيني، مما أدى إلى فقدان الضفة الغربية لأسواقها المحلية الرئيسية، حيث أصبحت عاجزة عن بلوغ الموانئ الساحلية على البحر المتوسط، وقد أدى الواقع السياسي إلى اتحاد الضفة الغربية مع الأردن وفقدان الضفة خطوط مواصلاتها المرتبطة بعموم فلسطين، مما جعل عمان مركز النقل الاقتصادي الذي يربط الضفة الغربية عام ١٩٤٨م، كذلك فقد الآلاف من سكان الضفة الغربية أعمالهم في المدن الفلسطينية عام ١٩٤٨م، بالإضافة إلى مصادرة إسرائيل لكثير من الأراضي الزراعية الفلسطينية، كما أدى تدفق نحو ٤٥٠ ألف لاجئ جديد إلى حدوث زيادات كبيرة في عدد السكان، مما أرهق الوضع الاقتصادي، وأسهم في تقليص فرص العمل[3].

وقد اعتمد اقتصاد الضفة الغربية على الزراعة على الرغم من التطورات التي شهدها اقتصاد الضفة الغربية في عدد من المجالات، حيث كانت مدن الضفة الغربية مراكز تجارية قامت فيها صناعات حرفية مهمة، كمعاصر الزيتون، وصناعة الزجاج، والتحف الشرقية إلى جانب بعض الصناعات الخفيفة[4].

([1]) خلوصي، محمد علي، التنمية الاقتصادية لقطاع غزة ١٩٤٨-١٩٦٢، منظمة التجارة المتحدة للنشر، القاهرة، ب ط، ١٩٦٧، ص٤٣.

([2]) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مرجع سابق، ص١٤١.

([3]) الاقتصادي، ع١٠٦، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان، السنة الثامنة، تشرين الأول – تشرين الثاني، كانون الأول، ١٩٩٦م، ص٧١-٧٢.

([4]) المرجع السابق، ص٧٢.

أيضاً نتيجة لهجرة كثير من الفلسطينيين إلى الأردن، وتبعية الضفة لها، عانت الضفة بكاملها من غياب في الاستثمارات وانعدام التطوير، ونجم هذا الأمر عن غياب رأس المال، وكذلك تفضيل الدولة الاستثمارات في الضفة الشرقية[1].

أما قطاع غزة، فكانت خسائره نتيجة حرب عام ١٩٤٨م، أكبر من خسائر الضفة الغربية، حيث عُزل القطاع عن العالم الخارجي، بسبب سيطرة إسرائيل على معظم أراضي وموانئ فلسطين، كما أضاف تدفق اللاجئين على القطاع عاملاً آخر، أدت إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية، حيث تضاعف عدد سكان القطاع ثلاث مرات في أعقاب نكبة عام ١٩٤٨م[2].

وتجدر الإشارة إلى أن قطاع غزة فقد معظم موارده الاقتصادية الطبيعية داخل فلسطين المحتلة بعد حرب ١٩٤٨م ما نسبته ٨٠% من سكانه الأصليين موارد دخلهم ــ داخل حدود فلسطين بعد حرب ١٩٤٨م، وبالتالي أصبح على القطاع أن يتحمل بموارده المحدودة هذا العدد من سكانه الأصليين واللاجئين الذين قدموا إليه وأقاموا في معسكرات الخيام[3].

ونتيجة لتلك الأوضاع، أصبح قطاع غزة من أكثر المناطق المكتظة سكانياً في العالم، وهذا بطبيعة الحال كان له الأثر الواضح في سوء الأوضاع الاقتصادية في القطاع خلال تلك الفترة[4].

وبالعودة إلى اللاجئين الوافدين إلى القطاع، لم ينجح سوى ثلث الفلاحين بالعثور على عمل في الزراعة[5]، التي تعتبر المورد الأساسي لاقتصاديات قطاع غزة، وأهم عمل يقوم به السكان، فهي تمثل ٧٠% من إجمالي الإنتاج السنوي[6]، حيث كانت الفرص الاقتصادية في قطاع غزة محدودة[7].

([1]) كمرلنغ، مرجع سابق، ص٢٥٢.

([2]) صامد ع١٠٦، مرجع سابق، ص٧٢

([3]) خلوصي، مرجع سابق، ص٤١-٤٣

([4]) كمرلنغ، مرجع سبق ذكره، ص٢٥٦

([5]) المرجع السابق، ص٢٥٦

([6]) خلوص، مرجع سبق ذكره، ص٨١

([7]) الموسوعة الفلسطينية، مج٢، ص٥٠٩

ونتيجة لذلك، اعتمد قطاع غزة على الاستيراد بصفة أساسية لسد احتياجات سكانه من المواد الغذائية، وبالتالي تسبب ذلك في وجود عجز مستمر ومتزايد في الميزان التجاري، وميزان المدفوعات خلال هذه الفترة[1].

ومما يجدر ذكره، أن أبرز أنواع المحاصيل التي كانت سائدة في الضفة الغربية وقطاع غزة، هي أشجار الفواكه والزيتون في الضفة، والحمضيات في القطاع، وتفتقر الضفة إذا قورنت بالقطاع إلى المساحات الزراعية المروية، فهي تشتمل على نحو ٧٠,٠٠٠ دونم من الأراضي الزراعية المروية، أو ما يعادل ٣% تقريباً من مجموع الأراضي الزراعية فيها، في حين يضم القطاع نحو ١٣٧,٠٠٠ دونم من الأراضي الزراعية المروية، أي ما يعادل نصف الأراضي الزراعية فيه، وللحمضيات نصيب الأسد من المساحات المروية، فهي تشغل نحو ٩٢,٠٠٠ دونم، وتشغل المحاصيل الحقلية والخضر نحو ٣٥,٠٠٠ دونم، وأما الأراضي المروية المزروعة أشجاراً مثمرة أخرى كالفواكه والعنب والزيتون فتقدر مساحتها بنحو ١٠,٠٠٠ دونم، ويعد القمح في القطاع المحصول الرئيسي بين المحاصيل الحقلية، في حين أن الحمضيات هي المحصول الرئيس بين الفواكه[2].

ومن هنا يبدو لنا واضحاً، أن الاقتصاد الفلسطيني خلال سنة ١٩٤٨م، مرّت بأوضاع اقتصادية سيئة جداً، وبالانهيار التام نتيجة للأوضاع العسكرية والسياسية، ولافتقاره الأسس السليمة (من أيدي عاملة مدربة ــ قلة رأس المال)، وافتقاره لأرضه التي تعتبر مصدراً لرزقه.

كما ويبدو لنا واضحاً، أن اقتصاد الجانب الإسرائيلي خلال تلك السنة، قد تميز بالنمو السريع نتيجة لاستيلائهم على الأراضي، وتوافد المهاجرين الذين كان من بينهم علماء ومهنيين ذوي ثقافة عالية، وذوي رأس مال، وتركيز الحكومة على إقامة المؤسسات الاقتصادية، وخصوصاً تنمية القطاع الزراعي والصناعي.

([1]) خلوصي، مرجع سابق، ص٤٣

([2]) الموسوعة الفلسطينية، مج٢، مرجع سابق، ص٥٠٩

المبحث الثاني
الأفكار والمشاريع الإسرائيلية عام ١٩٤٨م

أولاً: بيئة وخلفية الأفكار والمشاريع الإسرائيلية عام ١٩٤٨م

ثانياً: الأفكار والمشاريع الإسرائيلية الرسمية عام ١٩٤٨م

ثالثاً: الأفكار والمشاريع الإسرائيلية غير الرسمية عام ١٩٤٨م

أولاً: بيئة وخلفية الأفكار والمشاريع الإسرائيلية عام ١٩٤٨م:

شهدت سنة ١٩٤٨م، تطورات عدة كان لها الأثر الواضح على طبيعة تلك المرحلة، وعلى طبيعة الأفكار والمشاريع الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين، وهذه التطورات هي:

- إعلان بريطانيا انتهاء انتدابها على فلسطين يوم ١٥ مايو ١٩٤٨م[1].
- نشوب حرب عام ١٩٤٨م، بين العرب واليهود[2].
- قيام دولة إسرائيل بقوة السلاح، لا بالاعتماد على قرار (١٨١)، وهذا امتداد لما قاله حاييم وايزمان عام ١٩٢١م: "إن الدولة لا تنشأ بقرار، بل بقدرات الشعب، وعلى مر الأجيال، وحتى لو منحتنا حكومات الأرض جميعاً بلداً، فلن تكون سوى منحة من كلام، لكن إذا مضى الشعب اليهودي، وعمر فلسطين فإن الدولة ستصير حقيقية"[3].
- استيلاء اليهود على ٧٧% من مساحة فلسطين، بينما كان المخصص لهم حسب مشروع التقسيم هو ٥٦% فقط[4].
- نزوح نحو مليون فلسطيني عن ديارهم، ولجوؤهم إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، ولبنان والأردن وسوريا[5].
- صدور قرار من مجلس الأمن في ٢٩ أيار (مايو) ١٩٤٨م، بوقف القتال بين العرب واليهود، لمدة أربعة أسابيع، وتعيين الكونت برنادوت وسيطاً دولياً، يقوم بتنفيذ الهدنة والتوفيق بين الطرفين[6].
- قيام الولايات المتحدة في ٢٠ نيسان/ أبريل سنة ١٩٤٨م، بتقديم مشروع وحماية على فلسطين إلى الأمم المتحدة[7].

([1]) الموسوعة الفلسطينية، مج٢، مرجع سابق، ص١٥١

([2]) المرجع السابق، ص١٥٠

([3]) أرونسون، جفرى، سياسة الأمر الواقع في الضفة الغربية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط١، ١٩٩٠، ص٢٨

([4]) مصالحة، نور، إسرائيل والفلسطينيون، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، الناصرة، ط١، ٢٠٠١، ص١٠

([5]) مصالحة، نور، إسرائيل وسياسة النفي، مرجع سابق، ص٦٩

([6]) الموسوعة الفلسطينية، مج٢، مرجع سبق ذكره، ص١٥٩

([7]) الخالدي، مرجع سابق، ص٧٤٠

- صدور بياناً عن مجلس الأمن للعرب واليهود في ١٧ يوليو ١٩٤٨م، بضرورة وقف القتال، فوافق العرب واليهود في ١٧ يوليو ١٩٤٨م[1].
- اغتيال الوسيط الدولي برنادوت، ورفيقه الكولونيل (اندريا بيرسبيرو) الفرنسي كبير المراقبين الدوليين بتاريخ ١٧ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٨م، وذلك بعد عرض يرنادوت مشروعه الثاني للسلام في المنطقة[2].
- صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (١٩٤) في ١١ ديسمبر ١٩٤٨م، والذي ينص على إنشاء لجنة تُسمى لجنة التوفيق الدولية[3].
- بدء محادثات لوزان عام ١٩٤٨م بين العرب واليهود[4].

([1]) العارف، مرجع سابق، ص٧٠١

([2]) شبيب، الأصول الاقتصادية والاجتماعية للحركة السياسية في فلسطين ١٩١٧-١٩٤٨م، مرجع سابق، ص١٣٠.

([3]) رياض، مرجع سابق، ص١٣٠.

([4]) سالم، وليد، حق العودة، وحدة الدراسات الإستراتيجية، بانوراما المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع للنشر، ط١، ١٩٩٧م، ص١٢٢

ثانياً: الأفكار والمشاريع الإسرائيلية الرسمية ١٩٤٨م:

بالطبع اختلفت الأفكار والمشاريع والآراء الصهيونية تجاه القضية الفلسطينية، خلال سنة ١٩٤٨م، عن سابقتها اختلافاً جذرياً، وذلك لأن في تلك السنة تكونت ما يُسمى بالدولة اليهودية على جزء كبير من أرض فلسطين، وأصبحت دولة إسرائيل أمراً واقعاً معترفاً به من معظم دول العالم خاصة العظمى منها.

لهذا سنجد أن الأفكار والمشاريع الصهيونية خلال هذه السنة، تختلف من حيث الطرح والمضمون عما جاء من أفكار ومشاريع صهيونية في مرحلة الانتداب البريطاني، وفيما يلي عرضاً لأهم الأفكار والمشاريع الإسرائيلية الرسمية خلال سنة ١٩٤٨م:

١ - مشروع لجنة الترانسفير الوزارية الإسرائيلية عام ١٩٤٨م:

تشكلت في نهاية آب (أغسطس) ١٩٤٨م، لجنة ترانسفير، رسمية عينتها الحكومة الإسرائيلية من أجل التخطيط المنظم لإعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية[1]، حيث قامت تلك اللجنة بإعداد مشروعاً تضمن البنود التالية[2]:

- منع اللاجئين الفلسطينيين من العودة إلى بيوتهم وقراهم.
- تدمير القرى العربية.
- توطين اليهود في القرى العربية والبلدات وتوزيع الأراضي العربية بين المستوطنين اليهود.
- استدعاء (تخليص) يهود العراق وسوريا.
- البحث عن طرق تضمن استيعاب اللاجئين الفلسطينيين في البلاد العربية ــ مثل سوريا والعراق ولبنان وعبر الأردن والبدء بحملة دعائية لتثبيط عودة العرب.

عند قراءة بنود ذلك المشروع، يبدو لنا واضحاً بأنه يتمحور حول هدف واضح وصريح، وهو التخلص من الوجود الفلسطيني بأي شكل من الأشكال، سواء عن طريق تدمير قراهم وتوطين اليهود بدلاً منهم، أو البحث في طرق ووسائل تكفل استيعاب اللاجئين الفلسطينيين في البلاد العربية المجاورة.

([1]) مصالحة، إسرائيل وسياسة النفي، مرجع سابق، ص٧٨

([2]) Benny Morris "Yosef Weitz and the Transfer Committees, 1948-49," Middle Eastern Studies, vol.22 no.4 (October 1986), pp.549-550

ومن خلال ذلك المشروع نلاحظ أيضاً، أن واضعي هذا المشروع نسوا أو تناسوا قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤، الخاص بعودة اللاجئين إلى ديارهم التي هُجروا منها، وهذا كان واضحاً في أفكار إسرائيل المستمرة منذ ١٩٤٨م، عن أية مسؤولية أخلاقية عن خلق قضية اللاجئين الفلسطينيين، ومع ادعائها الدائم بأن مسؤولية خلق المشكلة وعدم حلها تقع على عاتق الدول المجاورة.

وفيما يتعلق بالموقف الإسرائيلي من ذلك المشروع فهناك إجماع واضح بالموافقة على مثل تلك المقترحات، بدليل أن اللجنة التي اقترحت ذلك المشروع تم تعيينها بشكل رسمي من قبل الحكومة الإسرائيلية، وأيضاً يتضح الموقف الإسرائيلي من خلال موافقة بن غوريون على تلك المقترحات، رغم أنه نصح بتوطين اللاجئين في دولة عربية واحدة، يُفضل أن تكون العراق، بدلاً من تشتيتهم في الدول المجاورة وكان بن غوريون قد حزم أمره أيضاً ضد توطين اللاجئين عبر الأردن المجاور[1].

٢ - أفكار آبا ايبان[*] عام ١٩٤٨م:

كان أبا إيبان في تلك الفترة يمثل السياسة الإسرائيلية، بحكم منصبه كمندوب إسرائيل في الأمم المتحدة، فقد صرح بأفكاره تلك، في ظل ظروف سياسية كانت لصالح إسرائيل، من حيث انتصار إسرائيل وهزيمة العرب في حرب ١٩٤٨م، وظهور الكيان الإسرائيلي على أرض الواقع، وسعى المجتمع الدولي لعقد هدنة نهائية بين العرب واليهود في رودس، وكانت تلك الأفكار نابعة من موقف قوة بالنسبة لإسرائيل، وهذا ما سيثبته إيبان من خلال أفكاره التي تضمن الآتي[2]:

- إسرائيل لا تتحمل أية مسئولية عن وجود قضية اللاجئين الفلسطينيين، بل هي مسؤولية العرب أنفسهم.

---

(1) Benny Morris, Ibid, p.550

(*) أبا إيبان: من مواليد جنوب أفريقيا، شغل منصب مندوب إسرائيل في الأمم المتحدة سنة ١٩٤٨، وشغل منصب وزيراً للخارجية من سنة ١٩٦٦-١٩٧٣م انظر: دجى، رمضان بابا، حق العودة للشعب الفلسطيني ومبادئ تطبيقه، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط١، ١٩٩٦م، ص١٣٠.

(2) المرجع السابق، ص١٣٠-١٣١.

- إعادة إسكان اللاجئين الفلسطينيين في مناطق واقعة تحت سيطرة حكومة يكون جوهرها وتقاليدها مطابقة لجوهرهم وتقاليدهم، حيث يمكن استيعاب هؤلاء اللاجئين فوراً ومن دون صدامات.
- عدم وجود نية لإسرائيل في إعادة اليهود إلى العراق وسوريا ومصر والمغرب واليمن، وإلى بلاد عربية أخرى، كي نستقبل لاجئين عرباً مكانهم.

يبدو لنا جلياً مما لا يدع مجالاً للشك، أن إيبان من خلال أفكاره تلك لا يختلف كثيراً عن المشروع السابق، حيث ذكر إيبان رفض إسرائيل مبدأ عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي تركوها قبل وأثناء حرب عام ١٩٤٨م، كما نص القرار رقم ١٩٤ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١١ سبتمبر سنة ١٩٤٨م، القاضي بوجوب السماح بالعودة في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم[1].

كما ويذكر إيبان من خلال أفكاره، أن إسرائيل غير مسؤولة عن وجود قضية اللاجئين، والحل من وجهة نظره كما طرح هو توطين اللاجئين الفلسطينيين ودمجهم تحت سيطرة أي حكومة عربية، لوجود قاسم مشترك من حيث الدين واللغة والعادات والتقاليد، ويركز أيضاً في أفكاره، بعدم وجود نية لإسرائيل في إعادة اليهود الذين جاءوا من الدول العربية إلى أماكنهم التي جاءوا منها، واستقبال لاجئين عرب بدلاً منهم.

والواقع يبدو من خلال تصريحات إيبان، بأنه تم تبادل سكاني بين الدول العربية وإسرائيل، ولكن هذا لا ينطبق مع ما يذكره إيبان، لأن أكثرية اليهود أتت من بلاد لم تشترك في الحرب مثل بلاد المغرب، كما أن هؤلاء اليهود لم يُطردوا منها، وأغلبية اللاجئين العرب بقيت في أرض فلسطين، أو انتقلت إلى الأراضي المجاورة مثل (الأردن)، وقليل جداً منهم توجه إلى البلاد التي كان اليهود قد تركوها مثل العراق ــ اليمن ــ مصر[2].

وللنظر في إمكانية تنفيذ تصريح إيبان على أرض الواقع، فإنه يصعب التعاطي مع هذا التصريح فلسطينياً وعربياً، وحتى دولياً، لكونه يقضي على آمال الشعب الفلسطيني وتطلعاته في الحرية والاستقلال، ولكونه أيضاً لا ينطبق وقرارات الشرعية الدولية.

([1]) رياض، مرجع سابق، ص١٣٠

([2]) زعيتر، مرجع سابق، ص٢٢٣، للمزيد انظر: الموسوعة الفلسطينية، مج١، مرجع سابق، ص٣٧٩

٣ - المشروع الإسرائيلي البديل لمشروع الكونت برنادوت عام ١٩٤٨م:

قبل الدخول في المشروع الإسرائيلي البديل لمشروع برنادوت، أود التطرق إلى ما طرحه برنادوت في تلك الفترة على الأطراف المتنازعة، وذلك للتعرف على الفروقات ما بين ما يطرحه برنادوت وما تطرحه إسرائيل، وبناءً على ذلك، قدم برنادوت مشروعه للعرب واليهود بتاريخ ٢٧ يونيه ١٩٤٨م، تضمن المقترحات الآتية:

تأليف اتحاد عربي يهودي في فلسطين يشمل شرقي الأردن، ويتألف من عضوين مستقلين أحدهما عربي بما فيه شرقي الأردن، والآخر يهودي.

واقترح برنادوت إجراء تعديلات على قرار التقسيم الذي أعلنته الأمم المتحدة، وهذه التعديلات هي:

١ - ضم النقب كله أو بعضه إلى العرب.

٢ - ضم الجليل الغربي كله أو بعضه إلى اليهود.

٣ - ضم مدينة القدس إلى العرب، مع إعطاء اليهود ضمان الوصول إلى الأماكن المقدسة.

٤ - النظر في وضع يافا.

٥ - إقامة منطقة ميناء حرة.

٦ - إقامة منطقة طيران حرة في اللد[1].

وقد رفض العرب واليهود مقترحات برنادوت، وذلك لأن العرب لم يعترفوا بقيام دولة يهودية في فلسطين، ورفض اليهود مقترحات برنادوت لأنهم قرروا عدم التنازل عن النقب والقدس، ولأن مقترحات برنادوت تختلف عن مشروع التقسيم الصادر من الأمم المتحدة في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧م[2].

ونتيجة لرفض العرب و اليهود لمشروع برنادوت، تأزم الموقف في فلسطين من جديد، مما دفع برنادوت لتقديم مشروعه الثاني، الذي نشر في باريس يوم ٢٠ سبتمبر ١٩٤٨م، حيث يتضمن النقاط التالية[3]:

١ - يضم النقب إلى الأرض العربية.

([1]) العارف، النكبة، ج٣، مرجع سابق، ص٥٧١، انظر: ملحق رقم (٦)، ص٢٧٨.

([2]) جبارة، مرجع سابق، ص٣٠٣.

([3]) زعيتر، مرجع سابق، ص ٢٣.

٢- تخرج اللد والرملة من الدولة اليهودية.
٣- تضم الجليل برمتها إلى الدولة اليهودية.
٤- ضم المنطقة العربية في فلسطين إلى شرق الأردن، لما يوجد علاقة قوية بين المنطقتين.
٥- تعلن حيفا مرفأً حراً على أن يعطي للدول العربية ذات الشأن منفذ إلى البحر، وعلى أن تتعهد الدول العربية بضمان استمرار تدفق البترول العربي فيه.
٦- يعلن مطار اللد مطاراً حراً، ويعطى للدول العربية ذات الشأن منفذ إليه.
٧- توضع القدس تحت إشراف منظمة الأمم.
٨- يجب أن تؤكد منظمة الأمم حق الذين شردوا من بيوتهم بسبب الإرهاب الحالي في العودة إلى ديارهم.
٩- يجب أن تدفع تعويضات عن الممتلكات إلى من لا يرغب في العودة إلى دياره.
١٠-يجب تعيين مجلس فني من قبل منظمة الأمم المتحدة لتعيين الحدود أولا، ثم للعمل على توثيق العلاقات بين الدولة اليهودية والعرب ثانياً.

وبناء على ذلك، واستمرار للرفض الإسرائيلي لمشروع برنادوت، فقد تقدمت إسرائيل بمشروع بديل يقوم على النقاط التالية[1]:

- تقسيم فلسطين الغربية بين الشعب اليهودي والسكان العرب، كما جاء في مشروع التقسيم.
- عدم إدماج القسم العربي من فلسطين في إقليم إحدى الدول العربية المجاورة، كما جاء في مشروع التقسيم، لما لها من تأثيرات على تغيير الحدود.
- رفض قبول حكومة إسرائيل لعودة اللاجئين.

يبدوا واضحا لنا، عند النظر في بنود المشروع الإسرائيلي رفض إسرائيل تقسيم فلسطين الغربية بين الشعب اليهودي والعرب، كما جاء في مشروع التقسيم، كما ترفض من خلال مشروعها دمج القسم العربي من فلسطين تحت سيطرة إحدى الدول العربية المجاورة، وذلك لتأثيره على تغيير الحدود.

ومن الجدير ذكره، أن إسرائيل سمت نفسها بالشعب اليهودي من خلال مشروعها هذا وأنكرت على الشعب الفلسطيني بتسميته بهذا الاسم، واعتبرتهم مجرد سكان، أي أقلية موجودة

([1]) دجى، مرجع سابق، ص ١٣٠، انظر: سخنيني، مرجع سابق، ص ٢٠٩-٢١٠

في تلك المنطقة، كما ويظهر من خلال هذا المشروع، تناقض إسرائيل فيما تتحدث عنه، وفيما يحدث على أرض الواقع، من خلال العمليات العسكرية المتمثلة في خطة "دالت" القائمة على توسع نطاق العمليات العسكرية خارج الحدود المقررة حسب مشروع التقسيم.

وبالنسبة لرفض قبول إسرائيل بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، كما طُرِحَ، فهذا دليل واضح على الموقف الإسرائيلي الصريح والواضح، وذلك من أجل قطع الطريق أمام أي تسوية في المستقبل، كما أن مقتل برنادوت على يد عصابة اشتيرن دليل آخر على رفض إسرائيل لأي تسوية لا تتمشى ومصالحها التوسعية.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، كيف ينطبق بين ما تطرحه إسرائيل في ذلك المشروع وبين موافقتها بقبول حق العودة، وعقد معاهدة سلام بينها وبين الدول العربية، وتعدها بالالتزام بقراري الجمعية العامة للأمم المتحدة (٢/١٨١) و (١٩٤) في تلك الفترة، من الواضح أن قبول إسرائيل لذلك، من أجل الالتفاف على مواقف الدول العربية، والدول المتعاطفة معها التي كانت تعارض قبول عضوية إسرائيل في الهيئة الدولية، وكان ذلك على سبيل المناورة لتمرير عضويتها للأمم المتحدة[1].

ومن الأمثلة التي توضح النية الحقيقية لإسرائيل، في رفضها التعامل مع كل ما يتعلق بحقوق الشعب الفلسطيني في أرضه، ما أعلنه بن غريون في ١٣ أغسطس ١٩٤٨م، "أن الحرب يجب أن تنتهي بنصر حاسم، وأن بناء الدولة لم ينته بعد، وعلى إسرائيل أن تخوض معركتها المصيرية، إذ أن حدودها لم تحدد بعد، وأن المناقشة الداخلية بشأن الحدود لا قيمة لها، فإن علينا أن نجاهد من أجل تحديدها عن طريق اتفاقية عربية – يهودية، وعلينا أن نكون مستعدين لتهديد الدول العربية بقوة السلاح لو لم يتم الوصول إلى مثل هذه الاتفاقية، وأن شيئا واحد مؤكدا الآن وهو أن قرار التقسيم في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧م، فيما يتعلق بالحدود، لم يُعدله وجود"[2].

ثم خطب مناحيم بيغن في شهر نوفمبر ١٩٤٨م، في نيويورك قائلا: "إن على الشعب الإسرائيلي أن يحارب بأساليب جديدة وأسلحة جديدة حتى تتحرر كل أراضي فلسطين"[3].

([1]) صامد الاقتصادي، ع ١٠٦، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان، تشرين ثاني، كانون ثاني، ١٩٩٩، ص١٦

([2]) رياض، مرجع سابق، ص ١٢٧

([3]) المرجع السابق، ص ١٢٧

ثالثاً: الأفكار والمشاريع الإسرائيلية غير الرسمية عام ١٩٤٨م:

١ - مشروع جوزيف سختمان (*) سنة ١٩٤٨م:

بدأ مشروع جوزيف سختمان يتبلور، عندما اجتمع أعضاء لجنة الترانسفير مع سختمان أثناء زيارته لإسرائيل في أيلول ١٩٤٨م، وأوكلوا له مهمة القيام ببحوث وتقديم الاستشارة لهم في مسألة إعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية[1].

أعد سختمان خطته الخاصة بعنوان "قضية التبادل السكاني العربي.. اليهودي، وقدمها على شكل دراسة إلى الياهو ابشتاين سفير إسرائيل في واشنطن، وقام هذا بدوره بتقديمها لسكرتير الحكومة الإسرائيلية، زئيف شارف، ولرئيس لجنة الترانسفير يوسف فايتس[2].

ومن الجدير ذكره، أن سختمان قد اقتبس خطته من خطة الياهوبن - حورين (**) لترحيل العرب إلى العراق سنة ١٩٤٣م[3].

ويعتمد مشروع سختمان على النقاط التالية:

- ترحيل إجباري للاجئين وغير اللاجئين الفلسطينيين، وإعادة توطينهم في العراق.

(*) جوزيف سختمان: قائد تصحيحي من الجناح الصهيوني، وخبير في الترانسفير السكاني، كان مساعدا لفلاديمير جابو تنسكي (مؤسس الحركة الصهيونية التصحيحية) على مدى ثلاثة عقود، وعمل زميلا لبحوث في معهد الشئون اليهودية ١٩٤١ – ١٩٤٣م، وكمدير لدائرة البحوث حول الحركات السكانية، وكمستشار لمكتب الولايات المتحدة للخدمات الاستراتيجية في واشنطن، وكخبير في الحركات السكانية ١٩٤٤-١٩٤٥م، انظر: مصالحة، نور الدين، إسرائيل وسياسة النفي، ترجمة عزت الغزاوي، مؤسسة الأيام للنشر، رام الله، فلسطين، ب ط، ٢٠٠٠م، ص ٧٩.

(1) المرجع السابق، ص ٨٠

(2) Simha Flapan, the Birth of Israel Myths and Realities (New York: pantheon books, 1987), p.107

(**) الياهو بن حورين: صهيونيا تصحيحيا مقيما في نيويورك، وخبيرا في القانون الدولي، وملازما حميما لفلاديمير جابوتنسكي" وكان مستشارا للمجلس الأمريكي الصهيوني للطوارئ، انظر: مصالحة إسرائيل وسياسة النفي، مرجع سابق، ص٨١

(3) Nur Masalha, Expulsion of the Palestinians: the Concept of "Transfer" in Zionist Political Thought, 1882-1948 (Washington , D.C: Institute for Palestine, 1992), pp.161-165

- الحل المعقول الوحيد هو تبادل منظم للسكان بين فلسطين والبلاد العربية وبشكل أساسي إلى العراق، وترحيل الجاليات اليهودية في البلاد العربية إلى إسرائيل.
- التوطين لابد من تعزيزه بمعاهدة بين حكومتي إسرائيل والعراق، وربما دول عربية أخرى[1].
- الخطوط العامة تقوم على أن كل عربي في الدولة اليهودية، وكل يهودي في العراق سيكون عرضة للتهجير.
- تقوم إسرائيل بدفع تعويضات كاملة للفلسطينيين عن ممتلكاتهم التي تركوها وراءهم[2].

وكتب سختمان في ربيع عام ١٩٤٨م، إلى سفير إسرائيل في واشنطن الياهو ابشتاين، يقول إن انسياب العرب إلى خارج مساحة الدولة اليهودية "يقوي مسألة ترحيل العرب المنظم "إلى العراق"[3].

كما وناشد سختمان الإدارة الأمريكية، والبيت الأبيض مباشرة تقديم الدعم للسياسة الإسرائيلية من أجل إعادة توطين الفلسطينيين في العراق[4].

عند التطرق إلى بنود مشروع سختمان، يبدوا لنا واضحا أنه لا يعتمد مبدأ التبادل السكاني بقدر تركيزه إلى الترحيل القسري كوسيلة مناسبة من وجهة نظره كحل، كون عرب فلسطين المقترح ترحيلهم سيتم إعادة توطينهم في العراق، لا على أرض أخلاها يهود تم إجلاؤهم، ولكن على أرض تقدمها الدولة العراقية، ونتيجة لذلك سيكون مقدار الأرض كافيا في فلسطين، بحيث سيترك العرب الراحلون وراءهم ملايين الدونمات.

ووفقا لسختمان، سيتم ترحيل حاسم وسريع كسبيل وحيد بناء للخروج من المأزق الحالي، ولا يمكن الوصول إلى حل بناء من دون ترحيل (العرب)، على نطاق واسع، كما ويرى سختمان من خلال مشروعه هذا، أن الحل العملي الوحيد هو تبادل سكاني منظم بين فلسطين والدول العربية، وخصوصا عرب فلسطين إلى العراق، مستندا في ذلك بخطة إلياهوبن حورين لترحيل العرب إلى العراق.

---

(1) Nur Masalha, Ibid, pp.162-164

(2) Joseph Shechtman, "The Case for Arab-Jwish Exchange of population," manuscript, in weitz's papers, Institute for Settlement Study, Rehovot in 1993, pp.158-161

(3) مصالحة، إسرائيل الكبرى والفلسطينيون، مرجع سابق، ص ٨.

(4) المرجع السابق، ص ٨.

ويمكن القول، أن خطة سختمان تمثل وجهة النظر الإسرائيلية، من حيث المحاولات المستمرة في القضاء على الوجود الفلسطيني داخل فلسطين، وأن هذا المشروع يذيب الهوية الفلسطينية.

ومما يؤكد هذا الموقف الإسرائيلي تجاه القضية الفلسطينية خلال هذه المرحلة، الرفض التام للمشاريع التي طرحتها هيئة الأمم المتحدة، بعد حرب عام ١٩٤٨م، لتسوية القضية الفلسطينية وخاصة مشروعي برنادوت الأول والثاني كما ذكرنا سابقا، وقامت على أثر تلك المشاريع بقتله.

وعند النظر في الأفكار والمشاريع الإسرائيلية التي طرحت خلال سنة ١٩٤٨م، يتضح لنا أن هناك قاسم مشترك بينها من حيث الرفض التام لعودة اللاجئين الفلسطينيين لديارهم التي تركوها خلال حرب ١٩٤٨م، بحجة الخوف على أمن البلد أو "الانتحار" الذي يشكله قبول عودة اللاجئين.

الفصل الثاني

الأفكار والمشاريع الإسرائيلية عام ١٩٤٩-١٩٦٣م

المبحث الأول: الأوضاع السياسية والعسكرية والاقتصادية في فلسطين عـــام ١٩٤٩-١٩٦٣م

أولاً: الأوضاع السياسية

ثانياً: الأوضاع العسكرية

ثالثاً: الأوضاع الاقتصادية

المبحث الثاني: الأفكار والمشاريع الإسرائيلية عام ١٩٤٩-١٩٦٣م

أولاً: بيئة وخلفية الأفكار والمشاريع الإسرائيلية عام ١٩٤٩-١٩٦٣م

ثانياً: الأفكار والمشاريع الإسرائيلية الرسمية عام ١٩٤٩-١٩٦٣م

ثالثاً: الأفكار والمشاريع الإسرائيلية غير الرسمية عام ١٩٤٩-١٩٦٣م

المبحث الأول

الأوضاع السياسية والعسكرية والاقتصادية في فلسطين عام ١٩٤٩-١٩٦٣م

أولاً: الأوضاع السياسية

ثانياً: الأوضاع العسكرية

ثالثاً: الأوضاع الاقتصادية

أولاً: الأوضاع السياسية:

شهدت فلسطين بعد انتهاء حرب عام ١٩٤٨م، أوضاعا سياسية متسارعة، وتدخل دولي من أجل وقف القتال بين العرب وإسرائيل، والتي انتهت بعقد اتفاقيات هدنة بين جميع الأطراف المتحاربة في جزيرة رودس سنة ١٩٤٩م، وبإشراف نائب الوسيط الدولي (د. رالف بانش)، حيث تم عقد اتفاقيات الهدنة كالتالي[١]:

- وقعت الاتفاقية بين مصر وإسرائيل في ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٩م.
- وقعت الاتفاقية بين لبنان وإسرائيل في ٢٣ مارس سنة ١٩٤٩م.
- وقعت الاتفاقية بين الأردن وإسرائيل في ٣ إبريل سنة ١٩٤٩م.
- وقعت الاتفاقية بين سوريا وإسرائيل في ٢٠ يوليو سنة ١٩٤٩م.

إذن بهذه الاتفاقيات استطاعت إسرائيل، حصر الصراع بينها وبين الدول العربية، واستثناء الجانب الفلسطيني، وجعله بعيدا عن جوهر الصراع، وذلك تمهيدا لإذابة قضيته.

كما وتمكنت إسرائيل بموجب اتفاقيات الهدنة المشار إليها آنفا، من الاحتفاظ بكل الأرضي التي احتلتها سنة ١٩٤٨م (وتبلغ مساحتها ٢٠,٩٢٢,٠٢٣ دونما وتبقى للعرب مساحة قدرها ٦,١٠٥,٠٠٠ دونم، الضفة الغربية للأردن مساحتها ٥,٧٥٥,٠٠٠، وقطاع غزة ومساحته ٣٥٠,٠٠٠دونم).[2]

وفي إطار تلك التطورات، رأى المسئولون الإسرائيليون، أنه بتوقيع الدول العربية على اتفاق الهدنة، لم يعد لها الحق في الادعاء بوجود حالة حرب، وكانوا يهدفون من رواء ذلك إرغام الدول العربية على سلام دائم على أساس فرض سياسة الأمر الواقع، مستندين بذلك على اعتراف القوى الدولية الكبرى بدولتهم كعضو في الأمم المتحدة[3].

([1]) رياض، مرجع سابق، ص ٢٦، انظر: الهندي، هاني، جيش، الانقاذ، بيروت، ط١، ١٩٧٤، ص١١١.

([2]) رياض، مرجع سابق، ص٢٦، انظر: ملحق رقم (٧)، ص٢٧٩.

([3]) فتوني، مرجع سابق، ص ٩٢

وفي إطار محاولات التوفيق بين العرب واليهود، جاء مؤتمر لوزان في ٢٧ نيسان (إبريل) ١٩٤٩م، الذي كان عبارة عن محاولات مباشرة بين العرب وإسرائيل، حيث شدد العرب في هذا المؤتمر على ضرورة حل قضية اللاجئين[1].

ومع استمرار المحاولات الدولية للوصول إلى حلول وسط بين العرب وإسرائيل، بخصوص قضايا الأرض واللاجئين، أصرت إسرائيل على ربط كل ذلك بتوزيع الأراضي بموجب اتفاقية سلام، وفي ١٢ أيار سنة ١٩٤٩م وقعت الدول العربية وإسرائيل بروتوكول لوزان الذي يعتبر حدود التقسيم أساسا للنقاش، وينص على تدويل القدس، وعودة اللاجئين الفلسطينيين، وحق التعويض لمن يرغب في العودة [2].

لم تمضي سوى ستة أشهر على ذلك الاتفاق حتى أعلنت إسرائيل تراجعها عن كل ما أعلنته وما وقعت عليه، وأصرت على بقاء كل الأراضي التي احتلتها ضمن حدودها، وأصدر الوفد الإسرائيلي في لوزان تصريحا جاء فيه: "إن التقسيم للأراضي خلال عام ١٩٤٧م لا يمكن إقراره في ظل الظروف القائمة عام ١٩٤٩م كمقياس لتسوية مشاكل الأرض والحدود" [3].

ومما سبق يبدو واضحا لنا، أن توقيع إسرائيل على اتفاقية لوزان لم يكن سوى مناورة سياسية، قامت بها إسرائيل من أجل الحصول على الموافقة للدخول إلى هيئة الأمم المتحدة، وأيضاً لكسب الوقت من أجل فرض سياسة الأمر الواقع على الأرض.

ومن الأحداث التي شهدتها إسرائيل خلال سنة ١٩٤٩م، إجراء انتخابات الكنيست[*] الإسرائيلي الأول، وقد شارك في تلك الانتخابات ثماني قوائم رئيسية، حصل كل منها على ٣%، ولم يحصل الحزب الرئيسي في إسرائيل (مباي)، إلا على ٣٥,٧% من الأصوات لكنها

([1]) شؤون فلسطينية، ع١٠٧، مركز الأبحاث، م.ت.ف، بيروت، تشرين أول (أكتوبر)، ١٩٨٠م، ص٧٦.

([2]) النمس، مرجع سابق، ص ٧٦

([3]) فتوني، مرجع سابق، ص ٩٣

[*] الكنسيت، هو الهيئة المركزية في النظام السياسي الإسرائيلي، واسمه مأخوذ من لفظ "هكنيست هغدولا" أي (المجلس الأكبر)، الذي كان بمثابة الهيئة التشريعية لليهود، وأطلق هذا الاسم أيضا على المنظمة العامة ليهود أرض إسرائيل التي أقيمت أثناء الانتداب البريطاني، وقد شملت معظم أبناء الطائفة اليهودية باستثناء المتدينين المتطرفين، وقد اعترفت حكومة الانتداب بهذه المنظمة سنة ١٩٢٨، انظر : افرايم، مرجع سابق، ص١٧١.

كانت كافية لذلك الحزب كي يشكل ويرأس أول حكومة إسرائيلية، واختير حاييم وايزمن كأول رئيس لدولة إسرائيل في تلك الانتخابات.[1]

وبعد مشاورات مع الأحزاب الممثلة في الكنيست، قام حايم وايزمن بتكليف "دافيد بن غوريون" بتأليف حكومة جديدة، وفي ٨ آذار مارس ١٩٤٩م، عرض بن غوريون حكومته على الكنيست فنالت الثقة بأغلبية ٧٣ صوتا في مقابل ٤٥ صوتا.[2]

وتأكيدا لتوجهات إسرائيل التوسعية، وفرض سياسة الأمر الواقع، انعقد المؤتمر الصهيوني العالمي الثالث والعشرين في مدينة القدس سنة ١٩٥١م، وأكد على ضرورة تكوين جوهر الصهيونية من جديد أمام الحقائق الواضحة للواقع الجديد، وبناء على ذلك ألغى برنامج مؤتمر "بازل ١٨٩٧م" واعتمد برنامج القدس الذي حدد برنامج وأهداف الصهيونية الحديثة التي تتلخص في النقاط التالية[3]:

- التمهيد لتقوية دولة إسرائيل.
- دعوة جميع اليهود في المنفى.
- تعزيز وحدة الشعب اليهودي.

ولتحقيق هذه الأهداف، تم دراسة الشكل التنظيمي للمنظمة الصهيونية العالمية وطرق عملها، وتقرر دمج المنظمة العالمية والوكالة اليهودية في إسرائيل في منظمة واحدة، ونفذ هذا القرار سنة ١٩٥٢م، وأصبحت تعمل بإسمين، أحدهما في إسرائيل والآخر في الخارج، وذلك لتطوير الدولة اليهودية وتقويتها بما يخدم أغراضها، وخاصة في نقل وتنظيم المهاجرين من الخارج[4].

وبالنسبة لطبيعة الحكومة الإسرائيلية خلال تلك المرحلة، بقى بن غوريون رئيسا للحكومة خلال مراحل انتخابات الكنيست في السنوات ١٩٥١م، و١٩٥٥م، و ١٩٦١م، وفي ١٦ يونيو سنة ١٩٦٣م أعلن بن غورين اعتزال السياسة، واختياره ليفي أشكول ليخلفه كرئيس للوزراء وكوزير للدفاع. [5]

([1]) رياض، مرجع سابق، ص ١٧١

([2]) حيدر، مرجع سابق، ص ٩٧

([3]) فتوني، مرجع سابق، ص ١٠٣ - ١٠٤

([4]) المرجع السابق، ص ١٠٤

([5]) السياسة الدولية، ٢٠٤، القاهرة، إبريل ١٩٧٠، ص ٤٩ - ٥١

وتجدر الإشارة، إلى أن أغلبية الحكومات في إسرائيل خلال الرحلة ١٩٤٩ – ١٩٦٣م، كانت حكومات ائتلافية أو حكومات جبهة،رغم ذلك يجب الإشارة إلى أن حزب الماباي وقف دائما كأقوى الأحزاب وأكثرها شعبية، وكل رؤساء وزارات إسرائيل من هذا الحزب، فالمباي رغم أنه لم يكن حزب الأغلبية، فقد ارتبط في أعين الكثير من الناخبين بالدولة والحكومة وبسبب وجوده في الحكم منذ ١٩٤٨م، فإن كثيرا من الأجهزة الإدارية والحكومية تأثرت بأفكاره وسياساته[1].

ومن المسائل التي تستحق النظر في هذا الصدد تتبع التغير الذي حدث في نوع الائتلافات والتحالفات بين الماباي والأحزاب الأخرى، فالتآلف الأول مثلا في ١٩٤٩م، كان من الأحزاب الدينية ولكن هذا الموقف تغير في ١٩٥٥م عندما تحالف مع الماباي وأحدوت هاعفودا والتقديميين.[2]

وفيما يخص الجانب الفلسطيني وأوضاعه السياسية خلال تلك المرحلة، فبعد انتهاء حرب ١٩٤٨م، ونزوح عدد كبير من الفلسطينيين إلى مناطق عدة سواء إلى قطاع غزة أو الأردن أو مصر أو العراق، كما ذكرنا سابقا، تسبب في عجز سياسي وعدم القدرة على إقامة مؤسسات شعبية ذات أهمية [3]، وخصوصا أن الكيان السياسي الخاص بالفلسطينيين "حكومة عموم فلسطين" انتهى عمليا نتيجة حرب ١٩٤٨م، بالرغم أنه بقى يتمثل نظريا بجلسات جامعة الدول العربية حتى وفاة رئيس هذه الحكومة سنة ١٩٦٣م، ولكن ظهر بدايات للتعاون في أوساط الفلسطينيين في مجالات العمل الخيري والرياضة والتربية والتعليم، ومن هذه التنظيمات "النادي الرياضي الإسلامي في يافا " و "جمعية حيفا الثقافية" و"كلاهما في نابلس".[4]

وفي منتصف الخمسينات، نشط الحزب الشيوعي في المناطق الفلسطينية، وانضم إليه عدد قليل من المؤيدين معظمهم من الطلبة الجامعيين والمثقفين، وتجاهل العمال والفلاحين حيث لم يتجاوز عدد المؤيدين من ٣٠٠ – ٣٠٥ عضوا. [5]

([1]) السياسة الدولية، ع ٢٠، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، أبريل ١٩٧٠م، ص٥٠.

([2]) المرجع السابق، ص ٥٠

([3]) كمرلنغ، مرجع سابق،ص ٢٥٢

([4]) المرجع السابق، ص ٢٥٤

([5]) المرجع السابق، ص ٢٥٦

كما وأسهمت تلك التنظيمات في تخليد ذكر أماكن لم تعد هناك إمكانية للوصول إليها (أو أنها لم تعد قائمة في الخريطة الجديدة لإسرائيل)، وكذلك في خلق قواعد تنظيمية جديدة في صفوف سكان الضفة الغربية وقطاع غزة وعرب الداخل. [1]

ومع بداية عام ١٩٥٨م، واجهت المنطقة موقفا جديدا بعد انهيار سياسة الأحلاف، وتطور الموقف العربي بوجه عام، بالإضافة إلى دخول الاتحاد السوفييتي إلى المنطقة، وكان نتيجة هذا الموقف بالنسبة للإسرائيليين أمران:

- دفع الصراع العربي الإسرائيلي إلى مجال الحرب الباردة بين العملاقين الأمريكي والسوفيتي، وكان ذلك من أهم أركان الإستراتيجية الإسرائيلية التي سعت حثيثا إليه.. وما يترتب على ذلك من ضمان حماية إحدى الدول العظمى كأمريكا.
- توفر مصالح مشتركة بين كل من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة وما يتبع ذلك من حصول إسرائيل على النواحي المختلفة من سبل الدعم.[2]

وتعتبر الفترة الممتدة من عام ١٩٥٦م وحتى بداية الستينات، فترات التفاعل السياسي النشط في بقعة الشرق الأوسط بوجه عام، والنزاع العربي الإسرائيلي بوجه خاص فقد شهدت هذه الفترة عدة تطورات محلية ودولية، من أبرزها على سبيل المثال التطورات التي طرأت على العلاقات بين الدول العربية وبعضها بسلبياتها وإيجابياتها وكلاهما كان له أثر كبير على رد الفعل الإسرائيلي تجاه الدول العربية والمشكلة بوجه عام. [3]

وبالنسبة للفلسطينيين الذين بقوا في الداخل فكانت أوضاعهم السياسية قاسية، لا تقل عن أوضاع إخوانهم في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي الشتات [4]، فقد تأثرت أوضاعهم بحدثين مهمين في المنطقة هما:

- العدوان الثلاثي على مصر سنة ١٩٥٦م وما سبق من اعتداء وحشي على أهالي قرية كفر قاسم العربية، وما نجم عنه من تراجع مكانة بريطانيا وفرنسا الدولية، واضطرار

([1]) كمرلمنغ، مرجع سابق، ص ٢٥٤

([2]) رياض، مرجع سابق، ص ١٥٠ - ١٥١

([3]) المرجع السابق، ص ١٤٤

([4]) جبارة، مرجع سابق، ص ٣٣٨

إسرائيل إلى الانسحاب من الأراضي التي احتلتها وسط أنباء متلاحقة عن المقاومة البطولية التي أبداها سكان قطاع غزة.

- صعود تيار القومية العربية بزعامة الرئيس المصري جمال عبد الناصر، وسياسة التصدي للأحلاف الاستعمارية في المنطقة، والتي توجها إعلان الوحدة بين مصر وسوريا سنة ١٩٥٨م [1] .

وفي ظل تلك الأوضاع، قام سكان عرب فلسطين في الداخل بالدفاع عن حقوقهم السياسية من خلال تشكيل "الجبهة الشعبية الديمقراطية" في تموز سنة ١٩٥٨م، وفي السادس من تموز ١٩٥٨م، عقد المؤتمران التأسيسيان للجبهة في آن واحد، الأول في عكا، والثاني في الناصرة، وقد أقر المؤتمرون دستور الجبهة، وانتخبوا لجنتها التنفيذية، وحددت الجبهة لنفسها هدفا رئيسيا هو المطالبة بحقوق العرب ومنها[2]:

- إعادة القرويين إلى قراهم.
- وقف سلب الأرض العربية.
- إلغاء الحكم العسكري.
- إلغاء التمييز العنصري.
- استعمال اللغة العربية في جميع الدوائر الرسمية.
- عودة اللاجئين إلى أراضيهم وممتلكاتهم.

وفي سنة ١٩٥٩م، شكل العرب الفلسطينيون في الداخل "جماعة الأرض"، وصدرت صحيفة تحمل نفس الاسم "الأرض" وقد صدر البيان الأول لجماعة الأرض هوية الفلسطيني، ومما جاء فيه: "نحن الجناح القومي في الجبهة الشعبية الديمقراطية نعلن أننا جزء من الشعب الفلسطيني الذي هو جزء من الأمة العربية " [3]

([1]) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مرجع سابق، ص ١٥٣ - ١٥٤

([2]) الموسوعة الفلسطينية، مج ٢، مرجع سابق، ص ١٤

([3]) جبارة، مرجع سابق، ص ٣٣٩

ونتيجة لذلك قامت السلطات الإسرائيلية باعتقال الأعضاء البارزين لجماعة الأرض، مما أدى إلى توقف الصحيفة عن الصدور بعد ١٣ عددا فقط. [1]

أما فيما يتعلق بنشاط الهيئة العربية العليا، فقد اقتصر خلال تلك المرحلة على المعونات المالية لعائلات بعض المجاهدين، وعلى إصدار نشرات وبيانات في المناسبات الوطنية، وهكذا فقد انخرطت الطلائع الفلسطينية الباحثة عن طريق التعبير السياسي في الأحزاب العربية الثورية ذات البرامج القومية بالدرجة الأولى، مثل "حزب البعث" و "حركة القوميين العرب" إقبالا متزايدا في صفوفها من جانب الشباب الفلسطيني المثقف، في حين استطاع التيار الجماهيري الناصري، غير المنظم حزبيا استقطاب قطاعات واسعة من الشعب الفلسطيني بسبب السياسة القومية المتحررة التي أنتهجها النظام الناصري في مصر والعالم العربي.[2]

كما وشهد عام ١٩٥٩م، تطوراً مفاجئاً، من الناحية السياسية فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، فقد اتخذت الدورة الحادية والثلاثون لمجلس جامعة الدول العربية في ٩ آذار سنة ١٩٥٩م قرارات تتعلق بالشعب الفلسطيني، وقد نص القرار الأول منها على: "إعادة تنظيم الشعب الفلسطيني، وإبراز كيانه شعباً موحداً لا مجرد لاجئين يسمع العالم صوته في المجال القومي وعلى الصعيد الدولي بواسطة ممثلين يختارهم "كما نص القرار الرابع على إنشاء جيش فلسطيني في الدول العربية المضيفة. [3]

ومن الجدير ذكره، أن قطاع غزة في تلك المرحلة كان خاضعا تحت الحكم المصري من الناحية الإدارية، يرأسه حاكما عاما مصريا يمتلك جميع الصلاحيات الإدارية والتنفيذية، مثل تعيين الموظفين الإداريين، والذي كان معظمهم من الفلسطينيين، وفي سنة ١٩٦٠م أجريت انتخابات الاتحاد القومي الذي كان الحزب السياسي الوحيد، وفي سنة ١٩٦٢م أُلف مجلس تشريعي نصفه منتخب، وتمتع بسلطات محدودة.[4]

([1]) جبارة، مرجع سابق، ص ٣٣٩

([2]) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مرجع سابق، ص ١٢٧

([3]) فتوني، مرجع سابق، ص١١٨

([4]) ليشي، آن موسلى، الانتقال إلى الحكم الذاتي الفلسطيني : خطوات عملية نحو السلام إسرائيلي - فلسطيني، ترجمة نهلة الخطيب، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط١، ١٩٩٣، ص٢٨.

ثانياً: الأوضاع العسكرية:

سعت إسرائيل منذ قيامها إلى تحسين القدرة العسكرية، وذلك من خلال بناء المستوطنات في مناطق استراتيجية عسكرية، دفاعية وهجومية، ووقفا لاستراتيجية عسكرية وسياسية مدروسة. [1]

وبناءاً على ذلك، فقد تبنت السلطة السياسية الإسرائيلية وعلى رأسها "بن غوريون" تفاصيل النظرية والتطبيق لعقيدة الأمن، وسياستها، وطابع تنظيم القوة العسكرية، وكان أساس تلك النظرية الأمنية هو مبدأ القوة لتأمين جوهر البقاء. [2]

وفي هذا الإطار أصدرت الكنيست الإسرائيلية في أيلول سنة ١٩٤٩م، قانون الخدمة العسكرية، وهو تجميع وتعديل للقوانين أو القرارات التي صدرت بشأن الخدمة العسكرية منذ قيام إسرائيل، وقد أدخلت على هذا القانون عدة تعديلات كان آخرها التعديل الخاص بخدمة المرأة في الجيش الذي أقرته الكنيست.

وقد حدد قانون الخدمة العسكرية الإسرائيلية مضمون كلمة "الدفاع" بما يلي[3]:

- الخدمة في القوات المسلحة النظامية لجيش الدفاع الإسرائيلي (أي الخدمة النظامية).
- الخدمة في القوات الاحتياطية للجيش (أي الخدمة الاحتياطية).

وحدد عمر الخاضعين للخدمة العسكرية بنوعيها النظامي والاحتياطي بما يلي[4]:

أ- بالنسبة إلى الذكور ما بين ١٨ و٤٩ عاماً.

ب- بالنسبة إلى الإناث ما بين ١٨ و٣٤ عاماً.

([1]) سويد، ياسين، التاريخ العسكري لبني إسرائيل من خلال كتاباتهم، شركة المطبوعات للتوزيع، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٨، ص١٨٨.

([2]) عطايا، أمين، الأمن القومي العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٥، ص٢٨

([3]) الموسوعة الفلسطينية، مج ٢، مرجع سابق، ص ٣٢٢.

([4]) المرجع السابق، ص ٣٢٢.

لذلك سعت حكومة "بن غوريون" لتحقيق الأهداف التالية[1]:

- تعزيز قدرات إسرائيل العسكرية لإحراز مزيد من التوسع على حساب الأراضي التابعة للدول العربية، سواء على خط الهدنة مع سوريا، أو في منطقة "أم الرشراش" التي أصبحت موقعا أقيمت فيه مدينة إيلات الحالية.
- بلورة الردع الإسرائيلي كمفهوم متكامل في النظرية العسكرية الإسرائيلية، وخصوصا فيما يتعلق بذراع الحرب، ومن جهة أخرى تصعيد العمليات الانتقامية ضد الدول العربية.
- استخدام أسلوب "فرق تسد" في المنطقة من خلال توظيف الصراعات والفوضى وعدم الاستقرار السياسي لأن ذلك يخدم إسرائيل.
- تنامي وتطوير قدرة الجيش الإسرائيلي، وتعزيز دوره وتسليحه.
- تشجيع الهجرة اليهودية التي استطاعت أن تغير الوضع الديمغرافي في إسرائيل بشكل كبير جدا خلال هذه الفترة.

من الواضح أن إسرائيل تبنت منذ تأسيسها استراتيجية محددة، قائمة على إبقاء جيشها أقوى قوة عسكرية ضاربة في الشرق الأوسط، وقادرة على التصدي لأية قوة عربية أو تجمع عربي قوي، وعلى شن هجوم خاطف على أكثر من جبهة واحدة وعلى منع أي جيش عربي من الحصول على أسلحة متطورة تؤهله لأن يصبح مصدر خطر حقيقي على إسرائيل[2].

وبناءً على تلك الإستراتيجية الإسرائيلية، فقد لجأت السلطات الإسرائيلية في سبيل استملاك الأراضي العربية بعد قيام دولتها، وفي أعقاب اتفاقيات الهدنة بينها وبين الدول العربية إلى وسائل البطش والإرهاب والإكراه، مستفيدة من الهزيمة العربية، ومن حالة الذعر والذهول التي استحوذت على المواطنين آنذاك، فكثيرا ما يلجأ الجيش الإسرائيلي إلى طرد سكان قرية إلى ما وراء خطوط الهدنة أو نقلهم إلى أماكن داخل حدود الدولة والاستيلاء على ممتلكاتهم.[3]

([1]) شعبان، أيمن أحمد، الصهيونية التي تحكم إسرائيل الجذور والأهداف، دمشق، ط١، ١٩٩٥م، ص١٠٨.

([2]) حيدر، مرجع سابق، ص ٢٠٣

([3]) قهوجي، مرجع سابق، ص ١٨٤

ومنطلقاً من هذا التصور الإسرائيلي، فقد حققت إسرائيل خلال المرحلة من ١٥ مايو عام ١٩٤٨م وحتى نهاية عام ١٩٤٩م توسعا إقليميا جعل من الرقعة التي في حيازتها أكبر مما خصصه التقسيم، ومن تصريحات المسئولين الإسرائيليين برز عدم قناعتهم بالرقعة المستوى عليها ومطالبتهم بالمزيد من التوسع كما وضح من مناقشات إسرائيل مع لجنة التوفيق مايو سنة ١٩٤٩م، برفضها عودة اللاجئين، وتفريغ البلاد من سكانها الأصليين، والاستمرار في تطلعها للتوسع خارج حدودها. [1]

وتأكيدا لذلك، ما جاء على لسان الجنرال يادين (رئيس الأركان الإسرائيلي) خلال تلك المرحلة قائلا "لا تقتنعوا بما استوليتم عليه فإن علينا أن نضاعف الجهد حتى نحقق ما نصبوا إليه"[2] وأعلن موشي ديان في فبراير سنة ١٩٥٢م "أن مهمة الاستعداد للحرب تقع على عاتق الشعب ومهمة القتال لتحقيق إقامة الامبراطورية الإسرائيلية تقع على عاتق الجيش". [3].

وبعد عقد اتفاقية الهدنة سنة ١٩٤٩م، وقبول إسرائيل في الأمم المتحدة في نفس العام، تحفزت إسرائيل في توسيع عدوانها، ففي مطلع عام ١٩٥٠م، بدأت إسرائيل تفتعل بعض حوادث الحدود، وتعتدي على المناطق المجردة من الأسلحة، فاحتجت مصر على ذلك بتقديم شكوى إلى لجنة الهدنة المشتركة، ثم تحويلها إلى مجلس الأمن الذي قرر في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠م، بأن على إسرائيل أن تنسحب، وكان ذلك فانسحبت، إلا أنها قامت بطرد البدو منها واحتلتها مرة أخرى في سبتمبر سنة ١٩٥٥م. [4]

كما قامت إسرائيل في ٢٧ مارس سنة ١٩٥١م، بدفع قواتها للتمركز بالقطاع الجنوبي من المنطقة المنزوعة السلاح بالجبهة السورية. [5]

واصلت إسرائيل حتى في إبان فترة نشاط لجنة التوفيق، خلق حالات الأمر الواقع، ففي آذار، مارس سنة ١٩٤٩م، قامت إسرائيل باحتلال جنوب النقب وصولاً إلى البحر الأحمر.[6]

([1]) رياض، مرجع سابق، ص ١٣٢

([2]) المرجع السابق، ص ١٣٦

([3]) لافي، نافتالي لو، تاريخ حياة موشي ديان، دار معاريف، تل أبيب، ١٩٦٩، ص١١٤

([4]) رياض، مرجع سابق، ص ١٣٢-١٣٣

([5]) المرجع السابق، ص ١٣٣

([6]) أوليه، مرجع سابق، ص ١١٥

وفي تاريخ ٤ فبراير ١٩٤٩م، طُرِدَ سكان قرية كفر كنا من بيوتهم، وأُجبر نصفهم على اجتياز خطوط الهدنة، وفي تاريخ ٢٧ فبراير ١٩٤٩م طُرِدَ حوالي ٧٠٠ لاجئ من قرية كفر ياسف كانوا قد التجأو إليها من قرى عمقا والقويقات والشيخ داود المجاورة على إثر معارك الجليل، وقد نقل هؤلاء اللاجئون بسيارات شحن إلى الحدود الأردنية، حيث إرغموا على اجتيازها تحت وابل من نيران الرشاشات الإسرائيلية[1]

استمرت إسرائيل في سياستها العدوانية بتهجير السكان الفلسطينيين من أراضيهم في نفس العام ١٩٤٩م، حيث قامت بنقل سكان كفركنا بأمر الحاكم العسكري إلى قرية مجد الكروم في شباط/ فبراير عام ١٩٤٩م، كما أصدر ضابط في الجيش الإسرائيلي أمرا على سكان قرية فسوطة الواقعة في الجليل بمغادرة البلاد خلال ٤٨ ساعة في تشرين الأول عام ١٩٤٩م[2] .

أيضاً شهدت فترة الخمسينات، العديد من الهجمات الإرهابية الإسرائيلية ضد الفلسطينيين والدول العربية المجاورة، وقتل العديد من سكانها من دون تميز، أو نسف البيوت على أصحابها أو المدارس أو المنشآت العامة أو مراكز الشرطة، بالإضافة إلى الهجوم على المعسكرات والمنشآت العسكرية في الدول العربية المحيطة بإسرائيل.[3]

ففي آذار (مارس) عام ١٩٥٠م، طرد سكان قرية بطاط من بيوتهم، وفي ٧ يوليو ١٩٥٠م نقل مئة من سكان قرية أبو غوش إلى جهة غير معروفة، وفي ١٩٥٠/٨/١٧م اخطر من تبقى من سكان المجدل بوجود أمر بطردهم، ومن ثم ترحيلهم إلى قطاع غزة، وفي أوائل شباط عام ١٩٥١م طرد سكان ١٣ قرية عربية في وادي عارة، وإرغموا على اجتياز الحدود خارج إسرائيل، وفي ١٧ نوفمبر ١٩٥١م، طوقت كتيبة عسكرية قرية البويشات (قرب أم الفحم المثلث) وأخليت القرية من سكانها ونسفت بيوتها، وفي أيلول (سبتمبر) عام ١٩٥٣م طرد سكان أم الفرج، وفي تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٥٣م طردت سبع عائلات من قرية الريحانية، وفي ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦م قامت القوات الإسرائيلية بمذبحة كفر قاسم، وذلك أثناء العدوان الثلاثي على مصر، وذهب ضحية هذه المذبحة في تلك الفترة ٤٩ فلسطينيا، وسبب هذه

([1]) قهوجي، مرجع سابق، ص ١٨٥

([2]) المرجع السابق، ص ١٨٦

([3]) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص ١٣٦

المذبحة كما أعلنت إسرائيل، هو مخالفة هؤلاء الشهداء لتعليمات منع التجول الذي فرضته القوات الإسرائيلية، علما بأنهم لم يكونوا يعلمون بهذه التعليمات. [1]

وارتكبت إسرائيل في الخامس عشر من تشرين الأول عام ١٩٥٣م مذبحة قرية (قبية)، والتي قتل فيها ٦٣ فرداً، وحسب ادعاء إسرائيل، ردا على مقتل عائلة يهودية في منطقة (يهود). [2]

أيضاً قامت القوات الإسرائيلية في عام ١٩٥٩م، بطرد قبائل بدوية من إسرائيل إلى الأردن ومصر، وألغي هذا الطرد بعد تدخل الأمم المتحدة. [3]

ونتيجة لتلك الأوضاع القاسية التي مر بها الشعب الفلسطيني في تلك الفترة، من قتل وهدم وتهجير،توجه أبناء فلسطين نحو النشاط المسلح، تعبيرا عن رفضهم للأمر الواقع، وتأكيدا لحقهم في العودة إلى أراضيهم، خصوصا وأن الدول العربية حرصا منها على عدم انتهاك اتفاقيات الهدنة لم تقم بأي عمل حربي ضد إسرائيل، واكتفت بعدم الاعتراف والمقاطعة الاقتصادية. [4]

في العام ١٩٤٩م، كانت المقاومة ملقاة على كاهل جيش الجهاد المقدس ذو الأسلحة والإمكانيات البسيطة وقلة عدد الرجال، أيضاً كان يمر هذا الجيش بأوضاع صعبة، بسبب قلة المؤن والعتاد والمال، وضعف الدعم العربي له في تلك الفترة. [5]

أيضا بدأت الأعمال الفدائية والعسكرية سنة ١٩٥٠م، على شكل مجموعات فلسطينية صغيرة تنطلق من قطاع غزة وسوريا والضفة الغربية للقيام بهجمات خاطفة ضد أهداف إسرائيلية داخل الأرض المحتلة، وأخذت هذه العمليات شكل حرب عصابات صغيرة، تقوم مجموعاتها بزرع الألغام ونصب الكمائن، والتي أدت إلى حالة من الذعر وعدم الأمن داخل إسرائيل، ونتيجة لذلك قامت إسرائيل بغارات وحشية وعنيفة ضد القوى العربية المجاورة (شرفات، وقبية، ونحالين، والحولة، وغزة) بحجة أنها تقدم العون إلى الفدائيين. [6]

([1]) جبارة، مرجع سابق، ص ٣٣٧

([2]) كمرلنغ، مرجع سابق.

([3]) قهوجي، مرجع سابق، ص ١٨٦

([4]) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مرجع سابق، ص ١٤٨.

([5]) سخنيني، مرجع سابق، ص ٢٢.

([6]) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مرجع سابق، ص ١٤٧-١٤٨.

وفي الفترة من ١٩٥٤-١٩٥٦م، شكلت المقاومة الفلسطينية مجموعتين سريتين خططتا لممارسة العمل المسلح كانت المجموعة الأولى تسمى "شباب الثأر" كان من أعضائها صلاح خلف، وأما الثانية كانت مجموعة تسمى كتيبة "الحق" كان من أعضائها خليل الوزير "أبو جهاد".[1]

وفي سنة ١٩٥٥م، جندت حكومة مصر من أوساط اللاجئين، جنودا لوحدات الكوماندو (الفدائيون) شاركوا في عمليات ضد إسرائيل عندما سخنت الأجواء المحيطة بخطوط الهدنة.[2]

ونتيجة لتلك المقاومة، دعت حركة "حيروت"[*] في نيسان سنة ١٩٥٦م، إلى احتلال قطاع غزة،واجتياح مملكة الأردن من أجل توفير نقاط استراتيجية لإسرائيل تكفل ضمان أمنها[3]، لذلك وجدت إسرائيل الفرصة سانحة في العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦م لضرب الحركة الفدائية[4]، والتي جاءت تلك الحرب بتدبير وتخطيط كل من انجلترا وفرنسا، عن طريق تشجيع إسرائيل بخلق حالة صراع مسلح محدود على مشارف قناة السويس لتستغلها انجلترا وفرنسا كذريعة للتدخل العسكري ضد مصر[5].

وفي سنة ١٩٥٧م، ظهرت حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) التي أعلنت نفسها من خلال صحيفة "فلسطيننا" التي بدأت في الظهور في بيروت عام ١٩٥٩م، والتي كان شعارها الكفاح المسلح لتحرير فلسطين، ثم أخذت بالتوسع العددي والتنظيمي، وإعداد الأطر والكوادر،

---

(1) أبو عمرو، زياد، أصول الحركات السياسية في قطاع غزة، دار الأسوار، عكا، القدس، ط١، ١٩٨٩م، ص٧٨.

(2) كمرلنغ، مرجع سابق، ص ٢٥٤.

(*) حيروت، كلمة عبرية تعني حركة الحرية، تألفت رسميا عام ١٩٤٨م، وهو أكثر الأحزاب الإسرائيلية تطرفا، ويعد امتداد للحركة التي تزعمها جابوتنسكي، ونادت دوما بقيام دولة يهودية من النيل إلى الفرات، وعملت على تشجيع الهجرة الصهيونية، وقد انبثقت عن هذه الحركة سنة ١٩٣٧ منظمة "أرغون تسفاي لئومي" الإرهابية التي كان مناحيم بيغن من أبرز قادتها، وعند ظهور (إسرائيل) في عام ١٩٤٨م، اندمجت هذه المنظمة الإرهابية بـ "الحركة التصحيحية" تحت اسم حزب حيروت. انظر : الموسوعة الفلسطينية، مج ٢، ص٢٩٨.

(3) بغدادي، مرجع سابق، ص ٢٢

(4) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مرجع سابق، ص ١٤٨

(5) الموسوعة الفلسطينية، مج ٢، مرجع سابق، ص ١٦٣

وأسست مئات الخلايا في الضفة الغربية وغزة ومخيمات اللاجئين في ســـوريا ولبنـــان والأردن والتجمعات الفلسطينية الأخرى[1].

وفي سنة ١٩٥٩م تشكلت "جبهة التحرير الفلسطينية" التي كان شعارها، تحرير فلسطين بأسلوب الحرب الشعبية، أو حرب العصابات[2].

([1]) أبو عمرو، مرجع سابق، ص ٩٤

([2]) الموسوعة الفلسطينية، مج٣، مرجع سابق، ص ١٨

ثالثاً: الأوضاع الاقتصادية:

بعد حرب ١٩٤٨، لم يبق في الأراضي الفلسطينية، التي قامت دولة إسرائيل عليها، إلا ١٥٠,٠٠٠ عربي من مجموع ما يقارب المليون (٩٣٧,٠٠٠) كانوا يعيشون على تلك الأراضي قبل الحرب[1].

أدى وجود إسرائيل في العام ١٩٤٨م، إلى إخلاء وتشتيت ما يزيد على ثلاثة أرباع مليون فلسطيني وما نجم عن ذلك من خسارة لمساحات هائلة من الأراضي، إضافة إلى الممتلكات الأخرى للاجئين[2].

وفي مجال السيطرة على الأراضي قامت إسرائيل بسن بعض القوانين أهمها[3]:

- قانون المناطق المغلقة لعام ١٩٤٩م، أو مناطق الأمن، الذي يعطي الحق لوزير الدفاع أو رئيس الأركان للسيطرة على أي أراض يراها مناسبة للأغراض العسكرية والأمنية.
- قانون أملاك الغائبين لعام ١٩٥٠م، والذي وضعت أملاك العرب بموجبه تحت الحراسة، وأعطي الحق للحكومة الإسرائيلية للسيطرة على الأراضي العربية التي تركها أصحابها، ونقل ملكيتها إلى حارس أملاك الغائبين، والذي خول الصلاحية بنقل ملكيتها إلى مؤسسة الكارن كايميت.
- قانون استملاك الأراضي لعام ١٩٥٢م، والذي يعطي الحق للحكومة الإسرائيلية لاستملاك الأراضي العربية، بحجة استخدامها لأغراض التعمير والإنماء الاقتصادي.
- قانون التصرف لعام ١٩٥٣م وينص على إعطاء الحرية لوزير المالية للسيطرة على أي أراض لازمة للدفاع أو الاستيطان، إذا لم يستخدمها مالكها بصورة فعلية مباشرة، أي بنفسه ويده.

([1]) حيدر، مرجع سابق، ص ٢٠٧

([2]) مصالحة، إسرائيل وسياسة النفي، مرجع سابق، ص ١٣٥

([3]) بركات، نظام، الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ١٩٨٨، ص١٠٠، وانظر : المسيرى، عبد الوهاب، اليهود واليهودية والصهيونية، ج٧، دار الشروق، القاهرة، ط١، ١٩٩٩، ص ٦٥-٦٦.

- قانون التقادم لعام ١٩٥٧م، والذي بموجبه تعد جميع الأراضي ملكا للدولة، إلا إذا استطاع صاحبها أن يثبت بأنه يتصرف بها منذ ٢٥ عاماً.

من الواضح من خلال هذه القوانين أنها تنص بشكل واضح على السيطرة على الأراضي، بشكل قانوني من وجهة النظر الإسرائيلية، ولكنها في الحقيقة، هي بمثابة عمل تعسفي بربري، وأن هذه القوانين لا تمت بأي حال من الأحوال إلى السند القانوني، لأنها صادرة من احتلال وليس من حكومة إلى شعبها من أجل المصلحة العامة[1].

ترتبت عن تلك القوانين التي أصدرتها قوات الاحتلال نتائج عدة أهمها[2]:

- عاش أكثر من ثلث سكان إسرائيل اليهود على أملاك الغائبين، وقرابة ثلث المهاجرين الجدد (٢٥٠,٠٠٠) استوطنوا أراض المدن التي تركها العرب.
- وقع في أيدي اليهود في هذه الفترة (١٩٤٨-١٩٥٤م) أهم مقومات الحياة الاقتصادية للفلسطينيين، حيث سيطرة اليهود على ١٠,٠٠٠ محل تجاري ومشغل ومخزن، و ٢٤٠,٠٠٠ دونم مزروعة بالحمضيات و ٤٠,٠٠٠ دونم من العنب، وما لا يقل على ١٠,٠٠٠ دونم من البساتين.
- أجر مكتب حارس أملاك الغائبين سنة ١٩٥٢م، ٢٠,٠٠٠ دونم من أراضي الغائبين لغايات الصناعة الفردية، كذلك فإن ثلث صناعة إنتاج الحجر الإسرائيلية كان يزودها ٥٢ محجرا عربيا واقعة تحت سلطته.

هذه الثروة الهائلة من أملاك اللاجئين الفلسطينيين استمر الإسرائيليون في استغلالها من سنة لأخرى تحت ذريعة أنها "أملاك متروكة" [3].

إن الاقتصاد الإسرائيلي في بداية تكوينه، لم يكن بالقوة الحقيقية، لولا تدخل بعض الأمور التي ساعدت في تطوره وهي[4]:

([1]) مصالحة، إسرائيل وسياسة النفي، مرجع سابق، ص ١٣٥-١٤٠

([2]) المرجع السابق، ص ١٢٠

([3]) المرجع السابق، ص ١٢٠

([4]) عويس، مرجع سابق، ص ٥٤

١- الاستثمار وخبرة المصادر البشرية يتمان خارج إسرائيل، بينما تجني هذه الدولة الصهيونية صافي أرباح تكاليف التعليم أو الخبرة، إذ بلغ متوسط سن تعليم المهاجر إلى إسرائيل ١٠/٤ سنة.

٢- حافظ العلماء المهاجرون اليهود على علاقات وثيقة مع مراكز التعليم والمؤسسات الأمريكية والأوروبية العالية التخصص التي كانوا مرتبطين قبل مغادرتهم إلى إسرائيل، عاملين بذلك على تمكين إسرائيل من استيعاب وتطبيق أحدث الإنجازات التكنولوجية في العالم.

٣- بالإضافة إلى التعليم والخبرة والمعرفة الراقية، نقل المهاجرون اليهود من الولايات المتحدة وأوروبا إلى إسرائيل رأس المال، ولا تتوفر أية أرقام حول مصدر تدفق رأس المال هذا.

٤- معظم المهاجرين القادمين إلى إسرائيل هم في قمة سني إنتاجهم الاقتصادي (١٨-٤٠) سنة.

والواقع أن هجرة رأس المال والسكان استطاعت أن تخلق توسعا ورواجا اقتصاديا، عن طريق توسع السوق الداخلية التي تسمح باقتصاد متنوع.[1]

في عام ١٩٤٩م عرضت الحكومة الإسرائيلية على الكنيست خطتها الأولى في التطوير الاقتصادي، ثم باشرت في إقامة الشركات الاقتصادية بالتعاون وبمشاركة الهستدروت، وكان الهدف من إقامتها تحقيق الأهداف القومية: الأمن، البنية التحتية، توزيع السكان، تطوير مدينة القدس بصفتها العاصمة، وتوجيه الاستثمار الخاص[2].

أدت هذه المبادرات إلى نشاط اقتصادي واسع، وزيادة طلب القطاع العام على البضائع وزيادة الاستيراد أكثر من متطلبات الأمن والهجرة دون زيادة في التصدير، إلا أن الرقابة الحكومية الشديدة على المبادرات وعدم وجود الموارد هو بحد ذاته سبب للضعف السياسي[3].

([1]) السياسة الدولية ع٣٣، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، يوليو ١٩٧٣م، ص٢٠.

([2]) مناع، عادل، عزمي بشارة، دراسات في المجتمع الإسرائيلي، مركز دراسات المجتمع العربي في إسرائيل، ١٩٩٥م، ص٢٥٧

([3]) المرجع السابق، ص ٢٥٧

ونتيجة سيطرة الحكم المركزي والهستدروت. والمؤسسات اليهودية القومية على الموارد الاقتصادية، استطاعت الدولة أن تتحكم بالتطور الاقتصادي وتوجيهه بالشكل الذي يخدم أهدافها السياسية والأمنية[1].

بدأت إسرائيل بعد عام ١٩٥٦م، التركيز على المسائل الاقتصادية، والاهتمام بالزراعة، وتوفير وإنشاء قاعدة صناعية ضخمة، والعمل على تشجيع الاستيطان الزراعي والصناعي من خلال توفير الإمكانات اللازمة لذلك[2]. وبناء على ذلك تعتبر إسرائيل من الدول ذات الإنتاج الزراعي المتوازن أي أنها قادرة على سد حاجة السوق المحلية من الطعام، وقادرة بواسطة صادراتها على رفع ثمن ما تستورده من السلع الخاصة بالقطاع الزراعي[3].

أيضاً قامت إسرائيل من أجل تطوير اقتصادها، منذ أواسط الخمسينات، بتشجيع المبادرات الخاصة، ثم قامت بسن قانون تشجيع الاستثمار عام ١٩٥٩م، وقد تم تعديل القانون عدة مرات بعد ذلك ولكن دون المس بجوهره، فهو يقرر أسلوب التشجيع الرئيسي الذي يستند إلى تقديم الأرصدة والضمانات المالية للمستثمرين بأسعار وتكاليف منخفضة[4].

إن من أهم المؤسسات الزراعية في إسرائيل الكيبوتس والموشاف. كما ذكرنا في الفصل السابق، وإن حياة الكيبوتس الاقتصادية على أساس اشتراكي؛ ولهذا فإن الإنتاج والاستهلاك يتمان وفق أسلوب جماعي، وليس هناك أية ملكية خاصة، سواء للأرض أو لأدوات الإنتاج[5].

لقد حقق الاقتصاد الإسرائيلي زيادة في ناتجه القومي الإجمالي خلال الفترة من ١٩٥٠ – ١٩٦٣م[6]، بالرغم من تزايد الهجرة السكانية في تلك الفترة، ومع هذا فإن الاقتصاد الإسرائيلي حقق معدل نمو في الإنتاج الحقيقي القومي قدره ١٠,٣% سنويا، أضف إلى هذا أن الاقتصاد الإسرائيلي في نهاية الخمسينات استطاع أن يتخلص من مشكلة البطالة.[7]

([1]) مناع، مرجع سابق، ص ٥٤

([2]) بركات، نظام محمود، مرجع سابق، ص ٩٤

([3]) حيدر، مرجع سابق، ص ١٩٥

([4]) مناع، مرجع سابق، ص ٢٥٤

([5]) حيدر، مرجع سابق، ١٩٦

([6]) انظر: ملحق رقم (٨)، ص٢٨٠.

([7]) المرجع السابق، ص ١٥

فقد حقق الناتج المحلي الإجمالي في كل من الزراعة والصناعة معدلات النمو بلغت في المتوسط خلال الفترة من ١٩٥٠–١٩٦٣م، حوالي ١١%، ١٢% سنويا على التوالي، أضف إلى ذلك، أن الزراعة الإسرائيلية أنتجت في عام ١٩٥٠م، لحجم سكاني قدره مليون نسمة ٥٠% من الاحتياجات الغذائية، بينما تم استيراد الباقي، أما في الستينات فقلد ازداد إنتاج القطاع الزراعي حوالي ٧٠% من الاحتياطات الغذائية[1].

ونتيجة لازدياد التدفق السكاني الضخم، واحتياج إسرائيل لبناء المساكن للمهاجرين، أدى بدوره لنشاط الصناعات التي تنتج مكونات عملية البناء، مثل صناعة الأسمنت والطوب والأخشاب.. الخ، وهي جميعاً منتجات يمكن إنتاجها محليا[2].

أضف إلى ما سبق أن تقديرات حجم رصيد رأس المال المحلي في إسرائيل خلال تلك الفترة، تشير إلى أن نصيب المباني والإنشاءات في مجموع مكونات رأس المال المستخدم في إسرائيل يمثل ٧٠% من حجم رأس المال المحلي والإجمالي[3].

كما أن معدل نمو رأس المال في تلك القطاعات التي ترتفع فيها مكونات رأس المال من المباني والإنشاءات، كان مرتفعا بالمقارنة بالقطاعات الأخرى، ففي خلال الفترة ١٩٥٠ - ١٩٥٥م كان معدل نمور رأس المال المحلي الإجمالي في قطاع الإسكان، والخدمات العامة والنقل والمواصلات ١٧,٩%، ٢٧,٩%، ١٩,٣% على التوالي في حين كان متوسط العام لنمو رأس المال خلال هذه الفترة ١٦,١% [4].

أيضاً في تلك الفترة، انتهى النمو الكبير للزراعة، لاستغلال جميع الأراضي المتاحة، وبدأ النمو الاقتصادي يعتمد بصورة رئيسية على الصناعة،وبدأ قطاع الخدمات في النمو، وكذلك قطاع التشييد والبناء، وكان ذلك النمو كله يتم بإشراف من الحكومة التي أخذ دورها في الاقتصاد يتعاظم، فيما كانت حصة الإنفاق الحكومي من الناتج القومي الإجمالي لا تتجاوز ٢٣% سنة ١٩٥٠م، أصبحت ٣٨% ١٩٦٠م.[5]

([1]) المرجع السابق، ص ١٧

([2]) السياسة الدولية، ع٣٣، مرجع سابق، ص ١٩

([3]) المرجع السابق، ص ١٨

([4]) المرجع السابق، ص ١٨-١٩

([5]) حيدر، مرجع سابق، ص ١٩٢-١٩٣

هذا النمو كله قد تم بفعل رأس المال الأجنبي مثل " التعويضات الألمانية والتبرعات اليهودية من أوروبا وأمريكا، وريع السندات الإسرائيلية" [1].

طرأ تطور ملحوظ على الصناعة في إسرائيل خلال النصف الثاني من الخمسينيات وبداية الستينات، وإن أشهر مجموعة صناعية في إسرائيل هي مجموعة "كلال" التي أسست في الستينات من قبل رجال أعمال أمريكا اللاتينية، ولهذه المجموعة شركات في مجالات الالكترونية، والمعادن، والطعام، والأسمنت، الثياب، كما لها شركات مالية وشركات تأمين[2].

أما بالنسبة لقطاع التجارة الخارجية، فهناك ثلاث صفات لازمت موضوع التجارة الخارجية في إسرائيل[3]:

١- الاعتماد بصورة رئيسية، على الاستيراد من الخارج، وقد ازدادت نسبة الاستيراد إلى الناتج القومي الإجمالي من الثلث في الخمسينات إلى ٤٥%.

٢- إن حجم الاستيراد الكبير يتطلب حجما مماثلا من الصادرات لرفع تكلفته، ولقد ازداد حجم الصادرات أيضا بصورة مطردة، فيما كانت الصادرات لا تزيد على ١٠% من الناتج المحلي الإجمالي في الخمسينات، أصبحت تشكل أكثر من ٢٥% في الستينات.

٣- على الرغم من الازدياد المطرد في حجم الصادرات، فإنه لم يستطع قط أن يكون مساويا لحجم الاستيراد، ولهذا فلقد عاشت إسرائيل بصورة دائما عجزا في ميزان المدفوعات التجاري.

ويبين الجدول التالي تطور هذا العجز ما بين سنة ١٩٥٠ – ١٩٦٠م. في الناتج القومي الإجمالي بالنسبة المئوية.

الفترة الزمنية	واردات	صادرات	العجز
١٩٥٠ – ١٩٥٥	٣٣,٦	١٠,٢	٢٣,٤
١٩٥٦ – ١٩٦٠	٣٤,٦	١٤,٤	٢٠,٢

الجدول من إعداد الباحث: حيدر، دليل إسرائيل العام، ص٢٠٠.

---

(1) Rivlin, Pul, The Isreali Economy. Boulder, Colo: Westview press, 1992, p7

(2) حيدر، دليل إسرائيل العام، ص ١٩٨

(3) المرجع السابق، ص ١٩٩ - ٢٠٠

وبالنسبة للإنفاق، فإن حصة الإنفاق الحربي له النصيب الأكبر في الميزانية الإسرائيلية، خلال هذه الفترة، حيث وصلت القيمة ما بين ١٠% إلى ١٢% من الناتج القومي، أيضا ازداد حجم الإنفاق الحربي إلى ١٨% خلال عام ١٩٥٦م[1].

من خلال الجدول السابق نلاحظ، أن إسرائيل في فترة الخمسينات، تمر بحالة عجز، ولولا المساعدات المالية التي تحصل عليها إسرائيل من يهود أوروبا وأمريكا، ومن التعويضات الألمانية، التي بدورها خففت من قيمة العجز، واستمر هذا الوضع في الستينات[2].

ولعل أحد السمات الأساسية التي ميزت نموذج النمو الإسرائيلي هو ظاهرة فائض الواردات المستمرة، إذا بلغ فائض الواردات خلال هذه الفترة في المتوسط حوالي ٢٠% من الناتج القومي الإجمالي[3].

وهذا بسبب الانسياب الضخم لرؤوس الأموال من الخارج خلال هذه الفترة، والمتمثلة في هبات وتبرعات يهود العالم، أي تمويلات المنظمات والمؤسسات اليهودية، ويلي ذلك تمويلات الحكومة الألمانية (أي التعويضات الألمانية) سواء كانت تعويضات حكومية أم شخصية[4]، ويلي ذلك أيضا التمويلات الشخصية لليهود، وهبات وتبرعات الحكومة الأمريكية لإسرائيل[5].

أما أوضاع الفلسطينيين الاقتصادية في تلك المرحلة، فنتيجة لاحتلال إسرائيل للجزء الأكبر من فلسطين،وقيام خط الهدنة، وتدفق اللاجئين من أنحاء فلسطين إلى المنطقة العربية من فلسطين (قطاع غزة، وغرب الأردن)[6].

وبخصوص قطاع غزة، فقد أصبح من الناحية الاقتصادية كيانا قائما بذاته واستمر كذلك خلال الفترة من ١٥ مايو سنة ١٩٤٨م، وحتى عام ١٩٦٢م، ويمكن أن نحدد الظروف الاقتصادية المحيطة به كالآتي[7]:

([1]) حيدر، مرجع سابق، ص ١٥- ١٦

([2]) المرجع السابق، ص ٢٠١

([3]) محي الدين، السياسة الدولية، ع٣٣، مرجع سابق، ص ٢٢

([4]) المرجع السابق، ص ٢٣-٢٤

([5]) Halevi: "Characteristics of Israel Economic Growth ،Aka, Israel, 1987, p.30.

([6]) خلوصي، مرجع سابق، ص ٤٣

([7]) المرجع السابق، ص ٤٣ - ٤٤

١- فقدان قطاع غزة بحدوده الحالية لمعظم موارده الاقتصادية الطبيعية داخل فلسطين المحتلة.

٢- فقدان ٨٠% من سكانه الأصليين موارد دخلهم داخل حدود فلسطين المحتلة، وبالتالي أصبح على القطاع أن يتحمل بموارده المحدودة، هذا العدد من سكانه الأصليين بصفة أساسية.

٣- وفد على القطاع أكثر من ضعف عدد سكانه الأصليين كلاجئين من باقي أجزاء فلسطين، أقاموا في معسكرات وخيام،وبذلك نشأ بالقطاع فئتين من المقيمين فيه لكل منها مجتمعه وظروفه (مجتمع السكان الأصليين) و (مجتمع المقيمين بالقطاع).

٤- اعتمد القطاع على الاستيراد بصفة أساسية لسد احتياجات سكانه الأصليين من الموارد الغذائية، وبالتالي تسبب ذلك في وجود عجز مستمر ومتزايد في الميزان التجاري، وميزان المدفوعات خلال هذه الفترة.

٥- ضيق السوق المحلي، فمساحة القطاع لا يتجاوز ٣٦٥ كيلومربع، ومستوى معيشة السكان على ضوء فقدان ٨٠% منهم لمصدر دخلهم يغني عن بيان مستوى معيشتهم، بالإضافة إلى أن اللاجئين يعتمدون على وكالة الغوث الدولية في معظم احتياجاتهم، كل هذه الظروف تجعل السوق المحلي للقطاع ضيقا للغاية.

بافتقار قطاع غزة للأراضي الصالحة للزراعة، أصبح القطاع عاجزا من الناحية الاقتصادية، بل إن سكانه الأصليين فقدوا جزءا من مصادر دخلهم السابقة[1].

اعتمد اللاجئون في معيشتهم على مساعدات وكالة الغوث والتشغيل، والمخصصات الإدارية العسكرية المصرية، وعلى دخل الأشخاص الذين توجهوا للعمل في دول الخليج العربي، واعتمدوا أيضاً على تهريب البضائع إلى مصر عن طريق ميناء غزة[2].

نشطت الحياة التجارية في غزة قليلا بقرار عبد الناصر توثيق علاقاته مع الاتحاد السوفييتي في النصف الثاني من الخمسينات، واستغل أصحاب المزارع والتجار والمهربون الأسواق التي فتحت في أوروبا الشرقية واتسعت صناعة الحمضيات، الغزية أكثر من عشرة

([1]) كمرلنغ، مرجع سابق، ص ٢٥٩

([2]) المرجع السابق، ص ٢٥٩، وانظر، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مرجع سابق، ص ١٤٤

أضعاف لسد متطلبات السوق الجديدة المتزايدة التي جاءت لتوفير احتياجات الفئات العليا في الكتلة الشرقية من دفع سكان أوروبا الشرقية مقابل الصادرات إليهم بموارد البناء والسيارات، وقد وجه قسم كبير من هذه البضائع طريقه إلى لبنان أيضا كمواد استهلاكية، بينما شكلت البضائع من الإنتاج المحلي مثل السجاد المصنوع من الصوف مصدر جذب للمصريين الأغنياء للقيام بحملات شراء في غزة، وازدهرت بعض البضائع في مثل هذا الوضع، لكن الأوضاع الاقتصادية ظلت قاسية على غالبيتهم، طالت حتى الأموال التي أرسلها إلى البيت كل من هاجر إلى دول أجنبية[1].

تعتبر الزراعة المورد الأساسي لاقتصاديات قطاع غزة، وأهم عمل يقوم به السكان، فهي تمثل ٧٠% من إجمالي الإنتاج السنوي، و٩٠% من إجمالي قيمة الصادرات في الميزان التجاري[2].

وبالنسبة للتوزيع المهني للاجئين في قطاع غزة عام ١٩٦٢، فإن توزيعهم يتمثل في الجدول الآتي:[3]

- عدد العاملين بالوكالة في أعمال دائمة	٢٠٠٠
- عدد العاملين في الحكومة	٢٥٠٠
- موظفين خارج القطاع	١٢٠٠
- أعمال حرة	٨٥٠
- أعمال مؤقتة	٤٠٠٠
مجموع العمالة	**١٠٥٥٠**

أما بالنسبة للعرب الفلسطينيين الذين بقوا تحت الاحتلال في قراهم ومدنهم، فإن السلطات الإسرائيلية اتبعت اتجاههم سياسة، تتلخص في فرض الأحكام العسكرية ومصادرة الأملاك والأراضي وإهمال الشؤون المعيشية العامة أي جعل ظروف الحياة قاسية إلى حد يضطر الفلسطينيين إلى الهجرة ومغادرة الأرض أو الخضوع والاستسلام لسياسة الأمر الواقع، أو

([1]) كمرلنغ، مرجع سابقن ص ٢٥٩

([2]) خلوصي، مرجع سابق، ص ٨١

([3]) المرجع السابق، ص ٦٢

التحول للعمل في المؤسسات الاقتصادية الإسرائيلية مثل البناء والخدمات والزراعة، وقد اضطر المزارعون الفلسطينيين إلى التحول إلى عمال زراعيين يعملون تحت أقسى الظروف المعيشية وبأدنى الأجور في المعسكرات الإسرائيلية[1].

أما أوضاع السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية من الناحية الاقتصادية، فهي لا تختلف كثيرا عن أوضاع الفلسطينيين في قطاع غزة، حيث أن الضفة كما هو معروف، تابعة إداريا للمملكة الأردنية، وأن معظم سكانها فقدوا الأرض التي هي مصدر رزقهم[2] ، وأيضا زيادة عدد سكانها نتيجة هجرة الفلسطينيين من الداخل إليها، وهذا بطبيعة الحال كان له أثر في معاناة سكان الضفة الغربية من الناحية الاقتصادية، وكان سكان الضفة يعتمدون في معيشتهم على الزراعة وبعض الصناعات اليدوية الخفيفة وعلى مساعدات وكالة الغوث[3].

([1]) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مرجع سابق، ص ١٣٩-١٤١

([2]) كمرلنغ، مرجع سابق، ص ١٢٩-٢٦٠

([3]) المرجع السابق، ص ٢٦٠

المبحث الثاني

الأفكار والمشاريع الإسرائيلية عام ١٩٤٩–١٩٦٣م

أولاً: بيئة وخلفية الأفكار والمشاريع الإسرائيلية عام ١٩٤٩-١٩٦٣م

ثانياً: الأفكار والمشاريع الإسرائيلية الرسمية عام ١٩٤٩-١٩٦٣م

ثالثاً: الأفكار والمشاريع الإسرائيلية غير الرسمية عام ١٩٤٩-١٩٦٣م

أولاً: بيئة وخلفية الأفكار والمشاريع الإسرائيلية عام ١٩٤٩–١٩٦٣م:

شهدت المرحلة الممتدة من عام ١٩٤٩-١٩٦٣م، بعض الأحداث الإقليمية والعالمية، والتي لعبت دورا رئيسيا في تشكيل الأفكار والمشاريع الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية، ومن أهم تلك الأحداث ما يلي:

- توقيع معاهدة رودس بين العرب وإسرائيل بتاريخ ١٣ مارس سنة ١٩٤٩م[1].
- قبول إسرائيل عضوا في الأمم المتحدة، إثر صدور قرار رقم ٢٧٣، عن الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في تاريخ ١١ مايو سنة ١٩٤٩م، وذلك نتيجة قبول إسرائيل ميثاقا أطلق عليه بروتوكول "لوزان" يتضمن ثلاثة نقاط رئيسة:

أ- قبول إسرائيل قرار التقسيم الصادر في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧م، وما يتضمنه من حدود مع بعض التعديلات تقتضيها اعتبارات معينة.

ب- تدويل القدس.

ج- عودة اللاجئين إلى ديارهم وتعويضهم من السلطات المسئولة (إسرائيل) عما لحقهم من أضرار وفقدان ممتلكات[2].

- تشكيل لجنة كلاب للتحقيق الاقتصادي بتاريخ ٢٣ آب أغسطس سنة ١٩٤٩م، كان أحد مهماتها هو البحث عن حلول لتوطين الفلسطينيين [3].
- قيام كميل شمعون رئيس الوفد اللبناني في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٤٩م، بتقديم مشروع باسم الدول العربية يقوم على أساس دولة فيدرالية[4].
- إنشاء وكالة الغوث الدولية، بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٠٢ في الدورة الرابعة بتاريخ ٨ كانون الأول سنة ١٩٤٩م[5].

([1]) عطايا، أمين، الأمن القومي العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي، بيروت، ط١، ١٩٩٥، ص ٤٦

([2]) العثمان، عثمان، مأزق التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ط١، ٢٠٠٣م، ص٢٣، وانظر : رياض، مرجع سابق، ص٣٣١.

([3]) الهور، مرجع سابق، ص ٤٢

([4]) سخنيني، مرجع سابق، ص ١٩٨

([5]) الهور، منير، طارق الموسى، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية ١٩٤٧-١٩٨٥م، دار الجليل للنشر، عمان، ط٢، ١٩٨٦م.

- صدور قرار عن الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ في "ديسمبر ١٩٤٩م، الخاص بتشكيل لجنة التوفيق الدولية"[1].

- صدور البيان الثلاثي عن كل من: الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا بتاريخ ٢٥ مايو سنة ١٩٥٠م، والذي تعهدت فيه الدول الثلاث بحماية حدود الكيان الإسرائيلي القائمة في حينه[2].

- عقد معاهدة الدفاع المشترك، والتعاون الاقتصادي بين الدول العربية في عام ١٩٥٠م[3]

- اغتيال الملك عبد الله ملك الأردن سنة ١٩٥١م في القدس[4].

- انتهاء النظام الملكي في مصر، بطرد الملك فاروق من البلاد في ٢٣ تموز عام ١٩٥٢م، على إثر قيام ثورة ٢٣ يوليو، وتولي جمال عبد الناصر السلطة في ١٧ نيسان عام ١٩٥٤م[5].

- معارضة العسكريين الإسرائيليين بزعامة "بن غوريون" لحكومة شاريت، التي تسعى للتسوية السياسية مع مصر، وتشكل الاستخبارات الإسرائيلية، منظمة "موديعين" السرية للقيام بأعمال إرهابية في مصر بقيادة وزير الدفاع آنذاك "بنحاس لافون" لقطع الطريق على حكومة شاريت[6].

- تقدم بريطانيا عن طريق رئيس وزرائها أنطوني إيدن بمشروع تسوية في ٩ نوفمبر سنة ١٩٥٥م، مرتكزا هذا الشروع على التوفيق لحل وسط بين حدود "إسرائيل" كما حددها قرار التقسيم الدولي رقم ٢/١٨١، وخطوط الهدنة القائمة على الأرض[7].

([1]) رياض، مرجع سابق، ص ١٣٠

([2]) العثمان، مرجع سابق، ص ٢٥

([3]) محي، لطفي عبد الوهاب، الكيان العربي، بيروت، ب ط، ١٩٦٥، ص ٤٣٩

([4]) جبارة، مرجع سابق، ص ٣٢٨

([5]) دياب، محمد عبد الكريم، الناصرية الفكر والممارسة، دار المسيرة، بيروت، ط١، ١٩٧٥، ص ١١

([6]) السماك، محمد الإرهاب والعنف السياسي، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، ب ت، ص ٤١

([7]) شعبان، أيمن أحمد، الصهيونية التي تحكم إسرائيل الجذور والأهداف، دمشق، ط١، ١٩٩٥، ص ٤٦

- طرح الولايات المتحدة عدة مشاريع تسوية للقضية الفلسطينية منها: مشروع جونستون في يوليو ١٩٥٥م، ومشروع دالاس في ٢٦ أغسطس ١٩٥٦م، ومشروع جونسون في ٢ نوفمبر ١٩٦٢م[1].
- قيام كل من بريطانيا وفرنسا وإسرائيل بما يسمى العدوان الثلاثي على مصر سنة ١٩٥٦م[2].
- تقدم استراليا بمشروع لتسوية القضية الفلسطينية بتاريخ ٢١ تشرين الأول عام ١٩٥٧م، يتضمن تسوية نهائية للحدود العربية الإسرائيلية، وتسوية قضية اللاجئين، وتقديم مساعدات اقتصادية دولية لدول الشرق الأوسط[3].
- تدفق الأسلحة المتطورة على إسرائيل من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا على اثر ذلك بدأت تظهر بعض الأفكار والتصرفات الإسرائيلية العدائية على لسان زعمائها في هذه المرحلة. [4]

([1]) العثمان، مرجع سبق ذكره، ص ٢٧

([2]) ديفور، بيلياف، الشرق الأوسط والعرب، دار الفارابي، بيروت، ١٩٧٤، ص ٢٧

([3]) الهور، مرجع سابق، ص ٥٩

([4]) مجلة المستقبل العربي، ع ٨٧، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٧٥، ص ٤٢

ثانياً: الأفكار والمشاريع الإسرائيلية الرسمية عام ١٩٤٩ – ١٩٦٣م:

استمر الموقف الإسرائيلي القائم على أساس القوة تجاه القضية الفلسطينية خلال تلك المرحلة، حتى بعد أن جمدت الأمم المتحدة طرح القضية الفلسطينية للنقاش داخل أروقتها، خاصة في مرحلة الخمسينيات، ففي هذه المرحلة استمر صدور الأفكار والمشاريع الإسرائيلية بخصوص القضية الفلسطينية، ومن أهم تلك الأفكار والمشاريع ما يلي:[1]

١ - المشروع الإسرائيلي البديل المقدم إلى لجنة التوفيق الدولية عام ١٩٤٩م:

تغير موقف إسرائيل فجأة بعد أن حققت هدفها، وهو قبولها عضوا في الأمم المتحدة فنكثت بتعهداتها أمام الأمم المتحدة، وتنكرت لميثاق "لوزان" وأخذت في أثناء المحادثات تطالب بضم قطاع غزة إليها مقابل تعهدها بقبول اللاجئين في هذا القطاع، كما طالبت بتعديل حدودها مع لبنان، بحيث تدخل منابع نهر الليطاني في الأراضي الإسرائيلية، وبناء على ذلك فقد تقدمت إسرائيل بمشروع بديل عما تم الاتفاق عليه، في مباحثات لوزان، بإعادة اللاجئين إلى ديارهم، وتعويضهم عن الخسائر والأضرار التي لحقت بهم [2]، وتمثل المشروع الإسرائيلي البديل بالنقاط التالية[3]:

- تعتبر الحدود الدولية لفلسطين أيام الانتداب البريطاني حدودا طبيعية لدولة إسرائيل.
- تكون المنطقة الوسطى لفلسطين (الضفة الغربية) استثناء مؤقتا تحت السلطة العسكرية الأردنية إلى حين التسوية النهائية.
- بحث قضية اللاجئين الفلسطينيين وفق هذه الشروط، ومع التسوية النهائية التي يجب أن تتم مع كل دولة عربية على انفراد.

يبدو واضحا لنا من خلال بنود هذا المشروع، أن إسرائيل لم تقتنع بحدود الهدنة الدائمة التي تم الاتفاق عليها في معاهدة رودس، وإنما تريد توسعا إقليميا جديدا مقابل حل جزئي للقضية الفلسطينية، وبناء على هذا الاقتراح، يبدو رغبة إسرائيل الواضحة في ضم عدد آخر من

([1]) معهد البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين ١٩٤٨-١٩٧٣، ج٢، دار نافع للطباعة والنشر، القاهرة، حزيران ١٩٧٥، ص ٣٠٠

([2]) صامد الاقتصادي، السنة الثالثة، ع١٧، دار الكرمل للنشر، عمان، الأردن، حزيران ١٩٨٠.

([3]) وثائق فلسطين، مائتان وثمانون وثيقة مختارة ١٨٣٩ – ١٩٨٧، مرجع سابق، ص ٢٨٠

الأراضي العربية التي استولت عليها في عام ١٩٤٨-١٩٤٩م، علما بأنها كانت مخصصة لعرب فلسطين وفقا لقرار الجمعية العامة.

وأرى أن هذا المشروع يمثل حقيقة الموقف الإسرائيلي في عدم التنازل عن الأراضي التي تم احتلالها، وأن إسرائيل كعادتها تلاعبت على الموقف الدولي بتغيير موقفها على ما تم الاتفاق عليه في مباحثات لوزان بعد حصولها على عضوية في الأمم المتحدة.

والحقيقة أن الاقتراحات التي قدمتها إسرائيل في مناقشات مؤتمر لوزان عام ١٩٤٩م، بشأن تسوية القضية الفلسطينية، كان معناها أن ما يتبقى لعرب فلسطين لن يزيد عن ١٥% من مساحة بلادهم[1].

٢ - المشروع الإسرائيلي المسمى بالعملية الليبية عام ١٩٥٠م:

تقدمت به وزارة الخارجية الإسرائيلية في آذار ١٩٥٠م، حيث أرسل خزفئيل غوردون[*] يوم ٢٤ آذار ١٩٥٠م، مذكرة إلى مدير عام وزارة الخارجية بعنوان "إعادة توطين العرب في الصومال وليبيا حيث تسيطر إيطاليا، واستمرت فكرة هذا المشروع (إعادة موضعة اللاجئين الفلسطينيين) حتى عام ١٩٥٨م[2].

وجرى الموافقة على تلك الخطة رسميا في اجتماع عقد يوم ١٣ أيار ١٩٥٤م، بمشاركة رئيس الوزراء شاريت، ووزير المالية ليفي أشكول، ووزير الزراعة بيرتس نفتالي، ومدير عام وزارة المالية بنحاس سابير، وشموئيل ديفون مستشار رئيس الوزراء للشئون العربية، ويوسف فايتس عن الصندوق القومي اليهودي، وبناء على ذلك عينت لجنة خاصة تسمى "لجنة اللاجئين" لمتابعة إمكانية تطبيق هذه الخطة[3].

([1]) كتن، هنري، فلسطين في ضوء الحق والعدل، ترجمة وديع فلسطين، مكتبة لبنان، بيروت، ط١، ١٩٧٠، ص٦٥

([*]) حزقئيل غوردون: هو مدير قسم المؤسسات الدولية لدى وزارة الخارجية الإسرائيلية، انظر: مصالحة إسرائيل وسياسة النفي، مرجع سابق، ص٨٩.

([2]) المرجع السابق، ص ٨٩

([3]) مصالحة، إسرائيل وسياسة النفي، مرجع سابقن ص ٩٢-٩٣

ويتضمن المشروع الإسرائيلي المسمى بالعملية الليبية البنود التالية[1]:

- جمع الأموال لغرض شراء أراضي زراعية في ليبيا من المستعمرين الإيطاليين، وإسكان اللاجئين الفلسطينيين فيها لزراعتها.
- تبادل ممتلكات العرب في إسرائيل مع ممتلكات اليهود في ليبيا.
- ترحيل ٣٠٠ خبير زراعي فلسطيني مع عائلاتهم إلى ليبيا، والمرشحون يجب أن يكونوا لاجئين تخلوا عن ممتلكاتهم في إسرائيل كخطوة أولى عند بداية التنفيذ.
- إعادة تأهيل واحدة من قرى جبل الخليل، وخاصة قرية عجور.
- شراء أراضٍ من مالكين يعشون في قرى واقعة في منطقة الحدود الأردنية (الضفة الغربية)، لكن أراضيهم موجودة في إسرائيل.

عند قراءة بنود هذا المشروع جيدا، نلاحظ أنه يتمحور حول نقطة رئيسية، ألا وهي إعادة تأهيل وتوطين اللاجئين الفلسطينيين في ليبيا، وذلك من خلال تبادل ممتلكات العرب في إسرائيل مع ممتلكات اليهود في ليبيا، وهذا يعني (التبادل السكاني)، كما وأن هذا المشروع يدل على حرص إسرائيل على إنهاء الوجود الفلسطيني من تلك المنطقة.

كما وأن هذا المشروع يدل على الموقف الرسمي الإسرائيلي المؤيد لتلك الطروحات، كما وأرى أن هذا المشروع، من الناحية العملية قد طبق فعليا على أرض الواقع، وذلك من خلال هجرة ونزوح كثير من الفلسطينيين عن ديارهم سواء كان ذلك عن طريق الإجبار أو الإكراه أو بشكل طوعي.

وفيما يتعلق بالموقف الدولي من هذا المشروع، فإن بريطانيا شجعت هذا المشروع ولو بطريقة غير مباشرة من خلال مبادرتها بالمساهمة في تنفيذ هذا المشروع سواء عن طريق الدعم المادي والقيام باتصالات بالجهات المعنية في ليبيا، أما الموقف الأمريكي فقد كان مشجعا لتلك الفكرة، بدليل قيام الولايات المتحدة بالبدء بمشروع Mcghee عام ١٩٤٩م الخاص بتوطين اللاجئين الفلسطينيين في دول عربية (سوريا والعراق)[٢].

([1]) مجلة السياسة الدولية، ع ٧٢، القاهرة، إبريل ١٩٨٣، ص ١٩٨

([2]) السياسة الدولية، ع٧٢، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، أبريل ١٩٧٣م.

٣ - مشروع موشيه شاريت[*] عام ١٩٥٦م:

بعد تخلي بريطانيا عن مشروعها التي قدمته من خلال رئيس وزرائها أنطوني إيدن، ابدت إسرائيل بعد رفضها لمشروع إيدن بعض مظاهر الاستعداد لتقديم تنازلات ضمن مقترحات نقلها آنذاك "موشيه شاريت" أثناء زيارته لواشنطن، وخلال محادثاته مع دالس بتاريخ ٢١ تشرين الثاني و٦ كانون الأول سنة ١٩٥٦م، ذكر تفاصيل مشروعه على النحو التالي[1]:

- موافقة إسرائيل على إجراء تعديلات متبادلة في خطوط الهدنة بهدف تحسين الأوضاع الأمنية والمواصلات، مع رفضها للتفاوض على أساس خط التقسيم لعام ١٩٤٧م.
- استعداد إسرائيل للنظر في موضوع منح الدول العربية حقوق الترانزيت التي تسهل حركة التجارة بين الشمال والجنوب (أي بين مصر ولبنان) من جهة وبين (مصر والأردن) عبر النقب من جهة أخرى، وذلك مقابل منح الدول العربية لإسرائيل حقوقا مماثلة ومشابهة لحقوق النقل البري والجوي.
- استعداد إسرائيل لمنح الأردن تسهيلات حرة في ميناء (حيفا)، وحقوق الترانزيت الضرورية من أجل الوصول إليه عن طريق البر.
- قبول إسرائيل بمشروع تطوير نهر الأردن الذي اقترحه "جونستون" بحيث تشترك مع الدول العربية في الاستفادة من مياه نهري الأردن واليرموك.
- عدم السماح بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي تركوها.
- قبول إسرائيل للقرض الذي عرضته الولايات المتحدة للمساهمة في تعويض اللاجئين الفلسطينيين وإعادة إسكانهم وتوطينهم.

عند قراءتنا وتفحصنا لبنود مشروع شاريت، نلاحظ أن هذا المشروع ركز بشكل رئيسي على النواحي الاقتصادية والأمنية، فمن حيث النواحي الاقتصادية، فإن إسرائيل مستعدة كما جاء في هذا المشروع، إعطاء الدول العربية وخاصة مصر ولبنان والأردن خطوط

---

[*] موشيه شاريت: أديب وسياسي إسرائيلي، ولد في روسيا عام ١٨٩٤م، هاجر إلى فلسطين مع أبويه عام ١٩٠٦م، عمل رئيسا للدائرة السياسية في الوكالة اليهودية، وعمل رئيسا لحكومة إسرائيل ووزيراً للخارجية في الفترة ١٩٥٣ – ١٩٥٥م، توفى عام ١٩٦٥، انظر: افرايم، مرجع سابق، ص٤٤٢.

(1) الهور، مرجع سابق، ص ٥٨، وانظر: صامد الاقتصادي، ع٨٤، دار الكرمل للنشر، عمان، أيار ١٩٩١، ص ١٣٦

ترانزيت للحركة التجارية، بالمقابل منح إسرائيل مثل تلك الحقوق، وهذا بطبيعة الحال ما تسعى إليه إسرائيل فمن أجل اختراق العالم العربي اقتصاديا، وذلك لكسر الطوق المفروض من حولها، وهذا يعتبر من ضمن الأهداف الاستراتيجية الإسرائيلية.

أما من الناحية الأمنية في ذلك المشروع، فقد تمثل في موافقة إسرائيل على إجراء تعديلات متبادلة في خطوط الهدنة، ورفضها التفاوض على أساس خط التقسيم لعام ١٩٤٧م والسؤال الذي يطرح نفسه عن أي تعديل يتحدث شاريت ؟ وهو يرفض تماما التفاوض على أساس خط التقسيم لعام ١٩٤٧م، ومن هذا يتبين أن شاريت يتلاعب بالألفاظ من أجل كسب المزيد من الوقت، وعطف المجتمع الدولي لتبين إسرائيل نفسها بأنها دولة محبة للسلام، وأن العرب هم الذين لا يريدون السلام، وبالتالي تخلق لنفسها مبرراً للقيام بعمليات عسكرية ضد الدول العربية، بحجة الدفاع عن النفس، وهذا ما سوف نلاحظه ونلمحه في الفصول القادمة، عندما تقوم إسرائيل بطرح مشروع تسوية، تلجأ بالمقابل بالقيام بعملية عسكرية ضد الدول العربية وخاصة دول الطوق (مصر وسوريا و الأردن و لبنان).

كما وذكر شاريت في مشروعه، بأن إسرائيل ترفض السماح بعودة اللاجئين إلى ديارهم التي تركوها قبل وأثناء حرب ١٩٤٨م، وهذا يدل على الوجه الحقيقي للموقف الإسرائيلي اتجاه الفلسطينيين، وحصر شاريت، أيضا من خلال مشروعه الصراع بين إسرائيل والعرب متجاهلاً الفلسطينيين من ذلك الصراع.

ومن هذا المنطلق يمكن القول، بأن هذا المشروع وغيره في تلك الفترة، إنما يمثل الأهداف الاستراتيجية الإسرائيلية في التوسع وفرض سياسة الأمر الواقع، وأن إسرائيل في تلك الفترة غير مهتمة بالسلام، وإنما كان من ضمن أولوياتها تثبيت كيانها من خلال استخدام القوة العسكرية، والدليل على ذلك قيام إسرائيل بالعدوان الثلاثي سنة ١٩٥٦م على الأراضي المصرية وقطاع غزة.

وفيما يتعلق بالموقف الأمريكي من هذا المشروع: فنلحظه في عرضها بالمساهمة مع إسرائيل من أجل تعويض اللاجئين الفلسطينيين وإعادة إسكانهم وتوطينهم.

ثالثاً: الأفكار والمشاريع الإسرائيلية غير الرسمية من ١٩٤٩-١٩٦٣م:

١ - مشروع عزرا دانين(*) عام ١٩٤٩م:

كان الدافع الرئيسي لانهماك دانين في هذا المشروع، خوفه من عودة اللاجئين الفلسطينيين لقراهم ومدنهم التي تركوها قبل وأثناء حرب عام ١٩٤٨م [1].

ويتضمن مشروع دانين النقاط التالية:

- استيعاب أكبر عدد ممكن من اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية.
- فتح مشاريع اقتصادية خارج فلسطين لتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، لكي يتم توطينهم.
- مساهمة إسرائيل في إعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين[2].

ومن أجل الترويج لمشروعه، قام دانين في بداية عام ١٩٤٩م بالسفر إلى إنجلترا للترويج لمشروعه، وقبل سفره قام دانين بزيارة يوسف فايتس(**)، يوم ٢٣ كانون الثاني عام ١٩٤٩م في القدس وعبر عن رأيه بأنه "لابد من القيام بحملة دعائية بين العرب (اللاجئين)، بأن يطالبوا بالتوطين في البلاد العربية"[3] ومن أجل ذلك وخلال ربيع عام ١٩٤٩م بحث دانين عن شركاء في مشاريع إسرائيل لإعادة توطين اللاجئين في لندن، حيث انضم إليه تيدي كوليك، الذي كان آنذاك أحد مساعدي رئيس الوزراء بن غوريون ورئيس بلدية القدس فيما بعد[4].

أخذ دانين وكوليك في البحث عن شخصيات مؤثرة لتسهيل نشر هذا المشروع، فَوُجِدَّ في ماركوس زيف، (وهو رجل أعمال يهودي) شريكا للأخذ بيده في الإعداد لتنفيذ مشروعه، فبدأ

(*) عزرا دانين: هو كبير موظفي وزارة الخارجية الذي تعامل مع قضية إعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين، وعضو في لجنة الترانسفير الرسمية، انظر: مصالحة، إسرائيل وسياسة النفي، مرجع سابق، ص٨٥.

(1) المرجع السابق، ص ٨٥

(2) المرجع السابق، ص ٨٥ - ٨٨

(**) يوسف فايتس: أحد أعضاء لجنة الترانسفير الوزارية الإسرائيلية، ورئيس دائرة الاستيطان لدى الصندوق القومي اليهودي: انظر: المرجع السابق، ص٧٨–٧٩.

(3) المرجع السابق، ص ٨٥

(4) Masalha, op.cit., pp 30 - 38

ماركوس الاتصال بشركات بريطانية في مجال البناء والنفط لمصلحة دانين لتشغيل لاجئين فلسطين[1].

ومن بين المشاريع الكبيرة التي اهتم بها دانين من أجل تنفيذ مشروعه، بناء خطوط النفط عن طريق شركة أرامكو، والتي تصل بين السعودية ولبنان، وبناء ميناء اللاذقية في سوريا، وطبقا لتصور دانين من هذه المشاريع، فإن آلاف اللاجئين الفلسطينيين سوف يجدون عملا، وفي نهاية المطاف سوف يندمجون في تلك الأماكن[2].

ولهذا طلب دانين مبلغ ٥٠,٠٠٠ ليرة إسرائيلية تخصص مبدئيا من الحكومة الإسرائيلية، وفي بداية عام ١٩٥٠م، وضع وزير المالية إليعازر كابلان ألف ليرة إسرائيلية فقط تحت تصرف دانين[3].

عند تفسير بنود مشروع دانين، يتضح لنا أن الحل الأفضل من وجهة نظر دانين، هو توطين اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية، ودول أوروبا والأمريكتين،وذلك عن طريق فتح مشاريع اقتصادية لتشغيل اللاجئين حتى يتم توطينهم.

والحقيقة الواضحة من خلال هذا المشروع، أن دانين هدف من ورائه تذويب اللاجئين الفلسطينيين في المجتمعات العربية وغيرها، كما أن هذا المشروع كغيره من المشاريع السابقة، يمثل أحد الأهداف الاستراتيجية في السياسة الإسرائيلية الهادفة إلى إخلاء فلسطين من سكانها. وأستطيع القول بأن هذا المشروع يمثل الفكر الصهيوني التوسعي.

٢ - أفكار حنان بار[*] عام ١٩٥٧م:

ارتكزت أفكار حنان بار على النقاط التالية:

- تأسيس منظمة في الولايات المتحدة أو أمريكا اللاتينية هدفها تشجيع هجرة اللاجئين إلى بلدان العالم، بما في ذلك القارة الأمريكية، دون أن تتورط بالمشاكل السياسية في الشرق الأوسط.

---

(1) Masalha, op.cit., pp. 193 – 199

(2) Walid Khalike, "Plan Dalet: Master Plan for The Conquest of Palestine, " Journal of Palestine Studies 18, no1 (Autumn 1988), pp4-19

(3) مصالحة، مرجع سابق، ص ٨٨

(*) حنان بار: أحد كبار موظفي إسرائيل، عمل قنصلا عاما في أثيوبيا، انظر: مصالحة، إسرائيل وسياسة النفي، مرجع سابق، ص ١٠٩

- يجب أن ترتكز المنظمة أولاً على قادة المهاجرين العرب في أمريكا اللاتينية والولايات المتحدة، مع ذلك بالإمكان ضم عناصر أخرى مثل رجال الدين المسيحيين وحتى عناصر يهودية غير معروفة أمام العامة بأنها متعاطفة مع إسرائيل.
- تقوم هذه المنظمة، بإجراء مفاوضات مع حكومات ومؤسسات مختلفة في العالم لإيجاد أماكن استيعاب في بلاد مختلفة.
- جمع الأموال اللازمة لإعادة تأهيل اللاجئين الفلسطينيين في البلدان المختلفة[1].

عندما نتناول بنود مشروع حنان بار، يتضح لنا أن هذا المشروع يركز كسابقه من المشاريع التي ظهرت في تلك الفترة، على إعادة تأهيل وتوطين اللاجئين الفلسطينيين، ولكن بار يختلف عن الذين سبقوه من حيث تأسيس منظمة تكون من مهماتها تشجيع هجرة اللاجئين الفلسطينيين إلى مختلفة بلدان العالم، وذلك خلال إجراء مفاوضات مع حكومات ومؤسسات مختلفة في العالم، لإيجاد أماكن من أجل استيعاب اللاجئين الفلسطينيين، لهذا فإن هذا المشروع يعد من المشاريع الخطرة التي تسعى إسرائيل إلى تحقيقها سواء كان ذلك بشكل رسمي أو غير رسمي.

٣- مشروع موشيه ديان(*) عام ١٩٥٩م:

طرح موشيه ديان مشروعا للتسوية في العام ١٩٥٩م، في الوقت التي كانت فيه إسرائيل تزداد قوة وتكريسا لكيانها، وخاصة بعد انتصارها في حرب ١٩٥٦م، ويتمحور مشروع موشيه ديان في النقاط التالية[2]:

([1]) مصالحة، مرجع سابق، ص ١٠٩-١١٠

(*) موشيه دايان: محارب وقائد عسكري وسياسي وأديب، ولد في عام ١٩١٥م في كيبوتس "دجانيا أ" لوالده شموئيل ووالدته دبورا، وهما من الشخصيات الزراعية الرئيسية ومن رؤساء حركة العمل في فلسطين، كان عضواً فعالاً في المنظمات الصهيونية المسلحة قبل العام ١٩٤٨م (الهاجاناة والبلماخ)، تولي مناصب رفيعة في حكومة إسرائيل كرئاسة الأركان، ووزارة الزراعة، ووزارة الدفاع، وتقلد منصب وزارة الخارجية في أول حكومة ليكود عام ١٩٧٧م، وتنقل بين العديد من الأحزاب والتجمعات السياسية، انظر: أفرايم، مرجع سابق، ص١٠٧، وانظر: بركات، مراكز القوى في إسرائيل ١٩٦٣-١٩٨٣م، مرجع سابق، ص٦٢.

(*) موشيه ديان، من مواليد فلسطين، كان عضوا فاعلا في المنظمات الصهيونية المسلحة قبل العام ١٩٤٨ (الهاغاناه والبلماخ)، وتولي مناصب عدة، كرئاسة الأركان ووزارة الزراعة، ووزارة الدفاع أثناء حرب

- رفض عودة اللاجئين الفلسطينيين.
- إعادة تأهيل وتوطين اللاجئين الفلسطينيين، من خلال اتحاد كنفدرالي مع الأردن.
- إمكانية توسيع هذا الاتحاد بحيث يشمل الأردن.
- تشجيع الهجرة اليهودية لزيادة عدد سكان إسرائيل.

من خلال التركيز في بنود مشروع موشيه ديان، يتضح لنا بأن هذا المشروع لا يختلف كثيرا عن المشاريع السابقة من حيث المضمون، وذلك لاحتواء هذا المشروع على نقاط أساسية تمثل الموقف الإسرائيلي الثابت حولها وهي: رفض عودة اللاجئين الفلسطينيين لديارهم التي تركوها،والعمل على إعادة تأهيل وتوطين اللاجئين الفلسطينيين من خلال اتحاد كنفدرالي بين إسرائيل والأردن.

لذلك نرى، أن هذا المشروع يهدف بالدرجة الأولى إلى إقامة علاقات اقتصادية بين إسرائيل والدول العربية المجاورة خاصة الأردن، أكثر ما يكون مشروع تسوية حقيقية، يحصل الفلسطينيون على حقوقهم المشروعة، وهذا كان واضحا من خلال بنود هذا المشروع.

ومن خلال الأفكار والمشاريع الإسرائيلية التي تم طرحها خلال تلك الفترة، يتضح لنا وجود قواسم مشتركة بينها تتمثل في الآتي:

- حصر النزاع بين إسرائيل والدول العربية، واستثناء الشعب الفلسطيني من هذا الصراع.
- ربط بحث القضية الفلسطينية بالتسوية النهائية مع الدول العربية.
- رفض مبدأ قبول عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي تركوها.
- حل قضية اللاجئين الفلسطينيين، عن طريق إعادة تأهيلهم ودمجهم في الدول العربية وأماكن أخرى.

١٩٦٧م، وتقلد منصب وزارة الخارجية في أول حكومة لليكود عام ١٩٧٧م، وتنقل بين العديد من الأحزاب الإسرائيلية، انظر: بركات، نظام، مراكز القوى في إسرائيل ١٩٦٣ – ١٩٨٣م، دار الجليل عمان، الأردن، ط١، ١٩٨٣م، ص٦٢.

([2]) أبو جابر، كامل، الولايات المتحدة وإسرائيل، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧١م، ص ٩٤.

كما ويبدو لنا أن أهم ما يميز تلك الأفكار والمشاريع الإسرائيلية خلال هذه الفترة، اهتمام إسرائيل بالإلغاء الكامل للقضية الفلسطينية، وذلك من خلال إدراك النخبة الإسرائيلية الحاكمة والقوى الصهيونية المؤثرة على نحو عام، بأن المسألة الفلسطينية تتضمن تشكيكا في شرعية الكيان الإسرائيلي المترتب على العملية الاستيطانية في فلسطين، لذا فقد تعمدت قيادات هذه النخبة على تجاهل الطبيعة القومية للمشكلة الفلسطينية، وإنكار أن هناك شعب يسمى الشعب الفلسطيني، وتحدثت بدلا من هذا عن استعداد إسرائيل لتسوية مشكلة اللاجئين من خلال جهود الإغاثة الدولية لهم[1].

كما ويبدو لنا أن الأفكار والمشاريع الإسرائيلية، باتت واضحة فهي أفكار قائمة في مجملها على القضاء كليا على ما يسمى بأرض فلسطين، والعمل على خلق واقع جديد يسمى أرض إسرائيل التاريخية، حسب ادعاءاتهم الدينية.

([1]) معهد البحوث والدراسات العربية، مرجع سابق، ص٣٠٢.

الفصل الثالث

الأفكار والمشاريع الإسرائيلية عام ١٩٦٤-١٩٦٧م

المبحث الأول: الأوضاع السياسية والعسكرية والاقتصادية في فلسطين ١٩٦٤-١٩٦٧م

أولاً: الأوضاع السياسية

ثانياً: الأوضاع العسكرية

ثالثاً: الأوضاع الاقتصادية

المبحث الثاني: الأفكار والمشاريع الإسرائيلية ١٩٦٤-١٩٦٧م

أولاً: بيئة وخلفية الأفكار والمشاريع الإسرائيلية ١٩٦٤-١٩٦٧م

ثانياً: الأفكار والمشاريع الإسرائيلية الرسمية ١٩٦٤-١٩٦٧م

ثالثاً: الأفكار والمشاريع الإسرائيلية غير الرسمية ١٩٦٤-١٩٦٧م

المبحث الأول
الأوضاع السياسية والعسكرية والاقتصادية
١٩٦٤-١٩٦٧م

أولاً: الأوضاع السياسية

ثانياً: الأوضاع العسكرية

ثالثاً: الأوضاع الاقتصادية

أولاً: الأوضاع السياسية:

مرت الأوضاع السياسية في فلسطين للجانبين الإسرائيلي والفلسطيني بتغيرات وتطورات عدة، كان لها الأثر الكبير في اتجاهات السياسة الإسرائيلية بوجه عام، خاصة فيما يتعلق بالأوضاع الداخلية الإسرائيلية والأفكار المتعلقة بالحدود.[١]

فبالنسبة للجانب الإسرائيلي، كان أبرز المظاهر التي يتسم بها الوضع السياسي الداخلي في إسرائيل تعدد الأحزاب السياسية، واختلاف أهداف هذه الأحزاب سواءً على صعيد سياسة الدولة الداخلية أو السياسة الخارجية، مما خلق صراعاً حزبياً عنيفاً.[٢]

ويمكن تقسيم هذه الأحزاب عملياً إلى ثلاث مجموعات رئيسية،: فهناك مجموعة الأحزاب العمالية الاشتراكية وفي مقدمتها حزب الماباى الذي أنشئ سنة ١٩٣٠م في فلسطين، وهو أقوى الأحزاب السياسية في إسرائيل وله نفوذ قوي بين الطبقات العاملة، ومن أهدافه تجميع اليهود في إسرائيل، واستصلاح الأراضي وإقامة مجتمع صهيوني على أسس يصنفها بأنها اشتراكية – ديمقراطية، أما الحزبان الاشتراكيان الآخران فهما المابام وأحدوت هافوداه وهما أكثر يساراً من حزب الماباى، ويعتمدان على الناخبين في المزارع التعاونية، وقد أنشئ حزب المابام سنة ١٩٤٨م، ومن أهدافه حصر ملكية مختلف المشاريع بالقطاع العام، وزيادة الاعتماد على الضرائب، وتطبيق سياسة خارجية محايدة، وأنشئ حزب أحدوت هافوداه سنة ١٩٥٤م، وهو ينادي بضرورة تخطيط الاقتصاد والتوسع في تأسيس المستعمرات الزراعية، وتعاون الأحزاب الاشتراكية الصهيونية داخل الحكومة، واتباع سياسة دفاعية نشيطة، وسياسة خارجية محايدة.[٣]

وهناك مجموعة الأحزاب اليمينية المتطرفة، وفي طليعتها حزب حيروت الذي يشكل المعارضة الرئيسية في الكنيست الإسرائيلي منذ قيام إسرائيل، ويضم أفراد منظمة "الإرغون زفاى لئومي" الإرهابية التي يتزعمها مناحيم بيغن، ويدعو هذا الحزب إلى التعاون المطلق مع

([1]) رياض، مرجع سابق، ص١٥٢.

([2]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤م، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٧م، ص٢٣٤.

([3]) المرجع السابق، ص٢٣٥.

الدول الغربية، واستخدام السلاح ضد العرب، وتوسيع الحدود الحالية لإسرائيل لتضم ما يعتبره الحزب أرض إسرائيل بحدودها التاريخية، أي من النيل إلى الفرات.[١]

أما المجموعة الثالثة من الأحزاب فهي الأحزاب الدينية التي تمثل القوى الدينية التقليدية في إسرائيل، وترمي إلى جعل المجتمع الإسرائيلي مجتمعاً دينياً روحياً مستمداً من تعاليم التوراة، وأهم هذه الأحزاب، الحزب الديني القومي الذي أسس سنة ١٩٥٦م، ويضم المتدينين المعتدلين، وحزب "أغودات إسرائيل" الذي أسس سنة ١٩١٢م، ويضم اليهود المتعصبين، وحزب "باولي أغودات إسرائيل" الذي أسس سنة ١٩٢٤م.[٢]

ومن خلال هذا الإطار الحزبي شهدت سنة ١٩٦٤م، تبدلاً أساسياً في وضع الأحزاب السياسية، كان من أبرز عناصره تحالف الأحزاب اليسارية (وهي المابای والمابام وأحدوت هافوداه) من جهة، وظهور بوادر تقارب وتحالف بين الأحزاب اليمينية لمواجهة تحالف الأحزاب اليسارية من جهة ثانية، ويستدل من المعلومات المتوفرة أن تحالف الأحزاب اليسارية أو العمالية كان هدفه الأساسي مواجهة معركة انتخاب الكنيست والهستدروت (اتحاد نقابات العمال اليهود) والبلديات التي أجريت خلال سنة ١٩٦٥م.[٣]

ومن التطورات السياسية التي شهدتها الساحة الإسرائيلية سنة ١٩٦٤م، استقالة موشيه ديان من منصبه كوزير للزراعة لاختلاف في وجهات النظر بينه وبين أشكول.[٤]

كانت الحكومة المسئولة عن الحكم خلال سنة ١٩٦٤م، تلك التي ألفها ليفي أشكول في يونيو سنة ١٩٦٣م، على إثر استقالة حكومة بن غوريون، ويؤلف أعضاء هذه الحكومة ائتلافاً من أحزاب المابای، واتحاد العمل (أحدوت هافوداه)، والحزب الديني القومي، لكن هذه الحكومة لم تُعمر طويلاً، فقد استقالت في ديسمبر سنة ١٩٦٤م، على إثر مطالبة بن غوريون بتشكيل

([1]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤م، مرجع سابق، ص٢٣٥.

([2]) مناع، مرجع سابق، ص٢٣٠.

([3]) المرجع السابق، ص٢٣٠-٢٣١.

([4]) ايز نشتادت، شموئيل نوح، المجتمع الإسرائيلي، إصدار ماجنس، القدس، ١٩٦٧م (عبري)، ص٨٨.

لجنة قضائية لإعادة التحقيق من جديد في قضية "لافون"[*]، وبعد هذه الأحداث السياسية، أعاد أشكول تأليف الوزارة من جديد في أواخر شهر ديسمبر سنة ١٩٦٤م، من نفس الأعضاء الذين كانوا في الوزارة السابقة مع إحداث وزارة جديدة، هي وزارة السياحة.[١]

من الواضح مما سبق، أن سنة ١٩٦٤م، تميزت بكثرة الخلافات السياسية بين الأحزاب بمختلف فئاتها، انتهت بتقديم ليفي أشكول استقالته في ديسمبر سنة ١٩٦٤م، ومن ثم إعادة تشكيلها في نهاية الشهر نفسه من سنة ١٩٦٤م.

استمرت حكومة ليفي أشكول في الحكم خلال سنة ١٩٦٥م، إلى ما بعد انتخابات الكنيست السادسة، حين قدمت استقالتها لرئيس الدولة "شازار"، الذي عاد وكلف أشكول بتشكيل حكومة ائتلافية جديدة.[٢]

واجهت الحكومة خلال سنة ١٩٦٥م، ظروفاً صعبة ومعقدة في داخلها بسبب الخلاف الذي نشب بين أشكول وبن غوريون،[٣] حول عدة قضايا مردها التنافس على زعامة حزب الماباى، وبالتالي كرس الحكم الذي كان من نصيب هذا الحزب منذ قيام إسرائيل، غير أن الخلاف بين بن غوريون وأشكول لم ينته بتأليف الحكومة الجديدة، إذ أن بن غوريون وأنصاره أخذوا بالاستعداد للمعركة التي ستجري داخل الحزب أثناء انعقاد مؤتمره العام العاشر في يناير سنة ١٩٦٥م، حول ثلاثة أمور رئيسية: التحالف بين حزبي الماباى وأحدوت هافوداه الذي يسعى إليه أشكول، وإعادة التحقيق في قضية لافون الذي يطالب به بن غوريون، واقترح تغيير

---

[*] لافون بنحاس: أحد رؤساء حركة العمل وسياسي إسرائيلي، ولد في غاليتسيا عام ١٩٠٤م، وأسس حركة "غوردوينا" عام ١٩٢٤م، وفي عام ١٩٢٩م هاجر إلى فلسطين وأصبح أحد الأشخاص الذين أعادوا أبناء "حولده" التي دمرها العرب عام ١٩٢٩م، وأصبح سكرتيراً عاماً لنقابة العمال بين عامي ١٩٥٦-١٩٦١م، وعمل وزيراً للزراعة في إسرائيل "١٩٥٠-١٩٥٢م" ووزيراً للدفاع (١٩٥٣-١٩٥٥م) في عام ١٩٦١م، اضطر للاستقالة من منصبه بسبب قضية أمنية فاشلة سميت "العمل المخجل" أثارت خلافاً شديداً، وتسببت في إحداث انقسام داخل حزب "ماباى" توفى عام ١٩٧٦م.

المرجع: أفرايم، مرجع سابق، ص٢٤١.

([1]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤م، مرجع سابق، ص٢٣٤، وانظر: ملحق رقم (٩)، ص٢٨١.

([2]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٥م، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٦م، ص٣١٨.

([3]) السياسة الدولية، ع ٢٠، ص٥١.

الانتخابات ليصبح الترشيح على أساس مناطق انتخابية بدلاً من حصره في قوائم تعدها الأحزاب المختلفة.[١]

ونتيجة للظروف الصعبة التي واجهتها الحكومة خلال سنة ١٩٦٥م، أصبح انشقاق الحزب الحاكم أمراً وارداً في الأوساط السياسية الإسرائيلية، حيث تقدم كل من وزير التنمية والإسكان، ونائب وزير الدفاع باستقالتهما لأشكول في مايو سنة ١٩٦٥م، مما اضطر أشكول إلى تعديل حكومته، وإدخال وزيرين جديدن هما حاييم زادوك وموشى كارميل.[٢]

استمرت حكومة أشكول بعد تعديلها على هذا الشكل في القيام بأعبائها وسط الجو المحموم الذي خلفه الخلاف داخل حزب الماباى، إلى أن استقالت هذه الحكومة عقب انتخابات الكنيست، ومن ثم تكليف رئيس الدولة لأشكول بتشكيل حكومة جديدة مرة أخرى، وقد واجه أشكول صعوبات عديدة أثناء محاولاته لتشكيل حكومة ائتلافية، بسبب تمسك بعض الأحزاب بشروطها للاشتراك في الحكومة.[٣]

لم يتمكن أشكول من تشكيل الحكومة في الموعد المحدد له في ديسمبر سنة ١٩٦٥م، إلا بعد محادثات مُطولة مع الأحزاب الدينية، حيث تم تشكيل الحكومة في يناير سنة ١٩٦٦م.[٤]

كما وشهدت سنة ١٩٦٥م، مناقشات حادة وعنيفة في الكنيست، نظراً لاختلاف وجهات النظر حول مواضيع عدة، ولعل من أهم هذه المناقشات تلك التي تناولت قضية وقف شحن الأسلحة الألمانية لإسرائيل، وقضية تبادل التمثيل الدبلوماسي مع ألمانيا الغربية.[٥]

وقد شهدت سنة ١٩٦٥م باعتبارها سنة انتخابية جرت خلالها انتخابات الكنيست والهستدروت والبلديات، نشاطاً حزبياً خاصاً تمثلت أهم جوانبه في تحالف عمالي – يساري ضم حزبي الماباى وأحدوت هافوداه، وتحالف يميني ضم حزبي حيروت والأحرار، وأدى ذلك من ناحية أخرى إلى انشقاق داخل حزب الماباى وقيام القسم المنشق بتشكيل حزب مستقل تحت زعامة بن غوريون، وإلى انشقاق آخر داخل حزب الأحرار وقيام القسم المنشق أيضاً بتشكيل حزب مستقل باسم حزب الأحرار المستقلين.[٦]

([1]) السياسة الدولية، مرجع سابق، ص٤٩.

([2]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٥م، مرجع سابق، ص٣١١-٣١٢.

([3]) مناع، مرجع سابق، ص٢٣٧.

([4]) المرجع السابق، ص٢٣٨-٢٣٩.

([5]) ناي، نتان، أزمات سياسية في إسرائيل، إصدار كيتر، القدس، ١٩٨٢م (عبري)، ص١٢٨.

([6]) السياسية الدولية، ج ٢٠، مرجع سابق، ص٤٩.

وبالإضافة إلى ذلك شهدت سنة ١٩٦٥م، انشقاق الحزب الشيوعي الإسرائيلي إلى حزبين مستقلين، كما شهدت محاولات لم يكتب لها النجاح من جانب الأحزاب الدينية، الثلاثة (الحزب القومي الديني وحزب اغودات إسرائيل وحزب بأولى اغودات إسرائيل، لإنشاء تحالف انتخابي).[١]

لاشك في أن الخلاف الذي نشب بين أشكول وبن غوريون كان من أهم الأحداث السياسية التي حدثت في إسرائيل، كما كان المحور الرئيسي الذي ولد حوله معظم النشاط الحزبي خلال سنة ١٩٦٥م.[٢]

وفي ١٩ أيار (مايو) سنة ١٩٦٥م، تم في حيفا التوقيع على اتفاق تحالف بين المباى وأحدود هافوداه، وقد نص اتفاق التحالف على أن يتقدم كل من الحزبين المتحالفين بقائمة مشتركة للمرشحين في انتخابات الكنيست (الهستدروت)، والبلديات، والحركة الصهيونية العالمية، وتقرر أن يشكل الحزبان جبهة موحدة في الكنسيت.[٣]

كما وشهدت سنة ١٩٦٦م، تغيرات عدة، كان من أهمها إسناد منصب وزير الخارجية إلى أبان ايبان خلفاً لغولدا مائير.[٤]

واستمرت حكومة أشكول خلال سنة ١٩٦٦م بدون تعديل في تولي أعباء الحكم، لكنها تعرضت إلى عدة هزات عنيفة كادت تُطيح بها من قِبل المعارضة القوية، ففي تموز (يوليو) سنة ١٩٦٦م، واجهت الحكومة وضعاً حرجاً على أثر استقالة إيسار هارئيل مستشار رئيس الحكومة لشؤون الأمن (والرئيس السابق للمخابرات الإسرائيلية) من منصبه في ٢٩ حزيران (يونيو) سنة ١٩٦٦م.[٥]

وفي أواخر سنة ١٩٦٦م، هَبتْ على حكومة أشكول عاصفة سياسية قوامها الرغبة العامة في تغييرها أو تعديلها أو تعزيزها مما يجعلها في مستوى الكفاءة التي تشيع الثقة بجهاز

([1]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٥م، مرجع سابق، ص٣٥٤.

([2]) مناع، مرجع سابق، ص٢٣٧.

([3]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٥م، مرجع سابق، ص٣٣٧.

([4]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٦م، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٧م، ص٢٣٥.

([5]) المرجع السابق، ص٢٤٠.

الحكم لدى سائر أوساط الرأي العام، خاصةً بالنظر للوضع الاقتصادي الحرج الذي تعاني منه إسرائيل.[١]

كما واجهت حكومة أشكول خلال سنة ١٩٦٦م أعباء كثيرة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الداخل، وعلى الصعيد الخارجي، فقد سعت الحكومة بتوجيه من وزير الخارجية الجديد أبا ايبان إلى توثيق علاقاتها مع الدول الخارجية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية[٢]، وقد تمكنت إسرائيل من إنشاء علاقات مع جميع الدول الإفريقية - باستثناء موريتانيا والصومال عن طريق تقديم المساعدات الاقتصادية والفنية والعسكرية لهذه الدول، كما تحسنت علاقات إسرائيل مع الاتحاد السوفيتي خاصة، والدول الشرقية عامة.[٣]

أما سنة ١٩٦٧م، فقد شهت تحركاً سياسياً إسرائيلياً على المستوى العالمي، وذلك تمهيداً لشن عدوان جديد على العرب، وكان لها ذلك فحدثت تلك الحرب التي أطلق عليها اسم حرب حزيران (يونيو) عام ١٩٦٧م، وبعد انتهاء تلك الحرب، والتزام جميع الأطراف المتحاربة بوقف إطلاق النار، شهدت الشهور الأخيرة من عام ١٩٦٧م، تطورين أساسيين بالنسبة للصراع أولهما مؤتمر قمة الخرطوم[٤]، وثانيهما قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢.[٥]

ونتيجة لذلك فقد تألفت في إسرائيل في أول حزيران (مايو) ١٩٦٧م، وزارة ائتلافية من جميع الأحزاب باستثناء الحزب الشيوعي، وعُين موشي ديان وزيراً للدفاع، وكان ذلك بمثابة قرار حرب غير مُعلن، وذلك بما يُعرف عن موشيه ديان بأنه رجل عسكري مخضرم.[٦]

([1])الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٦م مرجع سابق، ص٢٤٠-٢٤١.

([2]) المرجع السابق، ص٢٤٢.

([3]) المرجع السابق، ص٢٥١-٢٥٦.

([4]) Fred J. Khouri: The Arab – Israeli Dilemma (Syracuse. N. Y: Syracuse University Press, 1988, pp.269-274.

([5]) سمودي، هالة أبو بكر، السياسة الأمريكية اتجاه الصراع العربي الإسرائيلي ١٩٦٧-١٩٧٣م، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٨٦م، ص٥١.

([6]) الموسوعة الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، دمشق، ط١، ١٩٨٤م. وانظر: عبدالهادي، مهدي، المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية ١٩٣٧-١٩٧٤م، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط١، ١٩٧٥، ص٢٢٧.

وفيما يتعلق بالجانب الفلسطيني من الناحية السياسية، ففي العام ١٩٦٤م، بدأ التحرك الفلسطيني أكثر وضوحاً، وخاصة بعد صدور قرار في مؤتمر القمة العربي الأول المنعقد في القاهرة، بدعوة الرئيس المصري جمال عبدالناصر في كانون الثاني/ يناير سنة ١٩٦٤م، بضرورة إنشاء الكيان الفلسطيني، وذلك بعد موافقة جميع الزعماء العرب المشتركين في المؤتمر مع تحفظات الملك حسين.[١]

وفعلاً تم خلال هذا المؤتمر تكليف أحمد الشقيري ليكون ممثلاً عن الشعب الفلسطيني، فسارع من أجل ذلك إلى الدعوة لعقد اجتماعات تحضيرية في الأقطار العربية التي بها تجمعات فلسطينية لاختيار ممثليهم إلى المجلس الوطني الفلسطيني الأول، الذي سينعقد في القدس في الثامن والعشرين من أيار/ مايو سنة ١٩٦٤م.[٢]

أيضاً من خلال هذا المؤتمر، تم إقرار الميثاق القومي الفلسطيني، الذي سُمي فيما بعد "الميثاق الوطني الفلسطيني"[٣]، كما أُقر النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطيني، وفي ختام المؤتمر أعلن الشقيري يوم ٢ حزيران/ يونيو سنة ١٩٦٤م، ولادة منظمة التحرير الفلسطينية، ممثلة للشعب الفلسطيني، وقائدة لكفاحه من أجل تحرير وطنه.[٤]

هذا وقد اشترك في المؤتمر ٣٥٠ مندوباً من مختلف المناطق الفلسطينية وبخاصة الوجهاء والشخصيات الاقتصادية والاجتماعية، وشرائح الطبقة الوسطى، والناصريون، وقد كان انعقاد هذا المؤتمر انتصاراً شخصياً للشقيري والخط السياسي الذي يسير وفقه، وقد أفرز هذا المؤتمر تيارات متعددة منها[٥]:

- فريق مؤيد للشقيري، وكان يضم في غالبيته عناصر من الأوساط الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية العليا التي ساندت الشقيري في معظم الأحيان.
- فريق "القوميون العرب" و"الناصريون" الذي كان لهم نفوذ محدود داخل المؤتمر ونفوذ كبير في الأوساط الفلسطينية خارج المؤتمر، والذين اتخذوا موقفاً مؤيداً للشقيري.

([1]) الموسوعة الفلسطينية، مج ٥، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ص١٧٨-١٧٩.

([2]) المرجع السابق، ص١٧٩-١٨٠، وانظر: الصغير، زياد، تطور القضية الفلسطينية، ص٧١.

([3]) حميد، راشد، مقررات المجلس الوطني الفلسطيني، مركز الأبحاث، م.ت.ف. بيروت، ١٩٧٥م، ص١٤.

([4]) المرجع السابق، ص١٤-١٥، وانظر: ملحق رقم (١٠)، ص٢٨٢.

([5]) الموسوعة الفلسطينية، مج ٥، مرجع سابق، ص١٨٠-١٨١.

- فريق البعثيين الفلسطينيين الذين عارضوا الشقيري وكانوا قليلي العدد.
- فريق الفلسطينيين الأردنيين، من الأعيان والوزراء والنواب والوجهاء الذين اتخذوا موقفاً مؤيداً للشقيري في المؤتمر الأول.
- فريق "فتح" الذي كان ينادي بضرورة بدء الكفاح ضد "إسرائيل" وقد اقتصر هذا الفريق على أربعة هم: خليل الوزير وخالد الحسن وكمال عدوان ومحمد يوسف النجار.

مرت منظمة التحرير الفلسطينية في العام ١٩٦٤م، بظروف سياسية صعبة، حيث تصاعد الخلاف بينها وبين الحكومة الأردنية، وصل إلى حد تجميد أي نشاط للمنظمة في صفوف الفلسطينيين داخل الأردن (الضفة الشرقية والضفة الغربية)، وسادت الأردن مخاوف عندما أعلن الشقيري عن عقد المؤتمر الفلسطيني الأول في مدينة القدس عام ١٩٦٤م، وذلك خشية إقامة كيان فلسطيني في الضفة الغربية.[١]

أما مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، فكانت اللجنة التنفيذية والمجلس الوطني، والمجلس المركزي، وعقدت اللجنة التنفيذية أول اجتماع لها في أغسطس سنة ١٩٦٤م.[٢]

وفي العام ١٩٦٥م، عُقدت الدورة الثانية للمجلس الوطني الفلسطيني في القاهرة بحضور الرئيس المصري جمال عبدالناصر، حيث تم من خلاله التأكيد على حق الشعب الفلسطيني في النضال من أجل تحرير وطنه.[٣]

سارع الشقيري إلى افتتاح عشرات المكاتب لمنظمة التحرير الفلسطينية في معظم التجمعات الفلسطينية فبلغ ما افتتح منها في العام ١٩٦٥م وحده خمسين مكتباً على امتداد عدد من البلاد العربية والأجنبية، وقد أسهمت تلك المكاتب في تدريب الفلسطينيين على المقاومة الشعبية، وأعمال الدفاع المدني، وزادت من وعيهم وارتباطهم بالمنظمة.[٤]

كما وأدى قيام منظمة التحرير الفلسطينية إلى نقلة نوعية في طبيعة العمل الفلسطيني العام، وقد أسهم في ذلك الأمر بشكل خاص، قيام المؤسسات المختلفة، وبخاصة جيش التحرير

([1]) الموسوعة الفلسطينية، مج ٥، مرجع سابق، ص٣٤٥.

([2]) المرجع السابق، ص٣٤٣.

([3]) الموسوعة الفلسطينية، مج ٢، مرجع سابق، ص١١٧.

([4]) الموسوعة الفلسطينية، مج ٥، مرجع سابق، ص١٨٤.

الفلسطيني، والإذاعة، ومركز الأبحاث، وكانت المنظمة في مختلف العالم، والاتحادات الشعبية الفلسطينية.[١]

ومن النشاطات السياسية التي شهدت الساحة الفلسطينية في العام ١٩٦٥م، عقد الاتحاد العام لعمال فلسطين مؤتمره في غزة (نيسان/ أبريل سنة ١٩٦٥م)، والذي تقرر عنه اعتبار منظمة التحرير الممثل الوحيد لشعب فلسطين والقائد لنضاله.[٢]

كما وتأسس في ظل المنظمة الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، الذي عقد مؤتمره الأول في مدينة القدس سنة ١٩٦٥م، واتحاد الكتاب الفلسطينيين العرب الذي عقد مؤتمره الأول كذلك في القاهرة (تشرين الثاني/ نوفمبر سنة ١٩٦٦م).[٣]

أما الوضع السياسي الذي كان سائداً في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة قبل حرب عام ١٩٦٧م، فقد شهد قطاع غزة انتعاشاً وطنياً تميز بالحفاظ على الهوية الفلسطينية، بقدرٍ معين من حرية الممارسة السياسية والتنظيمية ضمن إطار المجلس التشريعي، والاتحاد القومي الفلسطيني، وغيرها من التنظيمات الحزبية، بالإضافة إلى تمركز قطاعات من جيش التحرير الفلسطيني التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية في السنوات الأخيرة التي سبقت الاحتلال الإسرائيلي.[٤]

أما الضفة الغربية، وانطلاقاً من سياسة الإلحاق والضم (أردنة الضفة وغزة) التي طبقها الأردن وتمسكاً بمبدأ وحدة الضفتين، فقد عمل على فرض الطابع الأردني مع الدولة الأمر الذي دفعه لاحقاً إلى المعارضة في فتح منظمة التحرير الفلسطيني حرية العمل والتنظيم والتدريب العسكري بين صفوف الفلسطينيين في الضفة الغربية أو الشرقية على حدٍ سواء.[٥]

يُضاف إلى ذلك حملات الاعتقال المتكررة التي كانت الحكومة الأردنية تلجأ إليها، ضد العناصر والجماعات التي كانت تعتبرها متطرفة، وأخرى الحملة التي أعقبت العدوان الإسرائيلي على قرية السموع العربية قرب الخليل، وذلك قبل حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧م، بأشهر معدودة.[٦]

([1])الموسوعة الفلسطينية، مج ٥، مرجع سابق، ص١٨١-١٨٢.

([2]) الموسوعة الفلسطينية، مج ٥، مرجع سابق، ص٨٥.

([3]) الموسوعة الفلسطينية، مج ٧، مرجع سابق، ص١٨٥.

([4]) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، فلسطين تاريخها وقضيتها، مرجع سابق، ص١٨١.

([5]) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، فلسطين تاريخها وقضيتها، مرجع سابق، ص١٨١.

([6]) المرجع السابق، ص١٨١.

وعقب احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة، ساءت الأوضاع السياسية للسكان الفلسطينيين، حيث تولى الحاكم العسكري الإسرائيلي سلطات الحكم المصري العام في قطاع غزة، وألغى المجلس التشريعي وحُظِر الاتحاد القومي.[١]

وفي الضفة الغربية، توقفت معظم مجالس القرى الستة والتسعين عن العمل سنة ١٩٦٧م، لكن أُعيد تنشيط خمسة وثمانين منها لاحقاً، مع تولي الحكم العسكري (الإدارة المدنية لاحقاً) سلطة الإشراف عليها والتي كان يتولاها المفوض الأردني الإقليمي.[٢]

أما مدينة القدس، فقد ضمت إسرائيل الجانب الشرقي منها (الذي كان سابقاً في ظل السيطرة الأردنية)، ووسعت حدود البلدية شمالاً حتى مطار قلندية، وجنوباً حتى بيت لحم تقريباً، وطُبق القانون الإسرائيلي والإدارة الإسرائيلية على المنطقة الموسعة، والتي وضعت تحت سلطة المجلس البلدي الإسرائيلي، وحُلَّ المجلس البلدي الأردني وأُبعد رئيس البلدية الفلسطيني في خريف عام ١٩٦٧م.[٣]

كما وشهد نهاية عام ١٩٦٧م، خلافات داخل منظمة التحرير الفلسطينية، أدت إلى تنحي الشقيري عن قيادة المنظمة.[٤]

([1]) ليشى، مرجع سابق، ص٢٨.

([2]) المرجع السابق، ص٣١.

([3]) المرجع السابق، ص٢٧.

([4]) الموسوعة الفلسطينية، مج ٥، مرجع سابق، ص١٨٧.

ثانياً: الأوضاع العسكرية:

سعت إسرائيل خلال سنة ١٩٦٤، تحقيق ثلاثة أهداف من أجل تعزيز إمكانياتها الحربية، فقد عملت على تقوية وتدعيم سلاح طيرانها ليواجه سلاح الطيران العربي، كما عملت على تقوية مدفعيتها وشبكة الرادار فيها لمواجهة هجوم الطائرات المقاتلة، وعملت على زيادة وحدات أسطولها البحري لمواجهة زيادة قوة الأسطول العربي.[١]

كما وركزت إسرائيل خلال سنة ١٩٦٤م، على إرسال البعثات العسكرية للخارج من أجل التفاوض والحصول على سلاح جديد، وكان من أبرز هذه البعثات، بعثة قائد الجيش الإسرائيلي، وقائد سلاح الطيران إلى فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، وبعثة نائب وزير الدفاع الإسرائيلي شمعون بيرس إلى بريطانيا.[٢]

ولعل من أهم الأسلحة التي حصلت عليها إسرائيل خلال سنة ١٩٦٤م، صواريخ "هوك الأمريكية" وطائرات "ميراج" الفرنسية[٣]، كما وتم خلال تلك السنة الاتفاق بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية على التعاون في استغلال الطاقة الذرية لتحويل مياه البحر المالحة إلى مياه عذبة.[٤]

والدليل على الاهتمام الإسرائيلي الواضح من الناحية العسكرية، هو ارتفاع ميزانية الدفاع خلال سنة ١٩٦٤/ ١٩٦٥م، إلى حوالي ٧٠٠ مليون ليرة إسرائيلية، وذلك باستثناء الاعتمادات السرية التي لا تعلن عنها الحكومة الإسرائيلية.[٥]

ومن خلال ما سبق يتضح، أن إسرائيل تسعى وبشكل مستمر إلى تطوير قدراتها العسكرية، ليس من باب الخوف من الدول العربية كما تدعي، وإنما لتكون القوة الأفضل في المنطقة، وحتى تكون بقوتها رادعة للعرب، وأيضاً من أجل التهام المزيد من الأراضي العربية،

([1]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤م، مرجع سابق، ص٢٤٤.

([2]) صايغ، أنيس، ميزان القوى العسكرية بين الدول العربية وإسرائيل، دراسات فلسطينية ١٢، مركز الأبحاث، م.ت.ف، بيروت، مايو ١٩٦٧م، ص٥٩-٦١.

([3]) خطاب، محمود شيت، الوجيز في العسكرية الإسرائيلية، معهد البحوث والدراسات العربية بالجامعة العربية، القاهرة، ١٩٦٨م، ص٦٣-٦٤.

([4]) مرة، يوسف، أخطار التقدم العلمي في إسرائيل، دراسات فلسطينية ١٧، مركز الأبحاث، م.ت.ف، أغسطس ١٩٦٧م، ص٨١-٨٨.

([5]) المرجع السابق، ص٨٦-٨٨.

لتحقيق ما تصبو إليه في تكوين "إسرائيل الكبرى"، وهذا ما سوف يتضح لاحقاً في السنوات القادمة، وما يخرج من تصريحات عدة على لسان القادة الإسرائيليين خير دليل على ذلك.

ومن جهة أخرى، أنشأت إسرائيل في سنة ١٩٦٥م، كلية عسكرية الهدف منها هو رفع مستوى الضباط الشباب، وتشجيع الشباب (خاصة من المهاجرين الجدد وسكان مناطق الإعمار) على الانخراط في الجيش.[١]

وبالنسبة للتسليح والتدريب، بقيت إسرائيل خلال سنة ١٩٦٥م، تُولي جُل اهتمامها لتعزيز قوتها العسكرية، وتأمين درجة عالية من الكفاءة والتدريب[٢]، لذلك قامت إسرائيل بعدة اتصالات مع عدة من الدول الغربية، مثل ألمانيا الغربية وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، ونتيجة لتلك الاتصالات، حصلت إسرائيل على كمية كبيرة من الأسلحة المختلفة من ألمانيا الغربية، تقدر قيمتها بحوالي ٣٢٠ مليون مارك ألماني (أي ٨٠ مليون دولار أمريكي)، وحصلت على شحنة صواريخ أمريكية في مارس سنة ١٩٦٥م، كما تم التعاقد مع فرنسا على صفقة طائرات هليكوبتر في يونيو سنة ١٩٦٥م.[٣]

لقد تأثرت السياسة العسكرية الإسرائيلية خلال سنة ١٩٦٥م بعدة أحداث هامة كان في مقدمتها انعقاد مؤتمرات القمة العربية (الأول والثاني في سنة ١٩٦٤م والثالث في سنة ١٩٦٥م) وما أسفرت عنها من قرارات تتعلق بتحويل روافد نهر الأردن في سوريا ولبنان والأردن، وتسليح هذه الدول بأسلحة حديثة لمواجهة أي محاولات من جانب إسرائيل لعرقلة تنفيذ مشاريع التحويل.[٤]

فقد أدى بدء عمليات تحويل روافد نهر الأردن، إلى إحداث موجة من القلق داخل إسرائيل رافقتها تصريحات شديدة اللهجة من السياسيين والعسكريين الإسرائيليين، كان الهدف منها إظهار إسرائيل بمظهر الضعيف إزاء النوايا العربية، وبالتالي كسب عطف الدول الغربية والحصول على مزيد من الأسلحة الحربية.[٥]

([1]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٥م، مرجع سابق، ص٤٣٥.

([2]) خطاب، مرجع سابق، ص٦٤.

([3]) صايغ، فايز، الدبلوماسية الصهيونية، دراسات فلسطينية ١٣، مركز البحوث، م.ت.ف، بيروت، مايو ١٩٦٧م، ص٨٣-٨٥.

([4]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية العام ١٩٦٥م، مرجع سابق، ص٤١٢.

([5]) المرجع السابق، ص٤١٢.

وكان أول تصريح كشف عن نوايا إسرائيل ذلك الذي أدلى بـــه، أشـــكول فـــي مـــؤتمر صحفي عُقد في يناير سنة ١٩٦٥م، وقال فيه: "إن إسرائيل تعتبر المياه بمثابة الدماء التي تجري في عروقنا وأننا سنتصرف على هذا الأساس".[١]، لذلك اعتبر أشكول تنفيذ مثل هـــذا المـــشروع بأنه "عمل عدائي لإسرائيل".[٢]

كما صرح بن غوريون في فبراير سنة ١٩٦٥م، فقال "أنه في حالة قيام الدول العربيـــة بتحويل روافد نهر الأردن، فإن الضرورة تُوجب قيام إسرائيل برد فعل عنيف جداً، إذ أن مسألة المياه بالنسبة لإسرائيل مسألة حياة أو موت".[٣]

وأدلى موشيه ديان في مارس سنة ١٩٦٥م، لبعض الـــصحف الإســـرائيلية بعـــدد مـــن التصريحات الشديدة اللهجة، إذ ذُكر على لسانه بأنه يدعو إلى "إجراء عسكري" ضد المـــشرعات العربية الخاصة بتحويل روافد نهر الأردن.[٤]

وتأكيداً لتلك التصريحات قامت إسرائيل بافتعال عدة أحداث على خطوط الهدنة العربيـــة – الإسرائيلية في مطلع سنة ١٩٦٥م، فقامت بالاعتداء على المواقع العربية (السورية والأردنية) من أجل إثارة التوتر في المنطقة، وبالتالي التـــأثير علـــى ســـير تنفيـــذ المـــشروعات العربيـــة للتحويل.[٥]

وفي شهر آذار (مارس) سنة ١٩٦٥م، عاودت إسرائيل تجاوزاتها على خطوط الهدنـــة، مما أدى إلى قيام اشتباكات عديدة، وكان أول هذه الاشتباكات ذلك الذي وقع في بلـــدة المـــاغور الواقعة ضمن المنطقة المجردة من السلاح الفاصلة بين إسرائيل وسوريا، والذي أدى إلى مقتـــل شاب يهودي يُدعى شموئيل ليفي كان يقوم بحراثة الأرض.[٦]

([1]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٥م، مرجع سابق، ص٤١٢.

([2]) المرجع السابق، ص٤١٨.

([3]) العابد، إبراهيم، العنف والسلام – دراسة في الاستراتيجية الـــصهيونية، دراســـات فلـــسطينية ١٠، مركـــز الأبحاث، م.ت.ف، بيروت، مارس ١٩٦٧، ص٤٩-٥٢.

([4]) المرجع السابق، ص٥٢-٥٤.

([5]) أبو عمشة، إبراهيم، فاعلية الفلسطينيين وتطورهم، دار بو سلامة للطباعة والنشر، تـــونس، ط١، ١٩٨٤م، ص٥٩.

([6]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٥م، مرجع سابق، ص٤١٩-٥٢١.

استمرت إسرائيل بتصعيد أعمالها العدوانية على الحدود، وتقوم بغارات وهجمات انتقامية، فقد قامت بغارة همجية على جنين وقلقيلية في أيار (مايو) سنة ١٩٦٥م[١]، وقامت في نفس الوقت بأعمال انتقامية في ثلاثة أماكن بالأردن، بزعم أنها معاقل لرجال العاصفة.[٢]

كما وقامت إسرائيل في منتصف ليلة ٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٥م، بشن غارة عدوانية على موقع أمامي في الأردن، ومن ثم اجتازت مجموعة من القوات الإسرائيلية خطوط الهدنة شمال قلقيلية، ونسفت المضخات والآبار.[٣]

ومع بداية عام ١٩٦٦م، بدأت إسرائيل تحصل على صفقات كبيرة من الأسلحة[٤]، كما أن الأوضاع العسكرية آخذة بالاشتغال، حيث بدأت التحركات العسكرية الإسرائيلية استعداداً للحرب، فقامت بمهاجمة مشروع استغلال مياه نهر الأردن في تموز (يوليو) سنة ١٩٦٦م[٥]، ثم قامت بمهاجمة قرية السموع في منطقة الخليل في تشرين الثاني عام ١٩٦٦م، بحجة ملاحقة الفدائيين الفلسطينيين الذين يتسللون إلى داخل فلسطين المحتلة لمهاجمة المواقع الإسرائيلية، وقد أسفر الهجوم الإسرائيلي على السموع عن مقتل (٢٠٠) شخص إضافة لهدم العديد من البيوت.[٦]

كما وقامت الطائرات الإسرائيلية في تلك الفترة، بإسقاط طائرتين مصريتين فوق سيناء، وإسقاط ست طائرات سورية في مواجهة جوية على الجبهة السورية.[٧]

([1]) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، فلسطين تاريخها وقضيتها، مرجع سابق، ص١٦٧.

([2]) توما اميل، منظمة التحرير الفلسطينية، دار الاتحاد للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٦م، ص١٥٣.

([3]) المرجع السابق، ص١٥٣.

([4]) كوبار، جاك، أوراق جديدة عن حرب الأيام الستة، ترجمة نهاد خير، بيروت، ١٩٧٣م، ص٣.

([5]) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، فلسطين تاريخها وقضيتها، مرجع سابق، ص١٦٧-١٦٨.

([6]) البحيري، مرجع سابق، ص٢٨. وانظر: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٦م، مرجع سابق، ص٦٠٦-٦٠٧، وانظر: خضوري، مجدية، عقدة النزاع العربي الإسرائيلي، الدار المتحدة للنشر، بغداد، ط١، ١٩٧٢م، وانظر: فؤاد، سعد زغلول، الفدائيون الفلسطينيون في ميدان القتال، مركز الأبحاث، م.ت.ف، ط١، بيروت، ١٩٧٠م.

([7]) السياسة الدولية، ع ٥٣، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، يوليو ١٩٧٨م، ص١٤٧، وانظر: الحمد، مرجع سابق، ص٢٩٢.

ونتيجة لتصاعد الأعمال الفدائية في الأراضي المحتلة، تزايدت التهديدات الإسرائيلية لكل من سوريا والأردن، حيث نفذت إسرائيل تهديداتها في اعتداء كبير على الأراضي السورية في ١٤ تموز عام ١٩٦٦م، وقال المندوب الدائم للوفد الإسرائيلي أمام مجلس الأمن، مبرراً العدوان: "في ١٣ و١٤ تموز قامت وحدات من الجيش السوري وبعض الجماعات الأخرى المسلحة بإحداث أعمال تخريبية ضد الأراضي الإسرائيلية، وأن الحكومة السورية مسئولة عن أعمال التخريب تلك، وأن الحكومة الإسرائيلية قد أمرت قواتها لتقوم بعمل ثأري محدود النطاق ضد سوريا، وذلك رداً على اعتداءات متكررة على إسرائيل.[١]

وجاءت سنة ١٩٦٧م حتى أخذت القوات الصهيونية في شن هجماتها المتكررة على الحدود العربية، وفي ربيع سنة ١٩٦٧م، اشتد التوتر على الحدود السورية الفلسطينية، مما دفع إلى رئيس أركان الجيش في كل من سوريا والأردن للاتفاق على التنسيق عسكرياً فيما بينها لصد أي هجمات صهيونية ضد كلا الدولتين.[٢]

كما شهدت القيادة العسكرية الإسرائيلية خلال عام ١٩٦٧م، نشاطاً واسعاً في مجال إعداد القوات المسلحة تسليحاً وتدريباً وتنظيماً بما يتلاءم مع حجم الضربة العسكرية التي كانت إسرائيل تهيئ لها بموافقة سابقة على مستوى واضعي الاستراتيجية في كل من الولايات المتحدة وإسرائيل.[٣]

وخلال شهر نيسان عام ١٩٦٧م، اشتد التوتر العسكري على خطوط الهدنة الإسرائيلية[٤]، على إثرها عَقدت الحكومة الإسرائيلية اجتماعاً، شرح فيه أشكول أسباب الاجتماع الطارئ فقال: جئت "أبلغ الوزراء بالخطوات التي يجب أن تتخذها إسرائيل للاستعداد لمواجهة الاعتداءات السورية "وتركز البحث" حول احتمال توجيه غارة انتقامية ضد سوريا[٥]، وصرح أيضاً الجنرال "اسحق رابين" رئيس الأركان العامة الإسرائيلية أن "القوات المسلحة الإسرائيلية قد

([1]) شئون فلسطينية، ع ٢٢، حزيران/ يونيو ١٩٧٣م، مركز الأبحاث، م.ت.ف، بيروت، وانظر: ياسين، السيد، محاضر الكنيست الإسرائيلي ١٩٦٦/١٩٦٧م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٧م. ص٣-٤.

([2]) أبو عمشة، مرجع سابق، ص٩٠.

([3]) السياسة الدولية، ع ١٩، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، يناير ١٩٧٠م، ص١٢.

([4]) شئون فلسطينية، ع ٢٢، مرجع سابق، ص٦٤.

([5]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧م، منشورات مؤسسات الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٨م، ص٧٥٣.

تهاجم دمشق إذا لم تتوقف العمليات الإرهابية السورية، وتابع قائلاً: إن هذا سيعني الإطاحة بنظام الحكم القائم".[١]

وعشية الخامس من حزيران (يونيو) ١٩٦٧م، سارع ليفي أشكول إلى وضع الجنرال موشيه ديان على رأس وزارة الدفاع وذلك تمهيداً لخوض الحرب القادمة.[٢]

وفي الوقت الذي تظاهر فيه القادة الإسرائيليين بأنهم يؤمنون بإمكانية حل القضية بالطرق الدبلوماسية، كما صرح رئيس الوزراء الإسرائيلي أشكول "لنعطِ الدبلوماسية إمكانية العمل" كانت الاستعدادات للحرب جارية، فقد تلقت القوات الإسرائيلية أمراً بالتعبئة السرية وبدأت تحشد قواتها أمام الجمهورية العربية المتحدة (السورية)، وقد أعلنت وزارة الدفاع الإسرائيلية التعبئة يوم واحد، حزيران عام ١٩٦٧م، أما اشتعال الحرب نفسها فكان يوم الاثنين.[٣]

إذن بات واضحاً بأن إسرائيل تفكر في جولة أخرى من الحرب ضد الدولة العربية، وذلك من أجل توسيع حدودها الدولية[٤]، ويؤكد هذا الرأي موشيه دايان حيث قال: "كان أحد بذور حرب ١٩٦٧م، قد زرعت قبل ثمانية شهور في عقول الإسرائيليين في ١٢ نوفمبر ١٩٦٦م حين مرت دورية إسرائيلية فوق لغم زرعه الفدائيون العرب ونتج عنه قتل ثلاثة إسرائيليين وجرح ستة، وقامت إسرائيل على إثر ذلك بعمل انتقامي وحاسم ضد قرية السموع في ١٣ نوفمبر عام ١٩٦٦م، وضد سوريا في ٧ أبريل ١٩٦٧م.[٥]

ومن خلال ما سبق يبدو واضحاً لنا أن هناك نية مُبيتة من قِبل إسرائيل لشن حرب جديدة على العرب، بغض النظر عن المبررات التي كانت تصرح بها إسرائيل من خلال قادتها، بأن الجانب العربي والفلسطيني هما أسباب التوتر المستمر، لتثبت للرأي العالمي، بأنها الطرف

---

(1) باجيك، تاديوش، فالسنوفكي، وآخرون، حرب حزيران ١٩٦٧م، ترجمة محمود فلاحة، دمشق، ١٩٧٣م، ص٩.

(2) رزوق، أسعد، إسرائيل الكبرى، دراسة الفكر التوسعي الإسرائيلي، مركز الأبحاث، م.ت.ف، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت، ط٢، ١٩٧٣م، ص٦٢٤.

(3) شؤون فلسطينية، ع ٢٢، مركز الأبحاث، م.ت.ف، بيروت، حزيران (يونيو)، ١٩٧٣م، ص١٤٧.

(4) Chace, James, Conflict in the Middle East, (New York the H.W. Wilson company) 1969, pp.65-66.

(5) Dayan Mashe, Story for my life, (London: Weldefeld and Nicolson, 1975) pp245-246.

الأضعف والمعتدي عليه، لتحصل من خلال ذلك على الدعم المادي والمعنوي على المستوى الدولي والصهيوني، وحتى تخلق لنفسها المبررات لشن تلك الحرب.

وفعلاً بدأت إسرائيل بالحرب من جانب واحد[1]، ففي صباح الاثنين الخامس من حزيران (يونيو) سنة ١٩٦٧م، شن الطيران الإسرائيلي هجوماً كثيفاً صاعقاً على المطارات المصرية، ودمر الطائرات المصرية على الأرض في ثلاث ساعات، وفي ستة أيام، استطاعت القوات الإسرائيلية أن تهزم الجيوش العربية على ثلاث جبهات، وأن تحتل كل سيناء وقطاع غزة، واصلة إلى قناة السويس، وكل الضفة الغربية إلى نهر الأردن، ٨٥٠كم٢ الأراضي السورية في مرتفعات الجولان.

كان لدى الجيوش الإسرائيلية عند استكمال التعبئة، نحو ٢٦٥ ألف جندي مقاتل، مقابل نحو ٢٤٠ ألف جندي لدى الأقطار العربية الثلاثة، مصر وسوريا والأردن، وكانت القوات الإسرائيلية موزعة على التشكيلات الرئيسية التالية: ٢٤ لواء مشاة، و٣ ألوية مظليين، و١١ لواء مدرعات، بالإضافة إلى الوحدات المدفعية، وكتائب دبابات مستقلة، أما الجيوش العربية فكانت موزعة على التشكيلات الرئيسية التالية: ٣١ لواء مشاة، و١١ لواء مدرعاً، بخلاف تشكيلات المدفعية.[2]

وهكذا نجد أن الجيوش العربية، لم تستطع أن تستغل تفوقها المحدود، أو تعادل قوتها تقريباً مع قوة الجيش الإسرائيلي، نتيجة انعدام التنسيق بين القيادات العربية، وبسبب غياب وحدة القيادة السياسية والقيادة العسكرية، وعدم وضوح الهدف لدى هذه القيادات، مما أدى إلى فقدان التوازن بين عوامل الصراع السياسي من جهة، وعوامل الصراع المسلح من جهة أخرى.

وبعد احتلال إسرائيل لكلٍ من الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة، بانتهاء حرب حزيران سنة ١٩٧٦م، أخذت إسرائيل بالاستمرار في سياسة مصادرة الأراضي والاستيطان.[3]

أما الأوضاع العسكرية الفلسطينية، فتمثلت بقيام منظمة التحرير الفلسطينية، في نهاية أيار سنة ١٩٦٤م[1]، بقيادة الشقيري بتأسيس وحدات عسكرية فلسطينية في الدول العربية

([1]) شئون فلسطينية، ع ٢٢، مرجع سابق، ص٦٢، وانظر: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧م، مرجع سابق، ص٣٩٨.

([2]) المستقبل العربي، ع ٨٧، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ١٩٧٥م، ص٥١.

([3]) عطية، إحسان نزار، مصادرة الأراضي في المناطق العربية المحتلة ١٩٦٧-١٩٨٠م، جمعية الدراسات العربية، القدس، ص١٧-١٨، وانظر: الجرباوي، مرجع سابق، ص١٤.

المحيطة بفلسطين، وكذلك العراق، ولهذا الغرض قام الشقيري برصد ٩٠% من ميزانية المنظمة لتأسيس (جيش التحرير الفلسطيني) مُعيناً اللواء (وجيه المدني) الذي كان يعمل مع الجيش الكويتي، قائداً لجيش التحرير حتى قبل قيام الجيش نفسه.[٢]

ومن الجدير ذكره أنه بلغ عدد هذه المنظمات في عام ١٩٦٤م ستة وثلاثين تنظيماً، ويرجع هذا التعدد إلى تشتت شعب فلسطين بين الدول العربية، وإلى ما فرضته لوائح مخيمات اللاجئين في الدول المضيفة من عزلة على سكانها، إذ تمنع هذه اللوائح تنقل اللاجئ من مخيم إلى آخر... ومن دولة إلى أخرى وهو ما أدى إلى أن تشكل كل مجموعة متجانسة تنظيماً خاص بها، وكانت هذه التنظيمات هي الظاهرة المميزة للكفاح الفلسطيني في هذه المرحلة، وإن ظل مرتبطاً ومعتمداً على الكفاح العربي.[٣]

وفي قطاع غزة أعلنت المنظمة التجنيد الإجباري، وتشكلت قوات "عين جالوت" كما وافقت الكويت على تدريب الفلسطينيين المقيمين فيها في معسكرات خاصة تابعة للجيش الكويتي، وطلبت المنظمات إلى المتطوعين من الأردن ولبنان التوجه إلى سوريا أو قطاع غزة للالتحاق بمعسكرات جيش التحرير.[٤]

كما وظهرت على الساحة الفلسطينية بجانب منظمة فتح، منظمات صغيرة مثل "المنظمة الشعبية لتحرير فلسطين" التي تأسست في أيار/ مايو ١٩٦٤م، واتخذت شعار الكفاح المسلح طريقاً إلى تحرير كل فلسطين.[٥]

وفي النصف الثاني من العام ١٩٦٤م، بدأت العمليات الفعلية لمنظمة التحرير الفلسطينية، فقام عناصرها بتنسيق عام بين حركة القوميين العرب الناصرية، وبعض القيادات العليا المصرية، بدخولها الأراضي المحتلة وممارسة عمليات استكشاف واتصال مع الفلسطينيين في تلك المناطق، بالإضافة إلى تخزين بعض الأسلحة بهدف استعمالها في الوقت المناسب، وقد

([1]) النابلسي، تيسير، الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية (دراسة لواقع الاحتلال الإسرائيلي في ضوء الدول العام)، مركز الأبحاث، م.ت.ف، ط١، ١٩٧٥م، ص٢٩.

([2]) الموسوعة الفلسطينية، مج ٥، مرجع سابق، ص١٧١.

([3]) زغلول، سعد، الفدائيون الفلسطينيون في ميدان القتال، مركز الأبحاث، م.ت.ف، بيروت، ١٩٧١م، ص٣٧.

([4]) الموسوعة الفلسطينية، مج ٥، مرجع سابق، ص١٧١.

([5]) المرجع السابق، ص١٧٦.

حدث أول اشتباك بين هذه العناصر وبين قوات الاحتلال، وسقط في العملية شهداء أبرزهم محمد اليماني وأديب عساف وخالد أبو عيشة.[١]

هذا ولم تكد تمضى بضعة أشهر على قيام منظمة التحرير الفلسطينية، حتى كانت الساحة الفلسطينية تشهد تطوراً نوعياً في مسيرة النضال الفلسطيني، وذلك عندما أعلنت حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" بداية المقاومة المسلحة ضد الاحتلال الإسرائيلي في مطلع سنة ١٩٦٥م.[٢]

هذا وقد أعلنت حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" عن أولى عملياتها الفدائية داخل الأرض المحتلة في الأول من كانون الثاني (يناير) عام ١٩٦٥م، وهو اليوم الأول الذي أصبح رمزاً لانطلاقة المقاومة الفلسطينية المسلحة[٣]، على اعتبار أن ذراعها العسكري – قوات "العاصفة" قامت بأول عملية عسكرية في إسرائيل.[٤]

كما وقامت قوات "العاصفة" بأعمال فدائية داخل إسرائيل، استهدفت نسف وتخريب مواقع رئيسية فقامت بوضع ٣٠ رطلاً من الديناميت في مدينة عيلبون في ليل ٣-٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٥م، بقصد نسف شبكة المياه المركزية، لكن القوات الإسرائيلية اكتشفت المتفجرات وعطلتها، كما وجرت محاولة أخرى في ٧-٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٥م لنسف خزان مياه في منطقة لاخيش، لكن القوات الإسرائيلية اشتبكت مع رجال العاصفة، وتمكنت من إلقاء القبض على أحدهم.[٥]

وتابعت العاصفة أعمالها العسكرية، إذ قامت طيلة عام ١٩٦٥م، بـ ٧ عمليات في كانون الثاني و٤ عمليات في شباط، و٩ عمليات في آذار، و٣ عمليات في نيسان، و١٢ عملية في أيار[٦]، وتصاعدت العمليات العسكرية في شهر حزيران فوصلت إلى ٢٠ عملية.[١]

([1]) الموسوعة الفلسطينية، مج ٥، مرجع سابق، ص١٧٦.

([2]) شؤون فلسطينية، مركز الأبحاث، م.ت.ف، بيروت، ع٧٧، أبريل ١٩٧٨، ص٧٢، وانظر: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، فلسطين تاريخها وقضيتها، مرجع سابق، ص١٥٩.

([3]) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، فلسطين تاريخها وقضيتها، مرجع سابق، ص١٦٥.

([4]) توما، مرجع سابق، ص١٤٤، وانظر: ملحق رقم (١٢)، ص٢٨٤.

([5]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٥م، مرجع سابق، ص٤٢٠-٤٢١.

([6]) اليوميات الفلسطينية، م ١، النصف الأول من العام ١٩٦٥م، دائرة السياسيات السياسية والإدارة العامة، الجامعة الأمريكية، بيروت، ١٩٦٥م، ص١٠.

وفي السنة الثانية لولادة فتح، تابع رجال العاصفة أعمالهم العسكرية داخل الأراضي المحتلة فقامت بـ ٥ عمليات في كانون الثاني، و٣ عمليات في شباط، و٤ عمليات في نيسان، و٧ عمليات في أيار، و٤ عمليات في حزيران.[٢]

وشهد العام ١٩٦٧م، تزايداً في الكفاح المسلح الفلسطيني[٣]، وظهور منظمات فلسطينية جديدة، مثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، ومنظمة طلائع حرب التحرير الشعبية (الصاعقة).[٤]

ومنذ الأيام الأولى للاحتلال الإسرائيلي، بدأت تتبلور مظاهر الرفض والمقاومة، مدنياً وعسكرياً[٥]، فاتسع نطاق المقاومة المسلحة المتمثلة بالعمل الفدائي بعد حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧م ليشمل جميع الأراضي العربية المحتلة.[٦]

فقد بادرت المنظمات الفدائية الفلسطينية، سواء تلك التي تشكلت بعد الاحتلال أو تلك التي كان وجودها سابقاً له، واستهدف بصورة أساسية المظاهر العسكرية للاحتلال الإسرائيلي، فتوالت الكمائن الفدائية ضد دوريات الجيش الإسرائيلي، وزرع الألغام، وتفجير مستودعات الذخيرة ونسف خطوط السكك الحديدية في مختلف أنحاء الأراضي المحتلة، وقد ساهم في هذه الموجه العارمة من الزخم النضالي وجود مجموعات من جنود جيش التحرير الفلسطيني وضباطه في قطاع غزة، تمكنوا من الاختفاء بين سكان القطاع، وبالتالي شن حرب عصابات حقيقية ضد جيش العدو الإسرائيلي ومنشآته.[٧]

ومن الأمثلة على تلك العمليات، ما أُعلن عن قوات العاصفة في آب/ أغسطس ١٩٦٧م، بمسؤوليتها عن عملية نسف جسر سكة الحديد على وادي غزة[٨]، ومسؤوليتها عن انفجار لغم تحت سيارة عسكرية مدرعة في جباليا من شهر أيلول/ سبتمبر ١٩٦٧م.[١]

([1]) شؤون فلسطينية، ع ٢٢، مرجع سابق، ص٦٠.

([2]) اليوميات الفلسطينية، م ٣، من ٦٦/١/١ إلى ٦٦/٦/٣، دائرة السياسيات السياسية والإدارة العامة، الجامعة الأمريكية، بيروت، ١٩٦٥م، ص١٨، وانظر: حذوري، مرجع سابق، ص٧٩-٨٠.

([3]) أبو شرار، شؤون فلسطينية، ع ٧٧، مرجع سابق، ص٧٣.

([4]) قتونى، مرجع سابق، ص١٢٤.

([5]) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، فلسطين تاريخها وقضيتها، مرجع سابق، ص١٧٦.

([6]) بو يصير، مرجع سابق، ص٥٧٣.

([7]) زعلول، مرجع سابق، ص٤١-٤٣.

([8]) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧م، منشورات الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٨م، ص٧٨.

كما وأعلنت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في ٢٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٧م، بقيام إحدى مجموعاتها بزرع لغماً أرضياً، انفجر في الطريق المؤدية إلى بيت حانون، أدى إلى تدمير سيارة نصف مجنزرة، وقتل وجرح من فيها من الجنود.[٢]

وكان أيضاً للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عمليات أخرى في نفس الشهر من العام ١٩٦٧م، في خانيونس وغيرها من مناطق قطاع غزة.[٣]

ومع شدة المقاومة الفلسطينية في الأراضي المحتلة، حاولت إسرائيل جاهدة من التقليل من أهمية هذه العمليات، إلا أن ما ذكر في قسم التاريخ التابع للجيش الإسرائيلي يُشير إلى حدوث (٤١) عملية خلال عام ١٩٧٦م في قطاع غزة لوحده.[٤]

وكان الرد الإسرائيلي بطبيعة الحال على هذه العمليات في قساوته وشدته الخطر الذي يمثله تنامي حركة المقاومة الفلسطينية على الوجود الإسرائيلي ذاته في الأراضي المحتلة كافة، وقد لجأ الحكم العسكري الإسرائيلي إلى اعتقال الشباب العربي بالعشرات، وإخضاعهم لأقسى وسائل التحقيق والتعذيب الوحشي، كما فرض العقوبات الجماعية على قرى بأكملها، ودمرت المنازل ونهب محتوياتها، إضافة إلى إبعاد العديد من القيادات السياسية إلى خارج فلسطين المحتلة.[٥]

([1]) غنيم، عبدالرحمن، الثورة الفلسطينية في قطاع غزة، م.ت.ف، دمشق، ١٩٧١م، ص٧٢.

([2]) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧م، مرجع سابق، ص١٧.

([3]) المرجع السابق، ص١٨.

([4]) شاليف، أرييه، الانتفاضة – أسباب وحقائق وانعكاسات، ترجمة عليان الهندي، جمعية الدراسات العربية، القدس، ١٩٩٣م، ص١٦١.

([5]) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، فلسطين تاريخها وقضيتها، مرجع سابق، ص١٧٦.

ثالثاً: الأوضاع الاقتصادية:

تناولت الكنيست خلال سنة ١٩٦٤م، مناقشة المشاكل الاقتصادية التي تواجه البلاد، وفي مقدمتها الارتفاع في الأسعار الذي يظهر أثره في ازدياد كلفة المعيشة، والذي يُشكل في أغلب الأحوال السبب الرئيسي للإضرابات العمالية الكثيرة.[١]

ومن المعروف أن القطاع الزراعي يحتل مركزاً رئيسياً في الاقتصاد الإسرائيلي بالرغم من أن مساهمته في إجمالي الناتج القومي لا تتعدى ١٠%، ويرجع ذلك إلى اندفاع الحكومة الإسرائيلية لدعم الزراعة وتطويرها بشتى الأساليب، بحيث تتحول من زراعة بعلية بدائية إلى زراعة كثيفة مروية وحديثة، وترمي إسرائيل من وراء هذا الاهتمام إلى تحقق أهداف رئيسية هي:

١- زيادة المساحة المزروعة قدر الإمكان عن طريق استصلاح الأراضي وتوسيع شبكة مياه الري.

٢- زيادة الإنتاج الزراعي لمواجهة زيادة الطلب على المواد الغذائية نظراً للازدياد الكبير الذي يحصل سنوياً في عدد السكان من جراء الهجرة الجماعية إلى إسرائيل، وفي نفس الوقت التقليل من استيراد المنتجات الزراعية لتوفير النقد الأجنبي.

٣- تمكين الزراعة من استيعاب المهاجرين الجدد بقصد دمجهم في الاقتصاد "ربطهم بالأراضي".[٢]

وبناءً على الإحصاءات الإسرائيلية، فإن المساحة المحصولية خلال سنة ١٩٦٤م، بلغت ٤،١١٠،٠٠٠ دونم مقابل ٣،٩٧٠،٠٠٠ دونم في السنة السابقة، وهذا إن دلَّ على شيء إنما يدل على مدى اهتمام الحكومة الإسرائيلية بالتوسع في القطاع الزراعي.[٣]

---

(1) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤م، مرجع سابق، ص٢٣٣.

(2) Aharoni, Yair. The Israeli Economy: Dreams and Realities, London: Routledge, 1991, p.199.

(3) حيدر، مرجع سابق، ص١٩٧.

فالنسبة للإنتاج الزراعي، ارتفع قيمته (بما فيها قيمة المنتجات الوسيطة)[*] بحوالي ٨,٣% بالأسعار الجارية سنة ١٩٦٤م.[١]

ومن أجل تنمية القطاع الزراعي، وضعت الحكومة الإسرائيلية في شهر آب (أغسطس) سنة ١٩٦٤م، خطة خمسية للتنمية الزراعية، من المتوقع أن تؤدي تنفيذها إلى زيادة الدخل في القطاع الزراعي، بحوالي ٤٠% شرط أن تبقى الأسعار والأجور على حالها، ومن البديهي أن هذا الشرط لا يعطي الخطة صبغة واقعية.[٢]

فالنسبة للإنتاج النباتي في إسرائيل سنة ١٩٦٤م، يأتي القمح في المرتبة الأولى من حيث الأهمية بين الحبوب ثم الشعير، ويأتي من حيث الأهمية محاصيل أخرى، مثل العلف والفول السوداني وعباد الشمس والقطن والسمسم والتبغ... الخ.[٣]

أما زراعة الخضار والبطاطا في إسرائيل، فإن المساحة المزروعة بلغت خلال سنة ١٩٦٤م، حوالي ٢٤٢،١١٦ دونم (أي ٥,٨% من إجمالي المساحة المزروعة)، وأما الحمضيات فهي تعتبر من أهم المحاصيل الزراعية، نظراً لاعتماد إسرائيل عليها في التصدير، وبالتالي اعتبارها محصولاً نقدياً يوفر جزءاً لا يستهان به من احتياجات النقد الأجنبي، وقد بلغ إنتاج الحمضيات خلال سنة ١٩٦٤م، حوالي ٨٣٨،٩٠٠ طن.[٤]

أما الفواكه الأخرى، فتشير الإحصائيات الرسمية الإسرائيلية، أن الإنتاج خلال سنة ١٩٦٤م بلغ ٢٧٢،٥٢٥ طن، وبلغ صادرات هذه الفواكه حوالي ١٨،٦٥٠ طن.[٥]

وبالنسبة للإنتاج الحيواني في إسرائيل، فقد بلغ الإنتاج خلال سنة ١٩٦٤م، حوالي ١٦،٩٥٠ طن، أما الصناعة فإن إسرائيل تعلق أهمية كبرى عليها من أجل مواجهة الهجرة الجماعية إليها، والتعويض بها عن ضيق مساحتها وضعف إمكانيات التوسع الزراعي والري،

---

[*] المنتجات الوسيطة: هي المنتوجات الزراعية التي تستخدم في إنتاج منتجات زراعية أخرى، كالعلف وبيض التفريخ، انظر: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤م، ص٤١٢.

(1) المرجع السابق، ص٤١٢.

(2) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤م، مرجع سابق، ص٤٤١.

(3) المرجع السابق، ٤١٩-٤٢٠، وانظر: ملحق رقم (١٣)، ص٢٨٥.

(4) حيدر، مرجع سابق، ص١٩٦.

(5) المرجع السابق، ص١٩٦.

فكانت الصناعة في إسرائيل متنوعة الإنتاج، فمنها إنتاج المعادن ومواد البناء والأسلحة والذخيرة، بالإضافة إلى المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية. [١]

وبخصوص التجارة الخارجية الإسرائيلية، تُبين أرقام دائرة الإحصاءات المركزية، أن التجارة الخارجية الإسرائيلية تطورت تطوراً ملموساً خلال سنة ١٩٦٤م، فقد ارتفعت الواردات الإجمالية (بما فيها الواردات المعادة إلى الخارج) إلى ٢٦,٢ مليون دولار أمريكي، ومن جهة ثانية، ارتفعت الصادرات الإجمالية إلى ٣٧٢,٣ مليون دولار، كما ارتفعت الصادرات المعادة إلى ٢٠,٥ مليون دولار أمريكي سنة ١٩٦٤م.[٢]

وبالنسبة لميزان المدفوعات الإسرائيلي خلال سنة ١٩٦٤م، فقد أوضح تقرير بنك إسرائيل بازدياد مضطرد في الواردات، وازدياد بطيء في الصادرات، مما أدى إلى اتساع العجز في الحساب الجاري بحوالي ٢٤ ملون دولار.[٣]

وفيما يخص سنة ١٩٦٥م، بقى الاقتصاد الإسرائيلي كما في السنوات السابقة، لكن بفارق زيادة بسيطة ليست على جميع قطاعات الاقتصاد الإسرائيلي، لا يوفر إلا جزءاً من الموارد التي يستعملها، فالناتج القومي القائم لم يوفر أكثر من ٧١% من إجمالي الواردات المتوفرة للاقتصاد.[٤]

أما بالنسبة لتطور مختلف القطاعات الاقتصادية، فيُلأحظ أن انخفاض التوسع في الناتج الحقيقي قد انعكس أساساً في قطاعي الزراعة والبناء والتشييد، لكن قطاع الصناعة سجل توسعاً كبيراً إذ زاد الإنتاج الصناعي بمعدل ١٠% عما كان عليه خلال السنة السابقة، وفي قطاعات الخدمات استمر التوسع.[٥]

([1]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤م، مرجع سابق، ص٤٢٤-٤٢٩.

([2]) مجلة الأراضي، السنة الرابعة، ع١٠-١١، مؤسسة الأراضي للدراسات الفلسطينية، دمشق، ١٩٧٧/٢/٢١م، ص٢٥.

([3]) المرجع السابق، ص٢٥.

([4]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٥م، مرجع سابق، ص٦٤٩-٦٥١.

([5]) المرجع السابق، ص٦٤٦.

وبناءً على ما سبق، فقد بلغ العجز في الميزان التجاري في إسرائيل سنة ١٩٦٤م على ما يزيد عن ٣٤١ مليوناً من الدولارات، وأيضاً عجز إسرائيل في ميزان المدفوعات حوالي ٥٨٠ مليوناً.[١]

فالنسبة للإنتاج الزراعي والحيواني خلال سنة ١٩٦٥م، فقد بلغت قيمة الإنتاج حوالي ١،٣٤٦ مليون ليرة إسرائيلية، مع العلم أنه كان هناك تذبذب في كمية إنتاج بعض المحاصيل مثل الشعير والذرة.[٢]

أما الإنتاج الصناعي، فقد ارتفع حوالي ١٠% (٢١٩,٧ في سنة ١٩٦٤م – إلى ٤١,٧ في سنة ١٩٦٥م)[٣]، أما التجارة الخارجية الإسرائيلية، فقد سجل العجز التقليدي في الميزان التجاري الإسرائيلي خلال سنة ١٩٦٥م على الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها السلطات المعنية من اجل التخفيف من حدته، غير أنه يلاحظ بأن العجز خلال سنة ١٩٦٥م انخفضت إلى ٤٠٨،٤٣٧،٠٠٠ دولار أمريكي، بعد أن كان ٤٦٥،٥٠٢،٠٠٠ دولار في السنة السابقة، ويعود ذلك بشكل خاص إلى انخفاض الواردات الإجمالية، وتبين الإحصاءات أن نصيب الفرد من الواردات انخفض من الصادرات من ١٤٢ دولار إلى ١٥٨ دولار، أما نصيب الفرد في العجز التجاري فانخفض من ١٨٧ دولار سنة ١٩٦٤ إلى ١٥٩ دولار في سنة ١٩٦٥م.[٤]

أيضاً شهدت إسرائيل خلال سنة ١٩٦٥م زيادة سريعة في أسعار السلع الاستهلاكية حوالي ٨% ما بين بداية ونهاية السنة، ويعود السبب الرئيسي لهذا الارتفاع إلى استمرار ضغط الطلب على السلع والخدمات خلال النصف الأول من سنة ١٩٦٥م.[٥]

أيضاً ارتفع الدخل من الصادرات بحوالي ٩٤ مليون دولار، ويعود ذلك أساساً إلى ازدياد الصادرات - خاصة الحمضيات، وإلى حدٍ ما صادرات الماس وبعض المنتجات الصناعية الأخرى.[٦]

([1]) شؤون فلسطينية، مركز الأبحاث، م.ت.ف، بيروت، ع ٢٢، حزيران (يونيو) ١٩٧٣م، ص٧١.

([2]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٥م، مرجع سابق، ص٦٥٢-٦٥٤، انظر: ملحق رقم (١٤)، ص٢٨٦.

([3]) المرجع السابق، ص٦٥٨.

([4]) المرجع السابق، ص٦٦١.

([5]) المرجع السابق، ص٦٤٦.

([6]) المرجع السابق، ص٦٤٦.

وتميز الناتج القومي الإسرائيلي خلال سنة ١٩٦٥م بمستوى أقل من السنة السابقة، بينما سجل العجز في ميزان الحساب الجاري للبضائع والخدمات هبوطاً ملحوظاً، وفي القطاع المالي كان التوسع الحاصل في عرض النقد أقل من التوسع المسجل في السنة السابقة، بينما تابعت الأسعار حركتها التصاعدية[١]، ويعود هذا الهبوط في معدل الزيادة بصورة جزئية إلى الهبوط النسبي في عدد السكان والقوى العاملة، وإلى ركود حركة البناء، وإلى هبوط الناتج الزراعي[٢]، وهذا يُبين أن إسرائيل مرت بضائقة مالية خلال سنة ١٩٦٥م.[٣]

وفيما يخص الصادرات الإسرائيلية خلال سنة ١٩٦٥م، يُلاحظ بأن الصادرات الزراعية ارتفعت بسبب تحسن المواسم الزراعية من ٦٦,٧ مليون دولار خلال السنة السابقة إلى ٨٦,١ مليون دولار سنة ١٩٦٥م، ويعود هذا الارتفاع إلى زيادة صادرات الحمضيات من ٥٢,٨ مليون دولار إلى ٧٠,٩ مليون دولار، أما المستوردات فكانت تتميز بالثبات بسبب تناقص المستوردات من التجهيزات والمعدات.[٤]

واجهت إسرائيل في سنة ١٩٦٦م، أزمة اقتصادية صعبة بسبب تفشي البطالة نتيجة الركود الذي حصل في قطاع البناء والتشييد، بعد تدهور عدد المهاجرين إلى إسرائيل، وبسبب العجز في الميزان التجاري، نتيجة لتفوق الواردات على الصادرات بدرجة كبيرة.[٥] وتأكيداً لذلك، فقد أعلن وزير العمل الإسرائيلي في تقريره عن البطالة أمام الكنيست في ٩ أيار ١٩٦٦م، ما يلي: "هناك ظواهر واضحة بوجود بطالة وتدهور اقتصادي، خاصة في بعض مناطق الإعمار، وقد شكلت لجنة وزارية لوضع التوصيات اللازمة لمواجهة ذلك".[٦]

ويؤخذ من إحصاءات بنك إسرائيل أن الاقتصاد الإسرائيلي، قد سجل ركوداً كبيراً في نشاطه خلال سنة ١٩٦٦م، بحيث لم يرتفع الناتج القومي القائم الحقيقي بأكثر من ١% مقابل السنتين السابقتين، ويعود هذا الركود إلى انخفاض في مستوى الطلب المحلي الذي تأثر بهبوط

([1]) السياسة الدولية، ع ٣٣، مرجع سابق، ص٢٦.

([2]) المرجع السابق، ص٣١.

([3]) المرجع السابق، ص٢٧.

([4]) مجلة الأرض، ع ١٠، مرجع سابق، ص٢٥.

([5]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٦م، مرجع سابق، ص٦٤١.

([6]) اليوميات الفلسطينية، مج ١، مرجع سابق، ص١٦-١٧.

صافي عدد المهاجرين الجدد إلى إسرائيل، وانخفاض التعويضات الألمانية الشخصية، وانخفاض التحويلات الرأسمالية من الخارج إلى إسرائيل، وانخفاض التوسع في المعروض النقدي.[١]

إذن كانت البطالة من أبرز مظاهر الوضع العمالي في إسرائيل خلال سنة ١٩٦٦م، لذلك انتهجت الحكومة الإسرائيلية عن طريق بنك إسرائيل، سياسة مالية توسعية، مما أدى إلى زيادة حجم التسهيلات الائتمانية المفتوحة للجمهور بحوالي ٢٩٠ مليون ليرة إسرائيلية.[٢]

وقد أشار التقرير السنوي لبنك إسرائيل لعام ١٩٦٦م، أن قيمة الإنتاج الزراعي (بالأسعار الجارية) ارتفعت بحوالي ٤% خلال تلك السنة، أما الإنتاج الصناعي الإسرائيلي، فقد سجل زيادة حقيقية مقدارها ١,٨% خلال سنة ١٩٦٦م، إذ بلغت قيمته ٦,٢٣ مليون ليرة إسرائيلية.[٣]

وبالنسبة للصادرات الصناعية في إسرائيل، فقد ارتفعت – بما فيها صادرات الماس من ٣٥١ مليون دولار في سنة ١٩٦٥م إلى ٣٧٤ مليون دولار في سنة ١٩٦٦م، ويُشير تقرير بنك إسرائيل لعام ١٩٦٦م، أن ميزان المدفوعات الإسرائيلي، قد سجل انخفاضاً جديداً في عجز الحساب الجاري قدره ٦٩,٧٥ مليون دولار، إذ بلغ هذا العجز ٥٤٢ مليون دولار مقابل ٥٣٥ مليون دولار في السنة السابقة، وكذلك سجل ميزان المدفوعات انخفاضاً في التحويلات الرأسمالية بسبب هبوط حركة رؤوس الأموال.[٤]

أما سنة ١٩٦٧م، فقد تميزت بالنسبة لإسرائيل بتدهور اقتصادي، وانتهاء اتفاقية التعويضات الألمانية، لتزيد من صعوبة الموقف الاقتصادي، وقد أدى تدهور الموقف الاقتصادي وازدياد البطالة إلى حدوث انخفاض في الهجرة اليهودية الواردة وزيادة الهجرة المعاكسة.[٥]

ومن جهة أخرى، فإن انخفاض الهجرة قد أدى بدوره إلى تقليص الاستثمارات والإنشاءات، لذلك كان على القيادة الإسرائيلية البحث عن مخرج لهذه الأزمة، فاستقر رأي هذه

([1]) الكاتب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٦م، مرجع سابق، ص٦١١.

([2]) مطلق، رفيق حبيب، إسرائيل قبيل العدوان، دراسات فلسطينية ١٩، مركز الأبحاث، م.ت.ف، بيروت، سبتمبر ١٩٦٧م، ص١١.

([3]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٦م، مرجع سابق، ص٦١٨-٦٢٢، وانظر: ملحق رقم (١٥)، ص٢٨٧.

([4]) مجلة الأرض، ع ١٠، مرجع سابق، ص٢٧.

([5]) رياض، مرجع سابق، ص١٥٢-١٥٣، وانظر: رزوق، مرجع سابق، ص٥٦٩.

القيادة على شن حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧م[١]، فبانتهاء تلك الحرب بدأ التضخم المالي في إسرائيل يظهر كمشكلة اقتصادية هامة، تهدد الكيان الاقتصادي والاجتماعي والإسرائيلي.[٢]

كما شهدت سنة ١٩٦٧م، هبوطاً في متوسط نمو الناتج القومي مقارنة مع السنوات السابقة إلى ٢%، وجاء هذا الانخفاض نتيجة لسياسة إسرائيلية متعمدة، محاولة منها للحد من الاعتماد على العون الخارجي.[٣]

وفي نفس السنة ١٩٦٧م، ارتفعت الأسعار، وكان نتيجة الرواج الاقتصادي الذي كان مبعثه كثرة ورود الاستثمارات الأجنبية عامة والأمريكية خاصة، وكذلك لكثرة المساعدات المالية والاقتصادية والقروض الأجنبية التي وردت إلى إسرائيل، هذا بالإضافة إلى زيادة القوة الشرائية وتوافر الأيدي العاملة العربية[٤]، كل ذلك أدى إلى زيادة ديون إسرائيل وانخفاض قيمة الليرة الإسرائيلية.[٥]

ومن خلال تناولنا للأوضاع الاقتصادية الإسرائيلية، يتضح لنا أن أحد مظاهر الاقتصاد الإسرائيلي هو العجز في الميزان التجاري نظراً لكون الواردات أعلى من الصادرات، ويرجع السبب في ذلك إلى أمرين هامين هما:

١- في فترات الرواج الاقتصادي كانت واردات إسرائيل من السلع الرأسمالية والمواد الخام في ازدياد مستمر.

٢- إصرار إسرائيل وتصميمها على زيادة وارداتها من الأسلحة لزيادة قوتها العدوانية والتوسعية مما أثقل كاهل الاقتصادي الإسرائيلي.

([1]) رياض، مرجع سابق، ص١٥٣.

([2]) مجلة الأرض، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق، السنة الأولى، ع ١٩، ٢١ حزيران ١٩٧٤م، ص٩٤، وانظر: السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع ١٣، يوليو ١٩٦٨م، ص٢٢.

([3]) شؤون فلسطينية، مركز الأبحاث، م.ت.ف، ع ٢، مايو/ أيار ١٩٧١م، ص٢٥، وانظر السياسة الدولية، ع ٣٣، مرجع سابق، ص١٤.

([4]) مجلة الأرض، ع ١٩، مرجع سابق، ص١٦، وانظر: السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع ١٩، يناير ١٩٧٥، ص٢٠.

([5]) السياسة الدولية، ع ١٩، مرجع سابق، ص٢٢.

أما بالنسبة للأوضاع الاقتصادية للفلسطينيين، قبل الاحتلال الإسرائيلي لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة للفترة ١٩٦٤-١٩٦٧م، فقد كان اقتصاد تلك المنطقتين يعتمدان بشكل رئيسي على الزراعي، فقبل الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية، كان اقتصاد الضفة مرتبطاً باقتصاد الأردن، حيث كان عماد الاقتصاد المحلي للضفة هو تجارة المزروعات مع الضفة الشرقية.[١]

وقد بلغ مجموع العاملين في قطاع الزراعة في الضفة الغربية، قبل الاحتلال الإسرائيلي مباشرة ١٣٩،٣٣٨ عاملاً، لا يتجاوز نسبة العاملين الدائمين منهم إلى ٩٤,٧%، مما يُشير إلى بطالة مقنعة في هذا القطاع، كما لم تزد نسبة العاملين بأجر عن ٣٥%، وقد شكل الذكور ٧٩,٥% من مجموع العاملين، و٩٣% من مجموع العاملين بأجر، أما العاملون الدائمون منهم جميعاً من الذكور باستثناء ١٥٧ عاملة من الإناث.[٢]

وقد انخفض عدد العاملين في الزراعة، بعد الاحتلال مباشرة إلى ٢٤،٠٠٠عامل حسب الإحصاء الإسرائيلي لعام ١٩٦٧م، وقد نتج ذلك بسبب تهجير كثير من العاملين من أراضيهم، إضافة إلى التدهور الذي أصاب اقتصاد الضفة الغربية بسبب الحرب، مما أدى إلى انتشار البطالة في كافة القطاعات.[٣]

أما توزيع المناطق الزراعية في الضفة الغربية فهي حسب الآتي: تأتي منطقة نابلس في المرتبة الأولى من حيث عدد العاملين في الزراعة؛ إذ تبلغ نسبتهم فيها ٥٦,٥% من المجموع العام للعاملين في الضفة الغربية، وتشكل الإناث العاملات نسبة ٦٨% من مجموع الإناث العاملات في قطاع الزراعة في الضفة الغربية، كما تشكل نسبة العاملين بأجر فيها ٦٣% من مجموع العاملين بأجر.[٤]

وتأتي منطقة القدس في المرتبة الثانية من حيث عدد العاملين، وفي هذه المنطقة لم تزد نسبة العاملين بأجر، وجميعهم من الذكور من ٢٨% من المجموع العام، لذا يشكل العاملون لحسابهم وللأسرة النسبة الكبرى، أي ٧٢%، بينما تبلغ نسبة هؤلاء العمال في منطقة الخليل ٦٦%، أما العاملون الدائمون فترتفع نسبتهم في منطقة القدس؛ إذ تبلغ ٦٧% وتنخفض من

([1]) شؤون فلسطينية، مركز الأبحاث، م.ت.ف، بيروت، ع ٢٣، تموز (يوليو) ١٩٧١م، ص٧٣.

([2]) شؤون فلسطينية، مركز الأبحاث، م.ت.ف، بيروت، ع ١٠٧، تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨٤م، ص١٣.

([3]) المرجع السابق، ص١٣.

([4]) المرجع السابق، ص١٢.

منطقة الخليل لتصل إلى ٦٠%، ولا تتجاوز نسبة الإناث في المنطقة الأولى ١٤% وفي الثانية ١٦% من مجموع العاملين فيها.[١]

ويتسم مساهمة قطاع الزراعة في الإنتاج المحلي الإجمالي للضفة الغربية بالتذبذب، حيث يُساهم بحوالي ربع الإنتاج المحلي للضفة.[٢] مقارنةً بمساهمة قطاع الصناعة الذي يساهم بنسبة سبع الإنتاج المحلي الكلي، وذلك التذبذب يعود إلى اعتماد هذا القطاع أساساً على مياه الأمطار، ويعتبر الزيتون الذي يشكل نحو ٢٥-٣٥% من مجمل الإنتاج الزراعي أكثر المحاصيل تأثراً بالتقلبات الجوية، ولذلك فإن انخفاض الإنتاج من هذا المحصول أو ارتفاعه ينعكس على مجمل مساهمة قطاع الزراعة في الإنتاج المحلي.[٣]

ومن أبرز المحاصيل الزراعية السائدة في الضفة الغربية قبيل الاحتلال الإسرائيلي، فهي أشجار الفواكه والزيتون، وتفتقر الضفة الغربية، إذا ما قُورنت بالقطاع إلى المساحات الزراعية المروية، ما يعادل ٣% تقريباً من مجموع الأراضي الزراعية فيها، وقد ساهمت الضفة الغربية في منتصف الستينات بأكثر من ٦٠% من إنتاج الفواكه، وأكثر من ٨٠% من إنتاج الزيتون، ونحو ٢% من إنتاج الحبوب.[٤]

وبالنسبة للصناعة في الضفة الغربية، حتى سنة ١٩٦٧م، لم ينشأ إلا القليل من الصناعات الكبيرة المهمة من حيث رأس المال وعدد العمال[٥]، وتعتمد الصناعة في مجملها في كل من الضفة وغزة على موارد الخام الزراعية مثل الصابون والدخان والمعلبات الغذائية والحلويات، وصناعة البلاستيك والمفروشات.[٦]

أما قطاع غزة، فكانت الحرفة الرئيسية لمعظم سكانه، هي الزراعة، حيث تساهم بحوالي ثلث الإنتاج القومي الإجمالي وبنسبة مرتفعة من العمالة الكلية مقارنة مع بقية القطاعات من حيث المساهمة في كلٍ من الإنتاج والعمالة، وتمثل الحمضيات المحصول الزراعي الرئيسي لسكانه، علماً بأن قطاع غزة يضم نحو ١٣٧،٠٠٠ دونم من الأراضي الزراعية المروية، أي ما

([1]) مصلح، مرجع سابق، ص١٢-١٣.

([2]) الموسوعة الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مج ٢، دمشق، ١٩٩٦م، ص٥٠٩.

([3]) شؤون فلسطينية، ع ١٢، مركز الأبحاث، م.ت.ف، بيروت، آب (أغسطس) ١٩٧٢م، ص٢٨، وانظر: الموسوعة الفلسطينية، مج ٢، مرجع سابق، ص٥٠٩.

([4]) المرجع السابق، ص٥٠٩.

([5]) شؤون فلسطينية، ع ٩٩، مركز الأبحاث، م.ت.ف، بيروت، شباط (فبراير) ١٩٨٠م.

([6]) شؤون فلسطينية، ع ٢، مرجع سابق، ص٧٦.

يعادل نصف الأراضي الزراعية فيه، وللحمضيات في قطاع غزة نصيب الأسد من المساحات المروية فهي تشغل نحو ٩٢،٠٠٠ دونم.[١]

كما وتشغل المحاصيل الحقلية والخضر نحو ٣٥،٠٠٠ دونم، وأما الأراضي المروية المزروعة أشجار مثمرة أخرى كالفواكه والعنب والزيتون فتقدر مساحتها نحو ١٠،٠٠٠ دونم.[٢]

ومع احتلال إسرائيل للضفة وغزة، ساءت الأوضاع الاقتصادية بشكل أكبر من السنوات السابقة للاحتلال، حيث أدى ذلك إلى انخفاض عام في جميع القطاعات الاقتصادية في كل من الضفة وغزة.[٣]

ونتيجةً للضغط السكاني في الضفة وغزة، أصبح هناك ضغط على الموارد الزراعية، مما أدى إلى تدني نصيب الفرد من الإنتاج الزراعي، وبالتالي أدى إلى معاناة عالية بين السكان القادرين على العمل، وخلق البطالة الكاملة أو الموسمية، فقد كان ثلث مجمل القوة العاملة في الضفة يعانون من بطالة كاملة، أو بطالة موسمية، وفي قطاع غزة كان أكثر من ربع القوة العاملة في الزراعة يعانون البطالة، ولكن طرأ تحول على نسبة العاملين في الزراعة أدى إلى انخفاض نسبة العاطلين عن العمل الزراعي في القطاع إذا ما قورنت بنسبتهم في الضفة، لأن نسبة هامة من السكان الزراعيين في القطاع تحولت إلى حرف أخرى غير زراعية بالهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة والهجرة الخارجية إلى الأقطار العربية النفطية.[٤]

([1])شؤون فلسطينية، ع ٢، مرجع سابق، ص٧٦.

([2]) شؤون فلسطينية، ع ٢، مرجع سابق، ص٧٦.

([3]) رزوق، مرجع سابق، ص٥٦٩، وانظر: عطية، إحسان، وآخرون، مناطق عربية محتلة حقائق وأرقام، مركز الدراسات الإحصائية، جمعية الدراسات العربية، القدس، ١٩٨٥م، ص٢٠٦.

([4]) الموسوعة الفلسطينية، مج ٢، مرجع سابق، ص٥٠٨.

المبحث الثاني
الأفكار والمشاريع الإسرائيلية عام ١٩٦٤-١٩٦٧م

أولاً: بيئة وخلفية الأفكار والمشاريع الإسرائيلية عام ١٩٦٤-١٩٦٧م

ثانياً: الأفكار والمشاريع الإسرائيلية الرسمية عام ١٩٦٤-١٩٦٧م

ثالثاً: الأفكار والمشاريع الإسرائيلية غير الرسمية عام ١٩٦٤-١٩٦٧م

أولاً: بيئة وخليفة الأفكار والمشاريع الإسرائيلية ١٩٦٤-١٩٦٧م:

تعددت الأفكار والمشاريع الإسرائيلية سواء منها الرسمية أو غير الرسمية في تلك المرحلة، في ظل ظروف ومتغيرات، كان لها تأثير على طبيعة تلك الأفكار والمشاريع الإسرائيلية وهذه الظروف والأحداث هي:

- عقد أول قمة عربي في القاهرة يوم ١٣ كانون الثاني سنة ١٩٦٤م، حيث تقرر في ذلك المؤتمر تكليف السيد أحمد الشقيري ممثل فلسطين في جامعة الدول العربية، بالاتصال بالشعب الفلسطيني والدول العربية بغية وضع القواعد السليمة لإنشاء كيان فلسطين، وذلك لتمكين الشعب الفلسطيني من تحرير وطنه وتقرير مصيره.[١]
- انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني الأول بتاريخ ٢٨ أيار سنة ١٩٦٤م، في مدينة القدس، حيث تقرر إعلان قيام منظمة التحرير الفلسطينية.[٢]
- قيام الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة بتاريخ ٢١ نيسان عام ١٩٦٥م، بطرح مشروع لتسوية النزاع العربي الإسرائيلي على أساس التقسيم يتضمن النقاط التالية:

أ- تُعيد إسرائيل إلى العرب ثلث المساحة التي احتلتها منذ إنشائها لتقوم عليها دولة عربية فلسطينية.

ب- يعود اللاجئين الفلسطينيون إلى دولتهم الجديدة.

ج- تتم المصالحة بين العرب وإسرائيل بحيث تنتهي حالة الحرب بينهما.

- طرح بيار الجميل، وزير الأشغال العامة ورئيس حزب الكتائب اللبنانية مشروعاً للسلام لحل القضية الفلسطينية في آذار ١٩٦٥م.[٣]
- اتخاذ مجلس الأمن الدولي، بعد عدوان حزيران ١٩٦٧م، أول قرار بوقف إطلاق النار، وهو القرار رقم ٢٣٣.[١]

([1]) الهور، مرجع سابق، ص٧٠، وانظر: توما، مرجع سابق، ص١٦٦، وانظر: عبدالخالق، غسان، الحال الفلسطيني بعد ثلاثين عاماً من حزيران، منشورات مؤسسة عبدالمجيد شومان، عمان، الأردن، ط١، ١٩٨٨م، ص٣٧.

([2]) المرجع السابق، ص٧٠.

([3]) غنيم، مرجع سابق، ص١٢.

- تصاعد الخلاف بين منظمة التحرير الفلسطينية، والحكومة الأردنية إلى حد تجميد أي نشاط للمنظمة في صفوف الفلسطينيين داخل الأردن (الضفة الشرقية والضفة الغربية).[٢]

- عقد اتفاقية الدفاع المشترك بين الجمهورية العربية المحتدة (مصر) وسوريا، والتي بموجبها يتم تبادل المعونة واتخاذ جميع التدابير الفورية للرد على أي اعتداء مسلح يقع على أي دولة منها.[٣]

- قيام إسرائيل بعدوان الخامس من حزيران عام ١٩٦٧م على الدولة العربية، واحتلالها لقطاع غزة والضفة الغربية، وشبه جزيرة سيناء وهضبة الجولان.[٤]

- صدور قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٦، والذي تم من خلاله شجب جميع حوادث خرق إطلاق النار.[٥]

- تبني مجلس الأمن القرار رقم ٢٣٧ في ١٤ حزيران ١٩٦٧م، والذي يدعو فيه إسرائيل إلى احترام حقوق الإنسان في المناطق التي تأثرت بالصراع، ثم تبنت الجمعية العامة لهذا القرار في ٤ تموز ١٩٦٧م، وأصدرته تحت رقم ٢٢٥٢، بأكثرية ساحقة، كما وتبنت القرار بين رقم ٢٢٥٣ و٢٢٥٤ المتعلق بالقدس.[٦]

- صدور قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٦٧م، الخاص بوقف إطلاق النار.[٧]

- صدور قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢[*] في ٢ تشرين الثاني عام ١٩٦٧م، وهو القرار الذي مثل في نظر بعض الدول العربية، الحل السلمي المنشود في هذه المرحلة.[١]

([1]) الهور، مرجع سابق، ص٧٠.

([2]) جبارة، مرجع سابق، ص٣٤٥.

([3]) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مرجع سابق، ص١٦٢.

([4]) الهور، مرجع سابق، ص٦٩-٧٠.

([5]) المرجع السابق، ص٧٢.

([6]) فتوني، مرجع سابق، ص١٣٦.

([7]) الهور، مرجع سابق، ص٧٢.

([*]) قرار ٢٤٢: صدر عن مجلس الأمن في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧م، وهو عبارة عن عملية مقايضة (الأرض بالسلام) حيث تتخلى إسرائيل عن المناطق التي احتلتها في حزيران ١٩٦٧م، لقاء تخلي العرب عن موقف الرفض الذي لازم الأمة العربية منذ نشأة القضية الفلسطينية واستبداله بإنشاء حالة سلام طبيعية في المنطقة، تقوم على الاعتراف بشرعية الوجود الإسرائيلي دون تحفظ، انظر: الرابطة الإسلامية لطلبة

- خطاب الرئيس الأمريكي جونسون بتاريخ ١٩ حزيران ١٩٦٧م، حدد فيه السياسة الخارجية الأمريكية وعرض مشروعاً مؤلفاً من خمس نقاط للسلام.[٢]

- قيام الاتحاد السوفيتي في ١٩ حزيران ١٩٦٧م، بطرح مشروع تسوية للصراع العربي الإسرائيلي إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة.[٣]

- تعدد المشاريع الدولية لحل القضية الفلسطينية بعد حرب حزيران ١٩٦٧م، مثل المشروع الألباني والنيجيري، والمشروع الروماني، ومشروع دول عدم الانحياز، والمشروع السوفيتي، ومشروع أمريكا اللاتينية، والمشروع الباكستاني، والمشروع اليوغوسلافي، والمشروع الهندي.[٤]

- عقد مؤتمر القمة العربي الرابع في الخرطوم في ٢٩ آب (أغسطس) ١٩٦٧م، بعد نكبة حزيران (يونيو) ١٩٦٧م، وأعلن البيان الصادر عنه، اتفاق الملوك والرؤساء مع الوسائل الفعالة التي تكفل إزالة آثار العدوان وهو الهدف الأول للسياسة العربية بعد حرب الأيام الستة.[٥]

- تبني الأمم المتحدة في ٤ تموز ١٩٦٧م، قراراً عبرت فيه عن قلقها من الإجراءات التي قامت بها إسرائيل لتغيير وضع مدينة القدس، وأعلنت أن هذه الإجراءات باطلة، ودعت إسرائيل إلى إلغائها.[٦]

- استقالة أحمد الشقيري من رئاسة منظمة التحرير الفلسطينية في ديسمبر ١٩٦٧م، وتولى يحيى حمودة رئاسة المنظمة بالوكالة.[٧]

فلسطين، مشاريع الحلول السلمية على الساحة الفلسطينية في الفترة ١٩٧٤-١٩٨٤م، مطبعة فيصل الإسلامية، الكويت، ط١، ١٩٨٤م، ص١٩.

([1]) كتن، هنري، القدس، ترجمة إبراهيم الراهب، دار كنعان للدراسات والنشر، دمشق، ط١، ١٩٩٧م، ص١١٤ وانظر: رياض، مرجع سابق، ص١٦٥.

([2]) الهور، مرجع سابق، ص٧٥.

([3]) المرجع السابق، ص٧٦.

([4]) المرجع السابق، ص٧٦-٨٤.

([5]) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مرجع سابق، ص١٧٤.

([6]) كتن، مرجع سابق، ص١١٣.

([7]) الموسوعة الفلسطينية، مج ٢، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ص١١٩.

- قيام الأمين العام للأمم المتحدة، بتعيين ممثل خاص للذهاب إلى الشرق الأوسط لإجـراء الاتصالات مع الدول المعنية لإيجاد تسوية سلمية مقبولة لمبادئ وبنود القرار ٢٤٢، وتم تعيين "غونار يارنغ" الذي بدأ جولاته بين الدول العربية وإسرائيل في ٢٩ تشرين الثـاني ١٩٦٧م، واستمرت مهمة يارنغ وجولاته ذات المراحل المتعددة لفترة طويلـة وأخـذت المراسلات بينه وبين مصر والأردن ولبنان وإسرائيل وذلك لتقريب وجهات النظر فـي بعض المسائل المعلقة إلا أن مهمته تعثرت أخيراً أمام الموقف الإسرائيلي المتشدد حيـث أبلغ المسؤولين اليهود مبعوث الأمم المتحدة: "أن التوراة تعطينا حقوقاً واضحة في غـزة وسيناء والضفة الغربية والجولان، فضلاً عن النصر العسكري".[1]

([1]) عبدالهادي، مرجع سابق، ص٢٩٢-٣٠١، وانظر: الهور، مرجع سابق، ص٨٤-١٠٥.

ثانياً: الأفكار والمشاريع الإسرائيلية الرسمية عام ١٩٦٤-١٩٦٧م:

١ - مشرع ليفي أشكول[*] عام ١٩٦٥م:

في السابع عشر من أيار عام ١٩٦٥م عرض أشكول في خطابه الافتتاحي في الكنيست، مشروعاً لتحقيق السلام العربي – الإسرائيلي، أُعتبر يومها رداً على مقترحات بورقيبة، وتلخص مشروع أشكول في النقاط التالية:

- تنطلق إسرائيل من التزامين: الأول، الواجب العام الذي تخضع له جميع الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة في العيش بسلام مع بعضها البعض. الثاني، الالتزام باتفاقيات الهدنة لعام ١٩٤٩م الذي تنص على أن الهدنة هي مرحلة انتقالية نحو السلام الدائم.[١]
- تقترح إسرائيل إجراء مفاوضات مباشرة بينها وبين البلدان التي وقعت اتفاقيات الهدنة من أجل إحلال اتفاقية السلام محل اتفاقية الهدنة.[٢]
- تتم التسوية على أساس وضع إسرائيل القائم باستثناء بعض التعديلات الطفيفة – المتبادلة والمتفق عليها – عند نقاط معينة على الحدود بهدف تسهيل الحياة اليومية للسكان.[٣]
- يعني السلام حرية الدول العربية وإسرائيل في الاستفادة من نتائجه مثل: النقل البري عبر الطرقات وبالقطارات، حرية المرور عبر المطارات، الراديو والتلفزيون والاتصالات البريدية، الوصول إلى المرافئ الإسرائيلية على البحر المتوسط، حيث تقام مناطق حرة بشروط مناسبة لمصلحة الأردن، تسهيلات من أجل بيع البترول عن طريق إعادة تشغيل أنبوب حيفا وبناء أنابيب جديدة أكبر منه، تشجيع السياحة إلى جميع بلدان

---

[*] ليفي أشكول: ولد في قرية أورتوفو في أوكرانيا، هاجر إلى فلسطين في أوائل سنة ١٩١٤م، عندما كان عمره ١٨ سنة، واشتغل عاملاً زراعياً في عدة مستعمرات يهودية كان من مؤسسي منظمة "الهاغاناه" وعمل على تشجيع الهجرة إلى فلسطين، عُين وزيراً للمالية سنة ١٩٥٢م، وعُين رئيساً للحكومة ووزيراً للدفاع سنة ١٩٦٣م، انظر: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩م، منشورات الدراسات الفلسطينية، بيروت، ص١٩٧٠م، ص٢٣٥-٢٣٦.

(1) شؤون فلسطينية، مركز الأبحاث، م.ت.ف، بيروت ع ٢٢، حزيران (يونيو) ١٩٧٣م، ص٨٤.

(2) الهور، مرجع سابق، ص٦٤.

(3) شؤون فلسطينية، ع ٢٢، مرجع سابق، ص٨٤.

المنطقة، حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة، وتقديم كافة التسهيلات من أجل الحج إلى المراكز المقدسة لجميع الديانات.[١]

- عمل عربي – إسرائيلي مشترك من أجل كبح جماح سباق التسلح وتوجيه الطاقات المالية والبشرية لكافة دول المنطقة نحو تطوير إمكانياتها الاقتصادية والعلمية والتقليل من حاجاتها للمساعدات الخارجية.[٢]
- يتم توجيه جزء من الموارد الضخمة للمنطقة باتجاه إعادة توطين اللاجئين، ودمجهم في بيئتهم الوطنية الطبيعية (أي في الدول العربية).[٣]
- استعداد إسرائيل للمساهمة المالية – مع الدول الكبرى – في عملية توطين اللاجئين باعتبارها الحل المناسب لمصالحهم الحقيقية والأساسية، والمناسب أيضاً لمصالح إسرائيل الأساسية.[٤]
- تسلم هيئة عربية من السكان المحليين مكونة من ١٠-١٥ شخصاً، رقعة من الأرض، تمتد من جنين في الشمال حتى الخليل في الجنوب، وإلى الشرق حتى خط على بعد ١٠ كم، على طول نهر الأردن، ويقام على هذه الرقعة "حكم ذاتي" لحين التسوية النهائية، وأن القوات الإسرائيلية ستبقى في منطقة الحكم الذاتي هذه.[٥]

عند قراءة بنود مشروع أشكول، يتضح لنا أن النقاط الواردة في ذلك المشروع على قدر كبير من الأهمية، وذلك لأنها تُعبر عن المطالب الأساسية التي تريدها إسرائيل من جيرانها العرب مثل المفاوضات المباشرة، وإسقاط كل الحواجز والموانع بينهم وبين إسرائيل، وفتح الأسواق العربية لها كي تتمكن من الاستفادة من المواد الخام العربية والمنتجات الزراعية العربية والممرات المائية والبرية العربية، وتصفية القضية الفلسطينية نهائياً بتذويب الشعب

([1]) شؤون فلسطينية، ع٢٢، مرجع سابق، ص٨٥، وانظر: غنيم، عبدالرحمن، الدولة الفلسطينية في الاستراتيجية الصهيونية، دار فلسطين العربية للطباعة والنشر، بيروت، ط١، ١٩٧٤م، ص١٤، وانظر: الهور، مرجع سابق، ص٦٥.

([2]) شؤون فلسطينية، ع ٢٢، مرجع سابق، ص٨٥.

([3]) صامد الاقتصادي، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ع ٨٤، نيسان، أيار، حزيران ١٩٩١م، ص١٣٦.

([4]) المرجع السابق، ص١٣٧، وانظر: سالم، مرجع سابق، ص١٢٢.

([5]) الجعفري، وليد، المشروع الإسرائيلي للإدارة الذاتية، جذوره، تطوره، خطره، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط١، ١٩٧٩م، ص٨.

الفلسطيني وإنهاء وجوده المستقل، والتنازل كلياً عن حقوقه الوطنية، وكل هذه المطالب أصبحت جزءاً لا يتجزأ من شروط الاستسلام التي تريد أن تفرضها إسرائيل على العرب بعد هزيمة حزيران ١٩٦٧م.

٢ - مشروع موشيه دايان ١٩٦٧م:

قام موشيه دايان في حزيران ١٩٦٧م، بإعداد مخطط سري، عُرف فيما بعد بمشروع دايان[١]، ويشمل النقاط التالية[٢]:

- تأهيل وتوطين اللاجئين الفلسطينيين خارج حدود دولة إسرائيل.
- تقديم مساعدة مالية للعائلات التي ترغب في الهجرة.
- شراء أراض خارج حدود دولة إسرائيل، خاصةً في أمريكا الجنوبية لتوطين اللاجئين الفلسطينيين فيها.
- تسهيل إجراءات السفر للمهاجرين من خلال السفارات الإسرائيلية في الخارج، ومن خلال مكتب الحاكم العسكري.

ومن أجل تنفيذ مشروعه، بدأ بتشكيل وحدة بالغة السرية عن ممثلين لمكتب رئيس الوزراء، ووزارة الدفاع، والجيش الإسرائيلي، والشاباك (جهاز الأمن الداخلي الإسرائيلي)، وقد سُميت الوحدة أيضاً "وحدة أشكول" على اسم رئيس الوزراء أشكول، حيث شُكلت تلك الوحدة أثناء ولايته، تولت اللجنة فيما بعد مهمة تشجيع هجرة الفلسطينيين من اللاجئين وغيرهم من المناطق المحتلة إلى أمريكا الجنوبية ومناطق أخرى، وعملت اللجنة بمنتهى السرية ثلاثة سنوات انطلاقاً من مكتب الحاكم العسكري في مدينة غزة – شارع عمر المختار، زودة الوحدة المهاجرين بتذاكر سفر ذهاب فقط إلى دول مختلفة في أمريكا الجنوبية، وبشكل أساسي الباراغواي، وذلك من خلال وكالة سفر مقرها الرئيسي تل أبيب، ووعدت بتقديم مساعدة مالية أخرى للذين سوف يسافرون، حتى يتمكنوا من الاستقرار هناك حال وصولهم.[٣]

([1]) مصالحة، إسرائيل وسياسة النفي، مرجع سابق، ص١١٨.

([2]) المرجع السابق، ص١١٨-١١٩.

([3]) مصالحة، إسرائيل وسياسة النفي، مرجع سابق، ص١١٩.

من الواضح من خلال النقاط الواردة في مشروع دايان، أنه يُركز بصفة عامة، على ترحيل الفلسطينيين من الأراضي المحتلة إلى خارج البلاد، وذلك من خلال تأهيلهم وتوطينهم وتقديم المساعدات المالية لهم، وتوفير أماكن الهجرة المناسبة لهم، وأيضاً تسهيل إجراءات السفر، وهذا بطبيعة الحالة يوضح مدى الرغبة الإسرائيلية في إزالة الوجود الفلسطيني عن أرضه، ويوضح أيضاً التناقض الواضح في السياسة الإسرائيلية، بأنهم لا علاقة لهم لا من قريب ولا من بعيد بظهور مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وأن المسئولية تقع على الجانب العربي الذي قام بتحريض الفلسطينيين على ترك أراضيهم، ومن خلال ما سبق يتضح لنا كشف الستار عن النوايا الإسرائيلية على حقيقتها في التخلص من الفلسطينيين وفرض سياسة الأمر الواقع.

٣ - أفكار دافيد بن غوريون عام ١٩٦٧م:

في أعقاب حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧م، تقدم بن غوريون بأفكار تمثل تسوية لسكان الأرض المحتلة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وشملت هذه الأفكار النقاط التالية:[1]

- القدس القديمة وجوارها، يجب أن تبقى ضمن حدود إسرائيل إلى الأبد.
- نقترح على سكان الضفة الغربية أن يختاروا ممثلين عنهم، تجري معهم مفاوضات حول حكم ذاتي للضفة الغربية (باستثناء القدس وضواحيها)، وتكون مناطق الحكم الذاتي مرتبطة باتفاق اقتصادي مع دولة إسرائيل، ويكون لها منفذ على البحر.
- يجب أن يعسكر جيش يهودي على ضفة نهر الأردن الغربية ليدافع عن استقلال الضفة الغربية، ذات الحكم الذاتي.
- قطاع غزة يبقى ضمن دولة إسرائيل، على أن يجري توطين اللاجئين الموجودين فيه في الضفة الغربية أو منطقة عربية أخرى، وذلك بموافقة اللاجئين أنفسهم وبمساعدة دولة إسرائيل.
- جميع اليهود الذين كانوا في الخليل وضواحيها، يجب أن يعودوا إلى أماكنهم القديمة.
- نقترح على الملك حسين، معاهدة سلام بين الضفة الشرقية وإسرائيل، ونوافق على إعطائه منفذاً للبحر.

([1]) مصالحة، إسرائيل وسياسة النفي، مرجع سابق، ص١٤٤، وانظر: الجعفري، المشروع الإسرائيلي للإدارة الذاتية، مرجع سابق، ص٩-١٠

يبدو واضحاً من خلال أفكار بن غوريون، التركيز على إعطاء حكم ذاتي للضفة الغربية مستثنياً في ذلك قطاع غزة الذي سيبقى ضمن دولة إسرائيل وسيبقى كذلك حتى يتم توطينهم في الضفة الغربية أو منطقة عربية أخرى، كما ويشترط بن غوريون بأن تكون مناطق الحكم الذاتي للضفة الغربية مرتبطة اقتصادياً مع إسرائيل، ويكون الأمن في يد الجيش اليهودي، كما ويتبين من خلال أفكار بن غوريون تكريس الوجود اليهودي في مدينة الخليل، ليكون بمثابة جدار واقي للأمن الإسرائيلي، كما ويتقرح على الملك حسين معاهدة سلام مقابل إعطاء الأردن منفذاً على البحر، وهذا بطبيعة الحال ليس كرماً من بن غوريون، وإنما الهدف منه تأكيد توطين اللاجئين الفلسطينيين الموجودين في الضفة الشرقية، وفتح الطريق لاختراق الدول العربية من خلال الأردن.

وفي الحقيقة، فإن أفكار بن غوريون، هي بمثابة خطوط عريضة موجهة للسياسة الإسرائيلية في المناطق المحتلة خصوصاً فيما يتعلق بالقدس والاستيطان والعلاقات الاقتصادية وإعادة إسكان اللاجئين.

٤ - مشروع ايغئال(*) ألون عام ١٩٦٧م:

يعتبر ايغئال ألون، أول مسؤول إسرائيلي يطرح بشأن المناطق المحتلة تصوراً يكاد يكون شبه مكتمل، فقد اقترح في تموز (يوليو) عام ١٩٦٧م، مشروعاً مفصلاً للتسوية مع الأردن تضمن بنوداً تتعلق بمستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة، وأهم النقاط التي وردت في مشرعه ما يلي:(١)

- يجب على إسرائيل ضم مناطق معينة من الأراضي المحتلة إلى إسرائيل كجزء لا يتجزأ من سيادتها، وهي "شريط يتراوح عرضه بين ١٠ و١٥ كيلو متراً تقريباً على امتداد غور الأردن"، وشريط عرضه بضعة كيلو مترات تجري دراسته على الطبيعة من شمال طريق المواصلات بين القدس والبحر الميت، بحيث يتصل في مكانٍ ما بالمنطقة الواقعة

(*) ايغئال ألون: ولد في "كفار طوبور" في الجليل، وقد قضى حياته الأولى في المستعمرات إلى أن أصبح زعيماً لحزب "أحدوت هاعفودا" أي "اتحاد العمال"، وعمل كقائداً في منظمة "البلماخ"، وشغل مناصب رفيعة في الحكومة الإسرائيلية منها وزارة الزراعة، انظر: هويدي، أمين، كيف يفكر زعماء الصهيونية، دار الموقف العربي، مصر، ١٩٧٥م، ص٢٠٦.

(1) الجعفري، مرجع سابق، ص٤-٥.

شمال طريق عطروت – بيت حورون – اللطرون، بما في ذلك منطقة اللطرون، وأيضاً جبل الخليل بسكانه... أو صحراء يهودا على الأقل، من مشارف الخليل الشرقية حتى البحر الميت والنقب.[١]

- إصرار إسرائيل على أن حدودها الشرقية يجب أن تكون عند نهر الأردن، وخطاً يقطع البحر الميت في منتصفه بكل طوله، وأن يبقى خط الحدود كما كان في عهد الانتداب على طول وادي عربة وكما كان عليه الحال قبل حرب حزيران ١٩٦٧م.[٢]
- يجب العمل على إقامة مستوطنات سكنية، زراعية، وبلدية في المناطق التي ذكرت أعلاه، علاوة على معسكرات ثابتة للجيش الإسرائيلي وفق الاحتياجات الأمنيةالتي لم يحددها ألون.[٣]
- يجب العمل على إقامة ضواحي بلدية مأهولة بالمستوطنين اليهود في شرق القدس، علاوة على إعادة تعمير وإسكان سريعيين للحي اليهودي بالبلدة القديمة من القدس.[٤]
- يجب على إسرائيل بالمبادرة إلى إقامة روابط مع زعماء وشخصيات من سكان المناطق، لإقامة إطار "حكم ذاتي" في المناطق التي لا تكون تحت السيادة الإسرائيلية، بحيث يكون إطار "الحكم الذاتي" مرتبطاً بإسرائيل.[٥]
- على الحكومة الإسرائيلية أن تبادر إلى إعداد خطة اقتصادية شاملة وبعيدة المدى لحل قضية اللاجئين التي هي قابلة للحل فقط على أساس تعاون إقليمي.[٦]

---

(1) Meron Benvensiti, West Bank Data Project: A Survey of Israel's Polices, AEI, Studies; 398, Washington, DC: American Enterprise Institute for Public Policy research, 1948, p.51. وانظر: ملحق رقم (١٦)، ص٢٨٨.

(2) ألون، ايغئال، بحرتي لشالوم، السعي إلى السلام، الكيبوتس الموحد، إسرائيل، ١٩٨٩م، (عبري)، ص١٦-١٧، وانظر: ملحق رقم (١٧)، ص٢٨٩.

(3) نديه، يوسف، الصراع العربي الإسرائيلي، رمات جان، إسرائيل، ١٩٨٣م، (عبري)، ص٣٦.

(4) نديه، مرجع سابق، ص٣٦.

(5) ألون، ايغئال، المعدات جائزة للقصف، الكيبوتس الموحد، إسرائيل، ١٩٨٠م، (عبري)، ص١١٣.

(6) عبدالرحمن، أسعد، نواف الزرو، الفكر السياسي الإسرائيلي قبل الانتفاضة... بعد الانتفاضة، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ١٩٩٠م. ص١٠-١١.

- يتوجب على إسرائيل أن تضم قطاع غزة مع سكانه الأصليين، أي أولئك الذين عاشوا فيه قبل عام ١٩٤٨م، أما بالنسبة للاجئين الذين لم يتم استيعابهم في قطاع غزة سواء لأسباب اقتصادية اجتماعية أو لأية أسباب أخرى، فإنه يجب توطينهم في الضفة الغربية وفي منطقة العريش حسب اختيارهم.[١]

وعاد ألون وعدل مشروعه مرة أخرى في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠م، بحيث أخرج قطاع غزة من حدود "دولة إسرائيل"، وألغى فكرة ضمه إلى الحدود السياسية الإسرائيلية، كما حدد صلاحيات ممثلي "الحكم الذاتي" بمجالات الاقتصاد والصحة والتعليم.[٢]

وقد ذكر ألون الأسباب المختلفة التي دفعته إلى طرح مثل هذا المشروع، وأهمها: "الحسم الفوري، بشأن تقرير المستقبل السياسي للضفة الغربية وقطاع غزة، حيث كانت الحكومة الإسرائيلية، بحكم تركيبتها في أعقاب الحرب (حكومة ائتلاف وطني)، عاجزة عن بلورة أي قرار سياسي واضح بشأن المناطق المحتلة، لذلك كان لابد من أن تتسلح الحكومة مسبقاً بمشروع مكتمل يحول دون خضوعها لأية ضغوط ويقطع الطريق على فرض أية حلول ليست في مصلحتها، فضلاً عن أن تسلح إسرائيل بمشروع كهذا يوفر لها مجالاً للمناورة وكسب الوقت يتلاءم ومصالحها.[٣]

ومما سبق يمكن القول أن مشروع ألون يحرص على تحقيق مجموعة من العناصر تتمحور في عدم العودة لحدود عام ١٩٦٧م، واعتبار الحدود الآمنة لإسرائيل موازية للحدود السياسية، أما الحدود الأمنية فيجب أن تستند إلى نظام استيطاني داعم، أيضاً اتضح من خلال مشروع ألون، تجنب التجمعات العربية الرئيسية من عمليات الاستيطان ومحاولة الحصول على أكبر قدر من الأراضي بأقل عدد من السكان، لضمان نقاء الدولة اليهودية، كما يتضح من خلال مشروعه، ضم مدينة القدس للكيان الإسرائيلي، ومحاولة تطويقها بطوق من المستوطنات التي تجعل عملية رجوعها للسيادة العربية مستحيلة.

([1]) كوهين، يروحام، تخنيت، ألون (مشروع ألون)، الكيبوتس الموحد، القدس، إسرائيل، ١٩٩٠م، (عبري)، ص١٧٧، وانظر: صامد الاقتصادي، ع١٠٦، ص٣٠٢-٣٠٣.

([2]) المرجع السابق، ص١١.

([3]) الجعفري، مرجع سابق، ص٥٥-٦٢.

ووفقاً لذلك المشروع، فإنه سوف يتم ضم نصف الضفة الغربية، وثلاثة أرباح قطاع غزة إلى إسرائيل، وذلك لأن ألون (صاحب المشروع)، قد اقترح ضم معظم القطاع إلى إسرائيل، بعد أن يتم تهجير سكانه من اللاجئين (وهم يشكلون أغلبية السكان) إلى الضفة الغربية.

وقد لاقى مشروع ألون قبولاً ودعماً من جانب الصهيونيين الأوائل، خصوصاً أنها تهدف إلى تحقيق ما يُسمى بنقاء الدولة اليهودية، عن طريق تجنب ضم المناطق والأراضي العربية، ذات الكثافة السكانية، وبذلك ظلت خطة ألون هي الإطار السياسي لسياسة المعراخ الاستيطانية.[1]

([1]) المرجع السابق، ص٢١٠.

ثالثاً: الأفكار والمشاريع الإسرائيلية غير الرسمية ١٩٦٤-١٩٦٧م:

١ - مشروع يوسف فايتس(*) عام ١٩٦٧م:

تتمثل أهم بنود مشروع يوسف فايتس في الآتي[١]:

- ترحيل كل العرب إلى البلاد المجاورة، والترحيل يجب أن يتم من خلال استيعابهم في العراق وسوريا وحتى شرق الأردن.
- تقوم الحكومة الإسرائيلية بتوفير الأموال اللازمة، لإعادة وتوطين اللاجئين الفلسطينيين.

وكانت مبررات، يوسف فايتس من مشروعه هذا، هو أن البلاد لا تتسع لشعبين، وإذا ما بقى العرب فيها، ستكون البلاد ضيقة ومحصورة، وعند تنفيذ المشروع تستطيع البلاد استيعاب ملايين اليهود، لذلك لا يوجد حل آخر.[٢]

ويوضح يوسف فايتس، كيفية تنفيذ هذا المشروع فيقول: "إن الطريقة المنطقية الممكنة لإعادة تأهيل اللاجئين في البلاد العربية مغلقة بسبب الحكام وسوف تكون مغلقة لوقت طويل قادم؛ ولأنه ما من بديل، فإن الطريق تؤدي، على الأقل مبدئياً، إلى الضفة الغربية من نهر الأردن، في تلك المنطقة يمكن زيادة الأراضي الزراعية من خلال إزالة الملوحة، ويمكن توطين بعض اللاجئين هناك.[٣]

لكن الحل، بالنسبة لفايتس، لعدد كبير من المواطنين في مخيمات اللاجئين يبقى الترانسفير ورغم الاستعداد للتخلي عن بعض المناطق المأهولة في المناطق المحتلة إلى الأردن، فقد جادل فاتيس بأن اتخاذ إجراءات مُسبقة "للمشكلة الديمغرافية العربية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار توجهات أساسية نحو حل قضية اللاجئين بتوفير مساعدة مالية للعائلات المستعدة

(*) يوسف فايتس: هو رئيس سابق لدائرة الأراضي في الصندوق القومي اليهودي، وهو من مؤيدي الترانسفير (الترحيل)، وصاحب تجربة في التعامل مع "القضية العربية" على مدى أربعة عقود، ولد عام ١٨٨٩م وتوفى عام ١٩٧٢م، انظر: مصالحة، إسرائيل وسياسة النفي، مرجع سابق، ص١١٠.

([1]) مصالحة، إسرائيل وسياسة النفي، مرجع سابق، ص١١٦.

([2]) المرجع السابق، ص١١٦.

([3]) المرجع السابق، ص١١٧.

للهجرة إلى بلاد خارج العالم العربي، إن كل استثمار مالي في هذه النشاطات (الترحيل) سيكون بركة عظيمة لدولتنا اليوم وفي المستقبل.[١]

إذن من خلال مشروع يوسف فايتس، يبدو واضحاً أنه كان صريحاً من خلال بنود مشروعه، من حيث التركيز على عنصر رئيسي، وهو الترحيل الكامل للعرب الفلسطينيين، وتوطينهم في البلاد المجاورة، وهذا إن دلَّ على شيء إنما يدل على طبيعة الفكر الصهيوني الذي ينتمي إليه فايتس، والتي تتمحور حول التخلص من العرب بأي طريقةٍ كانت.

ويعتبر مشروع يوسف فايتس، مكملاً للمشاريع الإسرائيلية السابقة في تأهيل وتوطين اللاجئين الفلسطينيين، ومن هذا يتضح أن هناك استراتيجية إسرائيلية، سواء الرسمية منها أو غير الرسمية تعتمد على تفريغ البلاد من العرب كلياً.

٢ - مشروع رعنان فايتس[*] عام ١٩٦٧م:

تقدم رعنان فايتش بمشروعه هذا، لرئيس الوزراء الإسرائيلي ليفي أشكول في أيلول عام ١٩٦٧م، حيث تضمن البنود التالية:

- توطين ٦٠٠ ألف لاجئ فلسطيني من جديد بعد تصفية مخيماتهم في الضفة والقطاع، كي يتم القضاء على المظاهر الدالة على وجود اللاجئين.[٢]
- تحويل ٤٠٠ مليون متر مكعب من مياه الليطاني إلى أماكن استيطانهم الجديدة!.[٣]

وفي تعديل لمشرعه نشر في صحيفة عل همشمار في ١٩٦٧/١٠/٧م في مقال عنوانه "إلى أين نسير" افترض فايتس عودة ٤٠٠ ألف لاجئ بالإضافة إلى ٦٠٠ ألف موجودين داخل المناطق، وطالب بإعادة تأهيلهم ودمجهم في المجتمع الفلسطيني.[١]

([1]) مصالحة إسرائيل وسياسة النفي، مرجع سابق، ص١١٧.

([*]) رعنان فايتس: هو ابن يوسف فايتس، ترأس دائرة الاستيطان لدى الوكالة اليهودية بتكليف من رئيس الوزراء أشكول وترأس فريقاً من ١٢٠ مستشاراً من مستعربين وخبراء فنيين، وعمل في لجنة سرية مكونة من موظفين إسرائيليين كبار، كانت قد تشكلت من قِبل الحكومة الإسرائيلية لوضع مشاريع إعادة توطين مئات آلاف اللاجئين من غزة إلى أماكن أخرى، انظر: مصالحة إسرائيل وسياسة النفي، مرجع سابق، ص١١٤-١١٥.

([2]) صامد الاقتصادي، ع١٠٦، مرجع سابق، ص١٩.

([3]) صامد الاقتصادي، دار الكرمل للنشر، عمان/ الأردن، ع ١٠٦، أيلول ١٩٩٦م، ص١٧.

يبدو واضحاً من خلال بنود مشروع رعنان فايتس، أنه من متشددي فكرة الترحيل، حيث يرى أنه من خلال ترحيل اللاجئين الفلسطينيين، سوف يتم تصفية مخيماتهم ومن ثم إنهاء وجودها، التي تعبر عن مظاهر اللاجئين، أيضاً لم يأخذ رعنان فايتس بعين الاعتبار ردود الفعل من قبل الفلسطينيين.

وقد أهملت الحكومة مشروع فايتس، وصادق على مبادئ مشروع جماعة رحوبوت الذي سيأتي ذكره فيما بعد، لأن البعض وجد في مشروع فاتيس عملاً عنيفاً متطرفاً بالإضافة إلى أنه عمل شاق، ولقد كان المشروع أيضاً يتناقض مع أحد مبادئ جماعة رحوبوت.[٢]

٣- أفكار أليعيزر ليفنه[*] عام ١٩٦٧م:

تتمحور بنود أفكار أليعيزر ليفنه في النقاط التالية[٣]:

- ترحيل نصف مليون لاجئ فلسطيني من قطاع غزة والضفة الغربية، وتوطنيهم في سيناء، وترحيل الآخرين إلى حياة منتجة في بلاد ما وراء البحار، أو توطينهم في بلاد مجاورة، سنصل معها إلى تسوية مثل الأردن الذي سوف يكون المنتفع الأكبر، كي يتمكن من ملئ أراضيه الواسعة بالسكان.
- الهجرة يجب أن تُوجه إلى جميع البلاد التي تحتاج إلى يد عاملة، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا واستراليا وأمريكا اللاتينية.
- تقدم إسرائيل الدعم المالي للمهاجرين من أجل مساعدتهم في الاستقرار في أماكنهم الجديدة، بحيث يُخصص مبلغ ٥٠٠٠ دولار على هجرة عائلة مكونة من ٦ إلى ٧ أشخاص.

([1]) صامد الاقتصادي، ع١٠٦، مرجع سابق، ص١٩-٢٠.

([2]) مجلة الأرض، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق، السنة الأولى، ع ١٦، ٧ أيار ١٩٧٤م، ص١٢.

([*]) أليعيزر لفنه: هو أحد قادة حركة إسرائيل الكاملة، ويمثل المدرسة الصهيونية، أطلق على مشروعه اسم "مشروع الهجرة"، انظر: الزرو، صامد الاقتصادي، ع٨٤، مرجع سابق، ص١٣٠. وانظر: مصالحة، إسرائيل الكبرى، مرجع سابق، ص٥٤.

([3]) مصالحة، إسرائيل الكبرى، مرجع سابق، ص٥٤-٥٦.

ويرى ليفنه أن نجاح مشروعه يعتمد على التخطيط لفترة زمنية طويلة، لا لفترة شهر واحد أو لفصل واحد، كما ويرى أن تأخذ إسرائيل على عاتقها تطوير هذا المشروع وعدم الاعتماد كلياً على مساهمة عناصر أخرى.[١]

وبالنسبة لمضمون مشروع ليفنه، فنلاحظ أن مشروعه يرتكز على ترحيل أعداد كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين، يتجاوز الستمائة ألف شخص كحل لقضية اللاجئين، علماً بأنه لم يتطرق لمسؤولية إسرائيل في خلق قضية اللاجئين هذه.

إذن من الواضح أن ليفنه في مشروعه هذا يعزز فكرة ترحيل الفلسطينيين من أراضيهم لإفراغ باقي أرض فلسطين، حتى تكون إسرائيل خالية من العرب الفلسطينيين، وبهذا يكون نهج ليفنه لا يختلف عما سبقوه في هذه الأفكار، ويبدو واضحاً أيضاً من خلال مشروع ليفنه أنه لم يكتف بترحيل ٦٠٠،٠٠٠ ألف شخص، لكنه سعى لتغيير الواقع الديموغرافي السياسي في المناطق المحتلة، بإبعاد المقيمين أيضاً، والملاحظ كذلك غياب وتهميش أي نقاش في خطته ردود الفعل الفلسطينية، والمقاومة التي يمكن أن يبذلها الفلسطينيون لإحباط مثل هذا الترحيل الجماعي.

وبالنسبة لرأي الإسرائيليين على ذلك المشروع، فإن الرأي السائد سواء على الصعيد الرسمي أو غير الرسمي، هو شبه الإجماع على التخلص من العنصر العربي على تلك الأرض، ومن بين المقترحات المؤيدة لتلك الفكرة، اقتراح سابوراى لإعادة توطين اللاجئين في شمال سيناء بين قطاع غزة والعريش، واقتراح الدكتور يهودا دون الذي يعتقد أن نحو مليون لاجئ مع أطفالهم ممن يسكنون في الضفة وغزة، يجب أن يُنقلوا إلى سيناء.[٢]

٤ - مشروع موشيه دوتان(*) لعام ١٩٦٧م:

نُشرت أفكار موشيه دوتان للترحيل في "هاؤما" في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧م[١]، وانصب اهتمام دوتان بصورة مباشرة على التركيب الديموغرافي بين الفلسطينيين والإسرائيليين

([1]) مصالحة، إسرائيل الكبرى، مرجع سابق، ص٥٦.

([2]) المرجع السابق، ص٤٦.

(*) موشيه دوتان: هو أحد أعضاء حركة إسرائيل الكبرى، عمل رئيساً لمجلس تحرير لدورية "هاؤما" التي تنشرها مسدار جابوتنسكي "أخوية جابوتنسكي"، وهو من أنصار إسرائيل الكبرى، انظر: مصالحة، إسرائيل الكبرى والفلسطينيون، ص٨٩.

بحيث شبه العرب الفلسطينيين "بالقنبلة الموقوتة التي تهدد إسرائيل" موضحاً أن الفلسطينيين في تزايد مستمر، من هذا المنطلق برر دوتان خطته بشأن التطهير الاثنى، للحيلولة من وجود أكثرية عربية في إسرائيل، وللحفاظ على نقاء الدولة العبرية، لذلك أعدَّ دوتان أفكار، رأى من خلالها حل لقضية اللاجئين الفلسطينيين، وهذه الأفكار هي:[٢]

- تهجير جماعي للأفراد والجماعات العربية إلى بلاد عبر البحار، حيث تكون أوضاع الاستيعاب ملائمة لهؤلاء النازحين الذين سيستقرون في البلاد الجديدة المحتاجة إلى مزارعين.
- يجب أن تنفذ سياسة التهجير هذه بمبادرة وتشجيع من الحكومة.
- القيام باتصالات أولية مع حكومات الدولة المُنْوِي الترحيل إليها، ومن ثم عقد اتفاقات بهذا الشأن.
- الاستعانة بالهبات الدولية والقومية على المشاركة في التخطيط لحل مشكلة اللاجئين الإنسانية.
- تخصيص مبلغ مالي يقدر بـ ٥٠٠٠ دولار لهجرة عائلة مكونة من ٦-٧ أشخاص.[٣]

عند النظر في مشروع دوتان، نلاحظ بأن مشروعه يرتكز حول نقطة جوهرية هامة، وهي الترحيل، كحل إنساني لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وأرى أن هذا الحل الذي اقترحه دوتان ليس حرصاً منه على مصلحة اللاجئين الفلسطينيين ومستقبلهم، على قدر ما هو حريص على التخلص من العنصر العربي داخل دولته المزعومة كما يدعي، والدليل على ذلك ما ذكره من مبررات لأفكاره هذه، وهو أن العرب الفلسطينيين في حالة تزايد مستمر من حيث العدد، وهذا يهدد بطبيعة الحال وجود إسرائيل، وأيضاً ما ذكر على لسانه من توجيه نداء للقادة الإسرائيليين للتعامل مع مشروعه بوصفه أولوية عليا، لما لها من انعكاسات سياسية، وديموغرافية وإنسانية، لها نتائج في المستقبل في طابع إسرائيل الكبرى.

---

(1) David Hirst, The Gun and The Olive Branch (London: Faber and Faber, 1984) p.378.

(2) مصالحة، إسرائيل الكبرى والفلسطينيون، مرجع سابق، ص٩٠.

(3) المرجع السابق، ص٩٠-٩٣.

ويلاحظ أيضاً، أن أفكار دوتان صورة طبق الأصل من أفكار أليعزر ليفنه، وهذا إن دلَّ على شيء إنما يدل على مواصلة الأفكار والمشاريع الإسرائيلية سواء كان منها الرسمية أو غير الرسمية في إنهاء الوجود العربي الفلسطيني عن أرضه.

٥ - مشروع رحوبوت(*) عام ١٩٦٧م:

قدمت هذه الجماعة مشروعاً يحمل اسم "اللاجئون الفلسطينيون والتطوير للمناطق المحتلة"، وضم المشروع ستة بنود هي(١):

- يشمل المشروع سكان المناطق المحتلة كافة وهدفه الحقيقي إيجاد حل عملي لقضية اللاجئين الخاصة.
- تقع على إسرائيل المسؤولية المباشرة في رفع مستوى حياة السكان في المناطق، وهو مهمته بتطوير المناطق نفسها وإلى أن تتهيأ حلول في تلك المناطق فإن تشغيل العمال العرب داخل إسرائيل مقبول، كما يجب إشراك عناصر خارجية في عملية التطوير هذه حتى لو كانت هذه العناصر إسرائيلية.
- يهدف المشروع إلى الإسراع في رفع مستوى معيشة سكان المناطق المحتلة، وزيادة الإنتاج ليكون بالإمكان التصدير منه إلى الخارج، ويستهدف جلب رؤوس أموال خارجية، كما يستهدف تقدم مغريات وحوافز للعمال من لاجئ قطاع غزة لجذبهم إلى الضفة الغربية.
- تكون مصادر التمويل لهذه المشاريع حسب قائمة الأفضليات التالية: من العرب المحليين سكان المناطق المحتلة، ومن عناصر عربية – دولية وإسرائيلية.

(*) رحوبوت: هي مجموعة من علماء معهد وايزمن، بالإضافة إلى بعض أساتذة جامعتي القدس وتل أبيب وعدداً من كبار موظفي الحكومة، تكونت بعد حرب حزيران ١٩٦٧م، وكان من أهم مؤسسي هذه الجماعة كامن باروخ يكونيتالي والبروفسور عاموس دى شليف، وأسست هذه الجماعة بهدف حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، انظر: غنيم، مرجع سابق، ص١٥٦، وانظر: صامد الاقتصادي، ع ١٠٦، مرجع سابق، ص٢٠٢-٢٠٣.

(1) صامد الاقتصادي، ع١٠٦، ص٢٠٢-٢٠٣، وانظر: غنيم، مرجع سابق، ص١٥٦-١٥٨، ونظر: مجلة الأرض، السنة الأولى، ع ١٦، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق، ٧ أيار ١٩٧٤م، ص١١.

- مجالات العمل المطلوبة، صناعة، ورش، زراعة، سياحة، تجارة، بناء، وإسكان، وخدمات عامة.
- المساعدة في إقامة مكتب عمل محلي لتطوير المناطق، بحيث يكون لهذه المكاتب قوة تنفيذية، ومن بين تلك الوسائل إقامة شركات اقتصادية في المناطق ومؤسسات للتموين وشركات الإسكان.

يبدو واضحاً من خلال مشروع جماعة رحوبوت، بأن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، محصورة فقط في الناحية الاقتصادية وأوضاعهم المعيشية، وعند القيام بتطبيق المقترحات المشار إليها من وجهة نظر جماعة رحوبوت سوف تُحل مشكلة اللاجئين، ويعم الاستقرار في المنطقة وكأن شيئاً لم يكن.

وحقيقةً، عند التركيز في نقاط هذا المشروع يتضح أن الهدف من وراءه، هو إذابة وجود الشعب الفلسطيني ودمجه في الكيان الإسرائيلي على مراحل، وهناك هدف أيضاً ليس بأقل أهمية من سابقه، وهو اختراق الأسواق العربية وجعلها مفتوحة أمام المنتجات الإسرائيلية، من خلال حل مشكلة اللاجئين باعتباره جسراً يمر عليه الإسرائيليين لاختراق العالم العربي.

أيضاً من خلال مشرع جماعة رحوبوت، يتضح أن الهدف من ذلك المشروع هو دمج الاقتصاد الفلسطيني في الأراضي المحتلة، بالاقتصاد الإسرائيلي، وجعل الأراضي المحتلة سوقاً للبضائع الإسرائيلية ومنتجاً في نفس الوقت للبضائع اللازمة لإسرائيل، وأيضاً تكون الأراضي المحتلة بمثابة مصدر للأيدي العاملة الرخيصة، إذن المشروع هو بمثابة مشروع اقتصادي بحت لصالح إسرائيل، وليس من باب الحرص على حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين كما تدعي جماعة رحوبوت.

ونهايةً، ظلت الأفكار والمشاريع الإسرائيلية خلال تلك الفترة، لا تعدو مجرد فقاعات اختبار للنوايا العربية تجاه إيجاد تسوية للقضية الفلسطينية، خاصة بعد طرح بورقيبة الرئيس التونسي مشروعه للتسوية، وأيضاً أن النماذج المتعددة من الأفكار والمشاريع، إنما تعبر في حقيقة الأمر عن خطة واحدة، لا تختلف مع مضمون الخطة المرسومة التي يجري تنفيذها على الصعيد الواقعي، فهناك سياسة عملية وأمنية وسياسية واقتصادية، يجري تنفيذها في الأراضي المحتلة.

الفصل الرابع
الأفكار والمشاريع الإسرائيلية عام ١٩٦٨-١٩٧٣م

المبحث الأول: الأوضاع السياسية والعسكرية والاقتصادية في فلسطين ١٩٦٨-١٩٧٣م

أولاً: الأوضاع السياسية

ثانياً: الأوضاع العسكرية

ثالثاً: الأوضاع الاقتصادية

المبحث الثاني: الأفكار والمشاريع الإسرائيلية عام ١٩٦٨-١٩٧٣م

أولاً: بيئة وخلفية الأفكار والمشاريع الإسرائيلية عام ١٩٦٨-١٩٧٣م

ثانياً: الأفكار والمشاريع الإسرائيلية الرسمية عام ١٩٦٨-١٩٧٣م

ثالثاً: الأفكار والمشاريع الإسرائيلية غير الرسمية عام ١٩٦٨-١٩٧٣م

المبحث الأول
الأوضاع السياسية والعسكرية والاقتصادية
١٩٦٨-١٩٧٣م

أولاً: الأوضاع السياسية

ثانياً: الأوضاع العسكرية

ثالثاً: الأوضاع الاقتصادية

أولاً: الأوضاع السياسية:

تميزت الأوضاع السياسية في فلسطين لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين في تلك المرحلة، بتطورات عدة، فبالنسبة للجانب الإسرائيلي شهدت الساحة السياسية في إسرائيل خلال سنة ١٩٦٨م، مناقشات عدة دارت حول وضع الأراضي المحتلة، ففي المناقشات الأولى في الكنيست في تلك السنة، كان المتناقشون ينطلقون من موقف إسرائيل السابق بعدم وجود حل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين كلياً إلا في الدول العربية، أي من منطلق المقولة الشهرية لدافيد بن غوريون، حين قال: "ثمة لاجئون كثيرون، ربما سيسعى معظمهم للهرب إلى الدول العربية، إذا ما وضعت سفن جاهزة للإيجار من ساحل غزة".[١]

وتحدث رئيس الحكومة ليفي أشكول مطولاً أمام الكنيست في ٧ أغسطس ١٩٦٨م عن المشكلة، إلا أنه نفى تماماً بأن إسرائيل قادرة على حلها من الناحية العملية.[٢] وقال بهذا الخصوص: "أنا لا أعرف ما إذا كانت الجماهير الإسرائيلية تعتقد أن بالإمكان حل المشكلة... لكن أعطوني الأرض والأموال والمياه... أنني لا أعترف بحل المشكلة هنا في إسرائيل، وأن عدد اللاجئين في الضفة لا يؤثر على البناء الديمغرافي في الدولة...، وأنا سأكون راضياً، إذا قبلت الدولة العربية مشورتنا ومساعدتنا التقنية، وهذا كل ما نستطيع تقديمه من أجل حل هذه المشكلة".[٣]

كما وشهد عام ١٩٦٨م مساعي حقيقة، لإقامة حزب عمالي واحد، وبعد مداولات استغرقت بضعة أشهر وافقت الأحزاب العمالية الثلاثة (الماباى وأحدوث هعفوداه ورافي)، على إقامة هذا الحزب، فانعقد مؤتمراً للأحزاب الثلاثة في القدس بتاريخ ٢١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨م، وأعلن فيه إقامة حزب العمل الإسرائيلي، وتم خلال هذا المؤتمر التوقيع على الميثاق الأساسي للحزب، ووقع عليه كل من غولدامئير، الأمينة العامة لحزب الماباى، والوزير يسرائيل غاليلي، الأمين العام لحزب أحدوت هعفوداه، وشمعون بيرس، الأمين العام لحزب رافي.[٤]

([1]) شؤون فلسطينية، ع٨٦، مرجع سابق، ص١١٠.

([2]) المرجع السابق، ص١١٠.

([3]) محاضر الكنيست الإسرائيلي، ١٩٦٨/٨/٧م، ص٣١٢٤-٣١٢٥، وانظر: يونس، شؤون فلسطينية، ع ٨٦، ص١١٠.

([4]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٨م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط١، ١٩٧١م، ص٤٢٥.

وبالنسبة لعام ١٩٦٩م، فقد تعرضت الحكومة الإسرائيلية خلال تلك السنة إلى عدة تغييرات أساسية في تركيبها، فقد بقيت تعتبر من قبل الإسرائيليين عامة استمراراً لحكومة "التكتل الوطني" التي شكلت برئاسة أشكول عشية حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧م.[١]

ففي شباط (فبراير) ١٩٦٩م، توفى ليفي أشكول رئيس الحكومة، إثر نوبة قلبية حادة، وإن وفاته قد فجر الصراع الخفي على خلافته بين يغئال ألون (الذي سبق لأشكول أن اختاره نائباً له) وموشى ديان، لكن الرغبة في استمرار حكومة "تكتل وطني" أوجبت تكليف شخص آخر غيرهما لتشكيل الحكومة الجديدة، وقد تقرر نتيجة المناقشة في اجتماع عقدته جميع الأحزاب، بترشيح وزيرة الخارجية السابقة غولدا مئير لرئاسة الحكومة خصوصاً بعد أن أكدت مئير أن حكومتها ستكون استمراراً للحكومة السابقة في مختلف النواحي.[٢]

وفي "آذار (مارس)، أعلن رئيس الدولة شازار رسمياً أمام الكنيست عن تكليف مئير بتشكيل الحكومة، وبعد ذلك بستة أيام أعلنت مئير أسماء أعضاء حكومتها الجديدة، وحددت مهمتها بالاستمرار في العمل على المحافظة على الأمن، وإنماء الدولة، وإنعاش الاقتصاد، وإعمار المناطق الفاصلة، ورفع مستوى التعليم والثقافة، وزيادة قوة إسرائيل من أجل مواجهة التحديات التي تعترضها في المستقبل، وكانت الحكومة الجديدة مشابهة بتركيبها الحزبي للحكومة السابقة، وذكرت مئير، في أثناء تقديم حكومتها إلى الكنيست، أنها لن تضع أسساً جديدة لسياسة الحكومة، بل ستستمر في نفس سياسة الحكومة السابقة، وفي ١٥ كانون الأول (ديسمبر) أُعلن عن تشكيل الحكومة الجديدة.[٣]

وخلال تلك السنة، واجهت الحكومة الإسرائيلية مشكلة داخلية عنيفة هددت استمرارها في الحكم، وتركت بعض الآثار السلبية في الوضع الداخلي بصورة عامة، وخاصة في المجال العسكري، والسياسي والاقتصادي والاجتماعي، وعلى المستوى الخارجي، واجهت الحكومة الإسرائيلية خلال عام ١٩٦٩م المحاولات التي بذلتها الدول الكبرى، ابتداء من مطلع العام لإيجاد حل سلمي لأزمة الشرق الأوسط.[٤]

([1]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط١، ١٩٧٢م، ص٢٣٧.

([2]) المرجع السابق، ص٢٣٧-٢٣٨.

([3]) المرجع السابق، ص٢٣٨-٢٤٠، وانظر ملحق رقم (١٨)، ص٢٩٣.

([4]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩م، مرجع سابق، ص٢٤٠-٢٤١.

فقد قامت الحكومة الإسرائيلية بهذا الخصوص، بتكثيف نشاطها في مقاومة الضغوط الدولية التي استهدفت دعوتها إلى الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة بموجب قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧م، هذا إلى جانب العمل لتحسين علاقاتها السياسية والعسكرية بالدول الغربية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية.[١]

وبالنسبة لوضع الأحزاب السياسية في إسرائيل خلال سنة ١٩٦٩م، بقى على ما هو عليه ولم يشهد عمليات دمج أو انفصال كما حدث في الأعوام السابقة، على الرغم من بعض المحاولات لإقامة جبهة موحدة للأحزاب الدينية.[٢]

وفي العام ١٩٧٠م، حدثت تغيرات عدة على المستوى السياسي الداخلي في إسرائيل، فبالنسبة لحزب العمل الحاكم، فقد جرت انتخابات المؤتمر ومجالس الفروع للحزب يوم ١٣ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٠م، وقد بلغت نسبة الأعضاء الذين اشتركوا في الانتخابات ٦٢%، وبلغ عدد المقترعين ١٨٠ ألف عضو من بين ٢٨٥ ألفاً يحق لهم التصويت[٣]، وقد أسفرت نتائج الانتخابات عن ارتفاع كبير لممثلي ماباى، وانخفاض شديد لرافي، وأحدوت هعفوداه، وقد حظى ماباى بنسبة ٧٠% من عدد أعضاء المؤتمر، بينما حصل رافي على ١٤%، وأحدوت هعفوداه على ١٩%.[٤]

وفي العام نفسه، قرر حزب العمل اختيار أمين عام جديد للحزب[٥]، ففي يوم ٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٠م، انتخبت أمانة حزب العمل بالإجماع عضو الكنيست آرييه ألياف، أميناً عاماً للحزب (من قِبل ماباى)، كما تم انتخاب جاد يعقوبي أميناً ثانياً (من قِبل رافي) بدلاً من الوزير شمعون بيرس، وإبراهام جيلبير (من قِبل أحدوت هعفوداه)، وقد خاطبت مئير الأمينين الجديدين بقولها: "لا ترتكبا الغلطة الخطرة التي ارتكبناها نحن الكهول، وما دمتما شابين، بادرا إلى إعداد الطبقة التي ستخلفكما".[٦]

([1])الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩م، مرجع سابق،، ص٢٤١.

([2]) المرجع السابق، ص٢٧٠.

([3]) هآرتس، تل أبيب، ع ١٥، ديسمبر ١٩٧٠م، ص١.

([4]) هآرتس، تل أبيب، ع ١٧، ديسمبر ١٩٧٠م، ص٣.

([5]) دافار، تل أبيب، ع ٤، يناير ١٩٧١م، ص١.

([6]) دافار، تل أبيب، ع ٩، يناير ١٩٧١م، ص١-٢.

وبخصوص حزب مابام، فقد مرَّ الحزب خلال سنة ١٩٧٠م، بحالة من التخبط نتيجة الصراع الذي واجهه من أجل التوفيق بين المحافظة على استقلاليته كحزب له عقيدته ومواقفه السياسية وفلسفته الاقتصادية الخاصة به، وبين ذلك الارتباط بحزب العمل الذي تمثل بالاشتراك في الانتخابات معه بقائمة واحدة، وبرنامج انتخابي واحد، وإقامة التجمع العمالي بينهما المعروف بالعبرية باسم "المعراخ". [١]

وإزاء هذا الصراع، كان مابام يجد نفسه بحاجة دائمة إلى التأكيد على هذه الاستقلالية، وثمة مظهر آخر للتخبط الذي واجهه مابام خلال سنة ١٩٧٠م، تجلي في الخلاف الذي نشب بين قيادة مابام الأساسية وبين تنظيم الشباب فيه الذي رأى أن قيادة حزبه لا تنتهج سياسة متماسكة ومحددة، الأمر الذي جعل الشباب يطالبون بالاستقلال الذاتي ومنحهم الحرية في اتخاذ القرارات دون التقيد بموافقة حزبهم.[٢]

شهد عام ١٩٧٠م أيضاً، انسحاب كتلة جاحال من الحكومة، على إثر موافقة الحكومة على مبادرة روجزر الخاصة بعملية السلام في منطقة الشرق الأوسط، كما وحدث خلاف بين جناحي جاحال بعد قرار الانسحاب من الحكومة، يتعلق بالمبادرة التي قامت بها حركة حيروت لإقامة جبهة شعبية مناوئة للانسحاب من أي جزء من المناطق المحتلة، وقد استهدفت حيروت من إنشاء هذه الحركة ممارسة ضغط على الحكومة عن طريق تكتل جميع العناصر المؤيدة لها للحيلولة دون الموافقة على أية مبادرة تطالب بالانسحاب.[٣]

أما سنة ١٩٧١م، فلم تشهد تغيرات في خريطة الأحزاب السياسية في إسرائيل، أو في وضع الائتلاف الحكومي والمعارضة البرلمانية، وكان الحدث الوحيد المهم، في هذا المجال، ظهور تنظيم "الفهود السود" الذي أحدثت أهدافه وممارساته هزة كبيرة في الأوساط السياسية في إسرائيل.[٤]

([1]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٠م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط١، ١٩٧٤م، ص٣٢١.

([2]) المرجع السابق، ص٣٢١-٣٢٢.

([3]) هآرتس، تل أبيب، ع ١٤، أغسطس ١٩٧٠م، ص٢.

([4]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧١م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط١، ١٩٧٥م، ص٢٧٠.

وبالنسبة للحكومة الإسرائيلية، ظلت خلال سنة ١٩٧١م، ومنذ انسحاب حركة جاحال من الحكم في آب (أغسطس) ١٩٧٠م، مُكونة من المعراخ (التجمع العمالي بين حزب العمل ومابام) (٥٦ مقعداً في الكنيست)، والمفدال (الحزب الديني القومي) (١٢ مقعداً)، والأحرار المستقلين (٤ مقاعد)، وشكلت حركة جاحال المتطرفة قومياً، بزعامة مناحيم بيغن، كتلة المعارضة الرئيسية في الكنيست، ولكن دورها في المعارضة كان بصورة عامة صغيرة.[١]

وكانت أهم الحوادث خلال سنة ١٩٧١م على مستوى الأحزاب منفردة، انعقاد المؤتمر الأول لحزب العمل الإسرائيلي، والمجلس الفكري لحزب بام (حزب العمال الموحد)، ومؤتمر حزب الأحرار، وانتخاب الإدارة الجديدة لحركة حيروت، وانشقاق حركة هاعولام هازيه (هذا العالم)، ولم يتخذ أي من الأحزاب موقفاً جديداً من قضية النزاع العربي – الإسرائيلي، أو سياسة إسرائيل في المناطق المحتلة، كما لم يجرِ أي منها تعديلاً ذا شأن في مواقفه السابقة، وكان العنوان العريض لتحركات الأحزاب في هذا الخصوص، الموقف من مبادرة روجرز والتسوية الجزئية مع الجمهورية العربية المتحدة.[٢]

وتميزت سنة ١٩٧١م أيضاً على صعيد الوضع السياسي الداخلي الإسرائيلي، بعودة التناقضات الاجتماعية والاقتصادية إلى البروز بحدة، بعد أن دفعتها الأوضاع الأمنية (حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧م وحرب الاستنزاف التي استمرت حتى آب – أغسطس ١٩٧٠م، نحو الأعماق طوال السنوات اللاحقة لحرب حزيران يوليو).[٣]

وشهت سنة ١٩٧١م ترسيخ مئير كزعيمة للحزب، وازدياد سيطرة رجل الحزب القومي نبحاس سابير على أجهزة الحزب ومؤسساته، وبروز همشعيرت هتسعيرا (منظمة الشبية) التابعة للحزب كقوة تنظيمية ذات وزن لا يستهان به.[٤]

ومن بين أهم الأحداث داخل حزب العمل خلال سنة ١٩٧١م، موت يتسحاق بتنكين، أحد أهم مفكري الحركة العمالية الصهيونية، الزعيم الروحي لأحدوت هعفوداه، وانضمام يتسحاق

([1])الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧١م، مرجع سابق، ص٢٧٠.

([2]) المرجع السابق، ص٢٧٠.

([3]) المرجع السابق، ص٢٧١.

([4]) هآرتس، تل أبيب، ع ٢٦، مارس ١٩٧١م، ص٢.

رابين، رئيس الأركان خلال حرب الأيام الستة، وسفير إسرائيل في واشنطن رسمياً إلى الحزب.[١]

أما على صعيد الأحزاب السياسية الأخرى في إسرائيل خلال سنة ١٩٧١م، فحزب مابام (حزب العمال الموحد) حدث فيه صراع بين الزعيم التاريخي للحزب (مئير يعري)، وبين الجيل الشاب في الحزب، هذا الصراع انتهى بإعلان يعري في نهاية السنة تخليه عن منصب الأمين العام، أما مجموعة الأحزاب الدينية فكان المفدال (الحزب الديني القومي) تمزقه التناقضات الداخلية، ويفتقر إلى وحدة الموقف تجاه أي من القضايا الرئيسية المطروحة.[٢]

أما الحزب الديني الثاني، أغودات يسرائيل (جمعية إسرائيل) وبوعال اغودات يسرائيل (عمال جمعية إسرائيل)، فقد مرَّ بحدث هام في آب (أغسطس) ١٩٧١م، حيث توفى رئيس الحركة العمالية لاغودات يسرائيل عضو الكنيست الحاخام مئير ليفين، الذي كانت مكانته في اغودات يسرائيل مشابهة لمكانة موشيه حايم شابيرا في المفدال، وقد حل محله في مقعد الكنيست نائب رئيس بلدية تل أبيب، الحاخام يهودا مئير أبراموفيتش، الذي تميز بضعف سلطته، وهذا أدى إلى تضاؤل فرص توحيد المسكر الأغوداتي.[٣]

أما بخصوص أوضاع مجموعة الأحزاب اليمينية خلال سنة ١٩٧١م، فسنبدأ بكتلة جاحال (حيروت – الأحرار)، حيث اتسمت العلاقات بين الشريكين في كتلة جاحال بالكثير من التوتر، حيث مرت الحركة بأزمتين كبيرتين كادتا أن تطيحا بها، وكان السبب في الأزمة الأولى هو دعم زعماء حيروت لكتلة المعارضة في حزب الأحرار، حتى كانت تدعو إلى التوحيد الفوري بين الحزبين، أما الأزمة الثانية، فقد وقعت في نهاية السنة، وكان سببها المباشر هو أن اتحاد الصهيونيين العالمي، الذي ينتمي إليه حزب الأحرار، عقد اتفاقاً مع المركز الحر الذي انشق عن حيروت سنة ١٩٦٥م، والقائمة الرسمية التي انشقت عن رافي سنة ١٩٦٨م، لتشكيل كتلة موحدة، مما أغضب مناحيم بيغن زعيم حركة حيروت الذي هاجم الأحرار واتهمهم بخرق اتفاقية تأسيس جاحال.[٤]

([1]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧١م، مرجع سابق، ص٢٨٠.

([2]) يديعوت أحرونوت، تل أبيب، ع ٢٤، ديسمبر ١٩٧١م، ص٣.

([3]) هاتسوفيه، تل أبيب، ع ١٣، أغسطس ١٩٧١م، ص١، وانظر: معاريف، تل أبيب، ع ٢٢، أغسطس ١٩٧١م، ص٢.

([4]) يديعوت أحرونوت، تل أبيب، ع ٣٠-٣١، ديسمبر ١٩٧١م، ص١-٢.

أما الحزب اليميني الثاني، حزب الأحرار المستقلون، فلم يحدث في سنة ١٩٧١م، أي جديد مهم في هذا الحزب، سواء على الصعيد التنظيمي أم على صعيد المواقف السياسية.[١]

أما المركز الحر (هو الحزب اليميني الثالث)، لم يشهد أيضاً جديداً في سنة ١٩٧١م، ولكن كان واضحاً خلال تلك السنة، أن فيه رغبة قوية في الانضمام إلى إطار سياسي أوسع، وقد اتخذت اللجنة السياسية للحزب، في نهاية السنة قراراً يؤيد الانضمام إلى حركة جاحال في حال توسيعها.[٢]

أما بخصوص القائمة الرسمية (الحزب اليميني الرابع)، فقد بدأت تظهر عليها سنة ١٩٧١م، علامات التفكك، وخاصةً بعد تقديم مئير أفيزوهار استقالته من رئاسة القائمة على إثر الخلافات بين أعضاء القائمة.[٣]

وبالنسبة لمجموعة الأحزاب الشيوعية (ماكي وراكح) وأطماعها السياسية خلال سنة ١٩٧١م، فقد استمر ماكي خلال تلك السنة انحرافه نحو اليمين في سياسته، أما فيما يتعلق بحزب راكح، لم تحدث تطورات جديدة، سواء على الصعيد التنظيمي أم على صعيد الموقف السياسي.[٤]

وبالنسبة للأوضاع السياسية في إسرائيل خلال سنة ١٩٧٢م، لم تطرأ أية تطورات تُذكر على البنية الحزبية في إسرائيل، فعلى الرغم من بعض الأزمات الداخلية، لم تحدث تغييرات على الصعيد التنظيمي ولا تحولات ذات أبعاد على صعيد المفاهيم السياسية – الأمنية، والاقتصادية – الاجتماعية، داخل التكتلات والأحزاب المختلفة.[٥]

وقد عكس هذا الجمود السياسي على الحياة الحزبية في إسرائيل، فقد لوحظ أن شهوة الأوساط الحاكمة، نحو التوسع وضم الأراضي العربية، وإقامة المستوطنات المدنية والعسكرية

([1]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧١م، مرجع سابق، ص٢٩١.

([2]) دافار، تل أبيب، ع ١٢، ديسمبر ١٩٧١م، ص٣.

([3]) يديعوت أحرونوت، تل أبيب، ع ٢٨، نوفمبر ١٩٧١م، ص٥.

([4]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧١م، مرجع سابق، ص٢٩٣.

([5]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٢م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط١، ١٩٧٦م، ص٢٤٤.

في الأراضي العربية المحتلة، قد وصلت ذروتها، ووجد هذا التوجه تعبيراً لـه فـي مناقـشات ومقررات المؤتمرات الحزبية التي عقدت خلال هذه السنة.[١]

أما على صعيد الحياة السياسية الداخلية أو الخارجية في إسرائيل خـلال سـنة ١٩٧٣م، فقد كانت إسرائيل في هذا الوقت، تعاني أزمة سياسية واقتصادية واجتماعيـة بـدأت مظاهرهـا تتبدى خلال حرب تشرين (أكتوبر) ١٩٧٣م[٢]، واستمرت بعدها تحديـد مـسؤولية "التقـصير"، استقالة حكومة مئير، وصعود الصف الثاني من قيادة حزب العمل إلى السلطة برئاسة يتـسحاق رابين، وقد اتسمت فترة تولي رابين الحكم، بالضعف على كل الصُعد، وافتقـدت قيـادة حـزب العمل وبالتالي قيادة إسرائيل الزعامة القادرة على اتخاذ القرار، والتصدي للأزمـات الـصعبة، وكان رابين دون مستوى تطلع الإسرائيليين إلى استعادة فترة القـوة والازدهـار الواقعـة بـين حزيران ١٩٦٧م وتشرين الأول ١٩٧٣م، وخصوصاً وأنهم اعتبروا ما حصل في حرب تشرين مجرد "تقصير" أو "خلل فني" يمكن تداركه.[٣]

وفي نفس الوقت بقيت الحكومة الإسرائيلية، خلال سنة ١٩٧٣م على تركيبهـا الـسابق باستثناء يعقوب شمشون سابيرا وزير العدل (حزب العمـل)، الـذي اسـتقال احتجاجـاً علـى "التقصيرات" حرب تشرين الأول (أكتوبر)، وبقيت الحكومة تتألف من تسعة عشر عضواً ينتمون إلى الائتلاف المكون من المعراخ (التجمع العمالي بين حزب العمل ومابام)، والمفدال (الحـزب الديني القومي)، وحزب الأحرار المستقلين.[٤]

ونتيجة لتلك الأوضاع السياسية في إسرائيل خلال سنة ١٩٧٣م، تقـدمت بعـض كتـل المعارضة في الكنيست اقتراحات لحجب الثقة عن الحكومة، بسبب تردي الأوضاع الاقتـصادية المتمثلة في الغلاء والتدهور في علاقات العمل، وعمل الحكومة فـي المنـاطق المحتلـة، وقـد سقطت تلك الاقتراحات جميعاً بفعل الأكثرية البرلمانية التي تتمتع بها الحكومة.[٥]

([1]) معاريف، تل أبيب، ع ٢٧، ديسمبر ١٩٧٢م، ص٢.

([2]) عل همشار، تل أبيب، ع ٢٦، يونيو ١٩٧٣م، ص٢.

([3]) سويد، محمد، الصراع على أراضي التسوية الإسرائيلية ١٩٧٣-١٩٧٨م، دار الطليعة للطباعـة والنـشر، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٧٨م، ص١٤٠-١٤١.

([4]) الكتاب السنوي للحكومة ١٩٧٣-١٩٧٤م (شناتون همـشلاة ٥٧٣٢-٥٧٣٤) (عبـري)، وزارة المعـارف والثقافة، دائرة النشر، مركز الإعلام، القدس، ١٩٧٤م، ص٦، وانظر: ملحق رقم (١٩)، ص٢٩٤.

([5]) محاضر الكنيست، ١٩٧٣/١/١م، ص٩٩٠، وانظر: الكتاب الـسنوي للقـضية الفلـسطينية لعـام ١٩٧٣م، ص٢٤٥.

لذلك سعى زعماء المعراخ، خلال سنة ١٩٧٣م، إلى تهدئة الانتقادات الموجهة لحـــزبهم الخاصة بتقصير الحكومة عند بداية حرب ١٩٧٣م، وذلك عن طريق مجلس الـــوزراء بتعيـــين لجنة محايدة برئاسة شيمون أجرانات رئيس المحكمة العليا للتحقيق في أسباب التقـــصير، أيـــضاً حاول زعماء التجمع تهدئة الأوضاع عن طريـــق الموافقـــة علـــى وثيقـــة "غـــاليلى" الخاصـــة بالاستيطان، ثم تم تعديل تلك الوثيقة بوثيقة مبادئ مكونة من أربعة عشرة نقطة كبرنامج سياسي لحزب العمل، ليخوض به انتخابات الكنيست الثامنة.[١]

ومن التطورات الأخرى على الصعيد الحزبي في إسرائيل خلال سنة ١٩٧٣م، ظهـــور حزب جديد أطلق على نفسه اسم "ليكود"[*][٢] تكون من معسكر اليمين القومي، الذي يشمل كـــل من حركة جاحال (حيروت – والأحرار) وحزب المركز الحر والقائمة الرسمية، وحركة العمـــل من أجل أرض إسرائيل المتكاملة، ومن ناحية أخرى شكل الحزب الشيوعي الإسرائيلي (مـــاكي) وحركة "الأزرق – الأحمر" المؤسسة حديثاً، حركة أطلق عليها اسم "موكيد" وانشقت عن حـــزب العمل الإسرائيلي، مجموعة من الأعضاء بزعامة عضو الكنيست شولاميت ألوني، شكلت قائمـــة لخوض الانتخابات باسم "حركة حقوق المـــواطن"، وانـــدمج الفهـــود الـــسود والـــديمقراطيون الإسرائيليون (المنشقون عن حركة هاعولام هازيه بزعامة شالوم كوهين) في تنظيم موحد أطلق عليه اسم "داى" واندمجت حركة هاعولام هازيه بزعامة أوري أفنيري وأغلبية منشقة عن حزب ماكي (بزعامة استرفيلنسكا) وعناصر من اليسار الجديد (سياح) في تنظيم دُعىَّ "مرى".[٣]

وفي ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٣م، خاضـــت الأحـــزاب الإســـرائيلية انتخابـــات الكنيست الثامن التي كانت قد تأجلت عن موعدها المحدد سابقاً في تشرين الأول (أكتوبر)، بسبب

---

(1) كييفال، مرجع سابق، ص١٤٠، وانظر: مجلة الأرض، ع ٦، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق، ٧ كانون الأول ١٩٧٣م، ص٢٤.

(*) ليكود: كلمة عبرية تعني التجمع أو الكتلة، وقد تشكلت عـــام ١٩٧٣م أبـــأن الحملـــة الانتخابيـــة للكنيـــست الإسرائيلي الثامن لمواجهة المعراخ، وليكود تعني تكتل يميني متطرف، ينـــادي بمبـــدأ الاقتـــصاد الحـــر والارتباط بالغرب، ويعمل للسيطرة على ما يسميه "أرض إسرائيل الكاملة" وإقامة دولة إسرائيل الكبـــرى، انظر: بغدادي، عبدالسلام إبراهيم، مفهوم الكيان الصهيوني للأمن القومي ١٩٤٨-١٩٨٢م، وزارة الثقافـــة والإعلام، دائرة الشؤون الثقافية والنشر، بغداد، ١٩٨٥م، ص١١٩.

(2) Harris, Taking Root: Israel Settlement in The West Bank, The Golan and Gaza – Sinai 1967-1980, p.138.

(3) مجلة الأرض، السنة الرابعة، ع٢٦، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق، ١٠ مايو ١٠٧٧.

الحرب[١]، وقد أسفرت نتائج تلك الانتخابات عن خسارة تجمع العمل ستة مقاعد من إجمالي مقاعده السابقة في الكنيست وعددها ٥٧ مقعداً.[٢]

وبالنسبة للعلاقات الخارجية لإسرائيل، فقد تدهورت العلاقات السياسية بين إسرائيل وإفريقيا، كان نتيجتها أن قطعت بلدان الوحدة الإفريقية البالغة ٤١ بلداً علاقتها مع إسرائيل.[٣]

أما بالنسبة للأوضاع السياسية للفلسطينيين في تلك المرحلة، فقد ازدادت نشاطاً سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، فكان أهم النشاطات السياسية في سنة ١٩٦٨م، قيام الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية في ٨ آب (أغسطس)، بإرسال برقية إلى السيد يوثانث الأمين العام للأمم المتحدة في ذلك الوقت ناشدت فيها العمل على إيقاف تهجير سكان مخيم جباليا في قطاع غزة، وقالت البرقية أن عملية التهجير هذه التي تتبعها سلطات الاحتلال هي إجراءات تعسفية لا إنسانية، واعتداء صارخ على حقوق المواطنين وحرياتهم، وانتهاك لجميع الاتفاقات الدولية.[٤]

كما وبعثت الغرفة التجارية العربية في القدس في ٢١ آب (أغسطس) ١٩٦٨م، بمذكرة إلى الحاكم العسكري الإسرائيلي في المدينة حول الاعتداء الظالم وغير الإنساني الذي حصل على السكان العرب العزل من السلاح وعلى الممتلكات والمحلات التجارية والسيارات العربية في القدس.[٥]

وفي أوائل أيلول (سبتمبر) ١٩٦٨م، بعث رؤساء البلديات وممثلو الهيئات الشعبية في الضفة الغربية بمذكرة إلى السلطات الإسرائيلية احتجاجاً على استمرار الاحتلال، ورفضهم القاطع له.[٦]

([1]) مجلة الأرض، السنة الأولى، ع٩، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق، يناير ١٩٧٤م. وانظر: ملحق رقم (٢٠)، ص٢٩٥.

([2]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٤م، منشورات مؤسسات الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط١، ١٩٧٧م، ص٢٢٩.

([3]) مجلة الأرض، ع ٩، مرجع سابق، ص٢٢.

([4]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٨م، مرجع سابق، ص٥٥٤، وانظر: جريدة النهار البيروتية، ع ١٦، يناير ١٩٦٨م، ص٤.

([5]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٨م، مرجع سابق، ص٥٥٤.

([6]) المرجع السابق، ص٥٥٦، وانظر: The Jerusalem Post, 16/2/1968, p.3.

وفي تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٨م، بعثت الجمعيات الخيرية في الضفة الغربية عريضة إلى الحاكم العسكري العام الإسرائيلي في الضفة الغربية، بينت فيها احتجاجها على إجراءات السلطات الإسرائيلية لفصل الجمعيات الخيرية في القدس عن سائر الجمعيات في الضفة.[١]

أما على صعيد نشاط الفلسطينيين السياسي في الخارج، فقد أعلنت حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" ياسر عرفات ناطقاً رسمياً باسمها في منتصف نيسان (أبريل) ١٩٦٨م، وقد نجح خلال فترة قصيرة بعد إعلانه ناطقاً رسمياً باسم (فتح)، أن يُثير حوله الاهتمام.[٢]

كما وتم على مستوى منظمة التحرير الفلسطينية خلال فترة ١٩٦٨م، عقد عدة اجتماعات لتشكيل المجلس الوطني الفلسطيني، وفي اجتماعات اللجنة التنفيذية في عمان حيث اشتركت فيها وفود فلسطينية تقرر تشكيل لجنة تحضيرية، وهو ما سبق وطالبت به فتح، وتألفت اللجنة من ٢١ عضواً موزعين كالتالي:[٣]

الاسم	العدد
منظمة التحرير الفلسطينية	٦
فتح	٦
الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين	٢
جيش التحرير الفلسطيني	١
الصندوق القومي الفلسطيني	١
المستقلون	٥
المجموع	**٢١**

([1]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٨م، مرجع سابق، ص٥٥٧.

([2]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩م، مرجع سابق، ص٨٥.

([3]) حميد، مرجع سابق، ص٢٢-٢٣.

وقد تم الاتفاق يوم ٣٠ مايو ١٩٦٨م، على توزيع مقاعد المجلس الوطني الفلسطيني على مختلف الأطراف.[١]

وشهد أيضاً عام ١٩٦٨م، ظهور منظمات فلسطينية جديدة، مثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين القيادة العامة، والتي ظهرت في أواخر عام ١٩٦٨م، على إثر حدوث انشقاق في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، خرج على إثره فريق أعلن عدم علاقته بحركة القوميين العرب، واتخذ لنفسه اسم "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين القيادة العامة" تحت زعامة أحمد جبريل.[٢]

كما وظهرت كل من منظمة فلسطين العربية في أواخر عام ١٩٦٨م، تحت زعامة أحمد زعرور، ومنظمة الهيئة العاملة لتحرير فلسطين تحت زعامة الدكتور عصام السرطاوي[٣]، كما وظهر تنظيم جبهة النضال الشعبي في نفس العام، ونشط بصورة خاصة في القدس تحت زعامة الدكتور سمير غوشة والسيد بهجت أبو غربية المقربين من حركة القوميين العرب والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين[٤]، وظهر أيضاً منظمة كتائب النصر الفلسطينية (جبهة التحرير الشعبية الفلسطينية) في العام ١٩٦٨م.[٥]

وفي العام ١٩٦٩م، تحولت منظمة التحرير الفلسطينية إلى كيان ثوري موحد للمنظمات الفدائية، ففي الدورة الخامسة للمجلس الوطني الفلسطيني، التي عقدت من ١-٤ شباط (فبراير)، انبثقت لجنة تنفيذية منتخبة للمنظمة برئاسة ياسر عرفات، وضمت ممثلين عن المنظمات الفدائية المشاركة في الدورة، فضلاً عن المستقلين، وأنشأت اللجنة إثر مباشرتها أعمالها، هيئة هي "قيادة الكفاح المسلح الفلسطيني" لتوحيد الأيادي الضاربة للثورة الفلسطينية، وبعد سبعة شهور، عقدت الدورة السادسة، التي حددت هدف النضال الفلسطيني بإقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية.[٦]

([1]) حميد، مرجع سابق، ص٢٣.

([2]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩م، مرجع سابق، ص١٢٤.

([3]) المرجع السابق، ص١٢٤-١٢٥.

([4]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩م، مرجع سابق، ص١٢٦.

([5]) المرجع السابق، ص١٢٧.

([6]) شؤون فلسطينية، ع ٢٠١، مركز الأبحاث، م.ت.ف، بيروت، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٩م، ص١٥، وانظر: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩م، مرجع سابق، ص٨٦.

وعلى مدى الفترة من تموز ١٩٧١م وحتى ٦ تشرين الأول ١٩٧٣م، شهدت الأراضي المحتلة تحركاً سياسياً واسعاً لزعماء ومتظاهرين بالزعامة، يستهدف الدعوة لإقامة دولة فلسطينية أو حكم ذاتي في الضفة والقطاع[١]، ومن تلك الدعوات تلك التي تبناها الشيخ محمد علي الجعبري بأن تسمح إسرائيل بعقد مؤتمر فلسطيني يجمع نحو ألف من المثقفين والأعيان وينتخب لجنة من عدد من العقلاء، تكون بمثابة هيئة تتحدث بلسان عرب الضفة، وتبحث في جميع الشؤون السياسية منها وغير السياسية مع الإسرائيليين ومع الفلسطينيين في الخارج ومع مختلف البلدان العربية، لكن إسرائيل رفضت الاستجابة لمثل هذه الدعوة، وقررت إجراء انتخابات بلدية.[٢]

وفي الضفة الغربية عارضت الهيئات الوطنية والشعبية إجراء انتخابات المجالس البلدية، لما ينطوي عليه ذلك من "إضفاء الشرعية" على الاحتلال، وعملت السلطات العسكرية الإسرائيلية لتطويق هذه المعارضة بتوجيه التهديدات والإنذارات، والضغط بوسائل شتى على وجهات المدن والقرى العربية.[٣]

ومن النشاطات السياسية الأخرى في تلك الفترة، انعقاد دورتي المجلس الوطني الفلسطيني الحادية عشرة والثانية عشرة، المنعقدتان في ١٩٧٢م و١٩٧٣م، وظهور استراتيجية بديلة، تتمل في دعم النشاطات السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة عبر تنظيمات مهنية وغيرها من التنظيمات والمؤسسات، ففي قطاع غزة تولى رشاد الشوا في خريف ١٩٧١م رئاسة بلدية غزة[٤]، وفي الضفة الغربة وبالأخص نابلس نهض جيل من التنظيمات المحلية القادرة على خلق أنماط اجتماعية جديدة بالنسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية، حيث أنشئت الجبهة الوطنية الفلسطينية نتيجة لقرار سري صدر خلال الدورة الحادية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في كانون الثاني ١٩٧٣م، بادر إلى إقامتها عدد من القادة الشيوعيين الشبان وغيرهم من الناشطين في الضفة الغربية.[٥]

([1]) ربايعة، إسماعيل، الاستراتيجية الإسرائيلية للفترة ما بين ١٩٦٧-١٩٨٠م، مكتبة المنار، الأردن، ط١، ١٩٨٣م، ص٢٢٢.

([2]) يديعوت أحرونوت، تل أبيب، ع ٥، ديسمبر ١٩٧١م، ص٢.

([3]) الاتحاد، ع ١٠ و٢٤ مارس ١٩٧٢، ص٤.

([4]) كمرلنغ، مرجع سابق، ص٣١١.

([5]) المرجع السابق، ص٣١١-٣١٢.

ومن الأنشطة السياسية أيضاً في المناطق المحتلة في تلك الفترة، قيام الاتحاد العام لعمال فلسطين فرع غزة، بتوزيع بياناً على جميع القطاعات العمالية في القطاع، ناشد فيه العمال على عدم الانضمام إلى الهستدروت والالتفاف حول الاتحاد العام لعمال فلسطين، وأشاد البيان بصمود العمال في الأراضي المحتلة ونضالهم ضد إرهاب السلطات الإسرائيلية المحتلة.[١]

وفي تلك الفترة أيضاً، بدأت إسرائيل بإجراء الانتخابات البلدية والمحلية في الضفة الغربية المحتلة (١٩٧٢/٣/٢٨م، ١٩٧٣/٥/٢م) بهدف خلق جماعة من الناس يتمتعون ظاهرياً بصفة تمثيلية سياسية تستخدمهم سلطات الاحتلال لتمرير مشاريع تصفوية تطمس الحقوق الوطنية الفلسطينية.[٢]

كما وأُعلن في الضفة الغربية وقطاع غزة بتاريخ ١٥ أغسطس ١٩٧٣م عن ولادة الجبهة الوطنية كتنظيم يضم مجموعة من الأحزاب والمنظمات والشخصيات الوطنية، ويتلخص برنامج الجبهة في:

- مقاومة الاحتلال الصهيوني، والنضالي في سبيل تحرير الأرض العربية المحتلة، واستعادة الحقوق الوطنية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني، ورفض كافة المشاريع التآمرية والتصفوية.
- الدفاع عن الأراضي والممتلكات العربية في وجه عمليات المصادرة والتهويد.
- التصدي لإجراءات الضم الاقتصادي وتخريب المؤسسات الاقتصادية الوطنية وطمس الثقافة الوطنية، والعمل على إحياء التراث الشعبي الفلسطيني.
- الدفاع عن المعتقلين السياسيين، والعمل على دعم المنظمات الجماهيرية، كالنقابات العمالية والمهنية والاتحادات والأندية.[٣]

([1]) اليوميات الفلسطينية، مج ١٧، من ١٩٧٣/١/١م، إلى ١٩٧٣/٦/٣٠م، دائرة السياسيات السياسية والإدارة العامة، الجامعة الأمريكية، بيروت، ١٩٦٥م، تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٥م، ص٣٧.

([2]) حميد، مرجع سابق، ص٣٧.

([3]) الموسوعة الفلسطينية، مج ٢، ص٢٧.

ثانياً: الأوضاع العسكرية:

شهدت المرحلة ما بين ١٩٦٨-١٩٧٣م من الناحية العسكرية، للجانبين الإسرائيلي والفلسطيني تطورات وأحداث عدة، كان لها انعكاساتها على كلا الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني من ناحية، وعلى الطرف العربي من ناحية أخرى، فبالنسبة للجانب الإسرائيلي، كانت سنة ١٩٦٨م بالغة الأهمية بالنسبة لتطوير القوات المسلحة والتسليح في إسرائيل، إذ أن احتلال إسرائيل لمزيد من الأطراف العربية بعد حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧م من جهة، وتصاعد النشاط والعمليات الفدائية من جهة ثانية، ألقيا على عاتق إسرائيل أعباء عسكرية إضافية تفوق إلى حدٍ كبير إمكانياتها المادية والبشرية الذاتية.[١]

وتحت تلك الظروف التي نشأت عن احتلال أراضي تزيد ثلاثة أضعاف المساحة التي احتلتها سنة ١٩٤٨م، وجدت إسرائيل نفسها مضطرة إلى المحافظة على درجة عالية من التعبئة العسكرية، وبالتالي التعبئة الاقتصادية والاجتماعية، لمواجهة الاستعداد العسكري من جانب الدول العربية.[٢]

ومن ناحية أخرى بقيت النفقات العسكرية الإسرائيلية خلال سنة ١٩٦٨م، تقتطع نسبة كبيرة من الداخل القومي الإسرائيلي، فقد أعلن وزير المالية الإسرائيلية بنحاس سابير في تلك السنة، أمام بعثة يهودية من مونتريال (كندا) كانت تقوم بزيارة استطلاعية إلى إسرائيل، أن إسرائيل "مضطرة لإنفاق نسبة مئوية هائلة من داخلها القومي على الدفاع، وأنها حالما يحل السلام، ستحقق الاكتفاء الذاتي بسهولة"، وذكر سابير أن حرب حزيران (يونيو) كلفت إسرائيل أكثر من مليار دولار نقداً.[٣]

كما وأعلن يغئال ألون وزير العمل، خلال جولة قام بها في الولايات المتحدة من أجل جمع التبرعات لإسرائيل، أن ٧٠ بالمائة من الدخل القومي الإسرائيلي يُنفق على السلاح، وقال أن إسرائيل سوف تنفق على التسلح في السنتين القادمتين أكثر مما أنفقت طوال السنوات العشر السابقة.[٤]

([1]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٨م، مرجع سابق، ص٥٦٣.

([2]) المرجع السابق، ص٥٦٢.

([3]) جريدة النهار البيروتية، ع ٢٢، يوليو ١٩٦٨م، ص٢.

([4]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٨م، مرجع سابق، ص٥٦٩.

من الواضح أن هذه النسبة مرتفعة جداً مقارنة مع تصريحات سابير وزير المالية الإسرائيلي، ومن الممكن أن يكون الوزير ألون قد تعمد تضخيم أعباء التسلح لكسب عطف اليهود ودفعهم للتبرع لإسرائيل.

هذا وقد أُعلن لأول مرة في شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨م، الأرقام الحقيقية للنفقات العسكرية الإسرائيلية، وذلك عند تقديم الموازنة الجديدة للكنيست، أن نفقات إسرائيل الدفاعية الحقيقية تمثل ٣٠ – ٤٠ بالمائة من نفقاتها الإجمالية السنوية، وبموجب موازنة سنة ١٩٦٨/١٩٦٩م، قدرت النفقات العسكرية بحوالي ٢٢٠٠ مليون ليرة إسرائيلية.[١]

وبالنسبة للتسلح الإسرائيلي خلال سنة ١٩٦٨م، فقد حصلت إسرائيل على موافقة الولايات المتحدة الأمريكية بتزويدها صفقة جديدة من صواريخ هوك المضادة للطائرات، و٥٠ طائرة فانتوم بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار.[٢]

ومن ناحية أخرى، أقدمت القيادة العامة الإسرائيلية سنة ١٩٦٨م، إلى إنشاء قيادة جديدة تحت اسم "القيادة المركزية لسلاح المشاة والمظلات" وعينت قائداً لها ألوف (عميد) رافائيل ايتان، وكان الغرض من إنشائها رفع وحدات ذات كفاءة عالية من المشاة والمظلات لبناء حجم القوات الضروري لهذا التحول.[٣]

أما على صعيد الأعمال العسكرية خلال سنة ١٩٦٨م، فقد كانت تلك السنة استمراراً للسنة السابقة، من حيث اشتداد التوتر على خطوط وقف إطلاق النار بين إسرائيل والدول العربية من جهة، ومن حيث تصاعد العمليات الفدائية داخل الأراضي المحتلة من جهة أخرى، فقد بقيت المنظمات الفدائية – وخاصة تلك التي قواعدها في الضفة الشرقية لنهر الأردن – تقوم كل يوم تقريباً بعمليات من مختلف أنحاء الأراضي العربية المحتلة، ومقابل ذلك قامت القوات الإسرائيلية بعدة هجمات انتقامية واسعة على قواعد الفدائيين في الأردن، مستخدمة السلاح الجوي.[٤]

([1]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٨م، مرجع سابق، ص٥٦٩.

([2]) المرجع السابق، ص٥٨٦.

([3]) السياسة الدولية، ع٢٨، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، أبريل ١٩٧٢م، ص٣٤.

([4]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٨م، مرجع سابق، ص٥٩٤.

وإلى جانب ذلك اشتد التوتر في منطقة قناة السويس خلال النصف الثاني من سنة ١٩٦٨م، وقد حصلت عدة اشتباكات عنيفة بالمدفعية بين القوات الإسرائيلية والقوات المصرية، ونتيجة لاستمرار الوضع المتأزم بين الدول العربية وإسرائيل، واستعمال القوة من جانب الطرفين، عقد مجلس الأمن الدولي عدة جلسات خلال الفترة الممتدة من آذار (مارس) إلى أيلول (سبتمبر) ١٩٦٨م، بناءً على طلبات من الأردن وإسرائيل، ومصر، وأصدر عدة قرارات بشأن الحوادث التي رفعت إليه.[١]

أما بالنسبة للنشاط العسكري الفلسطيني خلال سنة ١٩٦٨م، فقد ازداد وتيرة الأعمال الفدائية سواء انطلاقاً من الحدود الأردنية أو اللبنانية، أو داخل الأراضي المحتلة، وهذا التزايد في النشاط الفدائي فرض على القوات الإسرائيلية أعباء إضافية لتأمين حراسة مختلف المناطق وبالتالي قلل نسبياً من قوة هذه القوات على جبهات خطوط وقف إطلاق النار مع الدول العربية.[٢]

فقد شهدت سنة ١٩٦٨م، حدوث معركة الكرامة التي استبسل فيها رجال المقاومة الفلسطينية بالاشتراك مع الجيش الأردني، حيث تعتبر هذه المعركة بمثابة رفع معنوية رجال المقاومة الفلسطينية بعد الانتصار الذي حققوه خلال تلك المعركة.[٣]

أما بالنسبة للعمليات الفدائية الآتية من خلال الحدود خلال سنة ١٩٦٨م، فقد بلغ مجموعها (٩٢٧) عملية، أدت إلى مقتل (٣٣٤) إسرائيلياً[٤]، وبالمقابل قتل (٧٦٨) فدائي فلسطيني، ونتيجة لتزايد الأعمال الفدائية عبر الحدود، لجأت إسرائيل إلى إقامة حواجز أمنية وحقول ألغام على طول نهر الأردن من طبريا حتى البحر الميت.[٥]

---

(1) Yair Evron, The Middle East: Nations, Super – Powers and Wars (London: Elek Books, 1972), pp.100-101. وانظر: سمودى، مرجع سابق، ص٥٧.

(2) شؤون فلسطينية، ع٢٠١، مرجع سابق، ص١٤.

(3) بويصير، مرجع سابق، ص٥٧٧.

(4) ربابعة، مرجع سابق، ص٢٣٩-٢٤٠.

(5) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٨م، مرجع سابق، ص٢٤٠.

وشهدت سنة ١٩٦٨م أيضاً، تعزيز المقاومة المدنية والعسكرية ضد الاحتلال الإسرائيلي، واتساع نطاقها لتشمل جميع الأراضي العربية المحتلة، وتركز نشاط المقاومة المدنية في المجالات الرئيسية التالية[١]:

- رفض الاحتلال الإسرائيلي بمختلف أشكاله ودرجاته رفضاً قاطعاً، والإصرار على عروبة جميع الدول المحتلة.
- رفض الإجراءات القانونية والاقتصادية والثقافية والسياسية التي اتخذتها (أو قد تتخذها) سلطات الاحتلال.
- رفض التعاون مع سلطات الاحتلال بأي شكل من الأشكال.
- تأييد العمل الفدائي ومساندته بفعالية.

ففي الضفة الغربية، ظلت المقاومة المسلحة متواضعة، إذ إنها لم تتجاوز ٣٣ هجوماً سنة ١٩٦٨م[٢]، أما قطاع غزة في تلك الفترة، فكان مناقضاً تماماً، إذ توفرت فيه أوضاع تقترب من حالة انتفاضة، وكانت قوات التحرير الشعبية أول القوى التي استعادت عافيتها بعد عملية القمع الإسرائيلي في أوائل سنة ١٩٦٨م، وقد نشطت تلك القوات في ظل قيادة على رأسها حسين الخطيب، ومن أعضائها زياد الحسيني ومصباح الأشقر، وسرعان ما اضطر الخطيب إلى مغادرة غزة خوفاً من وقوعه في الأسر، لكنه استمر في إدارة العمليات من الأردن، وحلَّ الحسيني محله قائداً محلياً وعمل على تصعيد الهجمات ضد إسرائيل تصعيداً حاداً مع نهاية العام، وكانت قوات التحرير الشعبية مسؤولة عما يقرب من نصف العمليات الفدائية في غزة، والذي بلغ (١٦٧) عملية سنة ١٩٦٨م.[٣]

إن الأعمال الفدائية في قطاع غزة، أحدثت ضجة داخل إسرائيل، فقد ارتفعت أصوات إسرائيلية تندد بالسياسة العسكرية والمدنية في قطاع غزة، وبدأ الكثير من الإسرائيليين يتخلون عن تفائلهم بالنسبة للقطاع، فقد اتضح لهم بعد خمس سنوات من الاحتلال "أنه ليس هناك احتمال لحل في قطاع غزة".[٤]

([1]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٨م، مرجع سابق، ص٥٤٣.

([2]) صايغ، مرجع سابق، ص٣١٦.

([3]) المرجع السابق، ص٣١٧.

([4]) دافار، تل أبيب، ع ٢٦، ديسمبر ١٩٧٢م، ص١.

ومما يؤكد تلك الضجة، تصريحات القادة الإسرائيليين على ما تحدثه المقاومة الفلسطينية من رعب وارتباك داخل إسرائيل، ما أعلنه وزير الدفاع الإسرائيلي "موشيه ديان" أمام الكنيست يوم ٢٥ يناير ١٩٦٨م،(أن خسائر جيش إسرائيل من جراء عمليات المخربين، منذ توقف قتال حرب الأيام الستة حتى ذلك التاريخ، ٢١ قتيلاً و٧٦ جريحا ً(.[١]

وفي ٧ فبراير ١٩٦٨م، نقلت وكالات الأنباء من تل أبيب تصريحاً جديداً لوزير الدفاع قال فيه: "شاهدت الأشهر الثمانية الماضية ١٢٨ حادث تخريب داخل حدودنا"، وفي بيان آخر له أمام الكنيست يوم ١٣ فبراير ١٩٦٨م قال: "خسرت إسرائيل ١٥ قتيلاً و٥٩ جريحاً من جراء عمليات تخريبية".[٢]

لذلك اتبعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، إجراءاتٍ عدة كردود فعل على العمليات الفدائية، حيث اتبعت أسلوب حظر التجول بصفة مستمرة كلما وقعت مواجهة مع المقاومة الفلسطينية في الأراضي المحتلة، كما اتبعت أسلوب إغلاق المناطق وجعلها مناطق عسكرية مغلقة، كما قامت سلطات الاحتلال بهدم البيوت والاعتقال في المناطق التي يحدث بها مواجهة.[٣]

وفي خلال عام ١٩٦٩م، واجهت الحكومة الإسرائيلية مشكلات عسكرية، تمثلت في حرب الاستنزاف التي أعلنها الرئيس المصري جمال عبدالناصر[٤]، التي بدورها زادت من الخسائر الإسرائيلية في الأرواح والسلاح بصورة لم يسبق لها مثيل في تاريخ المواجهة العربية – الإسرائيلية، فخلال شهر آذار (مارس) – تموز (يوليو) ١٩٦٩م، تصاعدت الاشتباكات على جبهة القناة بدرجة كبيرة، كما ازداد النشاط الفدائي والاشتباكات على الجبهات الأردنية والسورية واللبنانية، وقد أدى ذلك إلى جانب الخسائر الكبيرة، إلى خلق جو من القلق والتوتر النفسي لدى الإسرائيليين، خصوصاً الذين يعيشون منهم في المستعمرات القريبة من خطوط وقف إطلاق النار، وإلى إلقاء المزيد من الأعباء العسكرية والمالية على الحكومة الإسرائيلية.[٥]

([1]) السياسة الدولية، ع ٢٨، مرجع سابق، ص٧٠.

([2]) المرجع السابق، ص٧٠.

([3]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٨م، مرجع سابق، ص٥٥٨.

([4]) سمودى، مرجع سابق، ص٥٥.

([5]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩، مرجع سابق، ص٢٤٠.

مما دفع ديان بمخاطبة جنوده في إحدى المناسبات قائلاً: "علينا أن نعد أنفسنا، مادياً ومعنوياً، لكفاح مستمر... وأن الرد الوحيد على السؤال الذي يطرحه الإسرائيليون حول ما سيحدث نتيجة الخسائر، هو أننا سنواصل الكفاح"[1]. وفي حديثٍ آخر اعتبر موشيه ديان أن ما بين الفدائيين وإسرائيل حالة حرب، فيما أعلن زميله وزير الخارجية أبان ابين أن أية اتفاقية سلام يتم التوصل إليها مع الدول العربية يجب أن تشمل على التصفية التامة للعمل الفدائي.[2]

وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة الإسرائيلية تناولت في معظم جلساتها الأسبوعية التي عُقدت خلال العام ١٩٦٩م، قضايا الأمن والوضع على خطوط وقف إطلاق النار.[3]

لذلك وكعادتها، قامت إسرائيل بتطوير قدراتها العسكرية في تلك السنة، بتقدمها بطلب شراء ١٣٥ طائرة هليكوبتر من طراز سيكروسكي الأمريكية الصنع، وقد أعلنت المصادر العسكرية الإسرائيلية عن إجراء مفاوضات مع شركة أمريكية لشراء تلك الطائرات[4]، كما وحصلت إسرائيل على ٧ زوارق صاروخية فرنسية الصنع في أوائل عام ١٩٦٩م.[5]

وبالنسبة للجانب الفلسطيني، فقد صَعدت المقاومة من عملياتها خلال سنة ١٩٦٩م، حيث ازدادت أعمال الفدائيين من كل من الأردن وسوريا ولبنان والتي وصل عددها إلى (٢٧٧٧) عملية خلال تلك السنة[6]، وبالمقابل كانت العمليات الفدائية داخل الأراضي المحتلة في ازدياد، حيث بلغت في ذلك العام في الضفة الغربية ١١٢ هجوماً، أما في قطاع غزة فقد بلغ عدد العمليات ٤٧١ عملية.[7]

ونتيجة لتلك العمليات، فقد بلغت خسائر إسرائيل في سنة ١٩٦٩م، ٣٠٢ قتيلاً، بينهم ٢٨٨ عسكرياً، و٨٦١ جريحاً بينهم ٨٣٢ عسكرياً، ويتضاعف العدد تقريباً بإضافة خسائر المعارك التي دارت في العام عينه بين الجيوش العربية النظامية والجيش المصري على وجه

([1]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩م، مرجع سابق، ص٤٣١.

([2]) المرجع السابق، ص٤١٢.

([3]) المرجع السابق، ص٢٤٠.

([4]) معاريف، تل أبيب، ع ١٦، أكتوبر ١٩٦٩م، ص٣.

([5]) The Jerusalem Post, 1969, p.1

([6]) ربابعة، مرجع سابق، ص٢٤٠، وانظر: الصايغ، مرجع سابق، ص٣٠٧.

([7]) الصايغ، مرجع سابق، ص٣١٦-٣١٧.

الخصوص، والجيش الإسرائيلي، ففي تلك المعارك تكبدت إسرائيل ٢١١ قتيلاً و١٠٩٨ جريحاً.[١]

وشهد عام ١٩٧٠م، نهاية مرحلة حرب الاستنزاف، حيث مرَّ الصراع العسكري في مرحلة من الهدوء النسبي، كان يقطعها بين الحين والآخر بعض الاشتباكات المحدودة على الجبهتين اللبنانية والسورية، والتي كانت إسرائيل تبررها بقولها أنها رد على عمليات عسكرية قامت بها المقاومة الفلسطينية[٢]، ومن تلك العمليات قيام إسرائيل بهجوم على مخيم لفتح على منحدرات جبل الشيخ عبر الحدود الأردنية من أجل تعطيل عمليات الفدائيين.[٣]

وبالنسبة لتسلح إسرائيل خلال عام ١٩٧٠م، فقد حصلت إسرائيل على ٧٥ طائرة سكاى هوك، و٥٦ طائرة فانتوم ف٤ من الولايات المتحدة الأمريكية[٤]، أما الميزان العسكري الإسرائيلي خلال عام ١٩٧٠م، فقد سجل تحسناً ملحوظاً فيما يتعلق بالسلاح، مقارنةً مع السنة السابقة، والجدول التالي يوضح هذا التحسن:[٥]

البيان	١٩٦٩/١٩٦٨م	١٩٧٠/١٩٦٩م
ميزانية الدفاع (بملايين الدولارات)	٩٢٨	٨٢٩
عدد الطائرات المقاتلة	٢٧٠	٢٧٥
عدد الدبابات	٨٠٠	١٠٢٠
عدد القوات المسلحة	٢٧٥،٠٠٠	٢٩٠،٠٠٠

أما العمليات الفدائية وأعمال المقاومة المدنية خلال عام ١٩٧٠م في الأراضي المحتلة، ففي الضفة الغربية ظلت العمليات الفدائية والمقاومة المدنية عند مستواها السابق تقريباً، أما قطاع غزة خلال هذا العام، أصبح فيه إلقاء القنابل على الدوريات الإسرائيلية السمة الغالبة، حيث أصبحت ظاهرة يومية، يقوم بها حتى طلبة المدارس الثانوية والإعدادية؛ وعرف ذلك العام

([1]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩م، مرجع سابق، ص٤٨٨-٤٨٩.

([2]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٠م، مرجع سابق، ص٢٠٤.

([3]) المرجع السابق، ص٤٠٦.

([4]) مجلة السياسية الدولية، ع ٢٨، ص٣٢.

([5]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩م، مرجع سابق، ص٤٢١-٤٢٢.

بـــ "عام القنابل" وتحول القطاع حسب اعتراف المصادر الإسرائيلية إلى منطقة مغلقة للفـــدائيين، خارجة على نطاق سيطرة الجيش الإسرائيلي[١]، وقد بلغت عدد العمليات التي قامت بها قـــوات التحرير الشعبية في القطاع في تلك السنة ٤٥٥ عملية.[٢]

ونتيجة لأعمال المقاومة في الأراضي المحتلة، اســـتخدمت إســـرائيل أســـاليب الـــبطش والقسوة وهدم المنازل والاعتقال والقتل ضد كل من يتعاون مع سكان الأراضي المحتلة، وضـــد كل من يأوي فدائي أو يقدم له طعاماً، ليكون بذلك رادعاً اقتصادياً ونفسياً لمن يحاول الانـــضمام لخلايا المقاومة، وحتى تقضي إسرائيل على كل العناصر التي يمكـــن أن تتعـــاون مـــع حركـــة المقاومة لجأت إلى تفريغ المناطق المحتلة من العناصر القيادية المعارضة للاحتلال، ومن أجـــل إرهاب سكان الأراضي المحتلة، ومن أجل حملهم على عدم التعاون مع الفـــدائيين أو الاشـــتراك في المقاومة ضد الاحتلال لجأت إسرائيل إلى استخدام أبشع صـــنوف التعـــذيب والقهـــر ضـــد المعتقلين في الأراضي المحتلة.[٣]

ويجدر الإشارة إلى أن العمليات الفدائية خلال سنة ١٩٧٠م، عبر الحدود قد بلغت ٢٣١ عملية عبر الحدود الأردنية، و٦٠ عملية عبر الحدود الـــسورية، و٩١ عمليـــة عبـــر الحـــدود اللبنانية.[٤]

وشهد عام ١٩٧١م، كثرة اجتماعات الكنيست الإسرائيلي، لمناقشة الحالة الخطيرة التـــي تعيشها المستوطنات القريبة من غزة... إزاء هذا الوضع اتضح عجز القيادة الإســـرائيلية عـــن وقف تدفق النشاط الفدائي.[٥] وفي ٢١ أبريل ١٩٧١م صرح المشرف على أمـــن المـــستوطنات المحيطة بالقطاع: "أن وضع الأمن في المستوطنات المجاورة لقطاع غزة خطير اليوم، أكثر مما كان عليه قبل حزيران، فمنذ حرب حزيران حتى شهر شباط ١٩٧١م، زرع فـــي المـــستوطنات

([1]) شؤون فلسطينية، ع٢٠١، مرجع سابق، ص١٩. وانظر: شؤون فلسطينية، ع ٢، مركز الأبحاث، م.ت.ف، أيار/ مايو ١٩٧١م، ص٢٣٨-٢٤١.

([2]) شؤون فلسطينية، ع٢، مرجع سابق، ص٢٣٨-٢٤١.

([3]) ربابعة، مرجع سابق، ص٢٥٣-٢٥٤، وانظر: شؤون فلسطينية، ع ٢٠١، ص١٩.

([4]) الصايغ، مرجع سابق، ص٣٠٧.

([5]) شؤون فلسطينية، ع ٣٥، مركز الأبحاث، م.ت.ف، بيروت، تموز (يوليو) ١٩٧٤م، ص١٦.

حوالي ١٥٠ لغماً انفجر معظمها وتسبب في وفاة أربعة عشر شخصاً، كما وقع ٥٠ حادث إتلاف ممتلكات في هذه المستوطنات.[١]

ولمجابهة الحالة الأمنية المتدهورة في القطاع، صوت مجلس الوزراء الإسرائيلي في الثالث من كانون الثاني (يناير) ١٩٧١م، على سياسة أمن صلبة جديدة، واستدعيت إلى غزة وحدة من قوات حرس الحدود تُسمى "ذوي القبعات الخضراء"، وفرض منع التجول على مخيمات اللاجئين عشرين ساعة في اليوم.[٢]

أما أعمال المقاومة الفلسطينية خلال سنة ١٩٧١م في الأراضي المحتلة، فقد تركزت أعمال المقاومة في الضفة الغربية، على الاحتجاجات والاعتصامات المدنية وتوجيه المذكرات، احتجاجاً على إجراءات الاستيلاء على الأراضي وطرد المواطنين إلى الأردن وسوء معاملة السجناء، لكن الحالة في قطاع غزة ظلت ملتهبة، وتنوعت العمليات الفدائية تنوعاً شديداً، مثل زرع ألغام ومتفجرات؛ إطلاق صواريخ موقوتة؛ نسف خطوط السكة الحديد؛ نصب الكمائن للآليات العسكرية؛ اغتيال العملاء؛ تدمير محطات بنزين؛ تدمير جسور وأنابيب مياه وأعمدة كهرباء وهاتف، وامتد نطاق تلك العمليات إلى النقب وسيناء والمستعمرات القريبة من القطاع، كما استمرت أعمال المقاومة المدنية التي كان أبرزها الإضراب الشامل الذي شهده القطاع في كانون الثاني (يناير) ١٩٧١م، احتجاجاً على الاضطهاد وتدابير الاقتلاع والنفي والتوطين.[٣]

وقد اعترف الإسرائيليون بالتلاحم القائم بين السكان والمقاومة في غزة، في أكثر من مناسبة، فقد صرح العميد مناحيم افيرام، قائد القوات الإسرائيلية في القطاع "بأن العثور على المخربين ومخابئ الأسلحة عملية صعبة، بسبب كثافة السكان، وخصوصاً الـ ٢٢٠ ألف لاجئ المتجمعين في الأزقة المتعرجة للمخيمات، ثم منطقة البساتين الكثيفة قرب غزة، والمساعدات التي تقدمها أُسر المخربين إليهم...".[٤]

ونتيجة لاشتداد المقاومة في قطاع غزة، فقد تعرض القطاع، بصورة خاصة لأشد تدابير الإرهاب والقمع.[٥]

([1]) شؤون فلسطينية، ع٣٥، مرجع سابق، ص١٦.

([2]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧١م، مرجع سابق، ص٥٨.

([3]) المرجع السابق، ص٥٦-٥٨.

([4]) دافار، تل أبيب، ع ٢٠، فبراير ١٩٧١م، ص٢.

([5]) الاتحاد، حيفا، ع ٥، يناير ١٩٧١م، ص١.

كما نالت الضفة الغربية أيضاً نصيبها من أعمال القمع خلال سنة ١٩٧١م، سواء اعتقالات أو نفي، أو نسف المنزل، ومنع التجول.[١]

أما سنة ١٩٧٢م، فقد كانت سنة هادئة على الصعيد العسكري في منطقة الشرق الأوسط، وقد انعكس هذا الهدوء على النفقات الدفاعية الإسرائيلية، التي بلغت ٥٣٠٠ مليون ليرة إسرائيلية، مقابل ٥١٩٣ مليون ليرة لعام ١٩٧١م[٢]، وكان موشيه ديان قد أعلن في مطلع سنة ١٩٧٢م، أن وزارة الدفاع الإسرائيلية تخطط لتبلغ الميزانية الدفاعية لعام ١٩٧٢-١٩٧٣م، ٥٦٥٠ – ٥٧٥٠ مليون ليرة إسرائيلية، ولكن الميزانية التي تم إقرارها كانت أقل من توقعات ديان، مما سبب خلافاً بينه وبين بنحاس سابير وزير المالية.[٣]

كما وحدث في مطلع سنة ١٩٧٢م، تعيينات جديدة في المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، حيث تسلم الجنرال دافيد العازار رئاسة أركان الجيش الإسرائيلي، خلفاً للجنرال حاييم بارليف، الذي أحيل على الاحتياط، وفور تسلم العازار منصب رئاسة الأركان، بدأ بإجراء تغييرات في القيادة الإسرائيلية.[٤]

وعلى الرغم من هدوء تلك السنة من الناحية العسكرية، إلا أن الأعمال الفدائية استمرت، فقد بلغت في تلك السنة ٢٧١ عملية منها ١٢٢ علمية على الحدود السورية، و٣٠ عملية على الحدود اللبنانية، و١٨ عملية داخل حدود الأراضي المحتلة.[٥]

وبالنسبة لعام ١٩٧٣م، فقد شهد تطوراً هاماً على صعيد الصراع العربي – الإسرائيلي، ففي تلك السنة وقعت حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣م[٦]، التي كانت بتخطيط عربي مشترك.[١]

([1]) الاتحاد، حيفا، ع ١٥، يناير ١٩٧١م، ص٢.

([2]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٢م، مرجع سابق، ص٣٠٠.

([3]) اليوميات الفلسطينية، مج٧، من ١/١-١٩٧٣/٦/٣٠م، دائرة السياسيات السياسية والإدارة العامة، الجامعة الأمريكية، بيروت، ١٩٦٥م، ص٣٠. وانظر: The Jerusalem Post, 1972, p.2

([4]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٢م، مرجع سابق، ص٢٩٦.

([5]) اليوميات الفلسطينية، مج ٧، من ١/١-١٩٧٣/٩/٣٠م، مرجع سابق، تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٥م، ص٣٠.

([6]) ربابعة، مرجع سابق، ص٣٢٩.

كما وشهد تلك السنة عدة تغييرات في المناصب العليا في الجيش الإسرائيلي.(٢)

أما الإنفاق العسكري الإسرائيلي خلال سنة ١٩٧٣م، فقد كان من المقرر أن تكون الميزانية العسكرية الإسرائيلية للسنة المالية ١٩٧٤/١٩٧٣م ٦٠٦٥ مليون ليرة إسرائيلية.(٣)

وخلال سنة ١٩٧٣م، استمرت أعمال المقاومة الفلسطينية في الأراضي المحتلة، وتمثلت في إلقاء القنابل على الدوريات الراجلة والمحمولة، ووضع القنابل الموقوتة في عدد من المخازن ومحطات الباصات المركزية في تل أبيب، ونسف خط سكك الحديد، وبحسب المصادر الفلسطينية، فقد بلغت عمليات المقاومة ٢٠٧ عملية، وقد شملت هذه العمليات معظم المناطق المحتلة".(٤)

والجدير بالذكر أن الفدائيين الفلسطينيين ساندوا القوات العربية النظامية خلال حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣م، وذلك بتنفيذ عدد كبير نسبياً من العمليات، وساهمت تلك العمليات في ضرب تجمعات الجيش الإسرائيلي وحشوده وطرق تموينه، وبعض آلياته العسكرية، وبذلك لعبت المقاومة دوراً في مساعدة القوات العربية النظامية لمواجهة القوات الإسرائيلية.(٥)

---

(1) Moahmed Hekil, The Rode to Ramadan, Collimc, Tames Place (London, 1975), p.14.

(2) غنيم، مرجع سابق، ص٣٣٦.

(3) The Jerusalem Post, 1973.

(4) ربابعة، مرجع سابق، ص٢٥٤، وانظر: شؤون فلسطينية، ع ٢٧، مركز الأبحاث، م.ت.ف، بيروت، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٣م، ص٢٠٤-٢٢٤.

(5) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٣م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط١، ١٩٧٦م، ص٤٤.

وفي حديث لغولدامئير، أثناء خطابها في الكنيست في أكتوبر ١٩٧٣م، عن نشاط المقاومة الفلسطينية على الحدود اللبنانية، خلال حرب تشرين الأول (أكتوبر)، فذكرت أنه منذ أن بدأت الحرب "حتى هذا الصباح" نفذت خلال ١٧ يوماً ١١٦ عملية.[1]

ومن الإجراءات البارزة التي اتخذتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي لصد هجمات الفدائيين الفلسطينيين، عمليات المطاردة المستمرة للفدائيين، وهدم المنازل والاعتقال، والنفي، وفرض منع التجول.(٢)

([1]) محاضر الكنيست، ١٩٧٣/١٠/٢٣م، ص٤٥٠٧.

([2]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٣م، مرجع سابق، ص٤٤.

ثالثاً: الأوضاع الاقتصادية:

يؤخذ من الإحصاءات والمعلومات الرسمية الإسرائيلية أن التوسع في النشاط الاقتصادي في إسرائيل خلال سنة ١٩٦٨م، آخذٌ في الازدياد، حيث ازداد الناتج القومي القائم بالأسعار الثابتة بنسبة قدرها ١٣%[١]، ويلاحظ بأن التوسع الاقتصادي العام، خلال سنة ١٩٦٨م، ساعد على زيادة معدل الاستثمار، إذ ازداد تكوين رأس المال المحلي القائم بحوالي ٤٤%، كما ساعد على زيادة مستوى الاستهلاك الخاص الذي ارتفع بنسبة ١٢%.[٢]

ويعتبر النقص في العمالة المدربة من المشاكل الرئيسية التي تواجه الاقتصاد الإسرائيلي خلال السنة المعنية، لذلك اتجهت إدارة السياسة الاقتصادية لإسرائيل للاستفادة القصوى من الطاقة العمالية العربية لمواجهة احتياجات النمو الاقتصادي[٣]، كما اتبعت سياسة الجسور المفتوحة والتي بدورها ربطت اقتصاديات كل من الضفة الغربية وقطاع غزة باقتصادها، وهذا بدوره ساهم في التغلب على تلك المشكلة، كما ساهم في النشاط الاقتصادي الإسرائيلي في تلك الفترة.[٤]

وبالنسبة لطبيعة النشاطات الاقتصادية الإسرائيلية خلال سنة ١٩٦٨م، نلاحظ أن نمو القطاع الزراعي في إسرائيل يواجه مشكلة نقص في كل من المياه والتربة، ولذلك يجري التركيز على الزراعة الكثيفة، كما يجري الاهتمام بزيادة إنتاج أنواع معينة من الفواكه والخضروات سواء منها ما يلزم للصناعة المحلية أو لمواجهة أهداف زيادة حجم الصادرات.[٥]

هذا، وبلغ الاستثمار القائم في القطاع الزراعي خلال سنة ١٩٦٨م (بالأسعار الجارية) حوالي ١٦١,٨ مليون ليرة إسرائيلية، مقابل ١٦١,٣ مليون ليرة في السنة السابقة.[٦]

([1]) شؤون فلسطينية، ع ٣٤، مرجع سابق، ص٤٦.

([2]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٨م، مرجع سابق، ص١٠٠٩، وانظر: شؤون فلسطينية، ع ٣٤، مرجع سابق، ص٤٦.

([3]) شؤون فلسطينية، ع ٢، مرجع سابق، ص٢٥.

([4]) المرجع السابق، ص٨٠.

([5]) المرجع السابق، ص٧٦.

([6]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٨م، مرجع سابق، ص١٠١٩.

وبخصوص الصناعة في إسرائيل، فقد ذكر "التقرير لبنك إسرائيل لعام ١٩٦٨م، أن الاستثمارات في القطاع الصناعي خلال سنة ١٩٦٨م، ارتفعت بحوالي ٨٨%، ويعود هذا الارتفاع أساساً إلى السياسة التي اتبعتها الحكومة الإسرائيلية لتشجيع الاستثمارات، ويلاحظ بأن أكثر من نصف الاستثمارات الصناعية حصل في مشاريع كبيرة متخصصة في إنتاج النسيج، والسلع المعدنية، والكيماويات، والمنتجات المطاطية، والبلاستيكية.[١]

وبالنسبة للتجارة الخارجية الإسرائيلية خلال سنة ١٩٦٨م، فقد حصل توسع كبير في الصادرات، بالمقابل سجلت الواردات ارتفاعاً أكبر، مما أدى إلى تضاعف العجز في الميزان التجاري بالمقارنة مع السنة السابقة.[٢]

فقد ارتفعت الواردات الصافية خلال سنة ١٩٦٨م إلى ١٠٢٧,١ مليون دولار، مقابل ٧٢٩,٣ مليون دولار في السنة السابقة، أي بزيادة قدرها ٤٠%، وأن الزيادة شملت جميع الواردات الرئيسية، أما الصادرات فقد ارتفعت بنسبة لا بأس بها خلال سنة ١٩٦٨م، حيث بلغت ١٦% مقابل ٩% في السنة السابقة، ويعود السبب في هذا الارتفاع إلى نمو صادرات السلع الصناعية، خاصة وأن صادرات السلع الزراعية لم تسجل أي نمو يذكر بسبب انخفاض صادرات الحمضيات.[٣]

أما العجز في ميزان المدفوعات الإسرائيلي، فقد اتسع خلال سنة ١٩٦٨م، بسبب الزيادة في العجز في الميزان التجاري الذي ارتفع إلى ٣٩٢ مليون دولار، مقارنةً مع السنة السابقة الذي بلغ ١٩٨ مليون دولار، نتيجة للتوسع الكبير في الاستيراد.[٤]

أما الدخل القومي الإسرائيلي خلال سنة ١٩٦٨م، فتوضح الإحصاءات الرسمية أن الناتج القومي القائم ارتفع بحوالي ١٣,٢%، وقد ساهمت معظم القطاعات الرئيسية في هذه الزيادة، وبشكل خاص قطاعات الصناعة.[٥]

([1]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٨م، مرجع سابق، ص١٠٢٢-١٠٢٣.

([2]) المرجع السابق، ص١٠٢٣، وانظر: شؤون فلسطينية، ع ٢، مرجع سابق، ص٢٦.

([3]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٨م، مرجع سابق، ص١٠٢٣، وانظر: مجلة الأرض، السنة الأولى، ع ١٨، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، دمشق، ١٩٧٤/٦/٧، ص٢٠.

([4]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٨م، مرجع سابق، ص١٠٢٣، وانظر: مجلة الأرض، السنة الأولى، ع ١٨.

([5]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٨م، مرجع سابق، ص١٠١٥.

وبالنسبة للدين الخارجي للحكومة الإسرائيلية خلال سنة ١٩٦٨م، فقد بلغ حوالي ٢٢٩ مليون دولار.[١]

أما سنة ١٩٦٩م، فإنها لا تختلف كثيراً عن السنة السابقة، من حيث التوسع الاقتصادي الإسرائيلي باستثناء بعض التفاوت بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، وخاصةً الصناعات الحربية التي حدث فيها تطور ملحوظ خلال تلك السنة[٢]، فقد بلغ النمو السنوي المتوسط للناتج القومي الإسرائيلي في سنة ١٩٦٩م حوالي ١١% من السنة السابقة.[٣]

كما واجه الاقتصاد الإسرائيلي خلال سنة ١٩٦٩م، فائضاً في الاستيراد عن الصادرات كما في السنة السابقة، حيث بلغ فائض المستوردات خلال تلك السنة حوالي ٩٠٠ مليون دولار، أما الصادرات فقد بلغت حوالي ٤٦٢ مليون دولار، وهذا بطبيعة الحال أدى إلى التضخم المالي، أي العجز في الميزان التجاري، نظراً لكون الواردات أعلى من الصادرات.[٤]

أما عام ١٩٧٠م، فقد حدث فيه تطورات عدة على المستوى الاقتصادي، ففي تلك السنة بدأت الضغوط التضخمية تزداد على إسرائيل، ومن أهمها الزيادة الكبيرة في الأجور والارتفاع غير الاعتيادية لتكلفة عوامل الإنتاج، فنظراً للطلب الكبير على خدمات العمال فقد طالب كثير من نقابات العمال بزيادات كبيرة في الأجور، وقد رافق ضغوط الطبقات العاملة سلسلة كبيرة من الإضطرابات، كان نتيجتها أن وافقت الهستدروت على عقود كثيرة تتضمن زيادات كبيرة عن مستويات الأجور التي كانت سائدة من قبل.[٥]

وكان على رأس المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها إسرائيل خلال سنة ١٩٧٠م، هو العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات، فقد ارتفع خلال تلك السنة إلى ١٢٦٠ مليون دولار، ومن المشاكل أيضاً خلال تلك السنة، تراكم الديون الخارجية، والتي ارتفعت بمقدار ٥٠٠ مليون دولار، لتبلغ ٢٦٢٠ مليون دولار في نهاية تلك السنة.[٦]

([1]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٨م، مرجع سابق، ص١٠٢٩.

([2]) شؤون فلسطينية، ع ٢، مرجع سابق، ص٢٥.

([3]) المرجع السابق، ص٢٩.

([4]) المرجع السابق، ص٢٧.

([5]) مجلة الأرض، السنة الأولى، ع ١٩، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق، ٢١ حزيران ١٩٧٤م، ص١٦.

([6]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٠م، مرجع سابق، ص٣٤٣.

وبالنسبة للناتج القومي القائم خلال سنة ١٩٧٠م، فقد سجل تراجعاً في النمو، غير أن الواردات استمرت في الارتفاع بسرعة نظراً إلى التوسع في استيراد المعدات والأسلحة الحربية، مما أدى إلى زيادة العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات.[١]

وبخصوص الزراعة في إسرائيل، فإنها آخذة بالتدني بصورة تدريجية، فلا يزال هذا القطاع يساهم بنحو ٨% من الناتج القومي، وتعتبر الحمضيات من أهم المنتوجات الزراعية، إذ تشكل نحو ٢٠% من الإنتاج الزراعي، وتبلغ قيمة ما يُصدر منها سنوياً ما بين ٨٠ – ٩٠ مليون دولار، وتحاول إسرائيل خلال سنة ١٩٧٠م التركيز على إنتاج بعض المحاصيل النقدية الأخرى، مثل القطن والحبوب وبعض الفواكه، والخضار القابلة للتصدير.[٢]

أما الصناعة في إسرائيل خلال سنة ١٩٧٠م، يُستفاد من الإحصاءات المتوافرة، أن القطاع الصناعي ساهم بنحو ٢٦% من الدخل القومي، وقد بلغت قيمة الإنتاج في تلك السنة ١٠،٧٠٠ ملايين ليرة إسرائيلية، كما أن إسرائيل في تلك السنة ركزت على الصناعات الحربية، وصناعات التصدير.[٣]

وبالنسبة للتجارة الخارجية، توضح إحصاءات التجارة الخارجية الإسرائيلية، أن العجز في الميزان التجاري سجل زيادة ملحوظة خلال سنة ١٩٧٠م، نتيجة للتوسع في الاستيراد بنسبة تزيد عن التوسع في التصدير، فقد ارتفعت الواردات بنسبة ٩,٢% عن السنة السابقة، بينما ارتفعت الصادرات بنسبة ٦,٠% فقط.[٤] ومن أجل تطوير إسرائيل لتجارتها، فقد تمكنت خلال تلك السنة من عقد اتفاقية تجارية لمدة خمس سنوات مع السوق الأوروبية المشتركة.[٥]

ويمكن القول استناداً إلى المؤشرات الاقتصادية المختلفة، أن الاقتصاد الإسرائيلي تابع توسعه خلال الفترة ما بين ١٩٧٢/١٩٧١م، حيث سجل الناتج القومي القائم زيادة ١٠,٢% خلال سنة ١٩٧١م، وازدادت هذه النسبة إلى ١٠,٣% خلال سنة ١٩٧٢م، ويعود سبب هذا التوسع إلى التزايد في الطلب على الناتج القومي.[٦]

([1]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٠م، مرجع سابق، ص٣٤٨.

([2]) عزيز، مرجع سابق، ص١٧٩.

([3]) المرجع السابق، ص١٩٧.

([4]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٠م، مرجع سابق، ص٣٥٩.

([5]) المرجع السابق، ص٣٦٢.

([6]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٢م، مرجع سابق، ص٢٦٧.

بالنسبة للزراعة في إسرائيل، فقد تابع الإنتاج الزراعي نموه خلال الموسم الزراعي ١٩٧٢/١٩٧١م، فارتفع بنسبة ١٢,٠%، مقابل ١٠% خلال الموسم السابق[١]، أما بالنسبة للصناعة خلال الموسم ١٩٧٢/١٩٧١م، يمكن القول استناداً إلى المعلومات المتوفرة، أن القطاع الصناعي في إسرائيل سجل نمواً متسارعاً، حيث بلغ حوالي ١١,٢% سنة ١٩٧١م، وبلغ ١٢,٦% سنة ١٩٧٢م، علماً بأن منتوج الألماس ساهمَ مساهمة كبيرة في الزيادة الإجمالية للمنتوج الصناعي.[٢]

وبلغت جملة الصادرات الصناعية الإسرائيلية خلال الموسم ١٩٧٢/١٩٧١م، نحو ٧٥٠ مليون دولار لسنة ١٩٧١م، و٩٢٤ مليون دولار خلال سنة ١٩٧٢م.[٣]

أما التجارة الخارجية لإسرائيل في تلك الفترة، فقد سجلت زيادة ملحوظة، حيث بلغت خلال سنة ١٩٧١م حوالي ١٧٨٦ مليون دولار، أما سنة ١٩٧٢م، فقد بلغت حوالي ١٩٢٢ مليون دولار، وعلى الرغم من هذه الزيادة، فقد سجل العجز في الميزان التجاري انخفاضاً من ٨٧١ مليون دولار سنة ١٩٧١م، إلى ٨٢١ مليون دولار سنة ١٩٧٢م، ويعود السبب في ذلك إلى زيادة الصادرات بنسبة كبيرة.[٤]

وقد سجل إجمالي الموارد الاقتصادية المستعملة ارتفاعاً قليلاً بالمقابلة بالنسبة السابقة، فبلغ هذا الارتفاع ٥,٢%، مقابل ٨,٥% في سنتي ١٩٧١م و١٩٧٢م على التوالي، ولاشك في أن تدني الواردات كان السبب الرئيسي وراء الانخفاض النسبي في الموارد الاقتصادية المستعملة، فقد ارتفعت الواردات بنسبة ٤,٨% سنة ١٩٧٢م، مقابل ١٦,١% سنة ١٩٧١م.[٥]

وبخصوص الاقتصاد الإسرائيلي خلال سنة ١٩٧٣م، فقد نجح الاقتصاد الإسرائيلي قبل حرب تشرين الأول/ أكتوبر في تحقيق نمو سريع، وفي تخصيص أجزاء متزايدة من الناتج القومي للاحتياجات الحربية، وذلك بسبب تدفق رؤوس الأموال بصورة مطردة، واتباع سياسة

([1]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٢م، مرجع سابق، ص٢٧١، وانظر: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧١م، ص٣٠١-٣٠٢. وانظر: Aharoni, Yair, The Israel: Economy, Dreams and Realities, London: Routledge, 1991, p.75.

([2]) المرجع السابق، ص٢٧٤، وانظر: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧١م، ص٣٠٢.

([3]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٢م، مرجع سابق، ص٢٧٧.

([4]) المرجع السابق، ص٢٨١.

([5]) المرجع السابق، ص٢٦٧.

اقتصادية حافظت على استثمارات في أغلب الأحيان على حساب الميزانيات الحربية، وحافظت في نفس الوقت على مستوى معدل نمو للاقتصاد يُقدر بحوالي ١١-١٩% من الناتج القومي الإجمالي كمخصصات للدفاع.[١]

ثم أتت حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣م، لتدفع بالوضع الاقتصادي إلى مزيد من التدهور أدى إلى تضخم مالي، وارتفاع في الأسعار، وزيادة في الضرائب، كما أدى استمرار حالة الطوارئ إلى تغييرات أساسية في الاقتصاد من ناحية توجيه الإنتاج نحو مقتضيات الحرب، وإلى خلل في سلم الأولويات.[٢]

لذا استمر التدهور في الوضع الاقتصادي في إسرائيل نحو ١٩٧٣م، ورفعت الحكومة الإسرائيلية أسعار بعض السلع الضرورية، حيث بلغت الزيادة في لائحة الأسعار للمستهلك أكثر من ١٠%[٣]، كما وزادت حدة التضخم المالي نتيجة الطلب المفرط على المواد الاستهلاكية، الذي غلب على الاقتصاد الإسرائيلي في سنة ١٩٧٣م.[٤]

وبالنسبة لميزان إسرائيل التجاري لسنة ١٩٧٣م، فقد سجل العجز التجاري (زيادة الواردات على الصادرات) ارتفاعاً إلى الضعف تقريباً، فقد ارتفع إلى ١٥٦٢,١٢ مليون دولار، بدلاً من ٨٦١,٥٢ مليون دولار في السنة السابقة، ولتغطية العجز الكبير في ميزان التجارة، لجأت إسرائيل إلى تنظيم حملات واسعة في الخارج لزيادة كمية رؤوس الأموال المتدفقة إليها من الخارج خلال سنة ١٩٧٣م.[٥]

وقد بلغت قيمة مجموعة صادرات إسرائيل من السلع والخدمات، في سنة ١٩٧٣م حوالي ٢٨٥٠ مليون دولار،[٦] فكان نصيب إجمالي الصادرات الزراعية حوالي ١٧٢ مليون دولار تقريباً، وقد بلغت صادرات الحمضيات ١١٠ مليون دولار من مجموع الصادرات

([1]) السياسة الدولية، ع٧٢، مرجع سابق، ص١٣٤.

([2]) مناع، مرجع سابق، ص٢٦٢.

([3]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٣م، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٥م، ص٢٩٩-٣٠٠.

([4]) المرجع السابق، ص٣٠٠، وانظر: The Jerusalem Post, 1973, p.2

([5]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٣م، مرجع سابق، ص٣٠٨-٣٠٩، وانظر: The Jerusalem Post, Ibid, p.2.

([6]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٣م، مرجع سابق، ص٣٠٩.

الزراعية، كما سجل إجمالي الصادرات الصناعية زيادة بنسبة ٢٩% سنة ١٩٧٣م، حيث بلغت ١٢٧٣ مليون دولار.[١]

وبالنسبة للواردات؛ فقد ارتفعت نسبتها من ١٩٨٣ مليون دولار سنة ١٩٧٢م إلى ٢٩٩٠ مليون دولار سنة ١٩٧٣م، أي بزيادة قدرها ٥١% ناتجة عن ارتفاع في السلع الاستهلاكية.[٢]

أما الأوضاع الاقتصادية للفلسطينيين خلال المرحلة ما بين ١٩٦٨-١٩٧٣م، نَودُّ أن نُذكر بالسياسة الإسرائيلية التي اتبعتها في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة منذ احتلالهما، حيثُ ركزت إسرائيل على تلك المناطق اقتصادياً، وذلك من خلال عدة أسس أهمها:[٣]

١- ربط اقتصاديات الأراضي المحتلة بالاقتصاد الإسرائيلي برباط التبعية، بحيث يصبح اقتصادها تابعاً أو خادماً لتحقيق أهداف النمو الاقتصادي الإسرائيلي، وقد نجح هذا المخطط في تحقيق هذه النتيجة وألمح إلى هذا التقرير بنك إسرائيل الذي ورد فيه "أنه نظراً لزيادة الاعتماد على الاقتصاد الإسرائيلي فإنه من الواضح أن تدهوراً خطيراً سيصيب إنتاج المناطق المحتلة عندما تتوقف عمليات التنمية والإنتاج الإسرائيلي عن التوسع ما لم يتم القيام بمشروعات تنمية محلية في هذه المناطق لمواجهة النقص في المدخول.[٤]

وتأكيداً لذلك، صرح موشى ديان وزير الدفاع الإسرائيلي أمام التلفزيون الإسرائيلي قائلاً: "إنني أعتقد بأن علينا أن نبذل جهوداً أكبر من أجل دمج الضفة الغربية وقطاع غزة بإسرائيل دمجاً اقتصادياً"، وقال: "وهناك ثلاث إمكانيات من ناحية المستقبل الاقتصادي للمناطق المحتلة".[٥]

- اعتبار المناطق وحدات مستقلة وإعطاؤها عملة خاصة بها وهذا ليس مرغوباً به.
- إفساح المجال للسكان لتوثيق علاقاتهم مع الأردن وهذا يجب تجنبه.
- دمج المناطق دمجاً اقتصادياً مع إسرائيل.

([1]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٣م، مرجع سابق، ص٣٠١، وانظر: مجلة الأرض، السنة الأولى، ع١٣، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق، ٢١ آذار (مارس) ١٩٧٤م، ص٣٣.

([2]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٣م، ص٣٠٦.

([3]) النابلسي، مرجع سابق، ص١٤١.

([4]) المرجع السابق، ص١٤١.

([5]) جريدة الاتحاد، حيفا، ع ٢، ديسمبر ١٩٦٨م، ص٢.

٢- استغلال موارد الأراضي المحتلة لمنفعة الاقتصاد الإسرائيلي بشكل يلحق ضـــرراً فـــي اقتصاديات الأراضي المحتلة في المدى البعيد، ويظهر هذا في السياسة الزراعيـــة وفـــي استخدام الأيدي العاملة العربية لمنفعة الاقتصاد الإسرائيلي، مما عطل التنمية الاقتصادية والعمرانية في الأراضي المحتلة.[١]

٣- تحقيق الإثراء على حساب الأراضي المحتلة وسكانها، ويتضح هذا من عمليات الاستيلاء والمصادرة للأملاك الخاصة والعامة.[٢]

وكشف ايغئال ألون نائب رئيسة الوزراء الإسرائيلي في تصريح له أمام مؤتمر المنظمة الصهيونية الأمريكية في القدس عن هذا المخطط عندما قال:

"آمل أن تساهم المناطق التي نحتفظ بها (ويعني المناطق المحتلة بعد عام ١٩٦٧م) والتي حررناها بما لها من قوة شرائية في دعم اقتصاد إسرائيل".[٣]

ومن الإجراءات التي اتبعتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي المحتلة، خـــلال عام ١٩٦٨م فرض سلطات الاحتلال رقابة على المخزون المائي الفلسطيني، كما فرضت رقابة محكمة على المصادر الطبيعية والسياحية والاقتصادية الفلسطينية.[٤]

ومن خلال ما سبق – سنقوم بتتبع الاقتصاد الفلسطيني، وسنبدأ بالفترة الواقعة مـــا بـــين ١٩٦٨ – ١٩٦٩، فمن حيث الإنتاج الزراعي في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة خلال تلك الفترة[٥] تعتبر الزراعة الحرفة السائدة، فبالنسبة للضفة الغربية، يعمل جزء كبير من السكان فـــي الزراعة، وجزءاً آخر في الصناعة وجزء يعمل في قطاع الخدمات، ومن أهم المزروعات التـــي يقوم بزراعتها سكان الضفة، الزيتون والخضروات والفواكه، ويعتبر الزيتون أهـــم المحاصـــيل الزراعية.[٦]

([1]) النابلسي، مرجع سابق، ص١٤٢.

([2]) المرجع السابق، ص١٤٢.

([3]) صحيفة دافار، تل أبيب، ع ٢٤، يوليو ١٩٦٧م، ص١.

([4]) عبدالخالق، مرجع سابق، ص٧١.

([5]) عطية، مرجع سابق، ص٢٠٦.

([6]) شؤون فلسطينية، ع ٢، مرجع سابق، ص٧٦.

أما قطاع غزة، فتتميز اقتصادياته بكون القطاع الزراعي يحتل المرتبة الأولى، بالنسبة لبقية القطاعات من حيث المساهمة في كل من الإنتاج والعمالة، حيث يساهم بحوالي ثلث الإنتاج القومي الإجمالي وبنسبة مرتفعة من العمالة الكلية في القطاع، وينتج القطاع الحمضيات، والتي تعتبر المحصول الرئيسي والتصديري للقطاع، وبعض المنتجات الأخرى من الفواكه والخضروات.[1]

وبالنسبة للإنتاج الزراعي في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة ١٩٦٨ – ١٩٦٩م، يمكن ملاحظته من خلال الجدول التالي:

نوع الغلة	الضفة الغربية	نوع الغلة	قطاع غزة
	١٩٦٨ - ١٩٦٩م		١٩٦٨ - ١٩٦٩م
المحاصيل الحقلية	٤٢,٠	الخضروات والبطاطا	٢٥,٧
الخضروات والبطاطا	٦٥,٠	البطيخ والقرع	٠٠
البطيخ والقرع	٢,٥	الحمضيات	١٠٦,٠
الزيتون	٥٢,٥	الفواكه ومن ضمنها الزيتون	١٧,٧
الحمضيات	٣٣,٠	اللحوم	١,٩
الفواكه الأخرى	٤٤,١	الحليب	٨,٣
اللحوم	١١,٦	الأسماك	٣,٨
الحليب	٣٤,٩	البيض (بالمليون)	-
البيض (بالمليون)	-		

المصدر: شؤون فلسطينية، ع ٢، ص٧٦.

وفيما يتعلق بالصناعة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، فهي لا تزال في مراحلها الأولى للتنمية، وتقتصر على صناعات الخدمات، كتوليد الطاقة الكهربائية والمياه، والصناعات

---

[1] شؤون فلسطينية، ع ٢، مرجع سابق، ص٧٦.

الزراعية التي تعتمد على الإنتاج كالدخان والصابون، والمعلبات الغذائية والصناعات واليدوية السياحية والتطريز والنسيج اليدوي.[١]

أما حجم القوة العاملة، التي تعتبر إحدى مصادر اقتصاديات كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، خلال سنة ١٩٦٨ – ١٩٦٩م، فقد بلغ حجم القوة العاملة في الضفة الغربية حوالي ١٠٤،٠٥٣ عامل سنة ١٩٦٨م، وفي نهاية العام ١٩٦٩م، كان حجم القوة العاملة حوالي ١٠٨،٠٠٠ عامل، أما قطاع غزة فإن قوة العمل تشكل نسبة صغيرة من مجموع السكان، ففي نهاية العام ١٩٦٩م، بلغ حجم قوة العمل حوالي ٥٤،٠٠٠ عامل[٢]، وقد بلغ عدد العاملين الفلسطينيين الذين يعملون في إسرائيل حتى عام ١٩٦٩م، ٩ آلاف عامل.[٣]

وفيما يتعلق بالميزان التجاري للضفة والقطاع، فقد حقق عجزاً لصالح الاقتصاد الإسرائيلي خلال سنة ١٩٦٨ – ١٩٦٩م، وذلك نتيجة للإجراءات التي اتبعتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي، وقد بلغت نسبة التجارة الخارجية بين الأراضي المحتلة وإسرائيل حوالي ٦٤% من حجم التجارة الخارجية، وبلغت قيمة الواردات التي تستوردها الأراضي المحتلة من الأسواق الإسرائيلية ما نسبته ٧٥% من مجموع استيراد الأراضي المحتلة.[٤]

وتجدر الإشارة إلى أن نسبة العجز في التجارة الخارجية والمدفوعات، قد ارتفع من ١٢٠,٥ مليون ليرة إسرائيلية سنة ١٩٦٨م، إلى ١٧٤ مليون ليرة إسرائيلية سنة ١٩٦٩م.[٥]

وتمثلت أهم الصادرات للأراضي المحتلة لإسرائيل والضفة الشرقية لنهر الأردن وغيرها من الدول الزيتون والحمضيات، والخضروات، وبعض المحاصيل الحقلية.[٦]

وفيما يتعلق بالأوضاع الاقتصادية للمناطق المحتلة خلال سنة ١٩٧٠ – ١٩٧١م، فقد تطورت الموارد الاقتصادية واستعمالاتها مقارنةً بالسنة السابقة، فبالنسبة للضفة الغربية، يتبين

([1]) شؤون فلسطينية، ع ٢، مرجع سابق، ص٧٦.

([2]) المرجع السابق، ص٧٣-٧٤.

([3]) أبو النمل، مرجع سابق، ص١٦٤.

([4]) شؤون فلسطينية، ع ٣٦، مركز الأبحاث، م.ت.ف، بيروت، أكتوبر ١٩٧٣م، ص٩٢.

([5]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩م، مرجع سابق، ص١٠٤.

([6]) النابلسي، مرجع سابق، ص٨٤.

أن إجمالي الموارد الاقتصادية ارتفعت من ٦٥٧ مليون ليرة إسرائيلية سنة ١٩٦٩م إلى ٦٩١ مليون ليرة سنة ١٩٧٠ – ١٩٧١م.[١]

وبالنسبة إلى توزيع العاملين بحسب القطاعات الاقتصادية، فتوضح الأرقام أن ٣٩,٣% من العاملين في الضفة الغربية، كانوا يعملون في القطاع الزراعي والأحراج وصيد الأسماك، و١٤,٧% في قطاع البناء (الأشغال العامة والبناء)، و١٤,٢% في قطاع المناجم والصناعة التحويلية، و١١,٢% في قطاع التجارة والخدمات، و٤,١% في قطاع النقل والتخزين والمواصلات، و١٢,٧% في قطاع الخدمات العامة والاجتماعية، و٣,٨% في القطاعات الأخرى، أما بالنسبة إلى قطاع غزة، فكان توزيع العاملين كما يلي: قطاع الزراعة والأحراج وصيد الأسماك ٣٣,٧%، الصناعة ١١,٨%،البناء ١٢,٤%، التجارة والخدمات الترفيهية ١٦,٢%، النقل والتخزين والمواصلات ٦,٠٠%، الخدمات العامة والاجتماعية ١٥,٣%، والقطاعات الأخرى ٥,٦%.[٢]

وبخصوص قطاع الزراعة للأراضي المحتلة خلال سنة ١٩٧٠/١٩٧١م، تُشير الإحصاءات الإسرائيلية إلى أن إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي في الضفة الغربية بلغ ١٠١,٧ مليون ليرة إسرائيلية، بينما بلغ الإنتاج الزراعي في قطاع غزة من نفس العام ٧٦,٥ مليون ليرة إسرائيلية.[٣]

وتوضح الإحصاءات المتوفرة أنه في سنة ١٩٧٠ – ١٩٧١م، بلغ إجمالي المعروض من الفواكه والخضار في الضفة الغربية ٢٧٤،٦٠٠ طن، منه ٦٣% من الإنتاج المحلي، و١٩% من إنتاج غزة، و١٨% من إنتاج إسرائيل، ومن ناحية أخرى توضح الإحصاءات أن تصريف هذا المعروض كان على الوجه الآتي: ٦٩% للاستهلاك المحلي، و٢٥% للتصدير إلى الأردن وغيره، ٥% للتصدير إلى إسرائيل، و١% إلى قطاع غزة، ويلاحظ الأمر نفسه بالنسبة إلى غزة، فقد بلغ إجمالي المعروض من الفواكه والخضار سنة ١٩٧٠ – ١٩٧١م نحو ٢٦٥،٠٠٠ طن، جاء منه ٩٠% من الإنتاج المحلي، و٩% من إسرائيل، و١% من الضفة الغربية، ومن ناحية أخرى، فإن تصريف هذا المعروض كان كما يلي: ٣٤% للاستهلاك

([1]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٠م، مرجع سابق، ص٩٧.

([2]) المرجع السابق، ص٩٦.

([3]) المرجع السابق، ص١٠٠.

المحلي، و٢١% للتصدير إلى الضفة الغربية والضفة الشرقية لنهر الأردن، و٥% للتصدير إلى إسرائيل، و٣٠% للتصدير إلى ما وراء البحار.[١]

أما الصناعة في الضفة الغربية خلال سنة ١٩٧٠ – ١٩٧١م، فهي لا تساهم بأكثر من ٧-٨% من الناتج القومي القائم، كما أنه لا يستأثر بأكثر من ٨% من إجمالي القوة العاملة، فقد سجلت صناعات النسيج والملابس والجلود، والمنتوجات الكيماوية والبترولية والمطاطية والبلاستيكية، زيادات كبيرة في إجمالي الإيرادات المتحققة فيها خلال تلك السنة.[٢]

أما الوضع الصناعي في قطاع غزة خلال سنة ١٩٧٠ – ١٩٧١م، فقد سجل أرقاماً قياسية هو الآخر، ومن المعروف أن القطاع الصناعي في غزة، كما هو في الضفة الغربية محدود القاعدة، لا يستوعب أكثر من ٢٠٠٠ عامل، بينما لا يساهم بأكثر من ٤,٥% من الناتج القومي القائم.[٣] وكان للازدهار الاقتصادي، في قطاع غزة هدفاً، يتمثل في فك الالتحام بين الجماهير وحركة المقاومة.[٤]

وبالنسبة للتجارة الخارجية والمدفوعات في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة خلال سنة ١٩٧٠ – ١٩٧١م، فقد سجل أيضاً عجزاً مستمراً ومتزايداً، حيث بلغ العجز ١٩٠ مليون ليرة إسرائيلية.[٥]

وفيما يتعلق باقتصاد الأراضي المحتلة خلال سنة ١٩٧٢ – ١٩٧٣م، فقد كانت هناك عدة أمور أثرت بشكل مباشر على الحياة الاقتصادية بجميع جوانبها، منها قيام سلطات الاحتلال الإسرائيلي بإصدار مجموعة من الإجراءات والقرارات التي تمس حياة سكان الأراضي المحتلة، مثل منع التجول لفترات طويلة، وتقييد حرية التنقل، وهدم المنازل التي أدت إلى فقدان كثير من السكان لأعمالهم ووظائفهم، أيضاً الاعتقالات والتوقيفات لفترات طويلة، ومن الإجراءات الأخرى التي قامت بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي مصادرة الأراضي، وصعوبة التحويل من أموال العاملين في الخارج، وفرض الضرائب، وإغلاق الحسابات ومصادرتها من البنوك، إذن

([1]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٠، مرجع سابق، ص١٠٠-١٠١.

([2]) المرجع السابق، ص١٠١-١٠٢.

([3]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧١، مرجع سابق، ص١١١.

([4]) دافار، تل أبيب، ع٢٥، يناير ١٩٧١م، ص٢.

([5]) أبو النمل، حسين، بحوث في الاقتصاد الإسرائيلي، مركز الأبحاث، م.ت.ف، بيروت، لبنان، تموز (يوليو) ١٩٧٥م، ص١٦٦.

كل تلك الأمور مجتمعه أثرت تأثيراً مباشراً أو غير مباشراً على الحياة الاقتصادية لسكان الأراضي المحتلة.[١]

فبالنسبة للقطاع الزراعي في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال سنة ١٩٧٢ – ١٩٧٣م، تراجعت بشكل ملحوظ، وذلك نتيجة قيام إسرائيل باجتذاب ما يزيد عن خمسين ألف عامل، وهذا بدوره يؤدي إلى تعطيل المشاريع المختلفة في الأراضي المحتلة، حيث أُهملت أقسام هامة من الأراضي الزراعية، وأصبح الدخل الرئيسي لسكان الأرض المحتلة، هو دخل الخدمات الناجمة عن أجور العمال، والذي يشكل زيادة نقدية مؤقتة كانت تمتصها إسرائيل عن طريق الضرائب غير المباشرة، وعن طريق بيع منتجاتها.[٢]

أما قطاع الصناعة، فقد تأثر هو الآخر تأثراً ملحوظاً خلال سنة ١٩٧٢ – ١٩٧٣م، حيث تقلص حجم القوة العاملة المستخدمة في هذا القطاع.[٣]

وبالنسبة للتجارة خلال سنة ١٩٧٢ – ١٩٧٣م، فقد قيدت السلطات الإسرائيلية حركة التصدير من الأراضي المحتلة للأسواق الإسرائيلية بقيود شديدة، بحيث تكفل عدم مزاحمتها للإنتاج الإسرائيلي، بينما فتحت أسواق الأراضي المحتلة للصادرات الإسرائيلية بلا قيود، وكان من نتيجة ذلك القضاء على عدد من الصناعات المحلية، ونسبة من الإنتاج الزراعي في الأراضي المحتلة.[٤]

لذلك استمر العجز في الميزان التجاري خلال تلك السنة لصالح إسرائيل.[٥]

وتجدر الإشارة إلى أن كثير من سكان الأراضي المحتلة يعتمد على إعانات الأونروا (وكالة الأمم المتحدة) ومن الأقارب في الخارج.[٦]

([1]) شؤون فلسطينية، ع ٢، مرجع سابق، ص٧٥-٧٦.

([2]) البستاني، مرجع سابق، ص١٧٥.

([3]) مجلة الأرض، ع ٩، مرجع سابق، ص٢٤.

([4]) البستاني، مرجع سابق، ص١٤٦.

([5]) المرجع السابق، ص٩٢.

([6]) عزير، مرجع سابق، ص١٩٣.

المبحث الثاني
الأفكار والمشاريع الإسرائيلية عام ١٩٦٨-١٩٧٣م

أولاً: بيئة وخلفية الأفكار والمشاريع الإسرائيلية عام ١٩٦٨-١٩٧٣م

ثانياً: الأفكار والمشاريع الإسرائيلية الرسمية عام ١٩٦٨-١٩٧٣م

ثالثاً: الأفكار والمشاريع الإسرائيلية غير الرسمية عام ١٩٦٨-١٩٧٣م

أولاً: بيئة وخلفية الأفكار والمشاريع الإسرائيلية عام ١٩٦٨-١٩٧٣م:

تميزت تلك الفترة بعدة تغيرات، سواء على الصعيد الفلسطيني أو العربي أو الإسرائيلي أثرت بشكلٍ مباشر على طبيعة الأفكار والمشاريع الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية وهذه التغيرات هي:

- انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الرابعة في القاهرة يوم ١٠ يونيو ١٩٦٨م وذلك بعد استقالة أحمد الشقيري من قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وكان من أهم إنجازات هذه الدورة فصل رئاسة المجلس الوطني عن رئاسة اللجنة التنفيذية، بحيث أصبح الأمر على عكس ما كان عليه في الدورات الثلاث الأولى، وهكذا تم الفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وأقرّ المجلس أيضاً تعديل الميثاق بشكلٍ يتمشى مع المرحلة الحالية من النضال الفلسطيني.[١]

- قيام الطائرات الإسرائيلية في الرابع من آب (أغسطس) ١٩٦٨م، بغارة جوية على مدينة السلط الأردنية وضواحيها وضربتها بالقنابل لمدة ثلاث ساعاتٍ متتالية، بالإضافة إلى المدفعية الإسرائيلية التي فتحت نيرانها في المنطقة في نفس الوقت، ونتيجة هذا الاعتداء قتل ٣٤ أردنياً، وجرح ٨٢.[٢]

- قيام القوات الجوية الإسرائيلية في شهر كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٨م، بالاعتداء على مطار بيروت الدولي المدني.[٣]

- انعقاد الدورة الخامسة للمجلس الوطني الفلسطيني في أول شباط (فبراير) ١٩٦٨م، وبحضور جميع المنظمات الفدائية حيث تمّ انتخاب ياسر عرفات رئيساً للجنة التنفيذية.

- قطع الأكثرية العظمى من الدول الإفريقية علاقاتها بإسرائيل ما بين ١٩٦٨-١٩٧٣م، حيث قطعت كلٌ من غينيا وأوغندا وتشاد والكونغو والنيجر، وبوروندي، وتوجو علاقاتها الدبلوماسية بإسرائيل وبعد حرب ١٩٧٣م، قطعت الأكثرية العظمى من الدول الإفريقية علاقاتها بإسرائيل، بحيث لم يبق من الدول الإفريقية التي تقيم علاقات

([1]) حميد، مرجع سابق، ص٢٤، وانظر: الموسوعة الفلسطينية، مج ٥، مرجع سابق، ص١٨٥.

([2]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٨م، مرجع سابق، ص٩٨٢.

([3]) المرجع السابق، ص٩٨٦.

دبلوماسية بإسرائيل سوى جنوب أفريقيا وملاوي وسوازيلاند، وليزوتو وموريشيوس، وعندما طرح القرار رقم ٣٢٣٦ على الجمعية العامة للأمم المتحدة، صوتت جميع الدول الإفريقية إلى جانبه، باستثناء دولتي ملاوي وسوازيلاند اللتين امتنعتا عن التصويت.[١]

- انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في دورته السادسة في القاهرة من ١-٦ ديسمبر ١٩٦٩م.[٢]

- إعلان الرئيس المصري جمال عبدالناصر عن حرب الاستنزاف، والتي بدأت في آذار (مارس) ١٩٦٩م، حتى أغسطس ١٩٧٠م.[٣]

- قيام وزير خارجية أمريكا وليم روجرز سنة ١٩٦٩م بعرض مشروع للسلام، اقترح فيه انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة ١٩٦٧م، وينص على الاعتراف بإسرائيل مقابل سلام هزيل، وقد قبل به جمال عبدالناصر، بينما رفضته إسرائيل.[٤]

- انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في دورته السابعة في مايو ١٩٧٠م، شارك فيه جميع فصائل حركة المقاومة الفلسطينية، كما حضرها وفدٌ وطني أردني.[٥]

- دعوة الولايات المتحدة الأمريكية، لوقف إطلاق النار في حزيران، يونيو ١٩٧٠م، واستئناف المباحثات للوصول إلى سلام على أساس الاعتراف المتبادل بسيادة الدول واستقلالها السياسي، وانسحاب إسرائيل من أراضٍ محتلة في صراع ١٩٦٧م وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢.

- فقدان المقاومة الفلسطينية لمواقعها الاستراتيجية في الأردن عقب أحداث أيلول ١٩٧٠م.[٦]

([1]) حميد، مرجع سابق، ص٢٧، وانظر: الموسوعة الفلسطينية، مج ٥، مرجع سابق، ص١١٩.

([2]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٤م، مرجع سابق، ص٥١٢.

([3]) الموسوعة الفلسطينية، مج ٥، مرجع سابق، ص١٩١، انظر: حميد، مرجع سابق، ص٣٠.

([4]) سمودي، مرجع سابق، ص٥٥.

([5]) شديد، محمد، الولايات المتحدة والفلسطينيون بين الاستيعاب والتصفية، ترجمة كوكب الريس، جمعية الدراسات العربية، القدس، ١٩٨٠م، ص١٣٢-١٣٥، وانظر: الموسوعة الفلسطينية، مج ٥، مرجع سابق، ص٤٤٨.

([6]) حميد، مرجع سابق، ص٣٣.

- طرح الرئيس المصري السادات بتاريخ ٢٨ كانون الأول ١٩٧٠م، مشروعاً للسلام، تضمن انسحاب إسرائيل من كل شبرٍ من الأراضي العربية المحتلة، مقابل اعتراف مصر بإسرائيل كدولةٍ مستقلة، ذات سيادة وضمن حدودها التي كانت قائمة عام ١٩٦٧م، واستعداد مصر للتفاوض حول حق إسرائيل بالملاحة في مضائق تيران وخليج العقبة، مع منح مصر لإسرائيل حق المرور في قناة السويس.[١]

- إعلان الرئيس السوري حافظ الأسد في ٨ آذار/ مارس ١٩٧٢م لأول مرة استعداد سوريا بقبول قرار ٢٤٢ بشرط انسحاب إسرائيل من كل الأراضي المحتلة في عام ١٩٦٧م، والاعتراف بحقوق الفلسطينيين.[٢]

- حصول منظمة التحرير الفلسطينية صفة مراقب، في مؤتمر وزراء دول عدم الانحياز المنعقد في مدينة جورج تاون سنة ١٩٧٢م.[٣]

- إعلان الملك حسين ملك الأردن يوم ١٥ مارس ١٩٧٣م، عن مشروعاً لإقامة المملكة المتحدة المكونة من قطر أردني، وقطر فلسطيني.[٤]

- صدور قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ بتاريخ ٢٢ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣م، القاضي بوقف إطلاق النار على الجبهة العربية والإسرائيلية.[٥]

- انعقاد مؤتمر جنيف في ٢١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٣م، لبحث قضية السلام في الشرق الأوسط.[٦]

- تقدّم يارنغ في فبراير عام ١٩٧١م بمبادرة سلام في منطقة الشرق الأوسط.[٧]

([1]) سمودى، مرجع سابق، ص٢٣٥.

([2]) بغدادي، مرجع سابق، ص٩٨٩.

([3]) الهور، مرجع سابق، ص١٢٨، وانظر: شؤون فلسطينية، ع ٢٢، مرجع سابق، ص١١٣.

([4]) Nadav Safran, Israel: The Embattled Ally (Combrige, Mass: Belknap press of Harvard University press, 1978), p.467.

([5]) بغدادي، مرجع سابق، ص١٩١، وانظر: حميد، مرجع سابق، ص١٨.

([6]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٣م، مرجع سابق، ص١٨.

([7]) كيفال، جيرشون، السياسات الحزبية في إسرائيل والأراضي المحتلة، ترجمة مصطفى الرز، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط١، ب.ت، ص٨٩، وانظر: القاضي، شؤون فلسطينية، مج ٢٢، مرجع سابق، ص١١٦.

- إعلان إسرائيل رسمياً قبول قرار ٢٤٢، من خلال بيان غولدا مائير الرسمي، أمام الكنيست في ٢٦ مايو سنة ١٩٧٠م.[١]

- تقدم الرئيس اليوغوسلافي تيتو في أوائل عام ١٩٦٨م، بمشروع سلامٍ لحل مشكلة الشرق الأوسط، يقوم على انسحاب القوات الإسرائيلية من المناطق المحتلة، وانتهاء حالة الحرب بين الأطراف المتحاربة ويتم التوصل تدريجياً إلى تسوية مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، ومسألة الملاحة في قناة السويس.[٢]

([1]) كيفال، مرجع سابق، ص٨٩.

([2]) القاضي، شؤون فلسطينية، مج ٢٢، مرجع سابق، ص١٠٥.

ثانياً: الأفكار والمشاريع الإسرائيلية الرسمية عام ١٩٦٨-١٩٧٣م:

١- مشروع أبا إبيان(*) عام ١٩٦٨م:[١]

في ٨ تشرين الأول ١٩٦٨م ألقى أبا إبيان وزير الخارجية الإسرائيلي خطاباً أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة حدّد فيه المبادئ والأسس التي تريد الحكومة الإسرائيلية تحقيق السلام من خلالها، وهي:

١- يجب أن يكون السلام الذي يلي وقف إطلاق النار، سلاماً عادلاً ودائماً، وينبثق عن مفاوضات مباشرة واتفاق تعاقدي بين الطرفين.

٢- في إطار عملية السلام يجب تغيير خطوط وقف إطلاق النار، بحدود ثابتة آمنة ومتعارف عليها بين دولة إسرائيل والدول العربية المتجاورة، وتوزيع القوات العسكرية على الحدود ضمن نصوص اتفاقية السلام النهائية.

٣- الاتفاق على إجراءات أمنية تمنع العودة إلى الوضع المتفجر قبل سنة ١٩٦٧م، واتفاق بعدم العدوان بين الطرفين.

٤- يجب أن تكون الحدود مفتوحة بعد الوصول إلى الاتفاقية حول الحدود الدائمة، وأن تكون حرية الحركة بين هذه الحدود مضمونة، كما هي الحال في الدول الغربية.

٥- ضمان حرية الملاحة غير المشروطة والمقامة على أساس المساواة الكاملة في الحقوق والالتزامات بين إسرائيل وكل الدول الأخرى ذات السواحل البحرية.

٦- مشكلة اللاجئين التي نجمت عن الحرب – يمكن أن تحل بإحلال السلام وذلك: [٢]

(*) أبا إبيان: وزير خارجية إسرائيل من (١٩٦٦-١٩٧٣م)، وهو من مواليد جنوب أفريقيا، انظر: الموسوعة الفلسطينية، مج ١، مرجع سابق، ص٣٢٨-٣٢٩.

(1) زاكين، دووف، هسخسوغ هعربي يسرائيلي (الصراع العربي الإسرائيلي)، مركز الحزب، الكيبوتس المحلي، جفعات حبيبة، فبراير ١٩٨٥م، (عبري)، ص١٩-٢٣، وانظر: عبدالهادي، مرجع سابق، ص٤٣٥. وانظر: وثائق فلسطينية مائتان وثمانون وثيقة مختارة من ١٨٣٩-١٩٨٧م، دائرة الثقافة، م.ت.ف، بيروت، ١٩٨٧، ص٣٢٢-٣٢٣. وانظر: ملحق رقم (٢١)، ص٢٩٧.

(2) زاكين، مرجع سابق، ص٢٣، وانظر: وثائق فلسطينية، مرجع سابق، ص٣٢٣. وانظر: شؤون فلسطينة، ع٢٢، مرجع سابق، ص١٠٦.

أ- عن طريق الدعوة لعقد مؤتمر تحضره دول الشرق الأوسط والدول المساهمة في وكالة الغوث الدولية، ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة.

ب- وضع خطة تنفذ خلال خمس سنوات لحل مشكلة اللاجئين ودمجهم في البيئات التي يقيمون فيها.

ج- إنشاء لجان للاجئين تبحث في توطين وتأهيل اللاجئين وتقديم مشاريع يوافق عليها اللاجئون في الشرق الأوسط بواسطة مساعدة إقليمية ودولية.

٧- بخصوص القدس لا ترغب إسرائيل بفرض حكم أحادي الجانب على الأماكن المقدسة المسيحية والإسلامية، ولكن ترغب في تحديد وضع القدس من خلال بحث إجراءات مناسبة على الأطراف المعنية في الأماكن المقدسة.

٨- الاعتراف بسيادة دول المنطقة، وحقها كدول في المجموعة الدولية، كما عبّر عن ذلك قرار مجلس الأمن الصادر في ١٢ نوفمبر ١٩٦٧م، ويجب على الدول العربية أن تسحب تحفظاتها التي تبديها خلال المؤتمرات الدولية بخصوص عدم قانونية "تواقيع" إسرائيل وخاصة المتعلقة بعلاقة إسرائيل وبهذه المؤتمرات.

٩- يجب على مباحثات السلام توجيه الاهتمامات المشتركة إلى موارد المنطقة ووسائل الاتصالات والمواصلات فيها في محاولة لوضع أساس لمجتمع شرق أوسطي واحد مؤلف من دول المنطقة.

ومن الجدير ذكره أن توقيت إعلان هذا المشروع جاء بعد اشتداد معارك الاستنزاف على الجبهة العربية الإسرائيلية، واشتداد هجوم الفدائيين الفلسطينيين من جميع الجهات، وبداية اهتمام الأمن العالمي بخطورة مشكلة الشرق الأوسط وجدية تهديدها للسلام والأمن العالميين. [١]

من خلال هذا المشروع يتضح لنا أن إيبان يتحدث عن الحدود الآمنة والدائمة التي يجب التفاوض عليها: على الرغم من أن إيبان لم يسبق له أن تحدث عن إمكانية التراجع ولو عن شبرٍ واحد من الأرض وهذا يعني: الانسحاب، لا اختلاف في الحدود، وعلى هذا الأساس يطلب إيبان التفاوض. [٢]

([1]) زاكين، مرجع سابق، ص٢٤، وانظر: وثائق فلسطينية، مرجع سابق، ص٣٢٣.

([2]) زاكين، مرجع سابق، ص٢٤، وانظر: عبدالهادي، مرجع سابق، ص٤٣٥.

ومن خلال هذا المشروع يعلن أن حكومته لا يهمها مجرد الحصول على حق الملاحة لسفنها في خليج العقبة، وقناة السويس، وإنما هي تطلب (حقوقاً متساوية) تتضمن نوعاً من الحكم المشترك لتلك الممرات المائية.[١]

ويتضح لنا من خلال هذا المشروع، أن إسرائيل غير مستعدة للتعاون مع الأمم المتحدة لإيجاد سلام في المنطقة، والدليل على ذلك، إصرار إيبان على أن السلام يأتي عبر المفاوضات المباشرة، مع العرب وصدور مشروع إيبان في الوقت الذي كان يارنغ يباشر مهمته في المنطقة لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢(*).[٢]

كما ويبدو أن إيبان يناقض نفسه من خلال مشروعه بخصوص القدس، حيث ذكر أن إسرائيل لا تسعى للسيطرة على الأماكن المقدسة المسيحية والإسلامية، ونسي أن الكنيست قد أعلنت عن ضم القدس فعلياً في تاريخ ١٩٦٧/٦/٢٣م، ونسي أيضاً تصريحه الذي قال فيه: "لو قرر ١٢١ عضو من الأعضاء ١٢٣ في الأمم المتحدة أن تُخلي إسرائيل القدس فإننا لن نفعل.[٣]

ومن خلال مشروع إيبان نلاحظ أيضاً، التركيز على حرية الانتقال والحركة القائمة، من خلال بناء علاقات طيبة بين الدول وحدود مفتوحة، وخاصة منطقة جنوب قطاع غزة، وهذا يعني فتح المجال في استمرار نزوح أهالي قطاع غزة من ناحية، وقدوم يهود مصر والدول العربية من ناحية أخرى، أما مشكلة اللاجئين في مشروع إيبان، فإنه يتضح وبكل بساطة حلها يتم بإذابة هؤلاء اللاجئين في المجتمعات التي يقيمون فيها، وهذا يعني أن الفلسطيني الموجود في الدول العربية سيذوب هناك ولا يحق له العودة، أما سكان الضفة والقطاع من اللاجئين يجب أن يذوبوا في المجتمع الذي يقيمون فيه، وما دامت السيادة في هاتين المنطقتين للسلطة العسكرية

([1]) ديوان بيرندراناث، الحرب والسلام في غرب آسيا، تعريب محمد إبراهيم المرشدي، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، ١٩٧١م، ص٩٢.

(*) قرار ٢٤٢:عبارة عن قرار صدر عن مجلس الأمن في ٢٢ تشرين الثاني عام ١٩٦٧م، أعرب من خلاله مجلس الأمن عن قلقه المستمر للموقف الخطير في الشرق الأوسط، حيث أكد عدم جواز حيازة الأرض بطريقة الحرب، وللحاجة إلى العمل من أجل سلام عادل ودائم تستطيع فيه كل دولة في المنطقة أن تحيا في أمن. انظر: المفاوضات العربية الإسرائيلية من ١٩٤٩-١٩٩١م، تحرير رجاء الدين، المركز العربي للأبحاث والتوثيق، بيروت، ط١، ١٩٩٢م، ص٨٨.

([2]) الموسوعة الفلسطينية، مج ١، مرجع سابق، ص٣٢٨-٣٢٩.

([3]) ديوان بيرندراناث، مرجع سابق، ص٨٤.

الإسرائيلية، فعليهم قبول أحد الخيارين: إما الاندماج في مجتمع (إسرائيلي) لو حدث ضم للمناطق كما حدث للقدس، أو علي رافضي ذلك الخروج في الحركة القائمة الآن في الجنوب (أي إلى مصر).

٢ - مشروع ديان والصبغة العسكرية عام ١٩٦٩م:

طرح موشيه ديان وزير الدفاع آنذاك، عام ١٩٦٨م، مشروعاً أخذ طابع الإجراءات العسكرية الأمنية وقد نصَّ على ثلاث نقاطٍ[1]:

أ- اتخاذ تدابير ردع وعقاب جماعي ضد السكان العرب الذين تعاونوا مع الفدائيين من المخيمات.

ب- تخفيف كثافة سكان المخيمات الكبيرة، وخاصة مخيم جباليا والشاطئ ومخيم رفح في قطاع غزة.

ج- إقامة أحياء سكنية جديدة تخترقها شوارع عريضة ذات مواصفات أمنية معينة، أما بالنسبة لهذه الأحياء فليس ضرورياً أن تكون في المخيمات نفسها، بل يمكن أن تكون في الضفة الغربية أو العريش ولكن لن تكون داخل الحدود الإسرائيلية لما قبل الرابع من حزيران ١٩٦٧م.

عند النظر في مشروع دايان يبدو لنا واضحاً، أن هدف هذا المشروع هو تصفية المخيمات الفلسطينية تحت شعار تخفيف كثافة السكان فيها، وخاصةً مخيمات قطاع غزة، بشكل تدريجي، أيضاً توزيع اللاجئين في قرى جديدة عن طريق الإغراء بالمساكن الأفضل، والخدمات العامة، وأماكن التشغيل، كما يهدف هذا المشروع إلى تجريد اللاجئين من صفة لاجئ بعد نزوحهم من المخيمات وإسكانهم وتشغيلهم وهذا الأمر يسقط مشكلة اللاجئين ومن ثم حق العودة مستقبلاً.

([1]) صامد الاقتصادي، ع ١٠٦، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، تشرين الأول/ كانون الأول ١٩٩٦م، ص٢٠١، وانظر: يونس، شؤون فلسطينية، ع ٨٦، مرجع سابق، ص١١٦-١١٧، وانظر: جريدة الاستقلال، ع ٢٠، يوليو ٢٠٠٠، ص٤.

إن هذا المشروع بحد ذاته لا ينم على أية نية إسرائيلية نحو السلام العادل التي نصت عليه القرارات الدولية بهذا الشأن، وإنما هو سيتم بفرض سياسة الأمر الواقع، وخلق الحقائق الجديدة على الأراضي ليصعب مستقبلاً أي حل يمنح الفلسطينيين ولو جزء بسيط من حقوقهم.

إن مشروع دايان، وإن كان مختلفاً من حيث الشكل عن المشروعات الأخرى التي طرحت في هذا المجال، فهو يحقق أهداف المشاريع الأخرى ذاتها، إنما يمتاز عنها بعدم إثارته ردود فعل عنيفة، فالمشروع لا ينص على توطين اللاجئين بل على إيجاد الحلول للعائلات التي تهدمت منازلها بسبب العقاب الجماعي، أو شق الطرقات الأمنية، وتخفيف كثافة السكان، إضافةً إلى هذا، فإن دايان أشار إلى أن أماكن السكن المعدة ربما تكون في العريش، أو الضفة الغربية أو خارج إسرائيل كلياً.[١]

وتمثل الموقف الإسرائيلي حول مشروع دايان في الصحف الإسرائيلية التي بدورها قدمت غطاءً كاملاً لمشروع دايان الذي اتخذ طابع الإجراءات التي تنفذها سلطات الحكم العسكري:

"إن الازدحام في المخيمات الفلسطينية (اللاجئين) يجعل مهمة قوات الأمن الإسرائيلية صعبة للغاية، حيث أن أكثر من عشر سكان مخيمات قطاع غزة والبالغ عددهم أنذاك (٣٥٠ ألف نسمة) يتجمعون في مخيم جباليا، هذا المخيم الذي وقعت فيه في الفترة الأخيرة، معظم عمليات (الفدائيين) ضد قوات الأمن، فالمخيم مزدحم "بالمخربين" والسكان لا يساعدون في أعمال الكشف عنهم، ولو أن إسرائيل أخرجت من مخيمات اللاجئين في القطاع ١٥٠ ألف لاجئ كمرحلة أولى، ووزعتهم في مدن الضفة الغربية، فستنخفض دون شك عمليات القتل والإرهاب في القطاع خاصة أن في مدن الضفة الغربية أماكن كافية للسكن والعمل أيضاً.[٢]

وتأكيداً على أفكار دايان التوسعية والسيطرة نحو الأراضي المحتلة، تصريح أدلى به في بئر السبع بتاريخ ١٩٧٣/٩/٩م "لن تقوم دولة فلسطينية، لن تكون غزة مصرية، ولا القدس القديمة أردنية، ولا الجولان سورية... لقد نفضنا أيدينا من التسويات على أساس الضمانات الدولية... علينا أن نضع هذه الضمانات بأيدينا...".[٣]

([1]) شؤون فلسطينية، ع ٨٦، مرجع سابق، ص١١٦.

([2]) جريدة هآرتس، تل أبيب، ع ١٢، يوليو ١٩٦٧م، ص٧.

([3]) مجلة الأرض، السنة الرابعة، ع٧-٨، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق، ١٩٧٣/١٢/٢١-١٩٧٤/٢/٧، ص٣٢.

أ- تجنب الاستيطان في المناطق العربية كثيفة السكان، من أجل المحافظة على نقاء الدولة اليهودية.

ب- تكثيف الاستيطان في الأراضي المحتلة للحيلولة دون العودة إلى حدود ١٩٦٧م، مع فتح الباب في الوقت نفسه لإمكانية تحقيق تسوية سياسية.

ج- التركيز على استيطان مدينة القدس وما حولها، من أجل عزلها عن باقي مناطق الضفة الغربية لتجمعات يهودية ضخمة، ومن أجل تأكيد توحيد شطريها، للحيلولة دون التراجع عنها أو تقسيمها، مرة أخرى في المستقبل.

٣- مشروع حزب المبام للسلام ١٩٦٩م:

طرح حزب مبام الإسرائيلي مشروعاً للسلام بتاريخ ١٩٦٩/١٢/١١م، أثناء اجتماع اللجنة السياسية للحزب، والذي بدوره قام بإقراره، وفيما يلي أهم بنوده:[1]

أولاً: أن إسرائيل تؤيد حلاً سياسياً يقوم على أساس وجود دولتين مستقلتين، وذات سيادة، إسرائيل من جهة، ودولة عربية من جهة أخرى وأنها ستحترم القرارات الفلسطينية الأردنية في كل ما يتعلق بموضوع حق تقرير المصير.

ثانياً: أن الجيش الإسرائيلي لن ينسحب من الخطوط التي وصل إليها في أثناء حرب الأيام الستة إلا عند التوصل إلى تسوية سلمية، ويتم تحديد الحدود الآمنة على الرغم من إمكان التوصل إلى تسوية جزئية كمرحلة لاستمرار المفاوضات.

ثالثاً: أن القدس الموحدة هي عاصمة لدولة إسرائيل، وتضمن في تسوية السلام الحقوق الخاصة بالإدارة الذاتية للأماكن المقدسة للمسلمين والمسيحيين، وعندما

---

(1) الهور، مرجع سابق، ص١١٣. وانظر: من الفكر الصهيوني المعاصر، مركز الأبحاث، م.ت.ف، بيروت، ١٩٦٨، ص٣٢٣. وانظر: مجاعصي، لمياء جميل، حزب العمل الموحد في إسرائيل، دراسات فلسطينية، مركز الأبحاث، م.ت.ف، ١٩٦٨م، ص١٣. وانظر: عل همشمار، تل أبيب، يناير ١٩٧٣م، ص٤، وانظر: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٠م، مرجع سابق، ص٢٥٣-٢٥٤. وانظر: مجلة الأرض، السنة الرابعة، ع ٨، مرجع سابق، ص١٧. وانظر: معاريف، تل أبيب، ع ٣١، ديسمبر ١٩٧٢م، ص٦

يتحقق السلام لن تعارض إسرائيل أن يوكل إلى أشخاصٍ تعينهم المؤسسات الحاكمة في الدول العربية المجاورة الإشراف على الأماكن المقدسة الإسلامية.

رابعاً: الحدود مع سوريا ومرتفعات الجولان، وبعد أن تعين الحدود النهائية يتم تجريد الجزء الباقي من الهضبة.

خامساً: أن التسوية السلمية مع مصر تقوم على أساس إعادة شبه جزيرة سيناء إلى مصر وتجريدها من السلاح إضافة إلى تعديلات في الحدود ضرورية لأمن إسرائيل.

سادساً: أما الضفة الغربية فيتم تجريدها وإعادتها إلى الدولة العربية المجاورة بعد إدخال تعديلات ضرورية لأمن إسرائيل على الحدود وعلى أساس الموافقة على عدم دخول قوات عسكرية عربية إلى غربي النهر.

سابعاً: تحدد المكانة السياسية لقطاع غزة عندما يحين الوقت بعد مراعاة مقتضيات أمن إسرائيل، ورغبة السكان، ومقتضيات حل مشكلة اللاجئين، لكن القطاع لن يعاد إلى مصر بأي حال من الأحوال.

ثامناً: إلى حين حلول السلام تقام في المناطق المحتفظ بها نقاط أمنية فقط أما بالنسبة إلى هضبة الجولان ومشارف رفح، فتقوم هناك نقاط (أمنية – استيطانية).

يُلاحظ من خلال مشروع حزب المبام الذي يدّعي أنه حزب يساري، وبأنه داعية للسلام وزعيم الحمائم المعتدلين في إسرائيل، لا يختلف كثيراً عن المشاريع التي سبقته، فهو يطالب بحدود دفاعية آمنة وتعديلاً على خطوط عام ١٩٦٧م، ويطالب كذلك بضمانات وترتيبات أمنية، وبعلاقات طبيعية وحدود مفتوحة وببقاء القدس موحدة، ويدعو إلى حل القضية الفلسطينية في إطار دولة أردنية فلسطينية، ربما كان الفارق الوحيد أن حزب مبام لم يحدد بوضوح المناطق التي يريد ضمها لإسرائيل.

أيضاً تجاهل هذا المشروع الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة في تقرير مصيره.

٤ - مشروع شارون[*] عام ١٩٧١م: [١]

١ - الإزالة الكاملة الإجبارية لمخيمات اللاجئين في قطاع غزة.

٢ - توسيع شوارع المخيمات في قطاع غزة.

٣ - بناء مستوطنات يهودية في وسط السكان الفلسطينيين في قطاع غزة المزدحم بالسكان.

٤ - ستحل المشكلة الفلسطينية ليس في الضفة الغربية التي ستكون قد ضمت إلى إسرائيل، وإنما في الضفة الشرقية حيث سيطاح بالملك الأردن، ويستولي الفلسطينيون على السلطة.

٥ - ترحيل المواطنين الفلسطينيين وتوطينهم في سبعة مشاريع إسكانية في قطاع غزة.

٦ - ترحيل جزء من لاجئي قطاع غزة إلى شمال الضفة الغربية.

٧ - القدس الموحدة عاصمة إسرائيل، ويجب تطويرها من خلال بناء المستوطنات.

عند النظر في بنود مشروع شارون، نلاحظ أن معظم هذا المشروع يدور حول فكرة رئيسة واحدة التخفيف من سكان المخيمات في قطاع غزة بالتحديد بحجة التطوير لهذه المخيمات وذلك من خلال إعادة توطينهم عن طريق مشاريع إسكان، وهذا ملائم فعلاً في العام ١٩٧١م، حيث شرعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بشق الطرق في المخيمات بهدف التهجير الإجباري للسكان واضطرارهم القبول في السكن في تلك المشاريع التي تم إقامتها مثل: مشروع حي البرازيل في رفح، مشروع تل السلطان في رفح، ومشروع حي الشيخ رضوان في غزة، ومشروع بيت لاهيا، ومشروع حي الأمل في خانيونس.

(*) ارئيل شارون: ولد في ٢٧ فبراير ١٩٢٨م، انخرط في صفوف منظمة الهاغاناة عام ١٩٤٢م، وكان عمره آنذاك ١٤ سنة، وانتقل للعمل في الجيش الإسرائيلي عقب تأسيس دولة إسرائيل، ويعد عن السياسيين والعسكريين المخضرمين على الساحة الإسرائيلية، وهو الرئيس الحادي عشر للحكومة الإسرائيلية، انظر: Ariel Sharon Warrior: The autobiography of Ariel Sharon (London Mecdonald, 1989), p.205.

(1) Ibid, p.207، وانظر: مصالحة، إسرائيل وسياسة النفي، مرجع سابق، ص١٢٣. وانظر: ربابعة، غازي إسماعيل، الاستراتيجية الإسرائيلية للفترة ما بين (١٩٦٧-١٩٨٠م) مكتبة المنار، الأردن، ط١، ١٩٨٣م، ص٤٦٢-٤٦٣. وانظر: صامد الاقتصادي، ع ٨٤، مرجع سابق، ص١٣٨.

حيث تم تحويل أكثر من ٤٠ ألف لاجئ إلى هذه المشاريع، وتم تغيير عناوينهم وأسماء مناطق سكناهم، وإرغامهم على التوقيع على وثائق تنهي حالتهم الراهنة كلاجئين فقدوا أراضيهم وبيوتهم ومصادر عيشهم نتيجة حرب عام ١٩٤٨.

كما طرح شارون أيضاً مشاريع عدة في سنة ١٩٧٧م، منها مشروع "العمود الفقري المزدوج".[١]

حيث كان يُعرف هذا المشروع في بداية الأمر بمشروع "فوحمان" وذلك نسبة إلى ابراهام فوحمان الأستاذ في معهد الهندسة التطبيقية في حيفا، وقد أطلق عليه "مشروع العمود الفقري المزدوج" لأنه وفقاً لهذا المشروع ستكون إسرائيل بمثابة جسم يتكون من عمودين فقريين: الأول هو القائم الآن السهل الساحلي، والثاني هو الذي سوف يقام على امتداد نهر الأردن، وبذلك ستكون الضفة الغربية وسط هذين العمودين كجيب عربي محاط بالمستوطنات الإسرائيلية التي ستضم، وفقاً لتقديراته، خلال عشرين عاماً ما بين ٧ و٩ ملايين مستوطن يهودي.[٢]

إذن يتضح لنا فيما يطرحه شارون أن مشاريعه تعتمد على خلق وقائع جديدة على الأرض، حيث يصعب من خلالها مستقبلاً أية حلول، كما تجاهلت مشاريعه الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، التي نصت عليها القرارات الدولية، وإن ما يطرحه شارون هي بمثابة المصلحة الإسرائيلية العليا، التي يجتهد في تحقيقها كثير من قادة إسرائيل.

٥ - مشروع غولدامئير[*] عام ١٩٧١م:

ردت غولدامئير على محمد أنور السادات الرئيس المصري، في بيان أمام الكنيست في ٩ شباط ١٩٧١م رفضت فيه مقترحات الرئيس السادات وعادت للتأكيد على استعداد إسرائيل

([1]) الجعفري، مرجع سابق، ص٢٤٢، وانظر، صامد الاقتصادي، ع ٨٤، مرجع سابق، ص١٣٨.

([2]) قاسمية، خيرية، وآخرون، المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧م، الدراسات الخاصة، ١٥، معهد البحوث والدراسات العربية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٨م، ص٨٩.

([*]) غولدامئير، ولدت في روسيا سنة ١٨٩٨م، لعبت دوراً حاسماً في إقامة حزب العمل، تولت زعامة حزب العمل في السنوات ١٩٦٩-١٩٧٤م، وكانت رئيسة الحكومة الإسرائيلية في السنوات ١٩٦٩-١٩٧٤م، انظر: الجعفري، مرجع سابق، ص٢٤١.

للبحث في أية إجراءات خارج إطار محادثات السلام، من شأنها إعادة فتح قناة السويس لسفن جميع الدول، بما فيها إسرائيل، وتبعت ذلك بطرح مشروع إسرائيلي مضاد عَبْر مقابلة نشرتها صحيفة (التايمز) اللندنية في ٢٢ آذار ١٩٧١م، حددت فيها مطالب إسرائيل على النحو التالي:[١]

١- جعل سيناء منطقة منزوعة السلاح لا يسمح لمصر بإدخال الدبابات أو المدفعية أو الصواريخ إليها، ويتم ضمان هذا الترتيب عن طريق قوة مشتركة يمكن أن تضم في صفوفها قوات إسرائيلية ومصرية.

٢- استمرار إسرائيل في الاحتفاظ بشرم الشيخ لأن مضائق تيران حيوية بالنسبة لمرفأ إيلات، مرفأ إسرائيل الوحيد على البحر الميت، ومخرجها إلى آسيا، وشرق أفريقيا.

٣- عدم عودة قطاع غزة للإشراف المصري، وستعتني إسرائيل بشؤون اللاجئين، ومن الممكن أن تصبح غزة مرفأً أردنياً.

٤- ستبقى القدس موحدة وجزءاً من إسرائيل.

٥- لن تتراجع إسرائيل عن مرتفعات الجولان.

٦- يجب إجراء مفاوضات حول خط الحدود الغربية على أن لا تعبر أية قوات عربية إلى نهر الأردن، وينبغي ألا تكن الحدود النهائية بين إسرائيل والضفة الغربية سبباً للفصل، بل يجب أن يكون عاملاً فعالاً للربط بين العرب وإسرائيل.

٧- تعارض إسرائيل فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة في الضفة الغربية لأنها لن تكون كبيرة بما فيه الكفاية لتتمتع بأسباب الحياة، وقد تشكل خطراً عسكرياً حقيقياً على إسرائيل.

يبدو لنا واضحاً من خلال مشروع غولدامئير، بأنه لا يوجد أي نية حقيقية نحو التسوية بل كانت، غولدامئير في مشروعها هذا صريحة، من حيث الاحتفاظ بالأراضي المحتلة، وهذا كان واضحاً في جميع بنود مشرعها.

كما ذكرت مائير في مشروعها، معارضتها لقيام دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية، وهذا بيَّنَ لنا أنها تؤيد قيام دولة فلسطينية شرق نهر الأردن.

([1]) قاسمية، مرجع سابق، ص٨٩، وانظر: شؤون فلسطينية، ع٢٢، مرجع سابق، ص١١٨. وانظر: ربابعة، مرجع سابق، ص٤٥٧. وانظر: الرياض، مرجع سابق، ص٢٠٢. وانظر: بغدادي، مرجع سابق، ص١١١. انظر: كيفيال، جيرشون، مرجع سابق، ص١٠٣-١٠٤. وانظر: الهور، مرجع سابق، ص١١٠. وانظر: ملحق رقم (٢٢)، ص٣١٣.

٦ - مشروع شمعون بيرس[*] عام ١٩٧٢م:

قدم شمعون بيرس عام ١٩٧٢م، مشروعاً، يرمي إلى إيجاد حل إسرائيلي لمشكلة عرب الضفة الغربية وقطاع غزة، بغض النظر عن الحوار مع الدول العربية حول تسوية سلمية ويتمثل هذا المشرع في النقاط التالية:[١]

- إقامة اتحاد فيدرالي بين دولة إسرائيل والدولة الفلسطينية التي ستقوم في الضفة الغربية، وقطاع غزة، وجزء من سيناء يكون مقر هذا الاتحاد من القدس.
- تكون لكل من الدولتين هيئة تشريعية وحكومة خاصة لها، تستقل كل منهما تماماً في كل ما يتعلق بالسياسة الداخلية.
- تتولى هيئة فيدرالية عليا معالجة الشؤون الخارجية والأمن والمالية.
- تقوم الهيئة الفيدرالية بالعمل على تحقيق المساواة بين جميع المواطنين، وحرية الحركة بين الدولتين.
- لكل شعب الحق أن يتكلم لغته الخاصة به، وأن يعبد ربه سواء كان ذلك الشعب يشكل الغالبية أو الأقلية.

يبدو لنا واضحاً من خلال مشروع بيرس، هو إنهاء وطمس الوجود الفلسطيني عن الخارطة السياسية، وأن هذا المشروع يمثل الضم بشكلٍ غير مباشر، ويجب أن يكون واضحاً أن شمعون بيرس حين طرح هذا المشروع، فإنه لا يطرحه من باب الحرص على الحقوق الديمقراطية للعرب الفلسطينيين، وإنما من باب تثبيت سياسة التوسع الإسرائيلي بصيغة قانونية، إذ أنه إذا احتل الإسرائيليون أرضاً عربية أخرى فإنه سوف يسارع إلى المطالبة بإدخالها في نطاق الاتحاد الفدرالي، وسلخها عن الوطن العربي، طالما تهيأت إمكانية تأمين أكثرية يهودية، أو وسيلة للسيطرة على العرب واستبعادهم في نطاق هذه الصيغة الاتحادية المزعومة.

---

[*] مشروع بيرس: ولد عام ١٩٢٣م في فيشنيفو في بولندا، هاجر مع عائلته إلى فلسطين في ١٩٣٤م، أصبح ناشط في الحركة التي أدت إلى خلق إسرائيل في فلسطين في ١٩٤٨م، ويعتبر أحد أعضاء حزب العمل، شغل منصب رئيس الوزراء وإسرائيل مرتين، انظر: مجلة السياسة الدولية، ع٤٢، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، أكتوبر ١٩٧٥م، ص٤٧.

[1] غنيم، مرجع سابق، ص١٤٨-١٤٩، وانظر: مجلة السياسة الدولية، ع٤٢، مرجع سابق، ص٤٨-٤٩. وانظر: رياض، مرجع سابق، ص٢٠٧. وانظر: عل همشمار، ع ٨، تل أبيب، يونيو ١٩٧٢م، ص٣.

والدليل على ذلك أنه لا يوجد في ذلك المشروع مميزات تحقق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.

أما بالنسبة للموقف الإسرائيلي من هذا المشروع، فقد اعتبر البعض أن المشروع ينطوي على تغيير جذري في مواقف حزب المابام، الذي كان يرفض حينه كل تسوية مع الفلسطينيين، فقد اعتبر خصوم مابام هذا المشروع انحرافاً عن الخط السياسي للحزب، بينما اعتبره البعض الآخر مكملاً ومطابقاً للموقف الإسرائيلي، وخاصةً فيما يتعلق بحل قضية اللاجئين عن طريق توطينهم في المناطق المحتلة، وقضية عدم الانسحاب إلى خطوط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧م.

٧- مشروع الحزب الديني القومي (مفدال)[*] عام ١٩٧٢م:

اقترح الدكتور يتسحاق روفائيل عضو الكنيست ورئيس اللجنة التنفيذية للحزب القومي الديني مشروعاً للسلام تتمثل خطواته الأساسية في الآتي: [١]

- ضم الضفة الغربية وغزة وهضبة الجولان إلى دولة إسرائيل ويطبق القانون الإسرائيلي عليها.
- تمكين السكان العرب في هذه المناطق من الاختيار الحرّ بين الجنسية الإسرائيلية أو أية جنسية أخرى مع منح استقلال ديني وتعليمي لتجمعات السكان العرب الكثيرة في هذه المناطق.
- تعيين إدارة دينية مستقلة للأماكن المقدسة لمختلف الأديان من بين أبناء الطوائف المختلفة في البلاد.

---

[*] حزب المفدال، تأسس في حزيران عام ١٩٥٦م، على أثر اندماج حزبين صهيونيين هما حزب مزراحي وحزب هابوعيل مزراحي، والمفدال حزب يجمع بين الفكرة الصهيونية والديانة اليهودية معتبراً أن الفصل بين الاثنين غير ممكن وغير مقبول، وعلى هذا يدعو إلى بناء مجتمع إسرائيلي يرتكز على المقومات الروحية والاجتماعية للديانة اليهودية، انظر: الموسوعة الفلسطينية، مج ٢، مرجع سابق، ص٢٢٤.

[1] رياض، مرجع سابق، ص٢١٩-٢٢٠، وانظر: معاريف، ع ٣، تل أبيب، سبتمبر ١٩٧٢م، ص٢. وانظر: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٢م، مرجع سابق، ص٢٥٦. وانظر: ملحق رقم (٢٣)، ص٣١٤.

- اتخاذ إجراءات جادة لتعبئة إمكانيات دولية للقضاء على ظاهرة مخيمات اللاجئين الواقعة داخل الدولة وإعادة تأهيل سكانها ودمجهم في الاقتصاد الإسرائيلي.

- يجب وضع اتفاقيات بشأن تخطيط الحدود مع مصر لا يُسمح بموجبها استعمال الأجزاء التي ستخليها قوات الجيش الإسرائيلي في سيناء كقاعدة للعدوان ضد إسرائيل، مع عدم الإصرار على أن تكون المفاوضات المباشرة هي وسيلة التوصل لهذه الاتفاقيات.

- ليست للأردن أي حقوق على أراضي إسرائيل الواقعة غرب نهر الأردن.

بحسب مشروع حزب المفدال، نلاحظ أن معظم بنود هذا المشروع، استُثنيَّ فيه ذكر حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة، في الحرية وتقرير المصير، وذكر بالقيام بتعبئة دولية لإنهاء وجود مخيمات اللاجئين، وإعادة تأهيلهم، ودمجهم في الاقتصاد الإسرائيلي، وبحسب المشروع أيضاً الدعوة إلى ضم الضفة الغربية وقطاع غزة إلى إسرائيل، وإعطاء الحرية للسكان في الاختيار بين الجنسية الإسرائيلية أو جنسية أخرى، ومنح هؤلاء السكان نوع من الاستقلال الديني والتربوي، وتعيين إدارة دينية مستقلة لإدارة الأماكن المقدسة من مختلف الأديان.

إذن، هذا المشروع هو بمثابة ضم لباقي أراضي فلسطين لإسرائيل ودمج سكانها اقتصادياً وسياسياً لإسرائيل، وهذا يعني بطبيعة الحال، إنهاءً للكيان الفلسطيني وإذابته، عن الخارطة السياسية العالمية.

وبالنسبة للموقف الإسرائيلي من هذا المشروع، فإن المشروع لم يأتِ بجديد مقارنة مع المشاريع التي سبقته، بل إنه يتطابق مع الموقف الرسمي الإسرائيلي في كثير من الجوانب المتعلقة بالأراضي العربية المحتلة، والدليل على ذلك أنه لم يذكر أي معارضة بخصوص هذا المشروع، لأنه في حقيقة الأمر أن معظم بنود هذا المشروع سارية المفعول على أرض الواقع من مصادرة أراضٍ ودمج اقتصادي، وإعادة تأهيل اللاجئين بإعطائهم مساكن بديلة لتفريغ المخيمات وإعادة تنظيمها... الخ.

كما تبين من خلال مشرع إيتان إنهاء حالة الحرب تماماً، وبدء تطبيع العلاقات، وإنشاء علاقات اقتصادية، ووجود مواصلات مشتركة وغير ذلك في المنطقة، وبحسب ما ذكر في هذا المشروع أيضاً، أن المحادثات الثنائية أساس الحل.

ومما سبق يمكن القول أن هذا المشروع، حصر النزاع بين الدول العربية وإسرائيل فقط مستثنياً الجانب الفلسطيني صاحب القضية الأساسية في جوهر النزاع، كما أن هذا المشروع يمثل المصالح الإسرائيلية في المنطقة والتي تهدف في الأساس التغلغل في الوطن العربي بصفة عامة.

٨ - مشروع يسرائيل غاليلي(*) عام ١٩٧٣م:

قبل انتخابات الكنيست الثامن، وقع جدال طويل داخل حزب العمل الإسرائيلي حول موضوع الأراضي المحتلة ومستقبلها، خاصة بعد أن هدد ديان بالاستقالة، وخوض الانتخابات بقائمة مستقلة، إذا لم تنفذ سياسته في المناطق.[١]

وقد تمخض ذلك عن مبادئ عامة حددت طبيعة الموقف الإسرائيلي من "المناطق" وفي حينه، عُرفت تلك المبادئ باسم "وثيقة غاليلي" نسبة إلى مخطط تلك الوثيقة "يسرائيل غاليلي".[٢]

وأهم النقاط الواردة في مشروع غاليلي ما يلي:[٣]

١ - تأهيل اللاجئين وتطويرهم في قطاع غزة، ووضع خطة عمل للقطاع مدتها أربعة أعوام، تشمل على إحداث تغيير في ظروف السكن، وإنشاء مساكن سكن جديدة للاجئين بجوار المخيمات وإصلاح المخيمات وشملها ضمن مسؤولية البلديات في المدن المجاورة.

(*) يسرائيل غاليلي: هو أحد وزراء حرب العمل، والمشرف على صياغة برنامج حزب العمل للانتخابات عام ١٩٧٣م. وانظر: شؤون فلسطينية، ع٢٠١، مركز الأبحاث، م.ت.ف، بيروت، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٩م، ص٤٢.

(1) دافار، ع١٦، تل أبيب، أغسطس ١٩٧٣م، ص٣.

(2) عبدالرحمن، مرجع سابق، ص١٤، وانظر: ملحق رقم (٢٤)، ص٣١٥.

(3) الجعفري، وليد، المشروع الإسرائيلي للإدارة الذاتية، جذوره – تطوره – أخطاره، مرجع سابق، ص١١، وانظر: الموسوعة الفلسطينية، مج ٣، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، دمشق، ط١، ١٩٨٤م، ص٣٨١-٣٨٤. وانظر: عبدالرحمن، مرجع سابق، ص١٥. وانظر صامد الاقتصادي، ع١٠٥، دار الكرمل للنشر، عمان/ الأردن، أيلول ١٩٩٦م، ص١٨-٢٢. وانظر: دافار، تل أبيب، ع١٦، أغسطس ١٩٧٣م، ص٦. وانظر: رياض، مرجع سابق، ص٢١٥-٢١٦. وانظر: شؤون فلسطينية، ع٢٠١، مرجع سابق، ص٤٢.

٢- التطوير في الضفة الغربية وفقاً لخطة عمل مدتها أربعة أعوام، تهدف إلى تطوير البيئة التحتية الاقتصادية والخدمات وشبكة المياه، والتعليم المهني والعالي والكهرباء، والنقل والطرق والحرف والصناعة.

٣- تشجيع المبادرات الإسرائيلية في المناطق، وذلك بتقديم الحوافز والتسهيلات إلى المبادرين الإسرائيليين في مجال إقامة مشاريع صناعية في المناطق.

٤- مساعدة السكان الفلسطينيين في إدارة الشؤون الذاتية في مجالات التعليم والديانة والخدمات، على أن يتم قدر الإمكان تعيين أشخاص محليين في مناصب مدنية عالية في "جهاز الحكم العسكري".

٥- الاستمرار في سياسة الجسور المفتوحة.

٦- إنشاء مستوطنات جديدة، وتعزيز شبكة المستوطنات القائمة، وزيادة عدد المستوطنين اليهود في الضفة الغربية، عن طريق تطوير الحرف والصناعة والسياحة.

٧- الاستمرار في سياسة تشغيل العمال من المناطق في إسرائيل، على أن يكون ذلك خاضعاً لرقابة شديدة من ناحيتي العدد وأماكن العمل.

٨- الاستمرار في تجميع وشراء الأراضي، لأغراض الاستيطان القائم والمخطط له. والإيعاز إلى مديرية عقارات إسرائيل في التوسع في شراء الأراضي والعقارات لمقتضيات الاستيطان والتنمية ومبادلة الأراضي.

٩- استمرار الإسكان والتنمية في القدس وتطوير ضواحيها "كعاصمة لإسرائيل".

١٠-إنشاء ميناء في جنوب غزة بغية تطوير مشارف رفح تطويراً سريعاً.

١١-تؤمن الشروط اللازمة لإقامة مركز صناعي تابع لمدينة كفار سابا، وراء الخط الأخضر، وذلك لتنمية صناعة إسرائيلية في منطقة طولكرم وقلقيلية.

من خلال التركيز على بنود مشروع غاليلي يتضح لنا، أن هذا المشروع يركز بشكلٍ أساسي على تأهيل وتطوير حياة اللاجئين في كلٍّ من الضفة والقطاع، وذلك عن طريق تقديم الحوافز والتسهيلات للسكان الفلسطينيين، في بعض المجالات مثل التعليم والديانات والخدمات، والعمل.

وكان واضحاً من بنود هذا المشروع الاستمرار في الدمج الاقتصادي للمناطق المحتلة بإسرائيل من خلال الاستمرارية في سياسة الجسور المفتوحة، وتشغيل العمال الفلسطينيين في

إسرائيل، والأخطر من كلّ ما سبق هو إنشاء مستوطنات جديدة وتطوير المستوطنات القائمة، والاستمرار في تجميع الأراضي ومصادرتها خاصة في مدينة القدس.

من خلال ذلك المشروع، يتضح لنا وبكل وضوح النوايا الإسرائيلية الحقيقية في ضم الأراضي العربية، بحيث سماها الإسرائيليين أنفسهم مثل عضو الكنيست آريه اليئاب (التجمع) "وثيقة الضم الزاحف" أي الضم العملي التدريجي بحيث تصبح هذه المناطق جزءاً من "إسرائيل" عملياً دون إعلان الضم رسمياً بهدف تجنب التبعات السياسة لذلك.[١]

إن هذا المشروع أيضاً يكشف عن طبيعة الموقف الرسمي الإسرائيلي المتمثل في الحزب الحاكم (العمل) نحو المناطق المحتلة، حيث كانت هذه الحكومة حريصة على عدم اتخاذ قرار رسمي بصدد مستقبل الضفة والقطاع في تلك الفترة.[٢]

إن هذا المشروع يحمل بين طياته تقطيع أوصال الأراضي المحتلة، حتى يصعب مستقبلاً فرض أي حلول سياسية لتلك المناطق كما أن هذا المشروع يؤدي إلى القضاء على الهوية الفلسطينية، وجعل المناطق المحتلة تابعة اقتصادياً وسياسياً للكيان الإسرائيلي.[٣]

أما الموقف الإسرائيلي من هذا المشروع، فإنه كان هناك شبه إجماع على ذلك المشروع، والدليل على ذلك ما أُعلن على لسان قادة إسرائيل مراراً وتكراراً، أنه لا يوجد شيء اسمه "الشعب الفلسطيني" ومن أمثلة ذلك: ما صرح به ديان في ١٩٧٣/٩/٩: "لن تقوم دولة فلسطينية، لن تكون غزة مصرية، ولا القدس القديمة أردنية، ولا الجولان سورية، لقد نفضنا أيدينا من التسويات على أساس الضمانات الدولية... علينا أن نصنع هذه الضمانات بأيدينا".[٤]

ومن الأدلة أيضاً ما صرح به يتسحاق بن أهرون (سكرتير الهستدروت السابق) في ديسمبر ١٩٧٣م، حيث عبر عن رفضه العودة إلى حدود ٤ يونيو سنة ١٩٦٧م، وأشار إلى إمكانية إجراء تعديلات محدودة في الحدود.[٥]

([1]) الموسوعة الفلسطينية، مج ٣، مرجع سابق، ص٣٨٤.

([2]) المرجع السابق، ص٣٨٤.

([3]) مجلة الأرض، السنة الأولى، ع ١١، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق، ١١ شباط ١٩٧٤م، ص١٢.

([4]) يديعوت أحرونوت، تل أبيب، ع ١٠، سبتمبر ١٩٧٣م، ص٤.

([5]) دافار، تل أبيب، ع ٣٠، نوفمبر ١٩٧٣م، ص٧، وانظر: رياض: مرجع سابق، ص٢٣٢.

ومن الأدلة أيضاً على المواقف الإسرائيلية، ما صرحت به غولدامئير في خطابها أمام أعضاء نادي رؤساء المنظمات الصهيونية في الولايات المتحدة: "إن إسرائيل مستعدة لحل إقليمي وسط، ولكنها تصر على خصمها في حدود يمكن الدفاع عنه... وكل المستوطنات التي أقيمت في البلاد والمناطق بناءً على قرار الحكومة داخلة في إطار النظرة إلى الحدود الآمنة بحسب مفهوم إسرائيلي وعلى حد قول مائير فإن حدود الأمن تمر من الجولان في الشمال، وفي غور الأردن، وجنوبي قطاع غزة، وأكدت على أن إسرائيل تصرّ على أن تكون القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل مع استطاعة المسلمين فيها أن يديروا أماكنهم المقدسة، ورفضت مائير فكرة الضمانات الدولية بدل الحدود التي يمكن الدفاع عنها.[1] وقالت أيضاً في تصريح آخر: "بإمكانية قيام دولة فلسطينية تشمل الأردن، وقسماً من الضفة الغربية، تجلو عنه إسرائيل في نطاق اتفاقية الصلح، وبعد حصولها على حدود آمنة معترف بها.[2]

وعلى ضوء ذلك المشروع، يمكننا القول: إن استراتيجية تجمع المعراخ قامت بالتأكيد على حرية استيطان الأراضي المحتلة، وخصوصاً في مناطق الأمن، وهي خطوط المواجهة مع البلدان العربية مع التأكيد على أن السيطرة على الأراضي الفلسطينية تعني السيطرة على السياسة للحيلولة دون قيام دولة فلسطينية في الضفة والقطاع.

٩ - مشروع الـ ١٤ نقطة[*] عام ١٩٧٣م:

في أعقاب حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣م، تم وضع وثيقة جديدة بعد أن اعتبر العديد من زعماء حزب العمل أن وثيقة غاليلى أصبحت غير قابلة للتطبيق، بفعل المستجدات

([1]) رياض، مرجع سابق، ص٢٣١.

([2]) غنيم، مرجع سابق، ص١٩١.

([*]) مشروع الـ ١٤ نقطة: عبارة عن وثيقة مكونة من أربعة عشر بنداً، أقرتها اللجنة المركزية لحزب العمل الإسرائيلي في ١٩٧٣/١١/٢٨م، ووافق قادة الحزب بكتله الثلاث (مباى – أحدوت هعفودا – رافي)، وتعتبر هذه الوثيقة الجديدة مجموعة من المبادئ الأساسية التي يرتكز إليها الموقف السياسي لحزب العمل، وكذلك كبرنامج انتخابي لخوض انتخابات الكنيست الثامنة، انظر: الجعفري، مرجع سابق، ص١٣، وانظر: مجلة الأرض، السنة الأولى، ع ٦، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق، ٧ كانون الأول ١٩٧٣م، ص٣٤.

على الساحتين الإقليمية والدولية، وهذه الوثيقة بمثابة مشروع متكامل لسياسة حزب العمل الحاكم، وتتضمن النقاط التالية:[1]

١- اتخاذ قرار معلن وصريح بانتهاء النزاع كلياً.

٢- الاعتراف المتبادل والواضح من قبل الطرفين بالاستقلال السياسي للطرف الآخر وسلامته الإقليمية وسيادته.

٣- إقامة حدود آمنة ومعترف بها ومتفق عليها.

٤- القيام بإجراءات إضافية من أجل ضمان الأمن.

٥- سحب القوات العسكرية من الأراضي المحتلة وفقاً للحدود التي تعينها معاهد السلام.

٦- التزام كل الأطراف بضمان عدم قيام أية أعمال عنف أو أعمال حربية على أراضيها، أو انطلاقاً منها، من قبل أية فئة أو تنظيم أو شخص، ضد شعب الطرف الآخر ومواطنيه وممتلكاته.

٧- إنهاء حالة الحرب الاقتصادية بكافة مظاهرها بما في ذلك المقاطعة.

٨- تفصيل للالتزامات التي تتحملها الأطراف من أجل تسوية مشكلة اللاجئين على أثر ذلك لن يكون لأي طرف من الأطراف مطالب لدى الطرف الآخر لا تنسجم مع سيادته.

٩- يقوم اتفاق سلام مع الأردن على أساس وجود دولتين مستقلتين: إسرائيل وعاصمتها القدس الموحدة، ودولة عربية إلى الشرق منها، وهي الدولة الأردنية الفلسطينية المجاورة، يمكن للهوية الذاتية للعرب الفلسطينيين الأردنيين أن تعبر عن ذاتها من خلال سلام وعلاقات جوار جديدة بإسرائيل وترفض إسرائيل قيام دولة عربية فلسطينية، منفصلة أخرى في غرب الأردن.

١٠- اتفاقات حول الميناء الحر وتسهيلات المرور.

([1]) دافار، ع ٢٩، مرجع سابق، ص٣، وانظر: تيم، شؤون فلسطينية، ع ٢٠١، مرجع سابق، ص٣٩. وانظر: شؤون فلسطينية، ع ٢٠١، مرجع سابق، ص٣٩، وانظر: بغدادي، مرجع سابق، ص١٠٥، شؤون فلسطينية، ع ٢٢، مرجع سابق، ص١١٤. الهور، مرجع سابق، ص١٠٩-١١٩. صامد الاقتصادي، ع ٨٤، مرجع سابق، ص١١٨. مجلة الأرض، ع ٦، مرجع سابق، ص٣٤. للمزيد حول هذا المشروع انظر: ملحق رقم (٢٥)، ص٣١٦.

١١-عدم المشاركة في أية أحلاف عدوانية وقيام كل طرف من الأطراف من وضع قوات تابعة له في أي بلد ثالث في حالة عداء مع الأطراف الأخرى.

١٢-عدم التدخل في الشؤون الداخلية، والعلاقات الخارجية الطبيعية للطرف الآخر.

١٣-إقامة السلام على أساس معاهدة ملزمة لجميع الأطراف.

بحسب ما ورد في هذا المشروع، يبدو لنا واضحاً، أن إسرائيل (المتمثلة بحكومة المعراخ) ربطت أية تسوية تخص الفلسطينيين، بعقد اتفاقات سلام مع الدول العربية، كما عبر هذا المشروع عن عدم موافقة الحزب الحاكم على العودة إلى حدود الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧م، وعدم الموافقة على إقامة دولة فلسطينية، كما بقيت تتمسك بالقدس الموحدة كعاصمة لها.

كما يتضح لنا من خلال هذا المشروع، تركيز إسرائيل على إنهاء حالة الحرب مع الدول العربية، سواء العسكرية منها أو الاقتصادية، وسعيها لاتفاق يضمن (حدوداً) يمكن الدفاع عنها تؤمن لإسرائيل إمكانية الدفاع عن نفسها بفعالية ضد أي هجوم عسكري محتمل.

وبالنسبة لحلول إسرائيل بخصوص الفلسطينيين، فكان ذلك واضحاً من خلال البند العاشر، من هذا المشروع، وهو قيام اتفاق سلام مع الأردن على أساس وجود دولتين مستقلتين: إسرائيل وعاصمتها القدس الموحدة، ودولة عربية إلى الشرق منها، وهذا الحل بطبيعة الحال يعتبر بند رئيسي ومتفق عليه في معظم المشاريع والأفكار الإسرائيلية سواء منها الرسمية أو غير الرسمية.

كما أن إسرائيل كان شغلها الشاغل من خلال هذا المشروع هو عقد اتفاقات سلام مع الدول العربية، من أجل إنهاء حالة الحرب، وإقامة علاقات طبيعية مع تلك الدول، أكثر من همها وضع الحلول المقبولة لصالح الفلسطينيين، وهنا يجب الأخذ بعين الاعتبار أن هذا المشروع تم الإعلان عنه عشية الانتخابات الإسرائيلية الثامنة حيث كان من ضمن أهدافه الدعاية الانتخابية، من أجل الكسب في تلك الجولة من الانتخابات أيضاً، وكان هذا المشروع بمثابة قطع الطريق أمام أي طروحات تسوية تأتي من الخارج.

ثالثاً: الأفكار والمشاريع الإسرائيلية غير الرسمية عام ١٩٦٨-١٩٧٣م:

١ - مشروع لجنة برونو(*) عام ١٩٦٩م:

يعتمد هذا المشروع على النقاط التالية[1]:

- حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ضمن إطار سياسة الدمج الاقتصادي للمناطق المحتلة مع إسرائيل.
- إفراغ المخيمات الفلسطينية تدريجياً عن طريق منح حوافز اقتصادية لسكان المخيمات كي تدفعهم لتركها، مثل تقديم مساكن للاجئين في مناطق بلدية قريبة من أماكن التشغيل.
- تسهيل عملية التجارة بين الضفة وغزة وإسرائيل.
- تنمية المناطق المحتلة وإعادة تأهيل اللاجئين الفلسطينيين، من خلال إقامة صناعة تعتمد على استخدام العمل الكثيف المتوفر في المناطق المحتلة مثل: صناعات الغزل والنسيج، والأحذية الأخشاب والمواد الغذائية.
- توفير التمويل للمستثمرين في المناطق المحتلة عن طريق قروض من مصادر إسرائيلية ودولية، وأن تقتصر مهمة الحكومة الإسرائيلية على تقديم الضمانات للمستثمرين الذين يفضل أن يكونوا من الأفراد وليس من المؤسسات.

من خلال مشروع لجنة برونو، يبدو لنا واضحاً أن جميع بنود هذا المشروع تتمحور حول تأهيل اللاجئين الفلسطينيين اقتصادياً واجتماعياً، والهدف من ذلك بطبيعة الحال هو دمج اللاجئين الفلسطينيين بالكيان الإسرائيلي اقتصادياً ، ونلاحظ أيضاً من خلال ذلك المشروع، خلوه من ذكر الحقوق السياسية للشعب الفلسطيني، وذلك من أجل إنهاء وإذابة الهوية الفلسطينية ومن

(*) لجنة برونو: هيئة للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي، يترأسها الأكاديمي ميخائيل برونو بالاشتراك مع هيئة الدراسات الاجتماعية برئاسة الدكتورة رفقه بار يوسف، انظر: شؤون فلسطينية، ع ١٠٤، مركز الأبحاث، م.ت.ف، بيروت، تموز (أيلول) ١٩٨٠م، ص٣١، وانظر: مجلة الأرض، السنة الرابعة، ع ٢٣، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق، ١٩٧٧/٩/٢١، ص١٦-١٧.

(1) مجلة الأرض، السنة الرابعة، ع ٢٣، مرجع سابق، ص١٧، وانظر: شؤون فلسطينية، ع ١٠٤، مرجع سابق، ص٣١.

أجل الهيمنة والسيطرة على جميع مقدرات الشعب الفلسطيني الباقية، وذلك حتى يصعب مستقبلاً أي حلول سياسية للقضية الفلسطينية.

كما ويهدف هذا المشروع إلى جلب الأيدي العاملة من سكان الأرض المحتلة للعمل في إسرائيل، وتشجيع بعض الصناعات والمزروعات التي تخدم الاقتصاد الإسرائيلي. بالإضافة إلى ضرب المقاومة.

ومن خلال ذلك المشروع، نلاحظ تركيز اللجنة التي عرضت هذا المشروع، على إفراغ مخيمات اللاجئين الفلسطينية من سكانها عن طريق تقديم الحوافز المادية، وتوفير أماكن سكن جديدة وتحسين الأحوال المعيشية للاجئين، وذلك لأن تلك المخيمات تمثل مصدر إزعاج أمني لإسرائيل.

إذن هذا المشروع، هو بمثابة مشروع اقتصادي بحت، وليس مشروعاً سياسياً ويمثل في جزئياته أحد الركائز الهامة للموقف الإسرائيلي الرسمي في ذلك الوقت نحو المناطق المحتلة لعام ١٩٦٧م.

٢ - مشروع دوف زاكين[*] عام ١٩٧٢م:

قدم دوف زاكين في سنة ١٩٧٢م مشروعاً لحل قضية اللاجئين، وقد تضمن الاقتراحات التالية:[١]

- إفراغ مخيمات اللاجئين تدريجياً عن طريق منح اقتصادية، أهمها تقديم مساكن بسعرٍ رمزي في مناطق بلدية قريبة من أماكن التشغيل الجديدة التي سيتم إنشاؤها.
- تحسين الخدمات العامة في المدن العربية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك من أجل خلق دافع يشجع اللاجئين إلى الخروج من المخيمات.

---

[*] دوف زاكين: عضو كنيست وأحد أقطاب حزب مبام، وكان عضواً في كيبوتس لاهافوت حبشان، وقيادياً في الجناح اليساري للحزب الصهيوني، انظر: مجلة الأرض، ع٢٣، مرجع سابق، ص٨. وانظر: مصالحة إسرائيل وسياسة النفي، مرجع سابق، ص١٢٦.

[1] صامد الاقتصادي، ع ١٠٦، مرجع سابق، ص٢٠٤-٢٠٥. وانظر: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٢م، مرجع سابق، ص٢١٣. مجلة الأرض، السنة الرابعة، ع ٢٣، مرجع سابق، ص١٨.

- منح أصحاب الأعمال من سكان المخيمات قروضاً وتعويضاتٍ تمكنهم من نقل أعمالهم خارج المخيمات لأن انتقال هؤلاء يسهل الخروج الواسع لباقي سكان المخيم.
- يجب على الحكومة القيام بإجراءات عامة، يتم من خلالها تزويد اللاجئين خبرة فنية في مجالات الصناعة والزراعة، لرفع مستوى الحياة وتحسين ظروف معيشتهم.

ويقول زاكين في مقترحاته بأن تمويل خطة حل مشكلة اللاجئين، يمكن أن لا يكون عبئاً باهظاً بالنسبة لإسرائيل، وأن كل ما على إسرائيل فعله، هو أن تبدأ المهمة وتأخذ على عاتقها المسؤولية تجاه المشكلة، وعندئذٍ وعن طريق المباشرة الفعلية يمكنها أن تحصل على مساعدات دولية.[١]

من الواضح من خلال مشروع زاكين، أن المشروع في مجمله يركز فقط على إعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين وتأهيلهم من خلال تزويدهم بالمساكن، والخبرة الفنية في مجالي الزراعة والصناعة، وتقديم المساعدة المالية كقروض لذوي الأعمال، حيث من خلالها يتم تشجيع اللاجئين على الرحيل من المخيمات.

إذن هدف مشروع زاكين هو حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين عن طريق التنمية، وليس عن طريق الحل السياسي الديمقراطي الذي يعتمد على الاعتراف بالحقوق المشروعة للفلسطينيين، ومشروع زاكين في حدّ ذاته يمثل كثيراً من المواقف الإسرائيلية سواء الرسمية منها أو غير الرسمية.

ويجب الأخذ بعين الاعتبار، أن مثل تلك المشاريع لم تأتِ عَرَضاً، أو نتيجة اجتهادات فردية، بل جاءت مستندة على ركائز من حث الخبراء، وبتكليفٍ من الحكومة نفسها أحياناً[٢]، والدليل على ذلك ما قامت به إسرائيل عملياً، عن طريق هيئة من مكاتب الخدمات الهندسية في وزارة الدفاع، بإشراف العميد شلومو غازيت (منسق العمليات الإسرائيلية في المناطق المحتلة) وتولت هذه اللجنة صوغ برنامج شامل لقطاع غزة يتضمن خطوات لدمج القطاع في الاقتصاد الإسرائيلي، وتأهيل اللاجئين، وإعادة تخطيط المخيمات.[٣]

ويعتبر مشروع دوف زاكين بشكلٍ عام متطابق مع ما جاء في مشرع لجنة برونو.

([1]) صحيفة هآرتس، تل أبيب، ع ١١، أغسطس ١٩٧٢م، ص٥، وانظر: مجلة الأرض، السنة الرابعة، ع ٢٣، ص١٨.

([2]) شؤون فلسطينية، ع ٨٦، مرجع سابق، ص١٤١.

([3]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٢م، مرجع سابق، ص١١٣.

٣ - مشروع أهرون كوهين[*] عام ١٩٧٢م:

يتضمن مشروع أهرون كوهين النقاط التالية[1]:

- على إسرائيل أن تعرض على الشعب الفلسطيني لقاء الاعتراف بها مساعدة من أحسن ما لديها من قدرة لتطوير دولته على ضفتي الأردن، في حدود تكون في أساسها حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧م، وهذا لا يعني أن تستثني من ذلك إمكانية تعديلات حدود معقولة متفق عليها.
- جميع القضايا المتعلقة بين الشعبين – مثل مستقبل قطاع غزة، ومسألة القدس، وحل قضية اللاجئين، يجب أن تكون مواضيع لمفاوضات دون شروط مسبقة، إذا توفرت البيئة الحسنة من الطرفين، والسعي المشترك نحو حل القضايا المشتركة حلاً عادلاً ومشرفاً.
- من الممكن إشراك الأمم المتحدة، لإزالة مصاعب التمثيل الفلسطيني ذي الصلاحية إذا أحوج الأمر إلى ذلك.
- بوسع الاعتراف المتبادل ذات السيادة في إطار فلسطين الانتداب سابقاً أن يكون قاعدة وخطوة أولى نحو إقامة اتحاد فيدرالي بينها.
- يمكن حل قضية اللاجئين من خلال الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي، وبإسكانهم من جديد، وإيجاد مصادر الرزق في مجالات الدول العربية الفلسطينية على جانبي الأردن، ويمكن استيعاب قسم معين منهم متفق عليه في دولة إسرائيل.

يبدو لنا واضحاً من خلال مشروع أهرون كوهين، أنه يناقض نفسه، ففي البند الثاني يقول: يتم حل جميع القضايا، مثل مستقبل قطاع غزة، والقدس، وقضية اللاجئين عن طريق المفاوضات دون شروط مسبقة، وفي البند الأول من مشروعه، يشترط قيام دولة فلسطينية على ضفتي الأردن في حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧م، مع التعديل في الحدود، إذن الدولة التي يقترحها كوهين تقع ضمن حدود جغرافية بين الضفة الغربية والشرقية ونهر الأردن، أيضاً

---

[*] أهرون كوهين: كاتب ومحلل سياسي إسرائيلي، له سلسلة من المقالات حول المسألة الفلسطينية وطريق حل الصراع العربي الإسرائيلي، انظر: عبدالهادي، مرجع سابق، ص٤٧٨.

(1) المرجع السابق، ص٤٨٨.

يتحدث كوهين في مشروعه بأن دور الأمم المتحدة يقتصر فقط على إزالة المصاعد التي تعترض التمثيل الفلسطيني من سكان الأرض المحتلة.

إن مشروع كوهين بحد ذاته يمثل كثيراً من المواقف الإسرائيلية التي سبقته سواء من إقامة دولة فلسطينية في الضفة الشرقية لنهر الأردن، أو من خلال اتحاد فدرالي يتم من خلال دمج الفلسطينيين، وجعلهم تابعين لإسرائيل اقتصادياً، وسياسياً، أو عن طريق إعادة تأهيل وتطوير اللاجئين من خلال الإسكان والاقتصاد.

أخيراً أن هذا المشرع يمثل رأي شخص كاتب ومحلل سياسي إسرائيلي، لا يمثل الموقف الرسمي للحكومة الإسرائيلية، وأن جزء من أفكاره تم تطبيقها على أرض الواقع في تلك الفترة.

وأخيراً وبالرغم من الاختلاف الواضح في توجهات النخبة السياسية الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية في تلك الفترة، إلا أننا نجد أن هذه الاتجاهات أو تلك الأفكار والمشاريع ظلت حبراً على ورق، ولم يطبق منها على أرض الواقع سوى تلك الأفكار والمشاريع التي أدت إلى ترسيخ الاحتلال، فقد استمرت إسرائيل وبوتيرة متصاعدة، في زرع الأراضي الفلسطينية بالمستوطنات، وقد استمرت في مشاريع الاستيطان، ومحاولات تغيير المعالم التاريخية والطبيعية والديموغرافية لتلك المناطق، وبشكلٍ سريع، بالرغم من المعارضة الدولية لتلك السياسة، وهذا ما يؤكد أن الأفكار والمشاريع الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية، ظلت تراوح مكانها، ولم يطبق منها سوى تلك الأفكار والمشاريع التي رسخت الاحتلال والسيطرة.

الفصل الخامس

الأفكار والمشاريع الإسرائيلية عام ١٩٧٤-١٩٧٧م

المبحث الأول: الأوضاع السياسية والعسكرية والاقتصادية عام ١٩٧٤–١٩٧٧م

أولاً: الأوضاع السياسية

ثانياً: الأوضاع العسكرية

ثالثاً: الأوضاع الاقتصادية

المبحث الثاني: الأفكار والمشاريع الإسرائيلية عام ١٩٧٤–١٩٧٧م

أولاً: بيئة وخلفية الأفكار والمشاريع الإسرائيلية عام ١٩٧٤–١٩٧٧م

ثانياً: الأفكار والمشاريع الإسرائيلية الرسمية عام ١٩٧٤–١٩٧٧م

ثالثاً: الأفكار والمشاريع الإسرائيلية غير الرسمية عام ١٩٧٤–١٩٧٧م

المبحث الأول
الأوضاع السياسية والعسكرية والاقتصادية عام ١٩٧٤-١٩٧٧م

أولاً: الأوضاع السياسية

ثانياً: الأوضاع العسكرية

ثالثاً: الأوضاع الاقتصادية

أولاً: الأوضاع السياسية:

حدث في الفترة الواقعة ما بين ١٩٧٤-١٩٧٧م، تطورات وأحداث عدة، لكل من الجانب الإسرائيلي والجانب الفلسطيني على المستوى السياسي سواء على الصعيد الداخلي أو الدولي، مما كان له أثر واضح على الأوضاع السياسية لكل منهما.

فبالنسبة للجانب الإسرائيلي، مرت إسرائيل بحالة من القلق عندما بدأ يصلها تقارير من سفارتها في دول العالم حول تقدم القضية الفلسطينية في المجال الدولي إعلامياً وسياسياً، وبدأت الصحف الإسرائيلية تشكو من أن "القضية الفلسطينية اعتلت بساط المسرح الدولي" وهناك هستيريا دولية حول القضية الفلسطينية"[١].

ونتيجة لتزايد ظهور القضية الفلسطينية على المسرح السياسي الدولي، قررت الحكومة الإسرائيلية الاجتماع في ٢١ تموز ١٩٧٤م، لمناقشة هذه الأوضاع الجديدة وبعد الاجتماع أصدرت الحكومة الإسرائيلية القرارات التالية:

الحكومة تسعى إلى مفاوضات تؤدي إلى اتفاقية سلام مع الأردن.

السلام يقوم على أساس وجود دولتين فقط: إسرائيل وعاصمتها القدس الموحدة ودولة عربية أردنية- فلسطينية في شرق إسرائيل.

الحكومة تتبنى إعلان رئيس الحكومة في الكنيست بتاريخ ٣ يونيو، ١٩٧٤م من أن إسرائيل لن تدخل في مفاوضات مع منظمات الإرهاب الراغبة في القضاء على إسرائيل.[٢]

يبدو لنا واضحاً من خلال قرار الحكومة الإسرائيلية السابق الذكر، مدى تأثر إسرائيل بالوضع السياسي الدولي الجديد الذي طرأ على القضية الفلسطينية، وأن هذه القرارات هي بمثابة طريقة تحاول إسرائيل من خلالها تخفيف الضغط الدولي عن نفسها، وحتى تُظهِرْ إسرائيل نفسها أمام المجتمع الدولي، بأنها دولة محبة ومهتمة بالسلام.

---

(1) هآرتس، تل أبيب، ع٢١، أغسطس ١٩٧٤م، ص٣.

([2]) معاريف، تل أبيب، ع٢٢، يوليو ١٩٧٤م، ص١.

وفي تلك السنة جرت انتخابات الكنيست الثامن، وفي إثر إعلان نتائج تلك الانتخابات بفوز كتل المعراخ، واجه المعراخ صعوبة في قضية تأليف حكومة جديدة، في الوقت الذي أعلن فيه موشي ديان قراره بعدم الاشتراك في الحكومة، وشاركه في ذلك شمعون بيرس، ومع تعثر محاولات تأليف الحكومة الجديدة، أعلنت غولدا مئير عدم رغبتها في تأليف الحكومة بينما أصر المفدال، كشرط للمشاركة في الحكم على تعديل أو ضمان تعديل قانون "من هو اليهودي".[١]

وقد نجحت مئير في تأليف حكومة إسرائيلية جديدة بعد مفاوضات استمرت ٧٠ يوماً تخللتها أزمات حادة وصراعات عنيفة بين الكتل داخل حزب العمل والمفدال، ومن الأسباب التي مكنت مئير من تأليف الحكومة تراجع ديان وبيرس زعيمي رافي عن قرارهما بعدم الإشتراك في الحكومة بحجة خطورة الوضع على الجبهة السورية، وقد مثلت الحكومة أمام الكنيست في ١٠ آذار (مارس) ١٩٧٤م ونالت الثقة بأكثرية ٦٢ صوتاً (الائتلاف) ضد ٤٦ (باقي الكتل) وامتناع ٩ أصوات.[٢]

ومن المشاكل التي تعرضت لها الحكومة الإسرائيلية خلال سنة ١٩٧٤م، توصيات لجنة إجرانات التي شكلت من أجل البحث والتحقيق في تقصيرات الحكومة، حيث أثارت تلك التوصيات عاصفة من التعليقات والانتقادات في مختلف الأوساط السياسية والعسكرية، وصلت ذروتها عندما قدمت مئير استقالة حكومتها في ١٠ نيسان (ابريل) ١٩٧٤م.[٣]

وهكذا مع استقالة حكومة مئير، واجه حزب العمل مشكلة اختيار مرشح جديد لرئاسة الحكومة، ولهذا فقد مالت الترجيحات نحو يتسحاق رابين (ماباي) وشمعون بيرس الذي رشحه رافي بدلا من موشي ديان وفي النهاية حسم الأمر ليتسحاق رابين، الذي بدوره قام في تشكيل الحكومة الجديدة، والتي نالت الثقة بأكثرية ٦١ صوتاً (المعراخ، والأحرار المستقلون، وحركة حقوق المواطن، وموكيد، ضد ٥١ صوتاً (ليكود، والمفدل، والجبهة التوراتية)، وامتناع خمسة أعضاء عن التصويت (٤ راكح، ومردخاي بن فورات).[٤]

([1]) هآرتس، تل أبيب، ع١١، مارس ١٩٧٤م، ص١.

([2]) المرجع السابق، ص ١.

([3]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية للعام ١٩٧٤م، مرجع سابق، ص٢٣٤.

([4]) معاريف، تل أبيب، ع٥، يونيو ١٩٧٤م، ص٢.

أما على المستوى الحزبي لم يطرأ أي تغييرات باستثناء ظهور حركة سياسية جديدة في أواخر آذار (مارس) ١٩٧٤م، أطلق عليها اسم شينوى (التغير) وذلك بمبادرة عدد من أساتذة الجامعات، أبرزهم أمنون روبنشتاين عميد كلية الحقوق في جامعة تل أبيب، وعدد من رجال المهن الحرة والجنود المسرحين، أبرزهم موطي اشكنازي.[١]

وفيما يتعلق بالأوضاع السياسية للجانب الإسرائيلي خلال سنة ١٩٧٥م، فقد بقي تركيب حكومة رابين على ما كان عليه في السنة السابقة، أي مكوناً من الائتلاف الثلاثي: المعراخ (التجمع العمالي)، والأحرار المستقلين، والمفدال (الحزب الديني القومي)، ومستنداً إلى ٦٦ مقعداً في الكنيست، إلا أن تغييرات طفيفة طرأت على هذا التركيب، إذا ألغيت وزارة الإعلام بعد استقالة وزيرها أهرون ياريف، وعين عضو المفدال زفولون هامر وزيراً للشئون الاجتماعية.[٢]

وكان من أبرز القضايا التي واجهت الحكومة الإسرائيلية على صعيد النزاع العربي-الإسرائيلي، خلال سنة ١٩٧٥م مسألة الاتفاق المرحلي مع مصر وما رافقه من تطورات في العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، ومن ثم المحاولات التي جرت لإنجاز اتفاق مماثل مع سوريا، والتي لم تسفر عن أية نتائج، وفي تلك السنة أيضاً اجتهدت الحكومة الإسرائيلية بقيامها بمحاولات لإلغاء قرارات الرباط، وقطع الطريق على منظمة التحرير الفلسطينية لتجسيد إنجازاتها السياسية.[٣]

وفيما يخص الأحزاب السياسية الإسرائيلية خلال سنة ١٩٧٥م، فقد حدثت التطورات الأشد بروزاً على صعيد النشاط العام للأحزاب الإسرائيلية في معسكري اليمين والوسط، ففي داخل التكتل اليمين (ليكود) انشق المركز الحر إلى شطرين، احتفظ أولهما (بزعامة شموئيل تمير وعكيفا نوف) باسم "المركز الحر" وأطلق ثانيهما (بزعامة اليعيزر شوستك وأهود أولمرت) على نفسه اسم "المركز المستقل"، وما لبث "المركز المستقل" أن شكل في نهاية السنة مع "القائمة الرسمية" و "حركة العمل من أجل أرض إسرائيل الكاملة" حزباً جديداً داخل الليكود أطلق عليه

([1]) دافار، تل أبيب، ع ٢٧، مارس ١٩٧٤م، ص٣.

([2]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٥م، منشورات الدراسات الفلسطينية، بيروت، ص٢٨٠، وانظر: ملحق رقم (٢٦)، ص٣١٩.

([3]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٥م، مرجع سابق، ص ٣٠٩.

اسم "لعام" أي "من أجل الشعب"، وكانت حصيلة هذه الخطوات تعزيز مركز حيروت المتفوق داخل الليكود، وتدعيم زعامة مناحيم بيغن، وتثبيت الحزب في مواقفه المتطرفة قومياً.[١]

وفي إطار ما يمكن تسميته "معسكر الوسط" شكلت "حركة حقوق المواطن" بزعامة شولاميت ألوني)، مع مجموعة انشقت عن حزب العمل (بزعامة الأمين العام السابق للحزب، آرييه الياف)، ومجموعة منشقة عن حركة "شينوي"، وبعض عناصر اليسار الجديد (سياح)، حركة جديدة دعيت باسم "ياعد" أي "الهدف" ولكن هذه الحركة انهارت في نهاية السنة، وعاد معسكر الوسط إلى التشرذم.[٢]

كما شهدت سنة ١٩٧٥م، تشكيل تجمع أطلق على نفسه اسم "مجلس السلام الإسرائيلي-الفلسطيني" ضم عناصر "حمائمية" بارزة تنتمي إلى أحزاب وتنظيمات مختلفة، بهدف الدعوة إلى الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، ومفاوضة أية جهة فلسطينية تقبل الاعتراف بإسرائيل، وتكون مستعدة لعقد سلام وإقامة علاقات حسن جوار بها.[٣]

أما على صعيد الأحزاب الإسرائيلية الأخرى خلال سنة ١٩٧٥م فقد كان أبرز التطورات في حزب العمل، حيث فشلت القيادة الجديدة بزعامة رابين في تثبيت مواقعها داخل الحزب، وحدث تحركاً سياسياً قام به وزير الدفاع السابق موشيه ديان لاستعادة دوره المتميز على المستويين العام والحزبي، ومحاولة غير ناجحة قام بها عدد من زعماء كتلة ماباي سابقاً لإحياء الكتلة، وانسحاب آرييه أليلف من الحزب مع مجموعة من أنصاره، وكان أبرز التطورات في اليكود، انعقاد مؤتمري الحزبيين الرئيسيين فيه (حيروت الأحرار)، وانشقاق "المركز الحر"، واستقالة أحد أبرز الشخصيات في حيروت بنيامين هليفي من الحزب، أما المفدال (الحزب الديني القومين)، فقد كان التطوران البارزان فيه: اندماج كتلة الشبيبة مع كتلة وزير الأديان السابق (زيراح فيرها فتيج)، وانضمام زعيم كتلة الشبيبة المتطرفة قومياً، زفولون هامر إلى الحكومة، وعلى صعيد الأحزاب الصغيرة، أقرت المؤسسات المخولة في حزب ماكي

([1]) المرجع السابق، ص ٣٠٩.

([2]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٥م، مرجع سابق، ص ٣٠٩.

([3]) هآرتس، تل أبيب، ع٥، أبريل ١٩٧٥م، ص٣

وحركة الأزرق والأحمر اندماج التنظيمين في حركة "موكيد"، وعقد الفهود السود أول مؤتمر عام لهم.[١]

وبخصوص الوضع السياسي الإسرائيلي خلال سنة ١٩٧٦م، فقد كانت تركيب حكومة رابين خلال تلك السنة، استمراراً للحكومة التي تألفت برئاسته في منتصف سنة ١٩٧٤م بعد استقالة حكومة مئير، في أعقاب الأزمة الوزارية التي فجرها تقرير لجنة اجرانات الخاصة بالتحقيق في نتائج حرب سنة ١٩٧٣م، وبقيت حكومة رابين حتى أواسط كانون الأول (ديسمبر) قائمة على ائتلاف بين ثلاث قوى سياسية هي: المعراخ (حزب العمل+ مابام والمفدال (الحزب الديني القومي)، والأحرار المستقلون، واستند الائتلاف الوزاري إلى ٦٨ مقعداً في الكنيست.[٢]

وفي خلال سنة ١٩٧٦م واجهت حكومة رابين أزمة حكم حادة، كان سببها الرئيسي ضعف شخصية رابين وفشله في توطيد مركزه كرئيس للحكومة وكزعيم لحزب العمل وكان من مظاهر هذه الأزمة تردي العلاقات بين رابين ووزراء حزبه الرئيسيين، واستقالة مئير رزمي السكرتير العام لحزب العمل من منصبه، وتفكير عدد من مستشاري رئيس الحكومة في الاستقالة، فالمشكلة الرئيسية التي واجهتها إسرائيل خلال تلك السنة هي ضعف القيادة.[٣]

وفي ضوء التطورات آنفة الذكر واجهت الحكومة الإسرائيلية أزمة حادة فمع تدهور الوضع الاقتصادي وتضاؤل الهجرة وتفشي الفساد، اندفع الكثيرون داخل الأحزاب وخارجها إلى المطالبة بالتبكير في إجراء انتخابات الكنيست[٤]، كما برزت قوى سياسية جديدة أهمها "الحركة الديمقراطية للتغيير" بزعامة رئيس الأركان السابق يغيئيل يدين، وحركة "شلوم تسيون" بزعامة اللواء احتياط اريئيل شارون.[٥]

([1]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٥م، مرجع سابق، ص ٣٠٩-٣١٠.

([2]) يسرائيل شناتون هممشلاة، ٥٧٣٧ (الكتاب السنوي للحكومة الإسرائيلية، ١٩٧٦م)، (عبري)، وزارة المعارف والثقافة، مركز الإعلام، القدس، ١٩٧٧م، ص ٧٦٤

([3]) هآرتس، تل أبيب، ع١٠، فبراير ١٩٧٦م، ص ٢.

([4]) عبدالخالق، غسان، الحال الفلسطيني بعد ثلاثين عاماً من حزيران ١٩٦٧م، منشورات مؤسسة عبدالحميد شومان، عمان، ط١، ١٩٩٨م، ص١١٣-١١٤. وانظر: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٦م، مرجع سابق ص١٧٨.

([5]) عل همشمار، تل أبيب ن ع٢٧، نوفمبر ١٩٧٦م، ص٢.

هكذا واجهت حكومة رابين خيارين: إما المخاطرة بخوض معركة ثانية في الكنيست وإما الاستقالة وقد اختار رابين الاستقالة، إذ قدم استقالته إلى رئيس الدولة في ٢٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٦م، وفي اليوم التالي ألقى بياناً أمام الكنيست شرح فيه أن استقالة رئيس الحكومة هي بمثابة استقالة الحكومة بحسب "القانون الأساسي" الإسرائيلي، وذكر أن الحكومة الحالية ستواصل ممارسة مهمتها كحكومة انتقالية حتى تأليف حكومة جديدة، وأوصى رابين أخيراً بإجراء انتخابات الكنيست التاسع في أقرب وقت ممكن.[١]

تركز النشاط السياسي الداخلي في إسرائيل خلال سنة ١٩٧٧م، على انتخابات الكنيست التي ستجرى في ١٧ أيار (مايو) ١٩٧٧م، وعلى عكس ما هو مفروض في هذه الحالة، فقد تميزت هذه الفترة بانقسامات داخل الأحزاب والكتل، وهناك اتجاهان كبيران يواجهان الحملة الإنتخابية الحالية، الاتجاه الأول يرتكز نشاطه على مواضيع السياسة الخارجية والأمنية وأمور التسوية المحتملة، أما الاتجاه الثاني فيركز على الأمور الداخلية ومعالجة الأوضاع السيئة اقتصادياً واجتماعياً.[٢]

وتأكيداً لذلك، فقد وصفت صحيفة هآرتس الحالة الداخلية فقالت: "أن الصورة الحزبية في إسرائيل قد تبدلت في الآونة الأخيرة وأخذت اتجاهاً غريباً جداً، فبدلاً من ازدياد التضامن داخل التكتلات الكبرى، بدأت هذه التكتلات تعاني من الانقسام، الأمر الذي يكشف عن الأزمة الحادة التي يمر بها المجتمع الإسرائيلي".[٣]

وكان الحدث البارز في الوضع السياسي داخل إسرائيل في الفترة الواقعة بين إبريل ومايو سنة ١٩٧٧م، هو زيادة البلبلة والتصدع في حزب العمل وفي المعراخ على إثر استقالة رابين المفاجئة من مركزه كمرشح للمعراخ لرئاسة الحكومة القادمة، ومن رئاسة قائمة حزب العمل للانتخابات وكان السبب المعلن أو المباشر لهذه الاستقالة هو وجود حساب بالعملة الأجنبية لزوجة رابين في أحد البنوك الأمريكية بشكل مخالف للقانون الإسرائيلي، وقد أعلن رابين أنه يتحمل المسئولية مع زوجته[٤]، وهناك سبب آخر وهو أن رابين كان يمثل رأس السلطة التي

([1]) محاضر الكنيست الإسرائيلي ١٩٧٦/١٢/٢١م، ص ٧٥٧، انظر الجعفري، مرجع سابق، ص١٥.

([2]) مجلة الأرض، السنة الرابعة، ع١٠-١١، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق، ١٩٧٧/٢/٢١م، ص٤٣.

([3]) هآرتس، تل أبيب، ع٦، يناير ١٩٧٧م، ص١.

([4]) مجلة الأرض، السنة الرابعة، ع١٧، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق، ١٩٧٧/٥/٢١م،ص٢٢.

تورط كثير من أفرادها في فضائح مالية، ويعتبر هو بنظر الجمهور مسئولاً عنها فكان لابد للحزب من تقديم ضحية واستبدال الرأس برأس جديدة قبل الانتخابات.[١]

ومن الجدير بالذكر أن قبيل إجراء انتخابات الكنيست التاسعة، قد بلغ عدد الكتل والأحزاب التي تقدمت بقوائم مرشحين لخوض الانتخابات ٢٣ كتلة وحزباً [٢]، لم يفلح في الوصول إلى الكنيست منها سوى ١٣ قائمة، ولقد جاءت النتائج على الشكل الآتي:[٣]

الليكود: ٤٣ مقعداً بزيادة أربعة مقاعد عما كان لديه في الكنيست الثامنة.

المعراخ: ٣٢ مقعداً بخسارة ١٩ مقعداً.

الحركة الديمقراطية للتغيير: ١٥ مقعداً.

المفدال: ١٢ مقعداً بزيادة مقعدين.

الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (بزعامة راكح) ٥ مقاعد.

أغودات يسرائيل: ٤ مقاعد.

وكل من شيلي وشلوم تسيون: مقعدان.

والأحرار المستقلين وحقوق المواطن والقائمة العربية (المرتبطة بالمعراخ) وعمال أغودات يسرائيل وبلاتوشارون: مقعد واحد.

في الواقع أن نتائج الانتخابات جاءت مغايرة لكل التوقعات والتقديرات، فقد كان أغلب المراقبين يتوقعون أن تسفر الانتخابات عن خسارة المعراخ بعض مقاعده، مع بقاءه كقوة أولى في الكنيست الجديد، ولكن ما حدث كان انقلاباً أدى إلى خلخلة الاستقرار النسبي وموازين القوى السياسية التي ظلت سائدة في إسرائيل طوال الأعوام التسعة والعشرين الماضية.[٤]

([1]) هآرتس، تل أبيب، ع٧، يونيو ١٩٧٧م، ص١.

([2]) مجلة الأرض، السنة الرابعة، ع١٦، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق، ١٩٧٧/٥/٧م، ص١٠، انظر ملحق رقم (٢٧)، ص٣٢٠.

([3]) مجلة الأرض، السنة الرابعة، ع١٩، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق: ١٩٧٧/٦/٢١م، ص٢٤.

([4]) مجلة الأرض، السنة الرابعة، ع ١٨، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق، ١٩٧٧/٦/٧م، ص٣٦، وانظر: شئون فلسطينية، ع٦٧، مركز الأبحاث، م.ت.ف، بيروت، حزيران (يونيو) ١٩٧٧م، ص٧، وانظر جريدة الرأي الأردنية، ع ٤٠٦٧، ١٩٨١/٧/١٠م.

وبشكل عام يمكن القول بأن نتائج الانتخابات التاسعة، قد أحدثت تغييراً غير بسيط في الخارطة السياسية بإسرائيل، وعكست اتجاهاً واضحاً نحو تطور اليمين المتطرف، وكشفت عن الوجه القبيح والبشع للصهيونية، وهذا بطبيعة الحال سوف يظهر على طبيعة الأفكار والمشاريع الإسرائيلية تجاه المناطق المحتلة.

وفيما يتعلق بالوضع السياسي للفلسطينيين خلال الفترة الواقعة ما بين ١٩٧٤-١٩٧٧م، كان من أبرز التطورات على الساحة الفلسطينية خلال سنة ١٩٧٤م، ظهور الشخصية الفلسطينية في الأراضي المحتلة من خلال الجبهة الوطنية التي كان تكوينها قد أعلن في آب (أغسطس) ١٩٧٣م، ويمكن القول أن الجبهة الوطنية قادت العمل السياسي في الأراضي المحتلة خلال سنة ١٩٧٤م، ورافقت التطورات الجارية على الساحة العربية والإسرائيلية والدولية بأسلوب مميز.[١]

وقد أصدرت الجبهة الوطنية الفلسطينية، في بداية السنة بياناً حول تمثيل الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة أكدت فيه "أن الجبهة الوطنية تقوم وبالتنسيق الكامل مع منظمة التحرير الفلسطينية وبتفاهم تام من أجل إبراز إرادة شعبنا في التحرير من الاحتلال وتقريره مصيره على أرضه".[٢]

وكان من بين النشاطات السياسية في الأراضي المحتلة خلال سنة ١٩٧٤م، انعقاد اجتماعاً وطنياً كبيراً ي مدينة القدس، قامت به جمعية الشبان المسيحيين، وأعدت له ١٢٠ شخصية شعبية ودينية وصحافية، وذلك لتأبين السيد فهمي الحموري بمناسبة مرور أربعين يوماً على وفاته في المعتقلات الإسرائيلية تحت وطأة التعذيب، وذكرت صحيفة "معاريف" الإسرائيلية أن الحضور تعدى الخمسمائة شخصية من أنحاء المناطق، ومن بينها مفتي عمان الشيخ فتحي الحموري شقيق المتوفي، وكل من مفتي القدس والخليل، والسيد أنور نسيبة، والدكتور حيدر عبدالشافي من غزة، والشاعرة فدوى طوقان، وقالت الصحيفة أن المجتمعين نددوا بالاحتلال الإسرائيلي، وأشادوا بمقاومة السكان.[٣]

([1]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٤م، مرجع سابق، ص ٩٥-٩٦.

([2]) المرجع السابق، ص ٩٦.

([3]) معاريف، تل أبيب، ع١٠، مارس ١٩٧٤م، ص٢.

أما على المستوى السياسي الخارجي للفلسطينيين، المتمثل بمنظمة التحرير الفلسطينية خلال سنة ١٩٧٤م من فقد أصبح لمنظمة التحرير الفلسطينية وضع مراقب لدى هيئة الأمم المتحدة وبالتالي أصبح حضور منظمة التحرير على الساحة الدولية مؤكداً لحضور الشعب الفلسطيني كشعب، وأصبحت قرارات هيئة الأمم المتحدة تشير إليه بهذه الصفة مؤكدة حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة.[١]

وخلال سنة ١٩٧٥م، ازداد النشاط السياسي الفلسطيني، سواء في الأراضي المحتلة أو خارجها، فعلى مستوى نشاطات الاتحادات والمنظمات الجماهيرية الفلسطينية، فقد شاركت الإتحادات والمنظمات الجماهيرية القوى الأخرى المشاركة في الثورة الفلسطينية، في العمل لمجابهة الأحداث التي واجهت الثورة خلال هذه السنة، كما طرحت وجهة نظر الجماهير الفلسطينية فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية ومسيرة النضال، ففي المؤتمرات العامة التي عقدتها الاتحادات نوقشت الأوضاع والتحديات التي تواجهها القضية الفلسطينية، كما دعت إلى توحيد الموقف الفلسطيني، وتعزيز وحدته لمواجهة التآمر على الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.[٢]

وفي أواخر سنة ١٩٧٥م جرت انتخابات المجالس القروية للمرحلة الأولى في الضفة الغربية والتي جرت بتأييد وتحضير من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي وذلك لخلق زعامة فلسطينية محلية تكون بديلة لمنظمة التحرير الفلسطينية.[٣]

ويمكن القول أن معركة الانتخابات البلدية أخذت طابعاً سياسياً عبر عن نفسه بالتنافس الواضح بين أنصار منظمة التحرير الفلسطينية وأنصار الأردن، وبعد ظهور نتائج الانتخابات تبين أن معظم الناجحين تمثل وجوهاً وطنية وقريبة من منظمة التحرير ففي مدينة رام الله مثلاً حققت القائمة الوطنية التي يرئسها كريم خلف انتصاراً كبيراً.[٤]

أما في قطاع غزة، فإن سلطات الاحتلال قامت بتعيين مجلس بلدي لمدينة غزة برئاسة السيد رشاد الشوا، إلا أن بعض الشخصيات امتنع من المشاركة في المجلس.[٥]

([1]) عبدالخالق، مرجع سابق، ص ٣٧.

([2]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٥م، مرجع سابق، ص ٥٥-٥٦.

([3]) الجعفري، مرجع سابق، ص ١٦.

([4]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٦م، مرجع سابق، ص ٧٦.

([5]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٢م، مرجع سابق، ص ١١٥-١١٦.

هذا وقد لعبت الجبهة الوطنية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة في سنة ١٩٧٥م دوراً بارزاً في التصدي لكافة المؤامرات التي تستهدف تصفية القضية الفلسطينية، إضافة على أنها ساهمت في رفع الروح النضالية داخل الأراضي المحتلة، كما كان للجبهة دور أساسي في دفع الشخصيات الوطنية نحو الفوز في الانتخابات البلدية في الضفة الغربية لعامي ١٩٧٥م، ١٩٧٦م، الأمر الذي دفع السلطات الإسرائيلية إلى ممارسة كافة أشكال الاضطهاد ضد قيادتها وأعضائها.[١]

وفيما يتعلق بالنشاط السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية خلال سنة ١٩٧٥م، فقد حققت انتصارات سياسية على الصعيد الدولي، حيث نجحت بعد مداولات طويلة ضمن المجموعة العربية في الأمم المتحدة، في التوصل إلى صيغة مشروع قرار تدعو إلى إشراكها على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى في جميع الجهود والمحادثات والمؤتمرات المتعلقة بالشرق الأوسط التي تعقد تحت إشراف الأمم المتحدة.[٢]

وعلى الصعيد العربي نجحت منظمة التحرير خلال سنة ١٩٧٥م، في الحصول على الاعتراف بها كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، من خلال مؤتمر القمة العربي الذي عقد في الرباط، والذي بدوره شجع إسرائيل لطرح مشروع الإدارة المحلية في هذه الفترة بحجة وجود "فراغاً" سياسياً في المناطق المحتلة.[٣]

وفيما يتعلق بالوضع السياسي الفلسطيني خلال سنة ١٩٧٦-١٩٧٧م، فقد شهدت تلك الفترة تطورات سياسية جديدة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، فبالنسبة للوضع السياسي الداخلي بدأت إسرائيل استعداداتها لتطبيق المرحلة الثانية من انتخابات البلدية، ففي الثاني عشر من نيسان (إبريل) ١٩٧٦م، أجريت الانتخابات البلدية في ٢٤ مدينة من مدن الضفة الغربية[٤]، وجاءت النتائج مرة أخرى معاكسة لتوقعات الحكم العسكري الإسرائيلي[٥] إذ سيطرت القوائم الوطنية سيطرة شبه كاملة على المجالس البلدية، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل أهمها: الاستعداد المسبق من جانب الشخصيات والهيئات الوطنية للانتخابات، ودخولها المعركة

([1]) الموسوعة الفلسطينية/ مج٢، مرجع سابق، ص٢٧.

([2]) الجعفري، مرجع سابق، ص ١١٨.

([3]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٥م، مرجع سابق، ص ١١٤.

([4]) الجعفري، مرجع سابق، ص١٧.

([5]) ليش، مرجع سابق، ص٣٠.

الانتخابية ضمن "قوائم وطنية" موحدة، تحت شعار"إسقاط مشروع الإدارة الذاتية" وقد تم ذلك كله في مناخ سياسي تم بظهور الشخصية الوطنية الفلسطينية وتنامي الشعور الوطني العام لدى أهالي المناطق المحتلة، وعن طريق الانتخابات البلدية والقروية، استطاعت الشخصيات والقوى الوطنية في الضفة الغربية أن تفوت على السلطات العسكرية الإسرائيلية، ما كانت تعتبره أفضل فرصة لتمرير مشروع "الإدارة الذاتية"، وكإجراء مضاد شرعت سلطات الاحتلال في انتهاج خطين متوازيين: الأول يرمي إلى الضغط على رؤساء البلديات الجدد لتحجيم دورهم وتقليص صلاحياتهم، والثاني يهدف إلى استمالتهم من خلال الوعد بمنحهم دوراً في المحادثات المقبلة من أجل اتفاق سلام.[١]

كما وشهدت تلك الفترة تحركاً سياسياً، بهدف تسوية النزاع العربي- الإسرائيلي، حيث قام الرئيس المصري السادات بزيارة إسرائيل، وإعلان مناحيم بيغن رئيس الوزراء الإسرائيلي في ذلك الوقت لمشروع الحكم الذاتي للفلسطينيين.[٢]

وفي تلك الفترة شهدت الأراضي المحتلة تحركاً سياسياً من خلال الاتحادات والمنظمات الجماهيرية والقوى الأخرى، رافضة في ذلك زيارة الرئيس المصري السادات للمنطقة ورافضة أيضاً لأي مشروع يتم من خلاله تصفية القضية الفلسطينية.

كما وقامت منظمة التحرير الفلسطينية بنشاط سياسي في تلك الفترة، بالتنقل بين عواصم الدول العربية، من أجل إسقاط التحرك المصري نحو عقد اتفاقية سلام مع إسرائيل، على حساب تسوية القضية الفلسطينية.[٣]

([1]) الجعفري، المشروع الإسرائيلي للإدارة الذاتية (جذوره – تطوره – أخطاره)، مرجع سابق، ص ١٧، وانظر ليش، آن موسلي، الانتقال إلى الحكم الذاتي الفلسطيني خطوات عملية نحو سلام إسرائيلي- فلسطيني، ترجمة نهلة الخطيب، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط١، ١٩٩٣م، ص٣٠.

([2]) بغدادي، مرجع سابق، ص ١٢٤، انظر: سويد، مرجع سابق، ص١٤٥.

([3]) سويد، مرجع سابق، ص١٤٥-١٤٦.

ثانياً: الأوضاع العسكرية:

شهدت الفترة ١٩٧٤-١٩٧٧م، تطورات عسكرية لكلا الجانبين، الإسرائيلي الفلسطيني، فبالنسبة للجانب الإسرائيلي خلال سنة ١٩٧٤-١٩٧٥م، سعت إسرائيل كما في السنوات السابقة للحصول على الأسلحة من أجل تطوير قدرتها العسكرية، وخاصة بعد الضربة العسكرية التي تلقتها خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣م، حيث قامت إسرائيل في تلك السنة بالتفاوض مع وزارة الدفاع الأمريكية حول زيادة تسليحها وتوسيعه.[١]

وفي هذا الإطار قامت إسرائيل خلال سنة ١٩٧٤-١٩٧٥م، بطلب من الولايات المتحدة الأمريكية صفقة من الأسلحة قيمتها مليار دولار بشكل مستعجل، ومليار ونصف المليار دولار كل سنة خلال السنوات الخمس القادمة، هذا بالإضافة إلى ما زودت به إسرائيل خلال حرب أكتوبر وقيمته ٢,٢ مليار دولار.[٢]

ومما يدل على سعي إسرائيل الحثيث للتزود بالأسلحة، ما صرح به وزير الاقتصاد الإسرائيلي يهوشواع رابينوفتش، أن إسرائيل تعيش في حالة طوارئ لم يسبق لها مثيل، وقد خصصت هذه السنة ملياري دولار لشراء الأسلحة.[٣]

كما وصرح وزير الاقتصاد أيضاً أن إسرائيل تخصص ثلث دخلها القومي لشراء الأسلحة مع أن أمريكا تصرف على التسليح ٧% فقط من دخلها القومي.[٤]

ومما يجب ذكره أن نسبة موازنة الدفاع الإسرائيلية قد بلغت عام ١٩٧٤-١٩٧٥م، حوالي ٤١% من الميزانية العامة للدولة أي ما يعادل "١٤,٥ مليار ليرة إسرائيلية".[٥]

وفيما يتعلق بالأوضاع العسكرية على الحدود خلال سنة ١٩٧٤-١٩٧٥م فقد شهدت تلك السنة ما يسمى بمعارك الاستنزاف على الجبهتين السورية والمصرية، ويمكن القول أن الجبهة المصرية الإسرائيلية لم تشهد يوماً واحداً من الهدوء التام بعد قرار وقف إطلاق النار لحرب سنة ١٩٧٣م، فقد كانت تحدث اشتباكات يومية بين الطرفين، تستخدم فيها الأسلحة الخفيفة والمدافع،

([1]) مجلة الأرض، السنة الأولى، ع٢٤، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق، ٧ أيلول ١٩٧٤م، ص٦.

([2]) همومديع، ع ٢٧، أغسطس ١٩٧٤م، ص٢.

([3]) هآرتس، تل أبيب، ع٨، أغسطس ١٩٧٤م، ص١.

([4]) دافار، تل أبيب، ع١١، أغسطس ١٩٧٤م، ص٣.

([5]) أبو النمل، مرجع سابق، س ١٢٦.

وقد استمرت معارك الاستنزاف تلك إلى حين توقيع اتفاق فصل القوات بين الجيشين المصري والإسرائيلي يوم ١٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٤م.[١]

كما وتم التوصل في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٥م، إلى اتفاقية (سيناء الثانية) بين مصر وإسرائيل تتضمن انسحاب القوات الإسرائيلية عن مناطق جديدة في سيناء، بما في ذلك حقول النفط في أبو رديس، ووجود فنيين أميريكيين يشرفون على ذلك بالإضافة إلى قوات الطوارئ الدولية التابعة للأمم المتحدة.[٢]

أما الجبهة السورية، فقد مرت معارك الاستنزاف خلال تلك الفترة، بعدة مراحل من العنف والتصعيد، بدأت المرحلة الأولى بمعارك شبه يومية، كان الهدف الأساسي منها بحسب ما كان يذكره الناطق العسكري السوري، منع القوات الإسرائيلية من تحصين مواقعها في الجيب الذي احتله الجيش الإسرائيلي داخل الأراضي السورية في أثناء حرب سنة ١٩٧٣م.[٣]

أما المرحلة الثانية فبدأت بشن حرب استنزاف منظمة ويومية ضد القوات الإسرائيلية بتاريخ ١٢ آذار (مارس) ١٩٧٤م فأخذت المدفعية السورية تقصف المواقع الإسرائيلية المواجهة لها بعنف، واعترف الناطق العسكري الإسرائيلي، في سلسلة بيانات أصدرها، بأن خسائر الجيش الإسرائيلي خلال الفترة ما بين ١٢ و ٢٨ آذار (مارس) بلغت ٤ جنود قتلى، و١٢ جندياً جرحى.[٤]

أما المرحلة الثالثة، فبدأت في أواخر آذار (مارس) ومطلع نيسان (أبريل) ١٩٧٤م، بتصعيد حدة الاشتباكات على جبهة الجولان، ونقل القتال إلى منطقة جبل الشيخ.[٥]

استمرت المعارك على الجبهة السورية حتى ٣١ أيار (مايو) ١٩٧٤م، مما دفع هذا الوضع تدخلاً دولياً نتج عنه توقيع اتفاق فصل القوات على الجبهة السورية في جنيف يوم ٣١ أيار (مايو) ١٩٧٤م، وانسحبت بموجبه القوات الإسرائيلية بحسب الخرائط التي أرفقت

([1]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٤م، مرجع سابق، ص ٣٠٥، وانظر ملحق رقم (٢٨) ص٣٢٢.

([2]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٤م، مرجع سابق، ص٣٩٩، انظر: ملحق رقم (٢٩)، ص٣٢٣.

([3]) جريدة النهار البيرونية، ع٣، يناير ١٩٧٤م، ص٢.

([4]) هآرتس، تل أبيب، ع ٧، مايو ١٩٧٤م، ص١.

([5]) جريدة النهار البيرونية، ع٤، إبريل ١٩٧٤م، ص١.

بالاتفاق من جميع مواقع جبل الشيخ التي احتلتها في حرب ١٩٧٣م، ومن مدينة القنيطرة، ومن بعض الأراضي في منطقة الرفيد.[١]

ويجدر الإشارة إلى أن سنة ١٩٧٤-١٩٧٥م، شهدت تغييرات في المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، وذلك من خلال تحريك بعض المناصب يشمل جميع صفوفه كما وشهدت أيضاً سلسلة من التعيينات على الصعيد الحكومي، وسن قوانين وإنشاء مؤسسات جديدة، بهدف تعزيز قدرة الحكومة والجيش على تجنب تقصيرات كتلك التي حدثت عشية الحرب الأخيرة.[٢]

وبالنسبة للأوضاع العسكرية على الجبهتين الجنوبية والشمالية لفلسطين المحتلة، خلال سنة ١٩٧٦- ١٩٧٧م، فقد تم في شباط (فبراير) ١٩٧٦م، تنفيذ المراحل النهائية لاتفاقية فصل القوات الثانية في سيناء، والتي بموجبها انسحب الجيش الإسرائيلي إلى خطوطه التي تمر في المداخل الشرقية لممري مقلا والجدي، وتقدمت قوات الأمم المتحدة وتمركزت في المناطق التي جلا عنها الإسرائيليون، والتي أقيمت فيها محطة إنذار مصرية ومحطات إنذار ومراقبة يديرها فنيون أميريكيون، بالإضافة إلى محطة إنذار مبكر إسرائيلية كانت قد أقيمت سابقاً في أم خشيبة، وتقدمت القوات المصرية وتمركزت في المناطق التي كانت تتمركز فيها قوات الأمم المتحدة بعد اتفاقية فصل القوات الأولى.[٣]

وكان أبرز ما شهدته المؤسسة العسكرية الإسرائيلية سنة ١٩٧٦م فتح ملف خلافة الجنرال موردخاي جور في منصب رئيس الأركان، وذلك كنتيجة منطقية لبعض التغييرات في المناصب العسكرية الرئيسية، كما شهدت تلك السنة استمرار محاولات سد الثغرات التي كشفت عنها حرب سنة ١٩٧٣م داخل المؤسسة العسكرية وعلى الصعيد الحكومي.[٤]

ومن أهم التغييرات التي حدثت في المؤسسة العسكرية الإسرائيلية خلال سنة ١٩٧٦م تعيين افيجدور بن جال الذي كان قائد اللواء المدرع السابع في معارك الصد في مرتفعات الجولان خلال حرب ١٩٧٣م، خلفاً للعميد موردخاي تسيبوري الذي اعتزل منصبه كما وتم تعيين العقيد زئيف عتسمون رئيساً لقسم الدفاع الإقليمي في شعبة الأركان العامة[٥]، كما ونقل

([1]) صحيفة هآرتس، تل أبيب، ع٣١، مايو ١٩٧٤م، ص٢، وانظر ملحق رقم (٣٠) ص٣٢٤.

([2]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٥م، مرجع سابق، ص ٣٥٩.

([3]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٦م، مرجع سابق، ص ٢٨٢.

([4]) عل همشمار، تل أبيب، ع٩، فبراير ١٩٧٦م، ص١.

([5]) عل همشمار، تل أبيب، مرجع سابق، ص١.

اللواء رافائيل فاردي من منصب منسق للنشاطات والحكم العسكري في المناطق التي يحتلها الجيش الإسرائيلي، إلى منصب رئيس شعبة الطاقة البشرية في الأركان العامة خلفاً للواء موشيه جدرون الذي اعتزل الخدمة الفعلية ليصبح مديراً عاماً لوزارة المواصلات.[١]

وبالنسبة سنة ١٩٧٦-١٩٧٧م، من حيث التسلح استمرت القيادة العسكرية الإسرائيلية في سعيها من أجل تطوير قدرتها العسكرية، ففي آب أغسطس ١٩٧٦م، وقعت إسرائيل بالأحرف الأولى اتفاقاً مع الولايات المتحدة لشراء مفاعلين ذريين لإنتاج الطاقة الكهربائية وقال سمحا دينتس سفير إسرائيل في الولايات المتحدة، أن المفاعلين سينتجان معاً طاقة كهربائية تبلغ ١٩٧٠م ميجاواط، وسيكلف كل منهما ألف مليون دولار.[٢]

كما وحصلت إسرائيل على الموافقة من الولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩٧٧م، ببيعها عتاداً عسكرياً بمبلغ ٢١ مليون دولار يشتمل على بنادق وأجهزة اتصال وقطع غيار وقنابل شديدة الانفجار وشبكة رادار تعمل بالأشعة تحت الحمراء، ودبابات من طراز (ام ٦٠) و (ام ١٠٠)، كما أن إسرائيل قررت التوقيع على صفقة لشراء عدد من طائرات اف ١٦ بسعر ٢٠ مليون دولار للطائرة مع تجهيزاتها.[٣]

كما واستمرت القيادة العسكرية الإسرائيلية، خلال تلك الفترة في بذل جهودها لزيادة حجم الجيش القائم، وخفض عدد الإعفاءات من الخدمة العسكرية الإلزامية[٤] لهذا فقد استطاعت القيادة العسكرية الإسرائيلية أن تحقق الكثير على صعيد زيادة حجم الجيش.[٥]

ونتيجة لاستمرار إسرائيل في تطوير قدرتها العسكرية خلال سنة ١٩٧٦-١٩٧٧م، فقد بلغ إجمالي الميزانية المخصصة للدفاع حوالي ٣٢,٥ مليار ليرة إسرائيلية.[٦]

وفيما يتعلق بالأوضاع العسكرية للجانب الفلسطيني خلال الفترة الواقعة ما بين ١٩٧٤-١٩٧٧م، لم تتوقف أعمال المقاومة الفلسطينية، بل استمرت خلال ١٩٧٤م، على الخطوط

---

(1) صحيفة يديعوت أحرونوت، تل أبيب، ع١٣، فبراير ١٩٧٦م، ص٢.

(2) The Jerusalem Post Weekly, 1976, p2

(3) معاريف، تل أبيب، ع٢٨، يناير ١٩٧٧م، ص٢.

(4) The Jerusalem post , 1976, P3

(5) Ibid, 1976, P2

(6) Ibid, 1976, P.3 وانظر: مجلة السياسية الدولية، ع٧٢، مرجع سابق، ١٩٧٣م، ص١٣١.

اللبنانية- الإسرائيلية التي بقيت الجبهة الأساسية للعمل الفدائي العسكري، وخصوصاً بعد اتفاق فصل القوات على الجبهة السورية.[١]

وفي خلال سنة ١٩٧٤م، حدثت عدة عمليات للمقاومة الفلسطينية منها عملية "نهارية" في ٢٤ حزيران (يونيو) ١٩٧٤م قامت بها فتح، وعملية "الخالصة" قامت بها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين القيادة العامة في ١١ نيسان (أبريل) وعملية "أم العقارب" قامت بها أيضاً الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين القيادة العامة في ١٣ حزيران (يونيو)، وقامت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بعدة عمليات في الداخل، كانت أبرزها عملية "معالوت" في ١٥ أيار (مايو)، وعملية "بيسان" في ١٩ تشرين الثاني (نوفمبر).[٢]

وبالنسبة لتوزيع العمليات التي حدثت خلال سنة ١٩٧٤م، وأماكن حدوثها من الناحية الجغرافية فتتمثل في الجدول التالي:[٣]

المكان	عدد العمليات	النسبة المئوية
الجولان	٥	١,٥
الضفة الغربية	٨٠	٢٣,٤
الأراضي المحتلة سنة ١٩٤٨م	١٨٠	٥٢,٦
غزة وسيناء والنقب	٧٠	٢٠,٥
عمليات من الحدود الأردنية	١	٠,٣
عمليات خارجية	٦	١,٧
المجموع	٣٤٢	%١٠٠

([1]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٤م، مرجع سابق، ص ٥٢.

([2]) صحيفة النهار البيروتية، لبنان، ع ١٤، يونيو ١٩٧٤م، ص٢، انظر: مجلة الأرض، السنة الأولى، ع٢٣، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق، ٢١ آب ١٩٧٤م، ص٢٣١.

([3]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٤م، مرجع سابق، ص٥٥.

اعتراف العدو بـــ	١١٤	٢٤% من مجموع العمليات

ومن الجدير بالذكر أن العمل العسكري للثوار الفلسطينيين داخل الأرض المحتلة خـــلال سنة ١٩٧٥م قد تميز بما يلي:[١]

شمول العمليات لكل أنحاء الأراضي المحتلة، وتصعيدها في الأراضـــي المحتلـــة ســـنة ١٩٤٨م.

تنوع الأساليب المتبعة في تنفيذ العمليات، واعتماد الثوار في الـــداخل علـــى إمكانـــاتهم الذاتية في الحصول على مواد متفجرة وتركيبها وتزويدها بالأجهزة.

القيام بعمليات استشهادية جريئة.

التطور في تنفيذ العمليات وتكثيف الضربات السريعة والمتلاحقة في أماكن مختلفة، ممـــا أدى إلى إرباك العدو.

ساهمت العمليات في دعم الشعور الوطني بمناهضة الاحتلال، فكانت الانتفاضة الشعبية في الأرض المحتلة في نهاية هذه السنة.

وكان من أهم العمليات التي كان لها أثر واضح على إســـرائيل خـــلال ســـنة ١٩٧٥م، (عملية فندق سافوي) التي حدثت في ٥-٦ آذار (مارس) ١٩٧٥م قام بتنفيذها مقاتلين من حركة "فتح"[٢] وعملية "كفار يوفال" في ٥ حزيران (يونيو) ١٩٧٥م، قام بها أربعة مناضلين من جبهـــة التحرير العربية، وعملية "المطلة" في ١ تموز (يوليو) ١٩٧٥م، قامت بها مجموعة من مقـــاتلي جبهة النضال الشعبي الفلسطيني، وعملية "كفارجلعادي" في ١٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٥م، قام بها أربعة مقاتلين من قوات جبهة التحرير العربية، وعملية "رامات مجشيميم" في ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٥م، قام بها فدائيو للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.[٣]

([1]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٥م، مرجع سابق، ص ٥٨-٥٩.

([2]) صحيفة النهار البيروتية، لبنان، ع٧، مارس ١٩٧٥م، ص٢.

([3]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٥م، مرجع سابق، ص ٦١-٦٣.

إن الأعمال التي قامت بها حركة المقاومة في إسرائيل، أدت إلى نشر الذعر والفوضى داخل إسرائيل، كما ساهمت في تعكير صفو الحياة اليومية، وقد أثرت أيضاً في حركة النزوح المستمرة من المستعمرات الإسرائيلية الواقعة بالقرب من الحدود اللبنانية.[١]

فقد وصل مجموع الأسر التي تركت مستعمرة "كريات شمونة" نتيجة لعمليات الفدائيين هو "٥٠٠" أسرة، أي ما يعادل ١٥% من مجموع سكان المستعمرة[٢]، كما أعلن "شنيرف" رئيس اتحاد الفنادق الإسرائيلية في بداية سنة ١٩٧٥م، أن نشاط المقاومة في شمال فلسطين قد أدى إلى انخفاض معدل العمل في فنادق مدينة صفد إلى ٥٠% وكدليل على زيادة القلق الذي يعيشه المستوطن اليهودي، ذكرت الإذاعة الإسرائيلية في ١٠ أكتوبر ١٩٧٥م، أن المعدل اليومي لما يصل إلى مركز الشرطة الرئيسي في تل أبيب من بلاغات حول وجود أجسام مشبوهة هو ٢٥٠ بلاغاً.[٣]

كما وأن حركة المقاومة قد ساهمت مساهمة "كبيرة" في تصعيد الهجرة المعاكسة من إسرائيل إلى الخارج، كما ساهمت في إبراز القضية الفلسطينية على المستوى الدولي.[٤]

وبالنسبة لتوزيع العمليات الفدائية حسب المكان خلال سنة ١٩٧٥م، فتتمثل في الجدول التالي:[٥]

المكان	عدد العمليات	النسبة المئوية للمجموع
الضفة الغربية	٦٦	%١٦
الأراضي المحتلة (بما في ذلك مدينة القدس)	٢٠٠	%٤٩

([1]) ربابعة، مرجع سابق، ص ٢٤٨-٢٤٩.

([2]) عل همشمار، تل أبيب، ع٢٨، يناير ١٩٧٥م، ص٢.

([3]) ربايعة، مرجع سابق، ص٢٤٩، وانظر: بغدادي، مرجع سابق، ص ١٩٥-١٩٩.

([4]) ربابعة، مرجع سابق، ص ٢٤٩.

([5]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٥م، مرجع سابق، ص٦٠.

شمال فلسطين	٧٢	%١٨
الجولان وجبل الشيخ	١٢	%٣
غزة ورفح	٢٣	%٦
النقب وايلات	٢٤	%٦
غور الأردن ووادي عربة	٩	%٢
سيناء	١	-
المجموع	٤٠٧	%١٠٠

وبالمقابل قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي، خلال سنة ١٩٧٥م، بالرد على عمليات المقاومة الفلسطينية في الأراضي المحتلة، حيث قامت بتصعيد الإجراءات لمواجهة النشاط الفدائي الفلسطيني المتعاظم داخل الأرض المحتلة وخارجها، فقد شملت الإجراءات الداخلية لمواجهة التصعيد العسكري، الاعتقالات الواسعة، وعمليات الإرهاب والقمع ضد المواطنين العرب، وكذلك المواجهة العسكرية مع المجموعات الفدائية.[١]

أما في الخارج فقد كانت سلطات الاحتلال بشن معارك هجومية ضد الثوار الفلسطينيين في جنوبي لبنان، واتخذت أحياناً شكل حرب استمرت عدة أيام وشهدت المخيمات الفلسطينية في لبنان والقرى الحدودية اللبنانية هجوماً وحشياً من قِبل الطيران الإسرائيلي والبحرية العسكرية الإسرائيلية وقصفاً شبه يومي استهدف تدمير وإبادة المدنيين.[٢]

وشهدت الأرض المحتلة خلال سنة ١٩٧٦-١٩٧٧م، أحداثاً مهمة ومتلاحقة ألقت مزيداً من الضوء على واقع تلك المناطق تحت وطأة الاحتلال الإسرائيلي، ولو تتبعنا مجريات هذه

([1]) البحيري، صلاح وآخرون، تحرير جواد الحمد، المدخل إلى القضية الفلسطينية، مرجع دراسات الشرق الأوسط، عمان، ط١، ١٩٧٧م، ص٢٩٣-٢٩٤.

([2]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٥م، مرجع سابق، ص ٦٤.

الفترة لأدركنا أهميتها من حيث أنها إضافة جديدة لنضالات أهالي المناطق المحتلة، وتأكيداً لعنصرية الاحتلال الإسرائيلي.[١]

ففي سنة ١٩٧٦م، حدث انتفاضة على مستوى جميع المناطق المحتلة بسبب تعسف الاحتلال الإسرائيلي من مصادرة الأراضي والاستيلاء عليها بالقوة، وفرض الضرائب والتنكيل بالسكان، ونتيجة لتلك الأحداث، قدم سكان المناطق المحتلة خلال سنة ١٩٧٦م ٤٥ شهيداً و ٩٣٧ جريحاً و ٣٥٨٢ معتقلاً، بينما كانت خسائر الإسرائيليين ٢٠ قتيلاً من قوات الجيش والشرطة و١٧١ جريحاً و ١٦ آلية.[٢]

كما وشهدت سنة ١٩٧٧م استمراراً لأعمال المقاومة من قبل الفدائيين في الأرض المحتلة، حيث تمثلت تلك الأعمال في نصب الكمائن لقوات جيش الاحتلال سواء الراجلة منها أو المحمولة، وإلقاء القنابل اليدوية، وزرع الألغام.[٣]

كما واستمرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي خلال سنة ١٩٧٧م بالقيام بالأعمال الوحشية ضد سكان المناطق المحتلة، والتي تمثلت في الحصار لفترات طويلة والاعتقالات وهدم البيوت والقتل.[٤]

ثالثاً: الأوضاع الاقتصادية:

شهدت الأوضاع الاقتصادية في فلسطين المحتلة خلال الفترة الواقعة ما بين ١٩٧٤-١٩٧٧م، بتطورات عدة لكلا الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، فبالنسبة للجانب الإسرائيلي، فقد دخل الاقتصاد الإسرائيلي في أزمة صعبة وطويلة منذ بداية عام ١٩٧٤م، حيث شهدت سنة ١٩٧٤م تباطئ في معدلات النمو الاقتصادي، وانخفضت الزيادة السنوية في الناتج القومي الإجمالي، وتقلصت استثمارات التنمية على حساب زيادة الإنفاق الأمني.[٥]

([1]) مجلة الأرض، ع١، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، السنة الرابعة، دمشق، ١٩٧٦/٩/٢١م، ص٢٥.

([2]) شئون فلسطينية، ع٦٧، مركز الأبحاث م.ت.ف، بيروت، حزيران (يونيو) ١٩٧٧م، ص ١١٦-١٢٤.

([3]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٧م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط١، ١٩٨٠م، ص٩٨، وانظر شئون فلسطينية، ع٦٦، مركز الأبحاث، م.ت.ف، بيروت، أيار، مايو ١٩٧٧م، ص٢٣١.

([4]) صحيفة النهار البيرونية، ع١٨، يناير ١٩٧٧م، ص٢.

([5]) مناع، مرجع سابق، ص ٢٦٢، وانظر: السياسة الدولية، ع٧٢، مرجع سابق، ص ١٣٤.

ونتيجة لتلك الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تمر بها إسرائيل خلال سنة ١٩٧٤م، حددت موازنة الوكالة اليهودية بحوالي ٧٢٠ مليون دولار، كدعم لموازنة الحكومة لعام ١٩٧٤م، لحل مشاكلها الاقتصادية الناجمة عن الحرب.[١]

ومن الدلائل التي توضح صعوبة الأوضاع الاقتصادية في إسرائيل خلال سنة ١٩٧٤م حدوث ٧١ إضراباً عن العمل أدى إلى خسارة ٥١,٣٣٣ يوم عمل[٢]، وزيادة نسبة الشيكات المعادة، حيث بلغت قيمتها حوالي (٦٠٢,٦) مليون ليرة إسرائيلية.[٣]

ولصعوبة الأوضاع الاقتصادية في إسرائيل خلال سنة ١٩٧٤م، أقرت الحكومة الإسرائيلية خطة اقتصادية جديدة لمعالجة الوضع الاقتصادي المتدهور، أطلق عليها اسم "خطة الطوارئ الاقتصادية" تهدف أساساً إلى تأمين حصيلة إضافية من الأموال للدولة في حدود ٦٥١٠ ملايين ليرة إسرائيلية، وذلك عن طريق فرض معدلات ضريبية جديدة، واستحداث رسوم.[٤]

وبناء على تلك الخطة فقد قررت الحكومة الإسرائيلية تخفيض المساعدات الحكومية لفروع الاقتصاد المختلفة بملياري ليرة إسرائيلية، ومنع استيراد نحو ٣٠ سلعة، منها السيارات والسجاد والمشروبات وأجهزة التلفزيون لمدة ستة أشهر وفرض ضرائب جديدة بنسبة ١% (جمارك) و١٠% أخرى (ضريبة شراء) على ٢٩ سلعة كمالية، ونتيجة لهذا القرار طرأ ارتفاع على أسعار المواد الأساسية، مثل السكر والخبز والزيت والطحين والشاي والقهوة والزبدة والحليب ومنتوجاته، واللحوم والأرز والطيور.[٥]

وقد حذر موسى زانيار محافظ بنك إسرائيل في خطاب ألقاه في ٢٣ مارس ١٩٧٤م من خطر تفاقم الحالة الاقتصادية يوماً بعد يوم وخاصة فيما يتعلق باحتياط العملة الصعبة، وأضاف بأنه من الضروري قبل كل شيء توفير مبلغ (١,٥) مليار ليرة إسرائيلية من موازنة هذا العام

([1]) مجلة الأرض، ع١٣، مرجع سابق، ص٢٩.

([2]) محارب، محمود، الحزب الشيوعي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية ١٩٤٨-١٩٨١م، دراسة نقدية، حقوق الطبع محفوظة للمؤلف، القدس، ط١، ١٩٨٩م، ص٢١٢.

([3]) مجلة الأرض، ع١٣، مرجع سابق، ص٢٩.

([4]) شئون فلسطينية، ع٤٠، مركز الأبحاث، م.ت.ف، بيروت، كانون الأول ١٩٧٤م، ص ١٣٢.

([5]) شئون فلسطينية، ع٤٠، مرجع سابق، ص ١٣٣.

بالإضافة إلى الإجراءات الأخرى لمنع تدهور سوء الحالة الاقتصادية التي يمكن أن تؤدي إلى تشكيل خطر كبير في عام ١٩٧٥م.[١]

هذا وقد لجأت الحكومة الإسرائيلية خلال عام ١٩٧٤م، إلى زيادة حجم مواردها من القروض المحلية والخارجية والحصول على المساعدات والقروض الأجنبية وخاصة الأمريكية، وقد بلغ مجموع الموارد الخارجية لتمويل ميزانية عام ١٩٧٤م، حوالي (١٦) مليار ليرة إسرائيلية تتضمن هذه الموارد التعويضات الألمانية، التحويلات الخارجية من طرف واحد، الهدايا، الدخول الأخرى المحولة من الخارج، ريع بيع السندات الإسرائيلية، والمساعدات المالية الاقتصادية والعسكرية من الخارج، وعند أخذ هذه العوامل بالاعتبار يمكن القول أن المصادر الخارجية تكون (٦٥%) من مجموع موازنة السنة المالية الحالية.[٢]

وشهدت سنة ١٩٧٤م تفاقم العجز في ميزان المدفوعات واضطرت الحكومة الإسرائيلية إلى تخفيض سعر عملتها في ٤ مايو ١٩٧٤م.[٣]

هذا وقد بلغ العجز في الميزان التجاري الإسرائيلي خلال سنة ١٩٧٤م قرابة ٢٢٠٠ مليون دولار، ويلعب العجز التجاري دوراً هاماً في العجز الحاصل في ميزان المدفوعات والذي يقدر بـ ٢٤٢٠ مليون دولار، وهذا ما يدفع إلى انهيار الاقتصاد الإسرائيلي ممثلاً بضمور بعض النشاطات الاقتصادية، وزوال البعض الآخر وانتشار البطالة.[٤]

وتجدر الإشارة إلى أن الصادرات الزراعية في إسرائيل كان لها النصيب الأكبر وخاصة الحمضيات التي بلغت قيمة صادراتها سنة ١٩٧٤م إلى ١٢١,٦ مليون دولار، كما وبلغت واردات إسرائيل خلال تلك السنة ٢٨٣,٧١ مليون دولار.[٥]

وبالنسبة لسنة ١٩٧٥م، في حياة إسرائيل الاقتصادية فقد كان لها خصوصية معينة تنبع من كونها السنة الأولى التي عاشت فيها إسرائيل حياة طبيعية، وذلك قياساً بسنة ١٩٧٤م التي

([1]) مجلة الأرض، ع١٩، مرجع سابق، ص٢٠.

([2]) المرجع السابق، ١٩٧٢/٩/١٤م، ص٢١، وانظر The Jerusalem post , P.2

([3]) مجلة الأرض، ع ١٩، مرجع سابق، ص١٤.

([4]) مجلة الأرض،ع١٨، مرجع سابق، ص٣٠.

([5]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٤م، مرجع سابق، ص ٣٤٥.

تحكمت فيها كلياً حرب سنة ١٩٧٣م، بما كان لها من انعكاسات عميقة على الاقتصاد الإسرائيلي.[١]

ومن أجل نهوض إسرائيل باقتصادها خلال سنة ١٩٧٥م، قامت بتوقيع اتفاقيتين مع السوق الأوروبية المشتركة، والولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب حصولها على إمكانية نقل بضائعها على سفن غير إسرائيلية عبر قناة السويس.[٢]

وبالنسبة للأنشطة الاقتصادية في إسرائيل خلال سنة ١٩٧٥م، فقد تركزت اليد العاملة في قطاعي الصناعة والخدمات العامة وذلك على حساب قطاع الزراعة.[٣]

وفيما يتعلق بالتجارة الخارجية لإسرائيل خلال سنة ١٩٧٥م، فقد احتلت الصادرات الزراعية في إسرائيل النصيب الأكبر خلال تلك السنة، وذلك على حساب القطاع الصناعي، ففي حين بلغ إجمالي الصادرات ١١٥,٤ مليون دولار كان نصيب الصادرات الزراعية منها ٨٥,٦% ونصيب الصناعة ٢,٧%.[٤]

أما واردات إسرائيل خلال سنة ١٩٧٥م، فقد سعت إسرائيل لخفض حجم وارداتها من الخارج وقد سجلت سنة ١٩٧٥م، انخفاضاً في الواردات بلغ ١,١%.[٥]

كما وبلغت الميزانية الإجمالية لإسرائيل للعام المالي ١٩٧٥م ٦٥,٥ مليار ليرة إسرائيلية، وبلغ العجز في تلك الميزانية خلال السنة نفسها، باستثناء القروض ٧ مليارات ليرة إسرائيلية.[٦]

وشهدت أيضاً سنة ١٩٧٥م إضراباً عن العمل وصل عددها إلى ١٢١ إضراباً ضاع خلالها ١٥٨,٩٠٦ أيام عمل، هذا بالإضافة إلى ٦١ إضراباً جزئياً اشترك فيها ٤٣,٤٣٨ عاملاً، وذلك بسبب انخفاض الأجر مقابل ارتفاع وانخفاض قيمة الليرة الإسرائيلية خلال تلك السنة.[٧]

([1]) المرجع السابق، ص ٣٣٤.

([2]) عزيز، مرجع سابق، ص ١٩٥.

([3]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٥م، مرجع سابق ص ٣٣٩.

([4]) مجلة الأرض، ع١٨، مرجع سابق، ص ٣٥.

([5]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٥م، مرجع سابق، ص ٣٥٠.

([6]) معاريف، تل أبيب، ع ٢٣، يناير ١٩٧٥م، ص ٣، وانظر The Jerusalem Post 1975, p2

([7]) معاريف، ع٢٣، مرجع سابق، ص٣.

وفيما يتعلق بسنة ١٩٧٦م من الناحية الاقتصادية بالنسبة لإسرائيل، فقد شهدت أزمة في التمويل الخارجي، وانخفاض كمية الأموال اليهودية التي تتلقاها إسرائيل حتى بلغت نسبة ٢٨% سنة ١٩٧٦م بدلاً من ٥٠% في الفترة السابقة، كما وازداد اعتماد إسرائيل على التمويل الأمريكي حتى وصل إلى ٦٠% من إجمالي انتقال رؤوس الأموال إلى إسرائيل.[١]

وبخصوص الأنشطة الاقتصادية في إسرائيل خلال سنة ١٩٧٦م، سنبدأ بالزراعة والصناعة حيث أعلن المكتب المركزي للإحصاء بأن الإنتاج الزراعي قد ازداد عام ١٩٧٦م بنسبة ٤,٣% وبلغ ١١,٤ مليار ليرة إسرائيلية، وبأن ٢٦% من هذا الإنتاج معد للتصدير و٣٥% للاستهلاك المحلي و٣٠% (يجري تصدير جزء من منتجات هذه الصناعة) و٩% لمنتجات وسطية وبأن الدخل العائد من الزراعة عام ١٩٧٦م بلغ ٤,٩ مليار ليرة إسرائيلية أي بزيادة قدرها ٣٣% عن العام الماضي.[٢]

كما جاء في إعلان المكتب المذكور أنه خلال عام ١٩٧٦م، أنتجت الزراعة الإسرائيلية ٢٠٣ آلاف طن من القمح و ١٧٥ ألف طن بطاطا، و٥٨٥ ألف طن خضار، و ٣٧٥ ألف طن فواكه، و١,٥ مليون طن من الحمضيات وإن إنتاج الحليب بلغ ٧١٥ مليون لتر.[٣] كما وبلغ إنتاج القطن خلال سنة ١٩٧٦م، ٥٤ ألف طن وبلغت قيمة القطن المصدر ٥١ مليون دولار.[٤]

وبالنسبة للتجارة الخارجية خلال سنة ١٩٧٦م فإن إسرائيل استوردت من الخارج ما قيمته ٨ مليارات دولار، وصدرت ما قيمته حوالي نصف هذا المبلغ.[٥]

وفي إطار تقوية إسرائيل لاقتصادها وقعت إسرائيل والسوق الأوروبية المشتركة في بروكسل بالأحرف الأولى على اتفاقية بتاريخ ١٠ نوفمبر ١٩٧٦م تنص على منح إسرائيل قروضاً بمبلغ ٣٣ مليون دولار مساهمة من قبل السوق الأوروبية في تطوير الصناعة

---

(1) السياسة الدولية، ع٧١، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، يوليو ١٩٨١م، ص٩١.

(2) مجلة الأرض، ع١٢، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، السنة الأولى، دمشق، ١٩٧٧/٣/٧م، ص ٢٧.

(3) عل همشمار، تل أبيب، ع١، فبراير ١٩٧٧م، ص٤.

(4) هآرتس، تل أبيب، ع٢٥، يناير ١٩٧٧م، ص١٢.

(5) الحزب الشيوعي الإسرائيلي، المؤتمر الـ ١٨، إصدار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الإسرائيلي (ركاح)، مطبعة الاتحاد التعاونية، حيفا، ١٩٧٦، ص٦٨.

الإسرائيلية[١]، كما وقعت إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ ٢٣ نوفمبر ١٩٧٦م في واشنطن اتفاقات ثلاثة تتعلق بالعون الأمريكي الإسرائيلي بمبلغ ٧٣٥ مليون دولار.[٢]

كما باشرت الحكومة الإسرائيلية ابتداء من أول تموز سنة ١٩٧٦م، بجباية ضريبة القيمة الإضافية غير المباشرة، الأمر الذي أدى إلى غلاء عام إضافي في الاقتصاد الإسرائيلي بما في ذلك ارتفاع أسعار منتجات أساسية وخدمات حيوية.[٣]

هذا وقد بلغ العجز في الميزان التجاري خلال سنة ١٩٧٦م مبلغ ١٦٥٨ مليون دولار مقابل ٢٠٤٩ مليون دولار مقارنة بالعام الماضي، أي بهبوط بنسبة ٢١% الذي نجم من ازدياد بنسبة الصادرات حوالي ٢٤% وهبوط في الواردات ١%.[٤]

وفيما يتعلق بأجور العمال خلال سنة ١٩٧٦م، فقد دعا المسئول عن الميزانيات في وزارة المالية "شيرن" يوم ١٣ ديسمبر ١٩٧٦م إلى إيقاف زيادة الأجور حتى شهر نيسان عام ١٩٧٧م على الأقل بما في ذلك الأجور التي جرى الإنفاق عليها[٥]، وهذا أدى إلى زيادة الإضرابات في العمل حيث تمتد إلى جميع القطاعات (الحكومي، العمالي والخاص).[٦]

وحول الدين العام الخارجي لابد من الإشارة هنا إلى التقرير الذي كتبه مؤخراً زنبار (وهو التقرير الأخير الذي قدمه بوصفه محافظاً لبنك إسرائيل) عن بعض المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الإسرائيلي، والذي يذكر فيه بأن الدين العام الخارجي لإسرائيل سيبلغ في نهاية عام ١٩٧٦م مبلغ ٩,٥ مليار دولار.[٧]

كما ورد في هذا التقرير بأنه لو حسبت فائدة بمعدل ٥% على هذا الدين لتوجب على الدولة دفع مبلغ ٥٠٠ مليون دولار سنوياً فوائد على هذا المبلغ، وبعبارة أخرى فإن حوالي ٢٥% من مورد إسرائيل من التجارة الخارجية يذهب لتسديد فوائد الدين العام الخارجي الأمر

([1]) مجلة الأرض، ع٩، مرجع سابق، ص ١٩.

([2]) المرجع السباق، ص١٩.

([3]) محارب، مرجع سابق، ص ٦٨.

([4]) دافار، تل أبيب، ع١٤، يناير ١٩٧٧م، ص١٢.

([5]) معاريف، تل أبيب، ع١٤، ديسمبر ١٩٧٦م، ص٢.

([6]) مجلة الأرض، ع٩، مرجع سابق، ص٢٢.

([7]) مجلة الأرض، السنة الرابعة، ع٤، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق ١٩٧٦/١١/٧م، ص٢٥.

الذي لا ينسجم إطلاقا مع الضرورة القصوى لإقامة اقتصاد قومي على أسس سليمة في إسرائيل.[١]

وبخصوص الوضع الاقتصادي خلال سنة ١٩٧٧م، فإن قسم الدراسات التابع لمصرف إسرائيل قام بتحليل التطورات الاقتصادية التي حدثت خلال الأشهر الأولى من هذا العام في الدراسة التي نشرها بتاريخ ٢٦ يونيو ١٩٧٧م، والتي ورد فيها أنه حدث خلال الأشهر الأولى من عام ١٩٧٧م زيادة كبيرة في مدفوعات الحكومة خاصة في حجم الأجور، مما أدى إلى حدوث توسع نقدي أدى بدوره إلى ارتفاع في الطلب على الاستهلاك، وتشير دراسة مصرف إسرائيل إلى التدفق الذي طرأ على تزايد التصدير التجاري وخاصة التصدير الصناعي (عدا الماس)، وإلى أنه لم يطرأ أي ازدياد في حجم الاستثمارات وإلى أن صافي السيولة خلال فترة كانون الثاني أيار من هذا العام بلغ حوالي مليار ليرة إسرائيلية شهرياً علماً بأن السيولة حققت خلال شهر أيار رقماً قياسياً حيث بلغت ١,٩٤١ مليار ليرة إسرائيلية.[٢]

وشهدت سنة ١٩٧٧م، كثرة إضرابات العاملين في مجالات مختلفة من الدولة، وذلك بسبب غلاء المعيشة التي سادت إسرائيل في تلك السنة، ففي تاريخ ١٧ فبراير ١٩٧٧م أضرب ٣٦ ألف مهندس وجامعي إضراباً عاماً[٣]، كما واتخذت الأمانة العامة لنقابة مستخدمي الدولة قراراً يقض بقيام ٦٠ ألف مستخدم دولة ذوي الدرجات الموحدة بإضراب عام اعتباراً من ٢٨ فبراير ١٩٧٧م[٤]، وبتاريخ ٨ مارس ١٩٧٧م أضرب ٢٥ ألف عامل إنتاج في ٥٠ مصنعاً (٤٠ منها في منطقتي حيفا وعكا، للمطالبة بزيادات في الأجور).[٥]

وبالنسبة للبطالة في إسرائيل خلال سنة ١٩٧٧م، فقد جاء في المذكرة التي أعدها "د. برودت" من هيئة التخطيط الاقتصادي في وزارة المالية، أنه من المتوقع خلال السنة الحالية أن تزداد نسبة البطالة لتصل إلى ٥% من قوة العمل، وهذه النسبة تزيد بـ ٢٥% عما كانت

---

(1) مجلة الأرض، ص٢٥، وانظر صحيفة جورنال يسرائيل، تل أبيب، ع١٧، سبتمبر ١٩٧٦م، ص١١.

(2) دافار، تل أبيب، ع ٢٦، يونيو، ١٩٧٧م، ص٦، وانظر: هاتسوفيه، تل أبيب، ع ٢٧، يونيو ١٩٧٧م، ص١٠.

(3) هاتسوفيه، تل أبيب، ع١٧، فبراير ١٩٧٧م، ص١.

(4) معاريف، تل أبيب، ع٢٤، فبراير ١٩٧٧م، ص٧.

(5) عل همشمار، تل أبيب، ع٩، مارس ١٩٧٧م، ص٨.

عليه في النصف الأول من عام ١٩٧٦م[١]، هذا وقد أشار الإحصاء الأخير الذي أجراه المكتب المركزي للإحصاء أنه كان هناك في البلاد خلال الربع الأول من عام ١٩٧٧م حوالي ٤٧ ألف عاطل عن العمل.[٢]

وفيما يتعلق بالناتج القومي خلال سنة ١٩٧٧م، فلقد ازداد مجمل الناتج القومي بنسبة ١% تقريباً، وحدث انخفاض في الاستيراد بنسبة ٣-٤%، وارتفاع في تصدير البضائع والخدمات بنسبة ١٤%، وارتفع الاستهلاك الخاص بنسبة ٥%، وانخفض الإنفاق للاستهلاك لعام بحوالي ٨%، وازداد الإنتاج الصناعي بحوالي ٣-٤% مقابل ٢% من السنة السابقة، كما حدث ارتفاع في التصدير الزراعي باستثناء الحمضيات، وازداد تصدير الماس بحوالي ٢٨%، كما وحدث انخفاض في شراء الأجهزة والأدوات للاستعمال المنزلي بنسبة ٧%، وانخفاض شراء السيارات بنسبة ١٥%.[٣]

وبالنسبة لميزانية الحكومة الإسرائيلية خلال سنة ١٩٧٧م، فقد صادق مجلس الوزراء في جلسته غير العادية على مشروع الميزانية للعام الحالي ١٩٧٧م البالغ ١٢٢,٥ مليار ليرة إسرائيلية.[٤]

وبالنسبة لسياسة الحكومة الإسرائيلية الجديدة بقيادة الليكود من أجل تحسين الأوضاع الاقتصادية خلال سنة ١٩٧٧م، فقد كانت الخطوة الأولى التي نفذتها الحكومة أن اتخذ وزير المالية آنذاك "ايرلخ"، قراراً بتخفيض سعر الليرة الإسرائيلية بنسبة ٤٧% إضافة إلى خطوات أخرى، لكن الاقتصاد الإسرائيلي استمر في المعاناة من معدل التضخم المالي المرتفع والذي ارتفع إلى ١٠٠% ومن هنا جاءت الخطوة الثانية التي بدأ تنفيذها وزير المالية الثاني في حكومة الكيود يغئال هوروفيتس والتي شملت ما يلي:[٥]

إلغاء الدعم لحاجات ومنتجات استهلاكية أساسية.

الحد من تضخم الاستهلاك العام والمدني.

([1]) يديعوت أحرونوت، تل أبيب، ع٣، مارس ١٩٧٧م، ط١.

([2]) هآرتس، تل أبيب، ع ١٩، يونيو ١٩٧٧م، ص٣.

([3]) دافار، تل أبيب، ع٢، يناير ١٩٧٧م، ص٣..

([4]) مجلة الأرض، ع١٢، مرجع سابق، ص٢٨.

([5]) مناع، مرجع سابق، ص ٢٦٢.

بداية ربط القروض للمستثمرين بجدول غلاء المعيشة.

التقليل من الدعم الخفي وغير المباشر في منح الضمانات.

لكن هذه السياسة فشلت أيضاً في تحقيق أهدافها، وأدت إلى نتائج عكسية تماماً وهكذا فإن برنامج الليكود الاقتصادي لن يقدم حلاً لمشاكل إسرائيل الاقتصادية المزمنة، ولن يسهم في حل لمشاكل الفوارق الطبقية، بل سيزيد من بؤس الطبقات الفقيرة ويعمق الهوة الاجتماعية.[١]

وفيما يتعلق بالأوضاع الاقتصادية للفلسطينيين خلال الفترة الواقعة ما بين ١٩٧٤-١٩٧٧م، فقد واصلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي خلال سنة ١٩٧٤م، في تنفيذ مخططها بشأن اقتصاد المناطق المحتلة، بتحويله إلى اقتصاد تابع ومرتبط بالاقتصاد الإسرائيلي وعلى الأخص من ناحية التمويل، إضافة إلى جعل المناطق المحتلة سوقاً استهلاكية لبضائعها وبذلك يكون اقتصاد المناطق المحتلة ضعيفاً بالقدر الذي يقوي فيه الاقتصاد الإسرائيلي المهيمن.[٢]

كما شكل الاحتلال الإسرائيلي عبئاً إضافياً على مصادر المياه في الأراضي المحتلة نتيجة للسياسة الاستيطانية التي تستنزف قسماً كبيراً من هذه المصادر، وهذا بطبيعة الحال أَثَّرَ بشكل مباشر على الأوضاع الاقتصادية في المناطق المحتلة.[٣]

إن الإجراءات التي اتبعتها سلطات الاحتلال في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة خلال تلك الفترة من أجل تقييد الحرية الاقتصادية جعلت الاقتصاد الفلسطيني رهينة لتطور الاقتصاد الإسرائيلي، ولقرارات وإجراءات السياسة الاقتصادية والنقدية الإسرائيلية، حيث عانى الاقتصاد الفلسطيني من حالة الركود التضخمي الذي عانت منه إسرائيل خلال سنة ١٩٧٤م، وقد ضاعف هذا الوضع من المصاعب الاقتصادية التي واجهت المواطنين الفلسطينيين وقطاع الأعمال بوجه خاص، وكان التخفيض في العملة الإسرائيلية يقود إلى سلب المواطنين ثرواتهم، كما أدى إلى هبوط الأجور الحقيقية للعاملين الفلسطينيين في إسرائيل.[٤]

([1]) مجلة الأرض، ع ٢٠-٢١، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، السنة الرابعة، دمشق، ١٩٧٧/٧/١١م، ص٨.

([2]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٥م، مرجع سابق ص ١١٧.

([3]) بركات، الاستيطان، مرجع سابق، ص ١٣٢.

([4]) عبدالخالق، مرجع سابق، ص ٧١-٧٢.

وتحت تأثير تلك الأوضاع شهدت سنة ١٩٧٤م هجرة واسعة للعمالة الفلسطينية إلى دول الخليج، بينما تدفقت أعداد من العاملين الفلسطينيين إلى السوق الإسرائيلية وهذا بطبيعة الحال أثر على الأوضاع الاقتصادية وسكان الأراضي المحتلة.[١]

ولقد وصل عدد العاملين من سكان المناطق المحتلة، خلال سنة ١٩٧٤م إلى ٢١٠ ألف شخص بزيادة ٨% على السنة السابقة، عمل منهم داخل المناطق المحتلة ١٤١ ألفاً بزيادة ٦% على السنة السابقة، أما عدد العمال الذين عملوا داخل إسرائيل فقد وصل إلى ٦٩ ألفاً في سنة ١٩٧٤م مقابل ٦١ ألفاً في سنة ١٩٧٣م بزيادة ١,٣%.[٢]

وفيما يتعلق بالإنتاج الزراعي في الأراضي المحتلة خلال سنة ١٩٧٤م، فقد زادت قيمته بنسبة ٤٧% بالنسبة للسنة السابقة، وقد جاءت هذه الزيادة نتيجة الارتفاع الحقيقي في الإنتاج وقد احتلت الحمضيات مرتبة ممتازة بين المنتوجات الزراعية الصادرة، إذ تبلغ ٥٤,٨% من الصادرات المباشرة، أما الصناعة فلم يشهد عليها خلال سنة ١٩٧٤م أي تطور فهي كما كانت في السنة السابقة تعتمد على صناعة المنتوجات المحلية، مثل النسيج، وصناعة الصابون وغيرها.[٣]

وبالنسبة للتجارة الخارجية لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة خلال سنة ١٩٧٤م فقد بلغ مجمل فائض واردات الضفة الغربية على صادراتها مع إسرائيل نحو نصف مليار ليرة إسرائيلية، أما قطاع غزة فقد بلغ مجمل فائض الواردات على الصادرات مع إسرائيل خلال تلك السنة إلى ٣٧٩,١ مليون ليرة إسرائيلية.[٤]

وتمثلت أهم صادرات المناطق المحتلة خلال سنة ١٩٧٤م، من المنتجات الزراعية مثل البندورة والخيار والبطيخ والشمام والحمضيات والعنب والزيتون، يليها في الأهمية المنتجات الصناعية مثل الزيوت النباتية والصابون، وزيت الزيتون والكبريت، ومعظمها تصدر للضفة الشرقية لنهر الأردن.[٥]

([1]) عبدالخالق، مرجع سابق، ص ٧٣.

([2]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٤م، مرجع سابق، ص ٨٩.

([3]) المرجع السابق، ص ٢٥٩.

([4]) المرجع السابق، ص ٩٢-٩٣، وانظر ملحق رقم (٣١) ص٣٢٥.

([5]) بركات، الاستيطان، مرجع سابق، ص ٨٤.

وخلال سنة ١٩٧٥-١٩٧٦م استمرت سلطات الاحتلال الاسرائيلية في سياستها التي تهدف إلى ربط الاقتصاد الفلسطيني باقتصادها وذلك من خلال ملائمة انتاج هذه المناطق مع حاجات السوق الإسرائيلية، إضافة إلى جعل المناطق المحتلة سوقاً استهلاكية للبضائع التي تنتجها وقد دأبت سلطات الاحتلال الإسرائيلي على توجيه الإنتاج في الضفة الغربية وقطاع غزة، وخصوصاً الإنتاج الزراعي، وتعرقل تطوير الجانب الذي لا يخدم حاجاتها، "وهذا ما نلاحظه بالنسبة للخضار، حيث تزايد إنتاج الخضار وتحسنت وسائل زراعتها نظراً لحاجة إسرائيل الذاتية لذلك".[١]

وشهد عام ١٩٧٥-١٩٧٦م، ازدياد العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل والمناطق المحتلة، وبالمقابل ضعف العلاقات الاقتصادية بين المناطق المحتلة والدول العربية وخصوصاً الأردن، وهذا ما تسعى له سلطات الاحتلال الإسرائيلي، فمن ناحية التجارة لم تطرأ زيادة حقيقية على التجارة بين المناطق المحتلة والأردن، وكان ٨٥% تقريباً من التجارة الإجمالية للمناطق المحتلة يجري مع إسرائيل.[٢]

هذا وقد بلغ حجم واردات المناطق المحتلة من إسرائيل سنة ١٩٧٥-١٩٧٦م ٢٣٥٠,٤ مليون ليرة إسرائيلية أما الصادرات فقد ارتفع حجمها إلى إسرائيل بشكل مطلق ونسبي، حيث بلغت قيمته ٧٧٨,٠ مليون ليرة إسرائيلية.[٣]

وإضافة إلى ما ورد فقد سمحت سلطات الاحتلال الإسرائيلي لأصحاب رؤوس الأموال الإسرائيلية باستثمار أموالهم في المناطق المحتلة، كما أنها أنشأت أكثر من ٦٠ مصنعاً ومشغلاً ومتجراً في المناطق المحتلة.[٤]

أما سنة ١٩٧٧م فقد تأثر الاقتصاد الفلسطيني بالعديد من المؤثرات السلبية الجديدة التي ضاعفت من الصعوبات أمام نموه، وهذه العوامل هي: قدوم (الليكود) للحكم وشروعه في عملية منهجية للتضييق على نمو الاقتصاد الفلسطيني، وخصوصاً تصعيد حملة مصادرة الأراضي وتصعيد الاستيطان اليهودي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، أيضاً الأزمة الاقتصادية التي

([1]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٥م، مرجع سابق، ص ١١٦-١٢٠.

([2]) عزيز، مرجع سابق، ص ١٩٨.

([3]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٥م، مرجع سابق ص ١١٠.

([4]) مناع، مرجع سابق، ص ٢٧٠.

كانت تمر بها إسرائيل في تلك الفترة من حيث انخفاض سعر الليرة الإسرائيلية والتضخم المـــالي وارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية.[1]

([1]) عبدالخالق، مرجع سابق، ص ٧٥.

المبحث الثاني

الأفكار والمشاريع الإسرائيلية عام ١٩٧٤–١٩٧٧م

أولاً: بيئة وخلفية الأفكار والمشاريع الإسرائيلية عام ١٩٧٤–١٩٧٧م

ثانياً: الأفكار والمشاريع الإسرائيلية الرسمية عام ١٩٧٤–١٩٧٧م

ثالثاً: الأفكار والمشاريع الإسرائيلية غير الرسمية عام ١٩٧٤–١٩٧٧م

أولاً: بيئة وخلفية الأفكار والمشاريع الإسرائيلية ١٩٧٤-١٩٧٧م:

مرت تلك الفترة بتطورات عدة، كان لها الأثر الواضح على طبيعة الأفكار والمشاريع الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية تمثلت في الآتي:

توقيع اتفاقية فصل القوات الأول بين مصر وإسرائيل يوم ١٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٤م عند الكيلو ١٠١.[١]

انعقاد مؤتمر قمة عربي مصغر في الجزائر يومي ١٣-١٤ شباط (فبراير) ضم الملك فيصل والرؤساء: أنور السادات، وحافظ الأسد، وهواري بومدين، وذلك بعد سلسلة من الاتصالات جرت في الأسبوع السابق لانعقاده، بهدف وضع صيغة موحدة لخطة العمل العربي في المرحلة المقبلة.[٢]

عقد مجلس الدفاع العربي المشترك في ٢٠-٢١ أيار (مايو) ١٩٧٤م، دورة استثنائية للبحث في موضوعين اثنين هما: إقامة قاعدة عربية للصناعات الحربية المتطورة، ووضع خطة للتنسيق العسكري بين الدول الأعضاء في المرحلة المقبلة.[٣]

إقرار مؤتمر القمة الإفريقي المنعقد في مقاديشو (الصومال) في حزيران ١٩٧٤م، ضرورة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة (ووضع خطة للتنسيق العسكري بين الدول الأعضاء في المرحلة المقبلة) الخاصة بالقضية الفلسطينية.[٤]

زيارة الرئيس الأمريكي لبعض الدول العربية وإسرائيل في حزيران (يونيو) ١٩٧٤م.[٥]

عقد رؤساء الأركان العرب، باستثناء رئيس الأركان التونسي والليبي اجتماعاً مغلقاً في ٢٠-٢١ تموز (يوليو) ١٩٧٤م، برئاسة الفريق عبد الغني الجمصي بصفته الأمين العام المساعد للشئون العسكرية لجامعة الدول العربية، وتضمن جدول أعمال هذا الاجتماع موضوعين اثنين

([1]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٤م، مرجع سابق، ص ٢٠٨.

([2]) المرجع السابق ص ٢٠٨، وانظر جريدة الأهرام المصرية القاهرة،ع١١، يناير ١٩٧٤م، ص٣.

([3]) المرجع السابق، ص ١٠٥.

([4]) بغدادي، مرجع سابق، ص ١٩١.

([5]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٤م، مرجع سابق، ص٩٣.

هما: التنسيق العسكري بين الجيوش العربية، ومشروع المؤسسة العربية للصناعات الحربية المتطورة.[١]

عقد مجلس الدفاع العرب المشترك في ٣-٤ تموز(يوليو) ١٩٧٤م، جلسة طارئة ثانية للبحث في مسألة الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على لبنان.[٢]

انعقاد مؤتمر القمة السابع في ٢٦ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٤م في الرباط، حيث افتتح المؤتمر أعماله بحضور جميع الملوك والرؤساء العرب، باستثناء كل من الرئيس أحمد حسن البكر رئيس الجمهورية العراقية الذي مثله السيد صدام حسين نائب رئيس مجلس قيادة الثورة، والعقيد القذافي الذي مثله الدكتور قدري الأطرش السفير الليبي في باريس، وتركز البحث في هذا المؤتمر على قضايا عدة أهمها إجراء وتقويم شامل للأوضاع الراهنة عربياً ودولياً، بغية وضع خطة موحدة تضمن قيام التنسيق بين كل الأطراف العربية في المرحلة المقبلة على صعيد أزمة الشرق الأوسط.[٣]

حضور السيد ياسر عرفات أمام الأمم المتحدة في نيويورك في ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٤م.[٤]

أصدرت سلطات الحكم العسكري الإسرائيلي في مطلع ١٩٧٥م، قراراً يتم بموجبه إجراء انتخابات قروية وبلدية في الضفة الغربية، بهدف تنفيذ مشروع الإدارة الذاتية.[٥]

اتخاذ الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٧٥م، قرارات كثيرة أهمها: القرار رقم ٣٣٧٥ بتاريخ ١٠ تشرين الأول ١٩٧٥م، ويتعلق بدعوة منظمة التحرير الفلسطينية بالاشتراك في جميع الجهود والمؤتمرات التي تعقد بشأن الشرق الأوسط تحت إشراف الأمم المتحدة، وعلى قدم المساواة مع سائر الأطراف، كما وتبنت قرار رقم ٣٣٧٦ الذي ينص على إنشاء لجنة معينة لتمكين شعب فلسطين من ممارسة حقوقه في العودة إلى ممتلكاته ومنازله التي طردوا منها.[٦]

([1]) جريدة الأخبار المصرية، القاهرة، ع٧، يوليو ١٩٧٤م، ص٢.

([2]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٤م، مرجع سابق، ص١٠٦.

([3]) المرجع السابق، ص١١١.

([4]) المرجع السابق، ص٣٨١.

([5]) الجعفري، مرجع سابق، ص١٧.

([6]) الهور، مرجع سابق، ص ١٤٣.

انعقاد مؤتمر جدة الثلاثي في الفترة الواقعة ما بين ١٧-١٩ تموز (يوليو) ١٩٧٦م في جدة، بحضور كل من الملك خالد ملك السعودية، والرئيسان أنور السادات والرئيس المصري وجعفر النميري الرئيس السوداني كان ذلك بهدف بحث خطوات العمل العربي المشترك في المرحلة القادمة، وحول تدهور الموقف في لبنان، والوسائل التي تضمن دعم منظمة التحرير الفلسطينية.[١]

استقالة حكومة رابين في العشرين من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٦م.[٢]

انعقاد الدورة العادية الخامسة والستين لمجلس جامعة الدول العربية في القاهرة، في الفترة الواقعة ما بين ١٥-١٢ آذار (مارس) ١٩٧٦م، وتداول العديد من المسائل العربية التي تقع ضمن دائرة اهتمامات الجامعة، ومن جملة الموضوعات ذات الصلة بالقضية الفلسطينية التي تطرق إليها المجلس: الاعتداءات الإسرائيلية على الأراضي العربية المحتلة، وتوصيات مؤتمر المشرفين على شئون الفلسطينيين في دورته السادسة عشر، وسوء الأحوال الصحية، في الأراضي المحتلة، والمقاطعة العربية الاقتصادية لإسرائيل.[٣]

انعقاد مؤتمر القمة العربي الاستثنائي في القاهرة يومي ٢٥-٢٦ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٦م، واشتركت فيه جميع الدول العربية، باستثناء ليبيا، حيث تم خلال هذا المؤتمر مناقشة الأزمة اللبنانية ووضع حل لها، كما وتم خلال هذا المؤتمر التأكيد على دعم المقاومة الفلسطينية، وبالذات منظمة التحرير الفلسطينية.[٤]

إجراء انتخابات الرئاسة الأمريكية في نوفمبر ١٩٧٦م.[٥]

قيام مكتب المعلومات الأمريكي في بيروت بتاريخ ١٨ مارس ١٩٧٧م، بتوزيع نص التصريحات التي أدلى بها الرئيس الأمريكي جيمي كارتر في بلدة كلينتون ولاية ماساتشوسيتس، والتي تضم شروط السلام في المنطقة، منها أن تعترف الدول العربية بإسرائيل، وإقامة حدود

([1]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٦م، مرجع سابق، ص٩٩، وانظر: جريدة الأهرام المصرية، القاهرة ع١٦، يوليو ١٩٧٦م.

([2]) الجعفري، مرجع سابق، ص١٧.

([3]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٦م، مرجع سابق ص١٠٥.

([4]) جريد الأهرام المصرية، القاهرة،، ع٢٦، أكتوبر ١٩٧٦م، ص٣.

([5]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٦م، مرجع سابق، ص ١٩١.

دائمة لإسرائيل، وتأمين وطن للشعب الفلسطيني والذي سيأخذ شكل كيان مستقل، أو كجزء من الأردن، أو كعضو في اتحاد كونفدرالي يضم الأردن وسوريا، وإنهاء حالة الحرب، وإنشاء مناطق منزوعة السلاح كإجراءات أمنية.[١]

وصول حزب الليكود للحكم في إسرائيل لأول مرة منذ تشكيله، على إثر نجاحه في انتخابات الكنيست التاسعة التي أجريت في أيار (مايو) ١٩٧٧م.[٢]

كثرة الزيارات الأوروبية والأمريكية خلال سنة ١٩٧٧م، لمنطقة الشرق الأوسط، بهدف إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي.[٣]

صدور بيان عن دول السوق الأوروبية التسع بشأن الشرق الأوسط بتاريخ ١٩ يوليو ١٩٧٧م يرتكز على قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢،٣٣٨ وكان مضمون هذا البيان عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة، وضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي التي تم الاستيلاء عليها منذ حزيران ١٩٦٧م، واحترام سيادة كل دولة في المنطقة وسلامة أراضيها، والاعتراف بالحقوق المشروعة للفلسطينيين، وضرورة إشراك الفلسطينيين في مفاوضات السلام.[٤]

زيارة الرئيس المصري أنور السادات للقدس المحتلة في ١٩ (نوفمبر) ١٩٧٧م، أي بعد شهور قليلة من استلام الليكود للسلطة.[٥]

([1]) الهور، مرجع سابق، ص ١٦٤-١٦٥.

([2]) صحيفة الرأي الأردنية، ع٤٠٦٧، ١٠ يوليو ١٩٨١م، ص١٤، وانظر: بغدادي، مرجع سابق، ص ١٢٣، وانظر: الجعفري، مرجع سابق، ص١٩.

([3]) مجلة الأرض، السنة الرابعة، ع١٣، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق، ١٩٧٧/٣/٢١م، ص٢١-٢٢.

([4]) الهور، مرجع سابق، ص١٦٧.

([5]) بغدادي، مرجع سابق، ص ١٢٤.

ثانياً: الأفكار والمشاريع الإسرائيلية الرسمية عام ١٩٧٤-١٩٧٧م:

١- مشروع إسحق رابين(*) للسلام عام ١٩٧٤م:

في ظل الظروف السياسية الصعبة التي كانت تعاني منها الحكومة الإسرائيلية في تلك الفترة، وعدم مقدرة الحكومة في معالجة القضايا الإقليمية الحاسمة، ظهر رابين ووضح تصوره عن "خطة السلام" التي اشتملت على البنود التالية:(١)

القدس الموحدة تبقى تحت السيادة الإسرائيلية، مع مراعاة حل المشاكل المتعلقة بالديانات المختلفة.

إعادة المناطق شديدة الكثافة السكانية في الضفة الغربية إلى إدارة مدنية أردنية بينما يبقى الجنود الإسرائيليون هناك لفترة تتراوح بين ٣٠-٥١ عاماً، حتى يتم تحقيق "سلام حقيقي" وإعادة توطين جميع اللاجئين من بينهم هؤلاء الذين يتواجدون في قطاع غزة وفي الأردن وربما في الضفة الغربية.

ضم قطاع غزة إلى إسرائيل.

تتخلى إسرائيل عن سيطرتها في بعض مناطق من سيناء، بينما تحتفظ بسيطرة عسكرية، وليست سيطرة سياسية في مناطق أخرى، ويتم نزع سلاح المناطق التي تخليها إسرائيل في الضفة الغربية، فحينما يتحقق السلام الحقيقي، يقوم الجنود الإسرائيليون بالانسحاب من المناطق الخاضعة لحكم المصريين.

يبدو واضحاً من خلال مشروع رابين، أنه اعتمد على اللاءات الإسرائيلية بخصوص بقاء القدس موحدة تحت السيادة الإسرائيلية، وعدم الرجوع إلى حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧م، وعدم إعادة اللاجئين لديارهم.

(*) اسحق رابين: ولد في القدس سنة ١٩٢٢م، درس في مدرسة زراعية ثم انخرط ابتداء من العام ١٩٤٠م إلى منظمة البلماخ، عمل كضابط عمليات، واشترك في الاستيلاء على القدس، شغل مناصب عسكرية متصاعدة فكان قائد للمنطقة الشمالية، ثم رئيس لشعبة العمليات ونائباً لرئيس الأركان ثم رئيساً لها (١٩٦٤-١٩٦٥م)، وقائداً للجيش خلال حرب ١٩٦٧م، وعمل سفيراً لإسرائيل في أمريكا، تولى منصب رئيس الحكومة بعد سقوط حكومة مئير، انظر: كيفال، مرجع سابق، ص١٥٨.

(١) كيفال، مرجع سابق، ص ١٥٩-١٦٠. وانظر: هآرتس، ع١٨، يناير ١٩٧٤م، ص٥، وانظر: بغدادي، مرجع سابق، ص١١٢.

إن مشروع رابين هذا يؤكد لنا، السياسة الإسرائيلية العامة حول المناطق العربية المحتلة من حيث إعادة توطين وتأهيل اللاجئين في الضفة والقطاع ليسهل دمجهم فيما بعد.

نلاحظ أيضاً من خلال مشروع رابين أنه يفضل إعادة بعض المناطق ذات الكثافة السكانية في الضفة الغربية، والتي لا تمثل أية قيمة إستراتيجية لإسرائيل، تحت سلطة إدارة مدنية أردنية، وهذا بطبيعة الحال يمثل إحدى المطالب الإسرائيلية بنقاء الدولة اليهودية، وخلوها من العرب، وأيضاً يمثل السيطرة على باقي أراضي الضفة الغربية والتي تمثل أهمية استراتيجية لإسرائيل.

ومن خلال هذا المشروع أيضاً، يتجاهل رابين وجود الشعب الفلسطيني وذلك عن طريق ربطه مع الأردن عند حدوث أي اتفاقية سلام، وهذا بطبيعة الحال يمثل كثيراً من المواقف الإسرائيلية التي تم ذكرها سابقاً، في أن الحل يكمن في "الخيار الأردني" أي قيام دولة للفلسطينيين في الأردن.

إن هذا المشروع في حد ذاته لم يأت بجديد، بل إنه يمثل تكريس الاحتلال والسيطرة على الشعب الفلسطيني.

٢ - مشروع شمعون بيرس عام ١٩٧٥م:

اقترح شمعون بيرس مشروعه هذا، إثر توليه منصب وزير الدفاع وبدأ يعمل لبلورة مشروعه وتطويره، من خلال مناقشة حيثيات المشروع مع مساعديه وأعضاء وزارته، ثم مع قيادة الحكم العسكري، ويتضمن المشروع النقاط التالية:[١]

منح صلاحيات إدارة ذاتية لمناطق غزة ونابلس والخليل تتركز في جهاز عام تكون له صلاحيات أعلى من مستوى صلاحيات المجالس البلدية.

تعيين أشخاص من المناطق المحتلة في مناصب ضباط القيادة في الشئون المدنية في إدارة الحكم العسكري، حيث يكونون مسئولين عن مجالات التعليم والصحة والداخلية، ضمن الإطار العام للحكم العسكري.

([1]) الجعفري، المشروع الإسرائيلي للإدارة الذاتية، مرجع سابق، ص ١٥-١٦. وانظر: عبدالرحمن، مرجع سابق، ص ١٨-١٩.

منح صلاحيات إدارية في المجالات المدنية، مثل التعليم والصحة والبلديات.

منح صلاحيات في جميع المجالات المدنية مرة واحدة، وبصورة تدريجية وخلال مدة محددة تنتقل جميع الصلاحيات إلى المناطق المحتلة.

الاعتماد على رؤساء البلديات من خلال توسيع نطاق صلاحياتهم في المجالات المدنية.

أن المشروع لن يكون خطوة نحو إقامة دولة فلسطينية، بل ينبغي اعتباره مشروعاً "للإدارة الذاتية".[١]

ولتنفيذ هذا المشروع ارتأت سلطات الحكم العسكري الإسرائيلي أن الفرصة قد حانت لتنفيذ تلك الخطوات من خلال الانتخابات القروية والبلدية في الضفة الغربية، وعندها قررت إجراء هذه الانتخابات على ثلاث مراحل، فكانت المرحلتان الأوليان في تشرين الأول (أكتوبر) وتشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٥م لانتخاب ٥٧ مجلساً قروياً في الضفة الغربية، أما المرحلة الثانية، في ربيع سنة ١٩٧٦م، فكانت لانتخاب ٢٤ مجلساً بلدياً، وتبعاً لهذا القرار أعلنت السلطات الإسرائيلية حل المجالس القروية القديمة تمهيداً للانتخابات.[٢]

في حقيقة الأمر أن مشروع بيرس يمثل التطلعات الإسرائيلية في كيفية خلق زعامة في المناطق المحتلة تكون بديلة لمنظمة التحرير الفلسطينية، خاصة بعد قرارات مؤتمر الرباط الخاص بالأردن، ومنظمة التحرير الفلسطينية.

أيضاً من الواضح من خلال هذا المشروع، هو ضم المناطق المحتلة لإسرائيل بطريقة غير مباشرة، ويهدف أيضاً إلى السيطرة على تلك المناطق من خلال الاستيطان التي شهدتها تلك الفترة.

ويجب الأخذ بعين الاعتبار أن بيرس قد تراجع عن موقفه السابق الذي طرحه عندما كان وزيراً للمواصلات عام ١٩٧٤م، حيث اقترح في ذلك الحين" مسألة تقسيم السلطة دون تقسيم الأرض، منطلقاً من إمكان تقسيم إسرائيل والمناطق المحتلة إلى ثمانية أقاليم (كانتونات)

([1]) الجعفري، مرجع سابق، ص ١٧.

([2]) المرجع السابق، ص١٧-١٨.

هي: يهودا والسامرة[*]، والقدس، وغزة، والنقب، وتل أبيب، وحيفا، والجليل، ورأى يومها أن يقوم كل إقليم (كانتون) بإدارة معظم شؤون الحياة فيه بصورة مستقلة.[١]

إذن مشروع بيرس في حد ذاته يشكل خطوات انتقالية لتنفيذ حكم ذاتي في المستقبل مرتبط مع إسرائيل باتحاد فدرالي.

وبالنسبة للموقف الإسرائيلي من هذا المشروع، فإنه يمثل مواقف كثير من الإسرائيليين بمنح إدارة ذاتية للمناطق المحتلة، تحت إطار الحكم العسكري، كما وأن الصحف الإسرائيلية علقت على ذلك المشروع بالتأييد، ففي صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية قالت: "بموجب الخطة ستنتقل الإدارة إلى فلسطينيين من سكان المناطق يحوزون على مكانة توازي مكانة مدير عام لوزارة حكومية، وتمنح لهم صلاحيات مطلقة في المجالات التي يعينون فيها كالزراعة، والثقافة، وإدارة شئون البلدية.[٢]

أما صحيفة دافار الإسرائيلية فقد عقلت قائلة: "أن النقطة الإيجابية المركزية، في مشروع الإدارة الذاتية هي تشجيع العناصر الأكثر اعتدالاً" وأضافت الصحيفة ذاتها قائلة: "أن الإدارة الذاتية تخلق زعامة محلية لو قدر لها أن تترعرع قبل فوات الأوان لاستطاعت أن تشكل ثقلاً مضاداً للمنظمات.[٣]

أما بالنسبة للموقف الفلسطيني من مشروع بيرس، فيمكن التأكيد على أنه تحطم كسابقيه ولاحقيه من المشاريع على صخرة الأقصى والصمود الفلسطيني، بعدما لم تتجاوب مع أي منها الشخصيات الفلسطينية التي رُشحت لذلك إثر نتائج انتخابات القروية والبلدية، أو نتيجة عدم (امتلاك) بعض تلك الشخصيات الجرأة على الإقدام على مثل تلك الخطوة غير المشروعة شعبياً ووطنياً.

([*]) يهودا والسامرة: الاسم التوراتي للضفة الغربية، انظر الموسوعة الفلسطينية، مج٣، مرجع سابق، ص٦٢٥.

([1]) الجعفري، مرجع سابق، ص١٥، وانظر: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٣م، مرجع سابق، ص٨٩، وانظر محاضر الكنيست ١٩٧٣/١/١م، ص٩٩٣.

([2]) هآرتس، تل أبيب، ع٢٣، أكتوبر ١٩٧٥م، ص٤.

([3]) دافار، تل أبيب، ع٢٤، أكتوبر ١٩٧٥م، ص٢.

٣ - مشروع حزب العمل[*] للسلام عام ١٩٧٦م:

جاء هذا المشروع في ظل استقالة حكومة رابين في كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٧٦م، حيث استمرت حكومة رابين في تصريف الأعمال ضد الانتخابات الجديدة وحتى من أجل خوضها أجرى حزب العمل، مناقشات سياسية بلور فيها برنامجاً انتخابياً جديداً تضمن إعلان مشروع سلام ينص على النقاط التالية:[١]

إعلان موقف إسرائيل الرافض لدعوة ممثلين عن منظمة التحرير الفلسطينية إلى مؤتمر جنيف.

العمل لإقامة سلام تعاقدي مع الدول العربية المجاورة، يضمن إزالة مظاهر العداء، المقاطعة، ويؤمن حدوداً قابلة للدفاع، ومناطق منزوعة السلاح.

رفض إسرائيل العودة لحدود الرابع من حزيران سنة ١٩٦٧م.

بقاء القدس الموحدة "عاصمة لإسرائيل".

اتفاق سلام مع الأردن، على أساس وجود دولتين فقط: إسرائيل، وعاصمتها القدس، ودولة عربية شرق النهر، يستطيع العرب الفلسطينيون والأردنيون من خلالها التعبير عن هويتهم.

الاستمرار في سياسة الجسور المفتوحة والعمل لضمان استمرار العمالة.

من خلال مشروع حزب العمل يتضح لنا وبكل وضوح، مما لا يدع مجالاً للشك، الموقف الإسرائيلي الرسمي بخصوص المناطق المحتلة، وهو عدم التنازل عن أي شيء سواء القدس أو الضفة الغربية، وقطاع غزة، والدليل على ذلك هو استثناء الفلسطينيين عند عقد أي

(*) حزب العمل: يعني بالعبرية (مفليجت هعفوداه)، وقد تشكل هذا الحزب في أوائل سنة ١٩٦٨م، من اتحاد الأحزاب العمالية الصهيونية الثلاثة: ماباي، وأحدوت هعفوداه، ورافي، وعقد مؤتمره غير المنتخب الأول عشية انتخابات الكنيست السابع في سنة ١٩٦٩م ويعد الحزب الأكبر الأقوى في إسرائيل، من حيث العدد والنفوذ ونسبة التمثيل في المؤسسات التشريعية والتنفيذية وهو الحزب المقرر لسياسة الحكومة الأساسية في جميع المجالات بحكم سيطرته على المناصب الحساسة في الحكومة، انظر: كتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧١م، مرجع سابق، ص ٢٧٣.

(1) الجعفري، المشروع الإسرائيلي للإدارة الذاتية (جذوره – تطوره – أخطاره)، مرجع سابق، ص١٩.

اتفاقية سلام، حيث لا يعتبروا جوهر الصراع في ذلك المشروع، واقتصر الأمر في عقد اتفاق سلام مع الأردن، وقيام دولة عربية شرق نهر الأردن تضم كل من الفلسطينيين والأردنيين.

كما وأن المشروع يمثل السياسية الإسرائيلية، للسيطرة على المقدرات الاقتصادية والمناطق المحتلة وذلك من خلال سياسة الجسور المفتوحة.

إذن، هذا المشروع يمثل في حقيقة الأمر سياسة فرض الأمر الواقع على الفلسطينيين والعرب معاً، وبطبيعة الحال فإن الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة لا يمكن أن يتعاطى مع هذا المشروع، وذلك لأنه لا يمثل الحد الأدنى من تطلعاته في حق تقرير المصير.

كما وأن هذا المشروع جاء في وقت اقتراب انتخابات الكنيست التاسعة التي سوف تجرى في السابع عشر من أيار (مايو) سنة ١٩٧٧م حيث يمثل هذا المشروع كدعاية انتخابية من أجل كسب المزيد من أصوات الناخبين، وليس حرصاً من حكومة العمل على مصلحة الشعب الفلسطيني.

٤ - مشروع الحزب الشيوعي الإسرائيلي(*) لإحلال السلام عام ١٩٧٦م:

عقد المؤتمر الثامن عشر للحزب الشيوعي الإسرائيلي، "راكح" في أواسط كانون أول ١٩٧٦م في مدينة حيفا، وأقر مشروعاً للسلام، يتكون من النقاط التالية:(١)

تكون خطوط ٤ حزيران حدود سلام، وتسحب إسرائيل قواتها من كل المناطق العربية، التي احتلتها في حرب حزيران ١٩٦٧م.

(*) الحزب الشيوعي الإسرائيلي: يسمى " ماكي" اختصار للعبارة العبرية " همفلاجا هكوميونسيت هيسرائيليت" أو الحزب الشيوعي الإسرائيلي ويعد امتداد للحزب الشيوعي الفلسطيني الذي تأسس عام ١٩١٩م مع وصول أفواج المهاجرين اليهود الجدد الذين يحملون الأفكار الاشتراكية، امتلأ تاريخ هذا الحزب بالخلافات والانقسامات بين العرب واليهود، بعد إعلان قيام (إسرائيل) اتخذ الحزب قراراً بتغيير اسمه فأصبح " الحزب الشيوعي الإسرائيلي"، استمر " ماكي" على هذا النحو حتى عام ١٩٧٦م حين أعلن حل نفسه والانضمام إلى " حركة الأزرق والأحمر" الصهيونية. أنظر: الموسوعة الفلسطينية مج٢، مرجع سابق، ص٢٢٤.

(1) الهور، مرجع سابق، ص١٦٤. وانظر: محارب، محمود، الحزب الشيوعي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية ١٩٤٨-١٩٨١م، دراسة نقدية، حقوق الطبع محفوظة للمؤلف، القدس، ط١ ١٩٨٩م، ص١٧٧.

احترام حق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة إلى جانب دولة إسرائيل.

ضمان حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين طبقاً لقرارات الأمم المتحدة، التي تعترف بحقهم في اختيار العودة إلى وطنهم أو التعويض.

احترام حق دولة إسرائيل والدول العربية في الوجود السيادي والتطور في ظروف السلام والأمن.

ضمان حرية الملاحة لإسرائيل في قناة السويس، ومضائق تيران، أسوة بجميع الدول.

وفي إطار هذا المشروع يجب أن تتخلى جميع الأطراف عن حالة الحرب واحترام السيادة الإقليمية لجميع دول المنطقة، وحقها في العيش بسلام وفي حدود آمنة ومُعترف بها، حرة من كل تهديد أو استخدام القوة.

أما القدس، ففي إطار حل سلمي يقوم مع إلغاء الضم وعلى السيادة العربية الفلسطينية الجزء الغربي من القدس، هناك مكان لترتيبات متفق عليها، تضمن التعاون بين جزئي المدينة كليهما، والتنقل الحر المتفق عليها ونحو ذلك.[1]

يبدو واضحاً من خلال هذا المشروع أن جميع بنوده عبارة عن عموميات، تمثل موقف ضعيف وهامشي بالنسبة للموقف الإسرائيلي العام، كما وكيف يمكن لهذا المشروع أن يطبق على أرض الواقع مقارنة مع الموقف الإسرائيلي الرسمي برفضه جميع القرارات الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية، وخاصة ما يتعلق بحق العودة، وقرار التقسيم والانسحاب من الأراضي العربية المحتلة.

كما وأن هذا المشروع، لا يوضح آلية إجراء تنفيذه، والفترة الزمنية، التي يحتاج لتنفيذه وبالمثال يصعب التعامل مع هذا المشروع.

([1]) محارب، مرجع سابق، ص١٧٧، وانظر الهور، مرجع سابق، ص ١٦٤.

٥ - مشروع مناحيم بيغن[*] عام ١٩٧٧م:

بعد قمة الإسماعيلية، ألقى بيغن في الكنيست الإسرائيلي، يوم ١٩٧٧/١٢/٢٨م خطاباً عرض فيه مشروعه للسلام، والذي اقترح فيه تشكيل حكم إداري ذاتي لسكان "يهودا والسامرة" وقطاع غزة، وأهم بنود هذا المشروع هي:[١]

إلغاء الحكم العسكري في يهودا والسامرة وقطاع غزة.

يقام في يهودا والسامرة وقطاع غزة حكم ذاتي إداري للسكان العرب في تلك المناطق بواسطة المقيمين فيها ومن أجلهم.

ينتخب سكان يهودا والسامرة وقطاع غزة مجلساً إدارياً ويتألف من ١١ عضواً يعمل بموجب المبادئ المحددة في هذه الوثيقة.

تكون مدة ولاية المجلس الإداري أربع سنوات ابتداء من يوم الانتخاب.

يكون مقر المجلس الإداري في بيت لحم.

(*) مناحيم بيغن: ولد في يرسك في بولندا عام ١٩١٢م وتخرج من مدرسة الحقوق في جامعة وارسو، انضم عام ١٩٢٩م إلى حركة بيتار اليهودية وأصبح عام ١٩٤٨م زعيماً لحركة بيتار في بولندا، وصل إلى فلسطين عام ١٩٤٢م كجندي ثم انضم إلى " المنظمة العسكرية القومية" اليهودية جابوتنسكي بعد انشقاقها عن المنظمة الصهيونية العالمية التي كان يقودها مؤسسها وايزمان، أصبح بيغن عام ١٩٤٣م زعيماً للمنظمة العسكرية القومية التي يطلق عليها اسم " أرغون" في عام ١٩٤٩م انتخب عضواً في الكنيست الأولي، واستمر فيها حتى عام ١٩٨٤م عندما اعتزل السياسة، انضم بيغن إلى الحكومة لأول مرة في أيار/ مايو ١٩٦٧م عشية حزب يونيو عندما ألف أشكول حكومة ائتلافية، انظر: بيغن، مفاهيم الإرهاب، ترجمة معين أحمد محمود، دار المسيرة، بيروت، ط٢، ١٩٨٨م، ص٣٧٢.

(1) ميرون، مرزيني، مجموعة وثائق عن قيام الدولة، تحرير نوريت جبنزه برفمان، خدمات الإعلانات، مركز المعلومات الأمنية للنشر، القدس، ١٩٨١م، ص٣٣٤-٣٤٠ وانظر: هآرتس، تل أبيب، ع٢٩، ديسمبر ١٩٧٧م، ص٣، وانظر: أبو جابر، إبراهيم، القدس في دائرة الحدث، ج٢، مركز الدراسات المعاصرة، أم الفحم، ١٩٩٦م، ص٤٤، وانظر: صلاحي،سمير، ورندة شرارة، تصريحات ومواقف القادة الإسرائيليين والصهيونيين، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت،ن ١٩٨٢م، ص٣٥، وانظر: بيغن مفاهيم الإرهاب، ترجمة وتقديم معين أحمد محمود، دار المسيرة: بيروت، ط٢، ١٩٨٨م، ص٣٧٣-٣٧٤، وانظر: ملحق رقم (٣٢)، ص٣٢٦.

تكون جميع المسائل الإدارية المتعلقة بالسكان العرب في مناطق يهودا والسامرة وقطاع غزة، ضمن صلاحيات المجلس الإداري.

يتولى المجلس الإداري تصريف أعمال الدوائر التالية، دائرة التعليم، دائرة الشئون الدينية، الدائرة المالية، دائرة المواصلات، دائرة البناء والإسكان، دائرة التجارة، والصناعة والسياحة، دائرة الزراعة، دائرة الصحة، دائرة العمل والإنعاش، ودائرة تأهيل اللاجئين، دائرة الإدارة القضائية، والإشراف على قوة وشرطة محلية، ويصدر المجلس الإداري الأنظمة المتعلقة، بعمل هذه الدوائر.

يمنح سكان يهودا والسامرة وقطاع غزة، بغض النظر عن جنسياتهم، وسواء كانوا مجنسين أم لا. حق الاختيار الحر، للحصول على الجنسية الإسرائيلية أو الجنسية الأردنية.

يعهد بشئون الأمن والنظام العام في يهودا والسامرة وقطاع غزة إلى السلطات الإسرائيلية.

تشكل لجنة من ممثلين من إسرائيل والأردن والمجلس الإداري تنظر في القوانين المعمول بها في يهودا والسامرة وقطاع غزة لتحدد ما سيظل معمولاً به منها، وما سيلغى، كما تحدد صلاحيات المجلس الإداري في مجال إصدار القوانين، وتتخذ قرارت هذه اللجنة بالإجماع.

يحق لسكان إسرائيل تملك الأراضي والاستيطان في مناطق يهودا والسامرة، وقطاع غزة، كما يحق للعرب من سكان هذه المناطق الذين يصبحون مواطنين إسرائيليين بناء على حق الاختيار الممنوح لهم، تملك الأراضي والاستيطان في إسرائيل.

تضمن لسكان إسرائيل ويهودا والسامرة، وقطاع غزة، حرية التنقل وحرية النشاط الاقتصادي في إسرائيل ويهودا والسامرة وقطاع غزة.

تتمسك إسرائيل بحقها ومطلبها في السيادة على يهودا والسامرة وقطاع غزة، مطالب أخرى فإنها تقترح من أجل الاتفاق والسلام، بقاء مسألة السيادة في تلك المناطق مفتوحة.

فيما يتعلق بإدارة الأماكن المقدسة للديانات الثلاث في القدس يعد ويقدم اقتراح يضمن حرية وصول أبناء جميع الديانات إلى الأماكن المقدسة الخاصة بهم.

هذا وبعد انتهاء بيغن من عرض المشروع، لفت أنظار أعضاء الكنيست، بشرح بعض البنود التي رأى أنها ذات أهمية خاصة لتوضيحها، فبشأن البند (١١) من المشروع مثلاً قال بيغن: "بدون هذا البند الذي ينص على أن السلطات الإسرائيلية سوف تتولى العناية بشئون الأمن

والنظام العام في يهودا والسامرة وقطاع غزة ليست هناك أهمية لمشروع الحكم الذاتي الإداري، "وأضاف: "أريد أن أعلن من على منصة الكنيست، أن وجود قوات جيش الدفاع الإسرائيلي في يهودا والسامرة وقطاع غزة أمر بديهي، لا يمكننا أن نتصور على الإطلاق فيما لو اقترح سحب قوات جيشنا من يهودا والسامرة وقطاع غزة، السماح لمنظمة القتلة المسماة منظمة التحرير الفلسطينية.. نريد أن نقول بأنه لن يسمح لهذه المنظمة، تحت أي ظرف، بالسيطرة على يهودا والسامرة وقطاع غزة.

وهذا بالضبط ما سيحدث إذا ما خرجنا، لذا فإنه من المعروف أن من يريد اتفاقاً معنا عليه أن يكلف نفسه القبول بإعلاننا أن جيش الدفاع الإسرائيلي سيبقى مرابطاً في يهودا والسامرة وقطاع غزة، وستكون هناك أيضاً ترتيبات أمنية أخرى، بحيث تمنح جميع سكان أرض إسرائيل اليهود والعرب، الأمن، أي: أمناً للجميع، وفي البند (٢٤) جزمنا بالقول:

تتمسك إسرائيل بحقها ومطلبها في السيادة على يهودا والسامرة، وقطاع غزة، لعلمها بوجود مطالب أخرى، فهي تقترح من أجل الاتفاق والسلام، إبقاء مسألة السيادة في تلك المناطق مفتوحة.

نستخلص مما تقدم من بنود مشروع بيغن للحكم الذاتي الإداري، أن ذلك المشروع لم يذكر في جميع بنوده اسم الشعب الفلسطيني، بل كان الحديث عن "سكان" الضفة الغربية وغزة، بل جعلهم أقلية موجودة في تلك المناطق كأمر واقع، وبالتالي بجب منحهم حكماً ذاتياً، وبهذا تجاهل المشروع الحق التاريخي (للشعب الفلسطيني) حيث جعله مجرد "سكان".

كما استبعد المشروع منظمة التحرير الفلسطينية من أي دور في التسوية، حيث تم وصفها بمنظمة القتلة، أيضاً تنكر المشروع لحقوق الشعب الفلسطيني التي أقرها العالم أجمع "وحصرت حقوقه في حكم ذاتي فقط".

ومن خلال بنود مشروع بيغن أيضاً، تم تكرار كلمة (سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، والتي جعلت الأهالي الأصليين والمستوطنين اليهود في الضفة الغربية وقطاع غزة- أمام مواد المشروع سواء، فما يأخذه الشعب يأخذه المستوطنون لأنهم سكان.

كما أن المشروع لم يتطرق إلى حق الفلسطينيين المطرودين من ديارهم في العودة دون قيود مع أن هذا الحق معترف به في الأمم المتحدة في القرار ١٩٤ عام ١٩٤٨م.

ومن الأمور الملاحظة في بنود مشروع بيغن، أنه لم يذكر الانسحاب من المستعمرات الموجودة في الضفة الغربية، وقطاع غزة، بل أصر على بقائها وأن الهجرة إليها لا رقيب عليها، حتى الاسم، أصر بيغن على أن تكون "يهودا والسامرة" بدلاً من الضفة الغربية.

ومن الملاحظ أيضاً أن مشروع بيغن ربط مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة بإسرائيل والأردن على حد سواء.

ويمكن القول أيضاً أن هذا المشروع يؤكد المبدأ الأساسي للموقف الإسرائيلي، بعدم العودة إلى حدود حزيران عام ١٩٦٧م، وعدم السماح بإقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

من الملاحظ من خلال بنود هذا المشروع نلاحظ في البند (٢) والبند (١٤)، إنكار واضح وصريح للوجود الوطني والقومي للشعب الفلسطيني، واعتبار القضية الفلسطينية مجرد مشكلة إنسانية، لسكان عرب، عليهم أن يختاروا إحدى الجنسيتين الإسرائيلية أو الأردنية.

ويؤكد مشروع بيغن حق إسرائيل بالتواجد السكاني، والاستيطان في هذه المناطق حتى ولو بعد توقيع معاهدة سلام، والأخطر من ذلك هو التأكيد على حق اليهود في شراء الأراضي في الضفة الغربية وقطاع غزة، لأنه بموجب هذا البند، وبرضا العرب فيه، يستطيع اليهود بواسطة الأموال الطائلة شراء معظم الأراضي المحتلة من أصحابها.

إن مشروع بيغن يمثل في حد ذاته خلاصة العناصر الأساسية لمشاريع السلام الإسرائيلية التي طرحت من قبله، حيث يشمل الاستيطان والأمن، كما طرح في مشروع ألون، وموقف دايان الذي يعتمد على عنصر الزمن لاستيعاب الضفة الغربية وقطاع غزة، والتقسيم الوظيفي من مشروع بيرس، ويمثل أيضاً الطلب الأساسي لدعاة (أرض – إسرائيل الكاملة) وحدة (أرض إسرائيل "الغربية" ويستبعد كل العناصر الأخرى التي تجمع على استبعادها كل قوى المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة: لا تفاوض مع م.ت.ف، لا عودة إلى حدود ١٩٦٧م، رفض إقامة دولة فلسطينية، ورفض الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، واعتبار قضيته مسألة لاجئين، تحتاج إلى حل إنساني على صعيد إقليمي، الاحتفاظ بالقدس الموحدة عاصمة لإسرائيل.

إن مشروع الحكم الذاتي الإداري هذا، يتنكر لكيان الشعب الفلسطيني، ولشرعية قيادته الممثلة في منظمة التحرير الفلسطينية، ولحقه في التعبير عن هويته الذاتية، وإقامة دولته

المستقلة ذات السيادة الوطنية والشرعية على السواء وهو يمسح هذه الحقوق جميعاً لتحضير في تعريف بعض الأعمال الإدارية، من خلال دوائر محددة.

وبهذا يكون المشروع المقترح نمطاً فريداً وخاصاً، ومختلفاً عن أشكال الحكم الذاتي، المتعارف عليها كافة، وهو بالتالي لا ينسجم مع طموحات الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة، فهناك فارق واضح بين مفهوم الحكم الذاتي، كما يراه المشروع، وبين مفهوم "الدولة ككيان اجتماعي وقانوني"، وكوحدة سياسية متميزة.

وأكثر من ذلك أن مشروع بيغن يتعامل مع جزء من الشعب الفلسطيني: "ممثلي السكان" في الضفة الغربية وقطاع غزة، الأمر الذي يناقض مبدأ وحدانية الشعب الفلسطيني أينما وجد أبناؤه، من جهة، وينكر شرعية تمثيله السياسي في منظمة التحرير الفلسطينية التي حظيت باعتراف المجتمع المحلي من جهة ثانية.

وفي إطار مشروع بيغن ليس بوسع الشعب الفلسطيني التعبير عن هويته الذاتية، وإنما من المفروض عليه الاختيار بين الجنسية الإسرائيلية والجنسية الأردنية، وقد تطرق موشيه دايان وزير خارجية إسرائيل إلى الموضوع بقوله: "هناك أربعة احتمالات لحل مشكلة الجنسية بالنسبة إلى أبناء يهودا والسامرة وغزة:

منحهم الجنسية الإسرائيلية.

منحهم الجنسية الأردنية.

عدم منحهم أية جنسية، كما هي الحال الآن في قطاع غزة.

أن يقرر هؤلاء السكان يوماً ما، الأمور المتعلقة بجنسيتهم ودولتهم المستقلة... وللحول دون الاحتمال الرابع فقد افترضت إسرائيل منحهم الجنسية الإسرائيلية.."

تكمن الخطورة الأساسية للمشروع في كونه يشكل حاجزاً مانعاً أمام ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة التي يناصل من أجلها، أقرها المجتمع الدولي واعترف بها في قراراته الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة، والهيئات الدولية الأخرى التابعة لها، فقد اعترفت تلك القرارات بحق الشعب الفلسطيني، في تقرير مصيره، مؤكدة أن هذا الحق غير قابل للتعرف، كما أكدت شرعية نضال الشعب الفلسطيني في سبيل تحرره واستقلاله، وسيادة سكان المناطق المحتلة، على ثرواتهم الطبيعية ومصادرها، واعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية، ممثلاً شرعياً للشعب الفلسطيني.

وبالنسبة للموقف الإسرائيلي من هذا المشروع فقد أثار مشروع الحكم الذاتي الإداري نقاشات إسرائيلية واسعة داخل الأوساط والقوى السياسية الإسرائيلية المختلفة، وغالباً ما تناولت تلك النقاشات مسائل محددة تتعلق بجدوى المشروع في حل الصراع، ومسألة التوقيت لتطبيق المشروع، والمخاوف التي ينطوي عليها، والهدف النهائي منه، إضافة إلى قضايا أخرى أثارها، وبناءً عليه ظهرت على الصعيد الإسرائيلي وجهات نظر مختلفة، فاعتبره البعض حلاً دائماً للقضية الفلسطينية، ووافق عليه آخرون موافقة مشروطة، ورفضه فريق ثالث جملة وتفصيلاً.

ومن أبرز رافضي هذا المشروع "المعراخ" (التجمع العمالي) وقد اكتسبت معارضة (المعراخ) أهميتها من كونها قد تشكل البديل للمشروع، إذا تغيرت تشكيلة الائتلاف الحاكم حالياً، وتعود معارضة المعراخ إلى اعتبارات سياسية وأيدولوجية مختلفة، أبرزها خشيته أن يؤدي المشروع في نهاية المطاف إلى دولة فلسطينية.

وبالنسبة للموقف الفلسطيني من مشروع بيغن، فقد تمثل بالرفض سواء من الشعب نفسه، وكذلك م.ت.ف مع التهديد لكل من يتعامل مع ذلك المشروع.

ومن مظاهر رفض الشعب لذلك المشروع، عمت التظاهرات الطلابية والشعبية جميع مدن الضفة الغربية، وقطاع غزة، احتجاجاً على المشروع، وتأييداً لمنظمة التحرير الفلسطينية، وبدأت التظاهرات في رام الله، وامتدت إلى باقي المناطق، ووزعت المنشورات، ورفعت الأعلام الفلسطينية فوق المدارس، وأعلن طلبة جامعة بيرزيت وغيرها من المؤسسات التعليمية في الضفة الإضراب عن الدراسة، كما وقع العديد من موظفي الدوائر عرائض رفعت إلى السلطات الإسرائيلية، ورفضوا فيها أي منصب ضمه مشروع الحكم الذاتي الإداري، وأعدت الهيئات الشعبية والنسائية مذكرات أيدت من خلالها رفضها هذا المشروع.

ثالثاً: الأفكار والمشاريع الإسرائيلية غير الرسمية عام ١٩٧٤-١٩٧٧م:

١ - مشروع مردخاي بن طوف[*] عام ١٩٧٥م:

تقدم مردخاي بن طوف بمشروع سلام لحل القضية الفلسطينية عام ١٩٧٥م، تحت عنوان "استراتيجية السلامة" واشتمل ذلك المشروع على النقاط التالية:[١]

تعترف إسرائيل وتستمر في الاعتراف بسيادة مصر وسوريا على أراضي الدولتين، التي احتلتهما إسرائيل، عام ١٩٦٧م، لكن (إسرائيل) تحتفظ في الوقت نفسه بحقها في طلب تعديل الحدود أثناء مفاوضاتها مع الطرفين المشار إليهما.

تتعهد (إسرائيل) مقدماً بالانسحاب من ٧٥% - ٨٠% على الأقل من الأراضي المشار إليها أعلاه، وتبدي استعدادها للدخول مستقبلاً في مفاوضات بشأن تقرير مصير الأراضي المحتلة الباقية.

تتقدم (إسرائيل) بطلب إدراج ترتيبات معينة في اتفاقيات السلام، بعضها ذو صفات مرحلية وترتيبات أخرى دائمة تتناول وضع (إسرائيل) الأمني الخاص، وكذلك أمن جيرانها كتحديد المناطق منزوعة السلاح ونقاط المراقبة والإدارة المؤقتة للأراضي المحتلة والضمانات الكافية لمنع الهجمات المباغتة لأي من الأطراف وكل ما يساعد على تقوية فرص السلام والثقة المتبادلة.

تبدي إسرائيل استعدادها للتباحث بشأن القضية الفلسطينية مع ممثلي الفلسطينيين المعترف بهم من قبل دولتين على الأقل من جارات (إسرائيل) وعلى أساس الاعتراف المتبادل بين الطرفين، بأن تقر إسرائيل، بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، كما يعترف الممثلون الفلسطينيون بدورهم بحق (إسرائيل) في العيش ضمن حدود معترف بها.

تقوم (إسرائيل) ببحث مشروع اتفاق سلام مع الممثلين الفلسطينيين، ليتم إبرامه بينهما وبين الدولة التي يرغب الفلسطينيون إقامتها في إطار حق تقرير المصير، وتأخذ (إسرائيل) بعين

(*) مردخاي بن طوف: يهودي بولوني الأصل هاجر إلى فلسطين عام ١٩٢٠م، وهو من زعماء المابام ومؤسس جريدة الحزب اليومية" عل همشمار" بالإضافة إلى كونه من قيادي الهستدروت، واشترك منذ نشوء الدولة في عدة وزارات ائتلافية مع حزب المابام الحاكم، وله عدة كتب، انظر: الموسوعة الفلسطينية، مج١ مرجع سابق، ص٤٢٢.

(1) المرجع السابق، ص ٤٢٢.

الاعتبار في إطار هذا الاتفاق مع الدولة الجديدة ما ورد من تعهد بالانسحاب من ٨٠% على الأقل من الضفة الغربية، وقطاع غزة على أن يجري تقرير مصير الأراضي الباقية في اتفاقية لاحقة.

تقترح (إسرائيل) تنفيذ بنود اتفاقيات السلام المقترحة على مراحل تبدأ بمرحلة أولى الإعلان عن إنهاء حالة الحرب، وتنتهي في المرحلة الأخيرة، بإقامة علاقات طبيعية بين الأطراف المعنية، ويجري مسبقاً تعيين تاريخ ابتداء كل مرحلة في اتفاقية السلام المعقودة، على أن يعين العرب بدورهم موعد ابتداء المرحلة الأخيرة بإعلانهم عن استعدادهم لإقامة علاقات طبيعية مع (إسرائيل).[١]

تبدي (إسرائيل) استعدادها للدخول في مباحثات اتفاق شامل على أساس ما تقدم من مبادئ مع أي من جيرانها (وفيهم الفلسطينيون) منفردين أو مجتمعين، وفي حال إجراء مباحثات منفردة من أحد الأطراف يراعي مبدأ تأجيل التنفيذ النهائي للاتفاق المعقود معه إلى حين الاتفاق مع الأطراف الأخرى.[٢]

نلاحظ من خلال بنود مشروع بن طوف، أنه يمارس أسلوب التمويه والتلاعب والخداع كما في المشاريع التي تناولناها سابقاً، ولكن بطريقة أخرى، حيث يقول: "تتعهد إسرائيل مقدماً بالانسحاب من ٧٥-٨٠% على الأقل من الأراضي المحتلة من أجل فتح المجال مستقبلاً لإجراء مفاوضات مع الدول العربية والفلسطينيين.

ومن الملاحظ أيضاً أن مشروع بن طوف، لم يذكر فيه مدينة القدس، ومستقبلها فيما لو تم عقد اتفاقات سلام، وذكر بن طوف أيضاً في مشروعه أن إسرائيل مستعدة للتباحث بشأن القضية الفلسطينية، ولكن مع ممثلي الفلسطينيين المعترف بهم من قبل دولتين على الأقل جارات إسرائيل، مستثنياً في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي للفلسطينيين في ذاك الوقت.

كما أن بن طوف لم يوضح في مشروعه طبيعة حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وآلية تنفيذ معاهدة السلام سواء من الناحية الزمنية أو ترتيبات نقل الصلاحيات، كما ويشترط بن

---

(1) الموسوعة الفلسطينية، مج١، مرجع سابق، ص٤٢٣، وانظر: New Outlook, July, August, 1975 .P.4

(2) الموسوعة الفلسطينية، مج١، مرجع سابق، ص٤٢٣، وانظر Ben Tov,Ibid,P.4

طوف في مشروعه تنفيذ اتفاقات سلام على مراحل، بحيث لا يتم عقد اتفاق نهائي مع أي طرف يتم التفاوض معه، إلا بعد إنهاء الاتفاق مع جميع الأطراف الأخرى.

ومن الواضح أيضاً من خلال مشروع بن طوف، أن هم بن طوف ليس الحرص على مصلحة الشعب الفلسطيني، بقدر حرصه على إنهاء حالة الحرب وعقد اتفاقات سلام مع الدول العربية، وبناء علاقات طبيعية معها، كما وأن هذا المشروع يعتبر بمثابة جسر تمر عنه إسرائيل لاختراق الدول العربية.

ويبدو لنا واضحاً أيضاً أن ما يقدمه بن طوف هو تمويه وتلاعب في الألفاظ، لأنه لا يعقل عند عقد اتفاق سلام، الانسحاب من جزء من الأراضي المحتلة، وبقاء الجزء الآخر تحت سيطرة إسرائيل.

٢ - مشروع البرفسيور موشيه معوز(*) عام ١٩٧٦م:

يقترح موشيه معوز أن تصنع إسرائيل تخطيطاً عاماً للوصول إلى تسوية شاملة على مرحلتين: مرحلة إنهاء حالة الحرب، ومرحلة تنتهي بالسلام الكامل، ويتم الحصول على الاتفاق في كل مرحلة بشكل تدريجي، وفق الترتيب التالي: أولاً بين إسرائيل ومصر ثم بين إسرائيل وسوريا، وأخيراً بين إسرائيل وبين الأردن الفلسطينيين.(١)

ويتضمن مشروع موشيه معوز بالنسبة للضفة الغربية وقطاع غزة النقاط التالية:

تعلن إسرائيل عن اعترافها بحق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره ضمن معظم المنطقة الأصلية لفلسطين التاريخية (يعني فلسطين وشرق الأردن).

تعلن إسرائيل عن استعدادها للتفاوض حول اتفاقيات بشأن الضفة والقطاع، مع كل عنصر فلسطيني أو أردني، يمثل سكان هذه المناطق، ويعترف بحق إسرائيل، في العيش كدولة ذات سيادة على أساس قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، وبحق الشعب اليهودي في تقرير مصيره ضمن دولة إسرائيل.

(*) موشيه معوز: هو مدير معهد هاري ترومان للأبحاث في الجامعة العبرية، ويعتبر من الخبراء في الشئون العربية. انظر: مجلة الأرض السنة الرابعة، ع٨، مرجع سابق،ص٢٠.

(1) عل همشمار" تل أبيب، ع٢٣، أبريل ١٩٧٦م، ص٢.

يجب أن يكون أي اتفاق سياسي بالنسبة للضفة والقطاع محاطاً بأسيجة جزئية أو مؤقتة نابعة من متطلبات إسرائيل الأمنية الجوهرية، وهذه الأسيجة هي:

تجريدها من القوات والأسلحة باستثناء قوات شرطة مسلحة بأسلحة خفيفة، على أن تشارك إسرائيل في الإشراف على التجريد.

الاحتفاظ بمنشآت عسكرية إسرائيلية مؤقتة في نقاط استراتيجية مختلفة في الضفة والقطاع.

تغيير الحدود لصالح إسرائيل من أجل تعميق الحزام الأمني حول إسرائيل، أي ضم منطقة قلقيلية وطولكرم واللطرون، وأجزاء من يهودا.

تكون إسرائيل مستعدة لبحث تصفية المنشآت العسكرية في الضفة الغربية والقطاع، وإعادة النظر في مركز هذه المناطق، إثر التوقيع على اتفاقيات سلام مع الدول العربية، ومرور فترة من الحياة العادية لا تقل عن خمس سنوات بين إسرائيل، وسكان هذه المناطق والدول العربية، ويجب أن تبقى القيود المرتبطة بالتجريد سارية المفعول مع الاعتراف بحق إسرائيل في النظر إلى طرق هذا التجريد كذريعة للحرب.

تقترح إسرائيل إقامة اتحاد فيدرالي بينها وبين الكيان السياسي الموجود في الشرق منها وذلك ضمن نطاق الاتفاقية السياسية، وبغية الحث على خلق الحياة العادية في المنطقة، ويتم في مرحلة متأخرة جداً دعوة لبنان للانضمام إلى هذا الاتحاد.

تكون القدس عاصمة للدولة الاتحادية المقترحة، مع الاحتفاظ بوضعها كجزء من إسرائيل ويضمن للدولة الشريكة في الاتحاد الفيدرالي كل الحقوق الدينية والثقافية في الجزء العربي من القدس، كما يضمن التمثيل الملائم في الجهاز البلدي للقدس للسكان العرب في المدينة، وهذه الحقوق تضمن كذلك فيما لو لم يتم الاتحاد الفيدرالي.

عند النظر في بنود مشروع معوز، نلاحظ أنه عبارة عن مشروع ضم بطريقة غير مباشرة، يتم من خلاله القضاء على حقوق الشعب الفلسطيني، وأن معظم بنود هذا المشروع هي بنود أمنية، تمثل المصالح الإسرائيلية، والدليل على ذلك هي الشروط التي وضعها معوز عند عقد أي اتفاق سياسي بالنسبة للضفة والقطاع.

إن مشروع معوز كما هو ملاحظ، اعتبر أحقية الشعب الفلسطيني، في تقرير مصيره في شرق الأردن، وهذا يعني اعتراف صريح من معوز، بعدم وجود حقوق للشعب الفلسطيني في فلسطين.

لذا فإن مشروع معوز، ربما كان أقرب المشاريع الإسرائيلية التي استعرضناها لما يمكن أن يكون عليه الموقف الإسرائيلي، ولعله يمثل سقف التنازلات الإسرائيلية.

ويلاحظ أن هذا المشروع قريب من خطوطه العامة من الموقف الأمريكي، المعلن والقائم على أساس التوصل إلى اتفاقيات سلام بين الدول العربية على مراحل وعلى أساس الانسحاب إلى حدود عام ١٩٦٧م مع تعديلات طفيفة.

أيضاً يتضمن مشروع معوز كما هو واضح، مناورة تستهدف تحقيق ما يدعو إليه الكثير من الإسرائيليين، وهو محاولة إرجاء القضية الفلسطينية إلى آخر الدور، وكذلك محاولة نفي فلسطينية النزاع بالنسبة للدول العربية، عن طريق التلميح لها بإمكانية أن تستعيد كامل أراضيها المحتلة في سيناء والجولان.

ويشير المشروع بأسلوب مموه وأكثر حنكة إلى أطماع إسرائيل، في جنوب لبنان، حين يتحدث عن إمكانية انضمام لبنان في وقت متأخر جداً إلى الاتحاد الفيدرالي الذي يقترح إقامته بين إسرائيل وبين الدولة الأردنية – الفلسطينية التي يقترحها.

ومن الجدير بالملاحظة أن معوز يعتقد أن قيام إسرائيل بطرح مشروع للتسوية الشاملة سوف يرغم الدول العربية على النظر فيه، وبالتالي كشف نواياها الحقيقية، ولا يستبعد معوز أن يؤدي ذلك إلى انشقاق بين الدول العربية، وكسر طوق العزلة، حول إسرائيل وتقليل حدة التوتر في المنطقة.

ويرى معوز مثل هذا الإجراء إذا لم يساعد على إزالة خطر الحرب، فإنه يظل مطلوباً من أجل الاستعداد للحرب القادمة ومن أجل إقناع الجمهور الإسرائيلي بأن جهوداً جبارة تبذل من أجل التوصل إلى تسوية مع العرب عن طريق تنازلات كبيرة.

كما يتضح لنا من استعراضنا للأفكار والمشاريع الإسرائيلية، التي جاءت بعد حرب عام ١٩٧٣م، بأنه يمكن القول بأن تلك الأفكار والمشاريع قد زادت، ولكن بدأت تأخذ شكلاً جديداً يختلف اختلافاً واضحاً عن المرحلة السابقة للحرب، ويمكن القول أيضاً أن تلك الأفكار والمشاريع أصبحت أقل تعنتاً وغطرسة عن سابقتها، وفي نهاية الأمر يعود إلى أن إسرائيل في

هذه المرحلة بدأت تؤمن بعدم جدوى ما يسمى بالحدود الآمنة، داخل الأراضي العربية، بعد الضربة العسكرية لتي تلقتها في حرب أكتوبر ١٩٧٣م، وبدأ هناك توجه في الأوساط السياسية والمجتمع الإسرائيلي، حول الحلول السلمية القائمة على أساس إيجاد حل سياسي للقضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، يضم على الأقل الحدود التي من خلالها، لا يمكن أن تتعرض إسرائيل للخطر مستقبلاً، وتحافظ من خلالها على وجودها داخل حدود معترف بها دولياً وإقليمياً وعربياً.

الخاتمة

بعد إلقاء الضوء على أهم الأفكار والمشاريع الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي في المرحلة الواقعة بين عام ١٩٤٨-١٩٧٧م يمكننا أن نستخلص التالي:

تعدد الأفكار والمشاريع الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي وهو أمر مقصود وذلك لترك الانطباع لدى المجتمع الدولي بأن إسرائيل التي قامت على أنقاض مجتمع آخر وتعتبر مغتصبة لأراضي شعب آخر، تمد يدها للسلام لإيجاد حل مناسب لهذه القضية، مع أن معظم تلك الأفكار والمشاريع واكبتها ضربات عسكرية وتعديات إسرائيلية على كل الدول العربية، فقد درجت إسرائيل في العديد من الحالات على التمهيد للعدوان بالحرص على السلام، وبأن السعي وراء السلام كان الدافع الحقيقي للقيام بذلك العمل العسكري.

اختلاف الأفكار والمشاريع الإسرائيلية من مرحلة إلى أخرى من حيث العرض والمضمون فالمشاريع الإسرائيلية التي طرحت في فترة الانتداب البريطاني في المرحلة الواقعة ما بين عام ١٩٢٢-١٩٤٧م، أخذت طابع البحث عن استغلال الوضع السياسي التي تمر به المنطقة، خاصة السيطرة البريطانية على فلسطين، ومحاولة الحركة الصهيونية الحصول على أكبر قدر ممكن من الأطماع الصهيونية في فلسطين المتمثلة في دولة موحدة ولكن ثنائية القومية التي طالما عبرت عنها في مراحل سابقة ولم تتمكن من الحصول عليها.

أما الأفكار والمشاريع الإسرائيلية التي بدأت تطرح في المرحلة الممتدة بين عام ١٩٤٨-١٩٦٧م فقد اختلفت اختلافاً جذرياً من حيث المضمون والطرح، فإسرائيل في هذه المرحلة أصبحت واقعاً معترفاً به من معظم دول العالم، وأصبحت دولة ذات كيان سياسي واستراتيجي لهذا كانت السمة البارزة في الأفكار والمشاريع خلال هذه المرحلة تدعو إلى التركيز على كيفية تقوية دولة إسرائيل وكيفية استمرارها في النمو والتطور في كل المجالات، والبعد كثيراً عن الحل الحقيقي السلمي للقضية الفلسطينية، وقد استمرت هذه النظرة وهذه الفكرة بعد عام ١٩٦٧م، على أثر هزيمة ٥ يونيو، وأصبحت تلك الأفكار والمشاريع أكثر تعنتاً وغطرسة عن سابقتها، بل يمكن القول أن الأفكار والمشاريع الإسرائيلية ما بعد عام ١٩٦٧م، أصبحت مشاريع عسكرية توسعية، تبتعد كلياً عن إيجاد حلول سلمية للقضية الفلسطينية، فمعظمها كانت تدعو إلى التمسك بكل الأراضي العربية عبر القوة العسكرية التي تم السيطرة

عليها خلال حرب يونيو ١٩٦٧م وقليل منها ما كان يدعو إلى إيجاد حلول سلمية للقضية الفلسطينية.

ظل الوضع كذلك حتى عام ١٩٧٣م ووقوع حرب أكتوبر التي أدت إلى كسر الغطرسة الإسرائيلية خاصة العسكرية لتبدأ مرحلة جديدة ١٩٧٤-١٩٧٧م، بطرح أفكار ومشاريع إسرائيلية تختلف اختلافا واضحاً وكلياً عن المشاريع السابقة، فهذه الأفكار والمشاريع تدعو إلى حل القضية الفلسطينية عن طريق منح الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة حكماً ذاتياً كما وتم من خلال تلك الأفكار المشاريع استخدام مصطلح الشعب الفلسطيني بدلاً من مصطلح اللاجئين الفلسطينيين، ومع هذا فقد بقيت تلك الأفكار والمشاريع الإسرائيلية تمثل المصلحة الإسرائيلية العليا، وليس حرصاً منها على الاهتمام بمصلحة الشعب الفلسطيني.

الحقيقة أن السياسة الإسرائيلية تجاه قضية فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي خاصة بعد إنشاء دولة إسرائيل عام م١٩٤٨، نابعة من الاستراتيجية الصهيونية القديمة، القائمة على أساس أن فلسطين هي أرض الميعاد، وأرض الأجداد، ولا يمكن التنازل عنها بأي حال من الأحوال، لهذا فمعظم الأفكار والمشاريع الإسرائيلية منذ ظهور القضية حتى يومنا هذا، يتخذ من هذه النظرية أساساً لطرح تلك الأفكار والمشاريع، ولكن تختلف الأفكار والمشاريع من حين لآخر ويتم التلاعب بالألفاظ فقط لإيهام الرأي العام العالمي بأن إسرائيل تريد السلام، وهي بعيدة كل البعد عنه.

الحقيقة ومن خلال الأفكار والمشاريع التي قمنا بتناولها خلصنا إلى أن تلك الأفكار والمشاريع في مضمونها وجوهرها تدعو إلى الاستسلام والتمسك بكل ما سيطرت عليه هذه الدولة المغتصبة من أراض عربية والدفاع عنها بالقوة العسكرية، لهذا أريد أن أؤكد في النهاية أنه يجب أن نتعامل بكل حرص مع تلك الأفكار والمشاريع التي لا زالت تطرح حتى يومنا هذا ولا ننخدع على الإطلاق، بما يطلقه زعماء الحركة الصهيونية اليوم حكام ما يسمى بدولة إسرائيل من أفكار ومقترحات، من أجل إيجاد تسوية للقضية الفلسطينية، والصراع العربي الإسرائيلي فكل ما يقومون بعرضه مجرد سراب ليس له أي أساس في عقيدتهم واستراتيجيتهم فهي كما يقولون مجرد أفكار ومقترحات لذر الرماد في العيون ولكسب الوقت والعطف الدولي الذي استطاعت من خلاله تحقيق العديد من المكاسب السياسية والعسكرية على حساب القضية، وهو أمر لا زالت تمارسه حتى الآن، والمطلوب فقط أن نتعامل مع هذه الأفكار

والمشاريع بما يناسبه من سياسة قائمة على عدم التفريط بأي شبر من أراضي فلسطين والأراضي العربية المحتلة. وألا يتغلغل اليأس إلى صدورنا لأننا في النهاية أصحاب حق مقدس.

ومن خلال تلك الدراسة يمكن رصد النتائج التالية:

أن معظم تلك الأفكار والمشاريع جاءت لتؤكد على التوجه الإسرائيلي نحو ترسيخ الاحتلال للمناطق العربية المحتلة.

الإجماع داخل المجتمع الإسرائيلي وبكل فئاته الاجتماعية والسياسية على نظرية عدم العودة مطلقاً إلى حدود ما قبل عام م١٩٦٧.

إن معظم الأفكار والمشاريع الإسرائيلية سواء الرسمية منها أو غير الرسمية، ما هو إلا مناورة سياسية ودعائية لكسب الوقت، وفرض المزيد من الحقائق على أرض الواقع.

إقرار ما يسمى بسياسة الأمر الواقع في المناطق المحتلة، عن طريق وضع استراتيجية مدعومة اقتصادياً لملء تلك المناطق بالمستوطنات بمختلف أنواعها.

التناقض السافر بين الأيدلوجية الصهيونية ومفهوم السلام.

التناقض بين طبيعة الدولة الصهيونية وبين العناصر التي يقوم عليها مبدأ السلام.

التناقض بين ارتباطات إسرائيل الإمبريالية وبين متطلبات السلام، أي أن إسرائيل دولة استعمارية.

التناقض بين مصلحة إسرائيل العملية وبين وجود سلام حقيقي مع الفلسطينيين وهذا يدلل على المصلحة النفعية التي تنتهجها إسرائيل.

عندما يتحدث الإسرائيليون عن أفكار ومشاريع من أجل التعايش السلمي بينهم وبين العرب والفلسطينيين في الأراضي المحتلة، فإنهم لا يتحدثون، إلا من خلال اعتبارات أمنية بحتة بهدف تقوية الاستراتيجية الأمنية لهم (حدود آمنة ومعترف بها).

تهدف إسرائيل من وراء تلك الأفكار والمشاريع ربط اقتصاد الأراضي المحتلة باقتصادها، وذلك بهدف جعل المناطق المحتلة سوقاً تابعاً لها ليسهل التغلغل والمزيد من السيطرة حتى يصعب مستقبلاً أي فرض حلول سلمية تلك المناطق، وهذا ما تعاني منه في الوقت الحاضر.

محاولة إعطاء المناطق الفلسطينية في الضفة الغربية، وقطاع غزة نوعاً من الحكم الذاتي المقلص إلى أدنى درجة، مع الاحتفاظ لإسرائيل بالإشراف السياسي والاقتصادي على هذه المناطق وعدم الضم لهذه المناطق، خوفاً من الناحية الديمغرافية، مع التركيز على إيجاد علاقات ودية مع عرب هذه المناطق، وخلق فرص عمل لهم، بما يمكن في المستقبل من تذويب شخصيتهم.

تناولت بعض الأفكار والمشاريع الإسرائيلية قضية الكونفدرالية بين الضفة الغربية والمملكة الهاشمية الأردنية.

تعاملت معظم الأفكار والمشاريع الإسرائيلية مع القضية الفلسطينية على أنها قضية لاجئين فقط، والقليل منها تعامل على أساس وجود شعب فلسطيني.

تمثل الموقف الأمريكي في تأييد أغلبية الأفكار والمشاريع الإسرائيلية وذلك من خلال طرحها لبعض مشاريع التسوية سواء من رؤسائها أو وزراء خارجيتها، والتي تهدف بالدرجة الأولى المصلحة الإسرائيلية والإمبريالية معاً، وخاصة في منح الفلسطينيين حكماً ذاتيًا محدود الصلاحيات.

أن معظم تلك الأفكار والمشاريع الإسرائيلية لا تخدم القضية الفلسطينية لا من قريب ولا من بعيد وأنها تهدف جميعها لإذابة و طمس الشخصية الفلسطينية و افشال المشروع الوطني الفلسطيني.

أن الموقف الإسرائيلي من خلال تلك الأفكار والمشاريع تم طرحها خلال فترة الدراسة، تؤكد على الدوام، إعادة تأهيل وتوطين اللاجئين الفلسطينيين داخل الأراضي المحتلة أو الدول العربية أو دول ما وراء البحار، بدلاً من العودة أو التعويض.

ثبت من خلال الأفكار والمشاريع الإسرائيلية الرسمية منها أو غير الرسمية وجود قواسم مشتركة فيما بينها تمثلت في الآتي: إعادة تأهيل وتوطين اللاجئين الفلسطينيين، وذلك بهدف إنهاء وجود المخيمات الفلسطينية التي تدل على مظهر وجود اللاجئين، إلحاق (ضم) الضفة الغربية وقطاع غزة اقتصادياً بإسرائيل، إعطاء الفلسطينيين إدارة ذاتية.

معظم الأفكار والمشاريع الإسرائيلية، استثنت تناول حلول لمدينة القدس واعتبارها عاصمة موحدة لإسرائيل لا يمكن تجزئتها تحت أي ظرف من الظروف.

منع عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم مهما كلف هذا الأمر من خـــسائر سياســـية واقتصادية.

التوصيات

تبني فكرة افتتاح مركز أبحاث للترجمة في الجامعة الإسلامية.

أوصي المسؤولين وصناع القرار بالتمسك بالثوابت الفلسطينية وعدم التفـــريط بـــأرض فلسطين بأي حال من الأحوال.

أوصي الباحثين والدارسين تبني مثل هذه الدراسة والاستفادة منها والاستمرار والبحـــث في مثل هذه الموضوعات لما لها من أهمية.

العمل على نشر الدراسة بوسائل الإعلام المختلفة حتى تعم الفائدة.

إثراء الدراسة من خلال ورش العمل والمؤتمرات العلمية.

الملاحق

ملحق رقم (١)

خاص بأسماء أعضاء اللجنة القومية في كل من غزة والقدس

أسماء أعضاء اللجنة القومية في غزة

موسى الصوراني	حمدي الحسيني
عبد الخالق أبو شعبان	رأفت البورنو
عصام بسيسو	عيسى سيسالم
يوسف الصايغ	رشدي السقا
منير الريس	رجب أبو رمضان
إبراهيم الصوراني	محمد أبو شعبان
أحمد سكيك	موسى حلس
رشدي الشوا	رشاد الطباع
حسني خيال	الشيخ عبد الله القيشاوي
محمد دلول	عبد القادر حتحت

أسماء أعضاء اللجنة القومية في القدس

الدكتور فوتي فريج	المحامي أنور نسيبة
توفيق وفا الدجاني	المحامي عيد عابدين
شريف صبوح	المحامي وديع صلاح
الحاج فوزي الخياط	حنا عطا الله

يوسف عبده	المحامي تحسين كمال
الشيخ أسعد الإمام	صالح عبده
الحاج طاهر بركات	جميل وهبة

المصدر: الحوت، القيادة والمؤسسات السياسية في فلسطين ١٩١٧-١٩٤٨، ص ٩٠٦.

ملحق رقم (٢)

خاص بأسماء أعضاء اللجنة القومية في يافا

محمد عبد الرحيم	من التجار
أحمد أبو لبن	من المجلس البلدي والحزب العربي، أمين الصندوق
ظافر راغب الدجاني	من جماعة الإخوان المسلمين
مصطفى الطاهر	من الجبهة العربية، وكيل أمين السر
رفيق الأصفر	من العمال
فائق طلماس	من المسيحيين اللاتين
ميشيل عازر	من المسيحيين الأرثودكس
محمد الهندي	من النادي العربي محاسب
زكي عبد الرحيم	من العباسية
د. عوني حنون	من الأطباء
د. ميشيل نادرس	
د. صبحي حمادة	
صلاح الناظر	مدير شركة الرياض ومن الجبهة العربية
محمد خير البهلول	من نادي الشبيبة الإسلامية
أمين عقل	من المحامين

اللجنة من غير رئيس، وقد انضم إليها من القرى المجاورة كل من:

الشيخ شاكر أبو كشك (من عرب أبي كشك)

حسين ياسين (من بيت دجن)

دياب الموسى (من كفر عانة).

المصدر: الحوت، القيادة والمؤسسة السياسية في فلسطين ١٩١٧-١٩٤٨، ص٩٠٦.

ملحق رقم (٣)

ملحق رقم (٤)

ملحق رقم (٥)

ملحق رقم (٦)

ملحق رقم (٧)

ملحق رقم (٨)

الناتج القومي والصادرات والواردات وفائض الواردات في إسرائيل من ١٩٥٠-١٩٦٣م

السنة	الموارد المتاحة	الناتج القومي الإجمالي	الاستهلاك الفردي	الاستهلاك الحكومي	الاستثمار الإجمالي
١٩٥٠	١,١٠٣	١,٥٩٦	١٣٠	٢٧٥	٦٠٦
١٩٥١	٢,٢٩٥	١,٤٢٥	١,١٤٠	٣٢٦	٧١٦
١٩٥٢	٢,٢٠١	٢,٥٤١	١,٢٤٥	٣٠٨	٦١٥
١٩٥٣	٢,٢١٨	١,٥٦٠	١,٢٦٨	٣٢٢	٥١٥
١٩٥٤	٢,٦٧٣	١,٩٠٢	١,٤٥٨	٣٧٦	٥٧٤
١٩٥٥	٢,٩٧١	٢,١٣٤	١,٥٧٨	٤٢٨	٧٠٧
١٩٥٦	٢,٣٠٢	٢,٣١٧	١,٧٢٤	٦١٦	٦٦٩
١٩٥٧	٣,٥٠٥	٢,٥٢٨	١,٨٤٤	٥٢٤	٧٨٣
١٩٥٨	٣,٨٠٤	٢,٧٦٦	٢,٠٣١	٥٣٨	٨٤١
١٩٥٩	٤,٢٢٥	٣,١٢٠	٢,٢٣٢	٥٥٧	٩١١
١٩٦٠	٤,٦٠٢	٣,٧٤١	٢,٣٨٣	٥٩٤	٩٧٦
١٩٦١	٥,٢٥٦	٤,٢٢٥	٢,٦٣٦	٧٠١	١,١٥٦
١٩٦٢	٥,٩٢٣	٤,٧١٥	٢,٩٣٥	٧٨١	١,٢٩٩
١٩٦٣	٦,٤٧٠	٥,٢٠٤	٣,٢٢٥	٨٣٢	١,٣٤٤

المصدر: السياسة الدولية ع٢٣، ص١٤.

ملحق رقم (٩)

أعضاء الحكومة الإسرائيلية خلال سنة ١٩٦٤م

ليفي أشكول	رئيس الوزراء ووزير الدفاع
أبا ايبان	نائب رئيس الوزراء
يغئال آلون	وزير العمل
يوسف الموعني	وزير الإنماء والإسكان
زالمان آران	وزير التربية والتعليم
إسرائيل بار يهودا	وزير النقل والمواصلات
يوسف بوريخ	وزير الشئون الاجتماعية
موشيه ديان	وزير الزراعة
دوف يوسف	وزير العدل
غولدا مئير	وزيرة الخارجية
بنجاس سابير	وزير المالية والتجارة والصناعة
الياهو ساسون	وزير البريد
حاييم موشي شابيرا	وزير الداخلية والصحة
يخور شطريت	وزير الشرطة
زيراح وارها فتيك	وزير الشئون الدينية

المصدر: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤، ص ٢٣٣-٢٣٤.

ملحق رقم (١٠)

بيان بإعلان قيام منظمة التحرير الفلسطينية

بسم الله الرحمن الرحيم

منظمة التحرير الفلسطينية

البيان بإعلان المنظمة

إيماناً بحق الشعب العربي الفلسطيني في وطنه المقدس فلسطين، وتأكيداً لحتمية معركة تحرير الجزء المغتصب منه وعزمه وإصراره على إبراز كيانه الثوري الفعال، وتعبئة طاقاته وإمكانياته وقواه المادية والعسكرية والروحية.

وتحقيقاً لإرادة شعبنا وتصميمه على خوض معركة تحرير وطنه بقوة وصلابة، طليعة مقاتلة فعالة للزحف المقدس.

وتحقيقاً لأمنية أصيلة عزيزة من أماني الأمة العربية ممثلة في قرارات جامعة الدول العربية ومؤتمر القمة العربي الأول.

أعلن بعد الاتكال على الله، باسم المؤتمر العربي الفلسطيني الأول المنعقد بمدينة القدس في هذا اليوم السادس عشر من محرم عام ١٣٨٤هـ الموافق الثامن والعشرين من أيار (مايو) عام ١٩٦٤ قيام منظمة التحرير الفلسطينية قيادة معبئة لقوى الشعب العربي الفلسطيني لخوض معركة التحرير ودرعاً لحقوق شعب فلسطين وأمانيه وطريقاً للنصر.

رئيس المؤتمر الفلسطيني الأول

أحمد الشقيري

المصدر: حميد، مقررات المجلس الوطني الفلسطيني، ص٤٦.

ملحق رقم (١١)

ملحق رقم (١٢)

بيان القيادة العامة لقوات العاصفة رقم (١)

إلى شعبنا العظيم.. إلى أمتنا العربية المناضلة.. إلى الأحرار في كل مكان... من شعبنا الصامد على الحدود ومن ضمائر أمتنا المجاهدة انبثقت طلائعنا الثورية المؤمنة بالثورة المسلحة طريقاً للعودة والحرية لتثبت للاستعماريين وأذنابهم والصهيونية العالمية ومموليها أن الشعب الفلسطيني ما زال في الميدان، وأنه لم يمت ولن يموت.

لقد نسي هؤلاء قدرات هذا الشعب وثوراته المتلاحقة وأنه مصمم على الكفاح المسلح مهما كانت العقبات حتى يذيب كل المؤامرات التي تحاك ضده، لقد خطط الصهاينة لإقامة طويلة في بلادنا عن طريق مشاريع التحويل والإعمار لزرع أرضنا الطيبة بمزيد من قوى العدوان فيفرضون على أمتنا العربية سياستهم اللئيمة سياسة الأمر الواقع.. ومن وحي هذه الأخطار ولأن الزمن يسير في خط معاكس كان لا بد لطلائعنا أن تتحرك بسرعة لتشل مرافق العدو، ومنشآته معتمدة على قوتها الذاتية وإمكانيات شعبنا العربي الفلسطيني.

ونحن نعلن للعالم ارتباطنا بتربة الوطن وخيره ولا يحركنا إلا إيماننا بأن هذا هو الطريق السليم لإخراج قضيتنا من العزلة التي عاشت فيها طيلة السنوات الماضية ولكن هذا لا يمنعنا من أن نصارح الدنيا كلها أننا مرتبطون بأمتنا العربية مصيرياً ونضالياً التي سترفد كفاحنا مادياً ومعنوياً...

فإلى جماهير شعبيا الفلسطيني وإلى أمتنا العربية الواحدة، وإلى أحرار العالم كله نتيجة بهذا النداء لتأييد طلائع العاصفة في كفاحها الثوري البطولي.. وأننا نعاهد شعبنا أن نظل على العهد ولن نلقى السلاح الفلسطيني حتى تتحرر فلسطين وتعود إلى مكانها الطبيعي في قلب الأمة العربية.

عاشت أمتنا العربية

وعاشت فلسطيننا الحرة

المصدر: الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٥، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٦، ص٣.

ملحق رقم (١٣)

المساحة المحصولية وإنتاج أهم المحاصيل الحقلية في إسرائيل سنة ١٩٦٤م

المحاصيل	المساحة المحصولية بآلاف الدونمات	الإنتاج بآلاف الأطنان المترية
	١٩٦٤	١٩٦٤
القمح	٥٥٨,٣	١٢٦,٥
الشعير	٧٣,٤	١١٦,٦
الشوفان	١٣,٠	٢,٠
الذرة	١٣,٨	٤,٨
السرغم	٢٩٤,٨	٧٩,٥
القطاني	١٣,٩	٤,٠
العلف	٩٧٢,١	١٨٣٦,٣
الفول السوداني	٢٦,١	٩,٥
عباد الشمس	٢٧,١	٢,٣
القطن المحلوج	١٢٨,٢	١٥,٦
بذرة القطن	٠٠٠	٢٤,٥
السمسم	٢٦,٢	١,٦
التبغ	٢٠,٥	١,٠
الشوندر السكري	٢٧,١	٢٥٦,٠
البطيخ والشمام والقرع	٤٨,٩	٩٢,٣

الجدول من إعداد الباحث، المصدر: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤، ص٤١٩.

ملحق رقم (١٤)

قيمة الإنتاج الزراعي والحيواني الإسرائيلي لعام ١٩٦٥م

(الأسعار بالليرة الإسرائيلية الجارية في تلك السنة)

المحاصيل	سنة ١٩٦٥
* الإنتاج النباتي	
المحاصيل الحلقية	٢٤٨,٠٣٣
الحبوب القطاني	٧٢,٢١٠
العلف	٥٠,٥٥١
المحاصيل الصناعية	٩٨,٨٩٢
محاصيل مختلفة	٢٦,٣٨٠
الخضار والبطاطا	١٢١,٥٤٤
الحمضيات	٢٢٧,٩٤٥
الفواكه الأخرى	١٦٠,١٨٢
الانتاج الحيواني	
الحليب	١٣٦,٠٠٦
البيض	١٢٦,٤٠١
العسل	٤,١٧٩
التغير في عدد الحيوانات	٢,١٣٣
اللحوم	٢٥٤,٥٢٠

السمك	٣٣,٧٩٩
المحاصيل الأخرى	٣١,١٩٨
المجموع العام	١,٣٤٥,٩٢٠

الجدول من عمل الباحث، المصدر: الكتاب السنوي للقــضية الفلــسطينية لعــام ١٩٦٥، مرجع سابق، ص ٦٥٣.

ملحق رقم (١٥)

الناتج الصناعي القائم حسب الفروع الصناعية ١٩٦٤-١٩٦٦م

(القيمة بملايين الليرات الإسرائيلية، وبالأسعار الجارية)

فروع الصناعة			
	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦
المناجم والمقالع	٢٧,٥	٢٤,٦	٢,٦
المواد الغذائية	١٤,٦	٤,٦	٦,٥
المنسوجات	٢٤,٣	١٠,٢	٤,٢
الملابس	١٨,١	٢٤,٥	٥,٦
الأخشاب والنجارة	١٩,٨	١٧,٣	١,٨
الورق والمطبوعات والنشر	١٦,٩	٧,٥	٨,٤
الجلد ومصنوعاته	١١,٢	١١,٣	٤,٤-
المطاط والبلاستيك	٣٠,٧	١٠,٥	٩,٨
الإطارات	١٣,٣	١١,٠	٤,٥-
الكيماويات	١٨,١	١٧,٨	٨,٩
البترول المكرر	١٢,٧	١٣,٦	١٦,٠
المواد غير المعدنية	٤,٣	٦,٢	٧,٦١-
الماس	٣,٠	٧,٧	١١,٢
المعادن الأساسية	١٢,٣	٨,١	٧,٠-

المنتجات المعدنية	٢٢,٦	٥,٤	٤,٦
الماكينات والآلات الكهربائية	١٢,٦	٩,٦	١,٧-
الآلات والأدوات المنزلية	٢,٩	٦,١	١٣,٤-
آلات النقل	١,٧	٤,٦	١٢,٩-
المجموع	١٥,٠	٩,٩	١,٨

المصدر: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٦، ص٦٢٣

ملحق رقم (١٦)

ملحق رقم (١٧)

النص العبري لمشروع إيغئال ألون

بحرتيي لشلوم (السعي إلى السلام)

עתיד השטחים המשוחררים בארץ־ישראל המערבית ודרכי הטיפול בבעיית הפליטים הערביים

הצעה להחלטה

מחליטים:

א. נהר הירדן והקו החוצה את ים המלח באמצעו יהוו את גבולה של ישראל עם ממלכת עבר הירדן המזרחי.

ב. לצורך הבטחת מערך הגנתי איתן וכינון שלמות הארץ מבחינה אסטרטגית יתוכרו לישראל כחלק בלתי נפרד מן המדינה השטחים הבאים:

1. רצועה ברוחב שבין 10 עד 15 ק"מ בערך לאורך בקעת הירדן מבקעת בית שאן עד צפון ים המלח תוך הכללת מזער אוכלוסין ערבי.
2. רצועה ברוחב של כמה קילומטרים מצפון לכביש ים המלח לצפון ירושלים רבתי.
3. כל הר חברון או לפחות מדבר יהודה כואכה הנגב.
4. תיקוני גבול קטנים בדרום הר חברון, אזור לטרון וכיו"ב.

ג. בשטחים שיחוברו לישראל תוקמנה האחזויות התיישבותיות וייבנו בסיסים צבאיים קבועים לפי צרכי הבטחון.

ד. בירושלים המזרחית תבנגה שכונות עירוניות מאוכלסות יהודים, בנוסף לשיקום ואיכלוס הרובע היהודי בעיר העתיקה.

ה. יפתח משא ומתן עם מנהיגים ועסקנים מתושבי הגדה על הקמת חבל אוטונומי ערבי בכל התחומים שלא הוכללו בשטח המדינה. החבל האוטונומי יהא קשור בישראל במסגרת כלכלית משותפת, בחוזה הגנה הדדי, בהסכמי תרבות ושיתוף פעולה טכני ומדעי, ובהסדר בדבר ישוב פליטים מרצועת עזה בגדה.

ו. הממשלה תעבד תוכנית כוללת לפתרון בעיית הפליטים הכאובה על בסיס של שיתוף פעולה אזורי וסיוע בין־לאומי. יחד עם זאת תיגש הממשלה להקמת ישוב לדוגמא של פליטים בגדה המערבית או בסיני כדי ללמוד מן הנסיון ולהפגין את רצונגו הטוב בעת ובעונה אחת.

ז. רצועת עזה תיועד להיות חלק בלתי נפרד ממדינת ישראל על תושביה הקבועים. חיבורה הרשמי של הרצועה למדינה יעשה רק לאחר שפליטי הרצועה ישוקמו מחוצה לה. עד אז יהיה לרצועה מעמד של אזור כיבוש המוחזק על־ידי ממשל צבאי. יעשו הסידורים הדרושים שאונרר"א תוסיף

לשאת באחריות לפליטים ובמשרדי הממשלה יטפלו באובלוסיה הקבועה.
ס. ועדת השרים לענייני בטחון, בשיתוף עם המטה הכללי של צה"ל, תתווה את קווי הגבול החדשים לפי העקרונות דלעיל או כל עקרון שיתקבל על־ידי הממשלה.

י"ח בתמוז תשכ"ז.

13 ביולי 1967

דברי הסבר

א. בזכות הכרעה לאלתר בדבר קביעת עתידן תמדיני של מה שקודין "הגדה המערבית" ו"רצועת עזה"

1. אי־קביעת עמדה מצד ממשלת ישראל אין פירושה כי לא נקבעות עמדות במרכזי כוח אחרים, ידידותיים ועוינים. מבחינה מדינית רצוי כי מעצבי המדיניות במדינות ידידותיות, בראש וראשונה בארצות־הברית, ידעו מה כוונתינו בטרם יגיעו הם לכלל מסקנות העלולות להיות שלא לטובתנו. אם נגזרו חילוקי דעות בינינו לבין וושינגטון בדבר עתיד השטחים המוחזקים על ידינו מוטב כי הם יתגלעו אגב ערעור שלהם על מדיניות שלנו ולא כתוצאה מערעור שלנו על דעות מגובשות אצלם, לבל תשתרבב לכלל השיקולים גם בעיית היוקרה. יש ללמוד מלקח דחיית ההחלטה, בשעתו, על איחוד ירושלים. אילו ההלטנו על איחוד הבירה ימים אחדים לאחר שחרור ירושלים המזרחית והגשמנו את האיחוד הלכה למעשה ימים ספורים לאחר שוך האש כי אז יתכן ולא היתה מספיקה להתגבש חזית כה רחבה נגד מעשה צודק זה; ממשלת ארצות־הברית לא היתה רואה עצמה מרומה; ומעשה האיחוד המתגרה לא היה מתרחש דווקא ערב ההצבעה בעצרת החירום של האו"ם.
אין להוציא מכלל אפשרות כי יש לאל ידינו להשפיע במידה לא מבוטלת על תהליך ההכרעות במגמה חיובית, בוושינגטון, לונדון ובירות אחרות. דעת הקהל בארצות־הברית הנה במידה רבה לטובתנו. מועד

* אשר לתאריך, ראה לעיל בהבהרה.

المصدر: ألون، إيغئال، بحرتي لشلوم (السعي إلى السلام)، الكيبوتس الموحد للنشر، تل أبيب، ١٩٨٩م، ص١٦-١٧.

الترجمة الحرفية لمشروع ألون كما ورد في كتابه السعي إلى السلام

اقتراح قرار:

لقد تقرر ما يلي:

أ- نهر الأردن والخط الفاصل للبحر الميت ووسطه يكون حدود إسرائيل مع مملكة الأردن الشرقية.

ب-من أجل عمل خط دفاع متين وسلامة البلاد من ناحية استراتيجية يتم وصله لإسرائيل كجزء لا يتجزأ من الدولة المناطق التالية:

١- منطقة بالعرض من ١٠ إلى ١٥ كيلو متر تقريباً على طول نهر الأردن من بيت شان حتى شمالي البحر الميت مع عدد قليل من سكان عرب.

٢- منطقة بعرض عدة كيلو مترات من شمال طريق البحر الميت حتى شمالي القدس.

٣- كل جبل الخليل أو على الأقل صحراء يهودا حتى النقب.

٤- تعديلات حدود صغيرة جنوبي الخليل، منطقة اللطرون وغيرها.

ج- في المناطق التي ستضم لإسرائيل سيقام مناطق استيطان وستبنى قواعد عسكرية دائمة حسب الأغراض الأمنية.

د- في القدس الشرقية يبنى حارات بلدية مأهولة باليهود بالإضافة لتطوير وتسكين المربع اليهودي في البلدة القديمة.

ه- تكون مفاوضات مع قادة وتجار من سكان الضفة بخصوص إقامة منطقة حكم ذاتي عربي في كل المجالات التي لم تضاف إلى الدولة وإطارها. المجال بالمنطقة للحكم الذاتي يكون مرتبط بإسرائيل في إطار اقتصادي مشترك وبعقد دفاع مشترك وباتفاقات ثقافية وتعاون تكنولوجي وعلمي وترتيب موضوع توطين اللاجئين من قطاع غزة بالضفة.

و- على الحكومة وضع خطة شاملة لحل مشكلة اللاجئين على أساس تعاون إقليمي ومساعدة دولية. وكذلك تسعى الحكومة في قيام مساكن لحل مشكلة اللاجئين بالضفة

الغربية أو سيناء كي تتعلم من التجارب ونبدي استطاعتنا في عرض رغبتنا الجيدة معاً وبنفس الوقت.

ز- قطاع غزة سيكون جزء لا يتجزأ من دولة إسرائيل مع سكانها الدائمين، وصل غزة مع الدولة يتم فقط بعد تأهيل اللاجئين خارجها حتى ذلك الحين يكون للقطاع ما يسمى منطقة محتلة على يد الحكم العسكري يتم عمل الترتيبات المناسبة التي تقوم بها الأمم المتحدة وتأخذها على عاتقها وتحت مسئوليتها خاصة اللاجئين ومكاتب الحكومة ستهتم بالسكان الدائمين.

ح- لجنة الوزراء لمواضيع الأمن وبمشاركة القيادة الشاملة للجيش تحدد خطوط الحدود الجديدة حسب المبادئ أعلاه أو أي مبدأ يرونه مناسباً على يد الحكومة.

١٣ يوليو ١٩٦٧:

توضيحات:

بخصوص القرار المتخذ لتحديد المستقبل السياسي لما يسمى الضفة الغربية وقطاع غزة:

إن عدم تحديد موقف من طرف حكومة إسرائيل لا يعني عدم تحديد مواقف في مراكز قوى أخرى صديقة ومعادية. من ناحية سياسية محبذ من مخططي الدول وسياستها أن تكون السياسة صديقة مثل صداقة الولايات المتحدة وهي التي تعرف ما هي نوايانا قبل أن تصل إلى استنتاجات ليست من المناطق المحتلة على يدنا فالأحسن التفكير بطريقة أخرى. يجب أن نتعلم درس من رفض القرار في حينه عن توحيد القدس. لو قررنا توحيد العاصمة قبل أيام من تحريرها للقدس الشرقية وحققنا التوحيد بعد أيام قليلة من وقف إطلاق النار كان من الممكن ألا تكون جبهة واسعة ضد هذا العمل. حكومة الولايات المتحدة لم ترَّ نفسها متكبرة وعمل التوحيد لم يكن ليحصل ليلة التصويت في المسيرة الطارئة للأمم المتحدة.

يجب ألا ننسى أن بيدنا التأثير بشكل واضح على خطوات القرارات على المستوى الإيجابي في واشنطن، لندن وعواصم أخرى.

إذن إن رأي الأغلبية في الولايات المتحدة في صالحنا ومؤيدين لنا.

ملحق رقم (١٨)

تشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة بقيادة غولدا مئير في ديسمبر عام ١٩٦٩م

غولدا مئير	رئيسة الحكومة
يغئال ألون	نائب رئيسة الحكومة ووزير المعارف والثقافة
آبا ايبن	وزير الخارجية
يوسف الموجي	وزير العمل
مناحيم بيغن	وزير دون وزارة
يوسف بورج	وزير الشئون الاجتماعية
يرائيل برزيلاي	وزير دون وزارة
حاييم جفاتي	وزير الزراعة
يرائيل غاليلي	وزير دون وزارة (مسئول عن الإعلام)
آرييه دولتشين	وزير دون وزارة
موشيه ديان	وزير الدفاع
شلومو هيلل	وزير الشرطة
عيزر وايزمن	وزير المواصلات
زيراح فيرها متيج	وزير الأديان
حاييم لنداو	وزير التنمية
يوسف سابير	وزير التجارة والصناعة
بنحاس سابير	وزير المالية
شمعون بيرس	وزير دون وزارة (وزير الاستيعاب مؤقتاً)
موشيه كول	وزير السياحة
اليمليخ زعلط	وزير البريد
فيكتور شمطوف	وزير الصحة
حاييم موشيه شابيرا	وزير الداخلية
يعقوب شمشون شابيرا	وزير العدل
زئيف شيريف	وزير الإسكان

المصدر: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية،بيروت، ط١، ١٩٧٢، ص٣٣٩-٣٤٠.

ملحق رقم (١٩)

تركيب الحكومة الإسرائيلية عام ١٩٧٣م

غوالد مئير، رئيسة الحكومة	المعراخ
يغئال ألون، نائب رئيسة الحكومة ووزير المعارف والثقافة	المعراخ
أبا ايبن، وزير العمل	المعراخ
يوسف يورج، وزير الداخلية	المعراخ
حاييم بارليف، وزير التجارة والصناعة	المعراخ
حاييم جفاتي، وزير الزراعة والتنمية	المعراخ
يسرائيل غاليلي، وزير بدون وزارة	المعراخ
موشيه ديان، وزير الدفاع	المعراخ
شلومو هيلل، وزير الشرطة	المعراخ
زيراح فيرها فتيج، وزير الأديار	المعراخ
ميخائيل حزاني، وزير الشئون الاجتماعية	المعراخ
بنحاس سابير، وزير المالية	المعراخ
ناتا بيليد، وزير استيعاب المهاجرين	المعراخ
شمعون بيرس، وزير المواصلات والاتصال	المعراخ
موشيه كول، وزير السياحة	حزب الأحرار المستقلين
فيكتور شمطوف، وزير الصحة	المعراخ
زئيف شيريف، وزير الإسكان	المعراخ
يعقوب شمشور شابيرا، وزير العدل	المعراخ

المصدر: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٣، ص٢٣٩-٢٤٠.

ملحق رقم (٢٠)

توزيع المقاعد في البرلمان " الكنيست" الإسرائيلي الثامنة لعام ١٩٧٣م

#	الرمز	اسم القائمة	تركيب القائمة وتعريف	المقاعد ١٩٧٣
١	أ.م	التجمع المعراخ	العمل (الماباي+ أحدوت هعفــودا+ رافــي+ الميام)	٥١
٢	ط.ع.م	الليكود(التكتل)	جاحل (حيروت+ الليبراليون+المركز الحر+ القائمة الرسمية+ أرض إسرائيل الكبرى)	٣٩
٣	ب	المفدال	الحزب الديني القومي	١٠
٤	ج.د	الجبهة الدينية للتوراه	أغودات يسرائيل- بوعلي أغودات يسرائيل	٥
٥	و	راكح	القائمة الشيوعية الجديدة	٤
٦	ز	الفهـــود الـــسود- ديمقراطية الإسرائليون	" جماعة شالوم كوهين	-
٧	ك.خ	عصبة الدفاع اليهودي	(الراي كهانا)	-
٨	ل.ع	الأحرار المستقلون		٤
٩	م.س	حركـــة المـــساواة الاجتماعية	(الدكتور شاكر)	-
١٠	ع.ن	حركة الأخوة		-
١١	س.ن	الحركة الشعبية		-
١٢	ف	الفهود الــسود-أزرق- أبيض	(جماعة أدي ملكا)	-
١٣	ق.ن	موكيد	موكيد + ماكى+ أزرق+ أبيض	١
١٤	ر.هـ	القائمة اليمينية		-
١٥	ر.س	القائمـــة الاشـــتراكية التودية	(رامي ليبني)	-
١٦	ر.ص	حركة حقوق المواطن		٣
١٧	ش	ميري (هوعولام هزة)	(أوري أفنيري)	

١٨	ي-أ	التعاون والأخوة		١
١٩	ع-أ	قائمة البدو والقرويين	مرتبطة بالمعراج	-
٢٠	ع-ر	قائمة عربية إسرائيلية	مرتبطة بالليكود	-
٢١	ر-أ	التقدم والتطور	مرتبطة بالمعراخ	٢

المصدر: مجلة الأرض، السنة الأولى، ع٩، ص٢١.

ملحق رقم (٢١)

خطة التسع بنود

النص العبري لمشروع أبا إيبان

תכנית תשעת הסעיפים

נאומו של שר־החוץ הישראלי, אבא אבן, בעצרת האו״ם, ב־8 באוקטובר, 1968

אדוני הנשיא,

ממשלתי החליטה לתת לחברי האו״ם דין־וחשבון מפורט על השקפותיה בדבר כינונו של שלום צודק ומתמיד במזרח התיכון. בתוך המולת הוויכוח הפומבי רווי־השנאה לא תמיד נתפסו בבהירות המניעים העמוקים של מדיניותנו. מובן, שלא ניתן להקים מיבנה שלום על־ידי נאומים מעל הדוכן הזה. אולם, אפשר שיהא זה מועיל לצדדים להבהיר את כוונותיהם ולשרטט תמונה של קווי מדיניותם מעבר לטינרת אוצר־המלים שבה נכבל הדיון הנוכחי זה שש־עשר חודש.

למען השלום אמנע מלהתעכב בפרטות על הערות־הפולמוס שהושמעו כאן על־ידי שרי־החוץ של מדינות ערב. שביעות־הרצון העצמית הטוטאלית וללא־דופי שנשתקפה מדברי השדים האלה, ההיעדר הגמור בעולמם של כל ביקורת עצמית או של חידוש, חסרון מערכת הערות מפורטת ומאורגנת לגבי בעיות מעשיות – כל אלה מדגימים את המיצגודים הנפשיים שעדיין מונעים את ממשלות ערב מלהגות מחשבות בהירות וקונסטרוקטיביות על יחסיהם עם ישראל. אכן, שר־החוץ של סודאן המליץ כפועל על פירוקה של מדינת־ישראל ־פירוק עמה. כאן לפנינו החוליה העתיקה והמוצקה ביותר בכל ההיסטוריה האנושית הקושרת עם לארצו, ומצד אחר – אחד המנהיגים הערביים, המדבר על מדינת־ישראל כאילו היתה תצוגה בינלאומית זמנית שיש לחסלה ולסלקה: על קלות־דעת אינטלקטואלית ותרמית־עצמית כאלה אין אנו שומעים לגבי כל בעיה בינלאומית אחרת.

אין לאל ידי מדינת־ישראל לשכוח על־נקלה את האבידות והסבל העצומים שהיו מנת חלקה בעטיה של האיבה הבלתי־מתפשרת שכוונה נגדה במשך עשרים שנה, ואשר הגיעה לשיאה בקיץ הבלתי־נשכח של 1967. כי בן לא היתה זו מלחמת ששת הימים. היתה זו מלחמת עשרים שנה, שנוהלה על־ידי מדינות ערב בדרגות־עצמה משתנות מתוך תקווה נלויה להרס מדינת־ישראל והשמדתה. השאלה היא, אם מלחמה זו עומדת עתה לבוא לקיצה בתוקף שלום כופי, או שהיא רק נפסקת כדי לשוב ולהתחדש בתנאים נוחים יותר להבטחת הצלחה ערבית.

הסכנה שארבה לנו ב־1967 היתה שיאה של מועקת מצבנו, לא כל סימור הפרשה. אין לך עם אחר כעמנו שהיה עליו לחיות כל ימיו תוך שסימן שאלה מרחף על קיומו הקיבוצי והאינדיווידואלי. מאחורי חיפושו של עם־ישראל אחר חיים בטוחים מסתתרת מורשת מיוחדת ונוראה של מוות סיטוני בבית־המטבחיים של אירופה. במאי 1967 מצאנו עצמנו שרויים במכנה נוראה שעמדנו נכחה בבדידות גמורה מבחינת מגע ואחריות. הסגר ימי, חדירות רצחניות, ביתור צבאי, הכרזות של מלחמה גלויה, מבול משתולל של איומי אלימות יהודעה רשמית מפי הנשיא נאצר על הקרב שהחל לשם הכחדתה של מדינת־ישראל – כל אלה נצטרפו יחד להתקפה מצטברת על חיי מדינת־ישראל ובטחונה.

כל המעשים הנכללים בתחום ההגדרות המקובלות בדרך כלל לגבי מושג התוקפנות תוכננו נגדנו בעת ובעונה אחת. המצפן האוניברסאלי זועזע עמוקות. מיליונים ברחבי העולם היו אחוזי רעדה לגורל ישראל. זכרון אותם הימים האפלים מרחף על חיי מדינת־ישראל. אומתנו עדיין חיה תוך הרגשת מגע אמיץ עם הסכנות שניצבו לפנינו אז. עדיין אנו זוכרים איך נדונה בדיון חמור בחדרי חדרים העולם האפשרות המאיימת של הכחדת ישראל בתיר מדינה וטבח אובלוסייתה; שברון־רוח פרוע בבירות ערב, ותוך צער עמוק, אך חסר־אונים, בשאר הארצות, למנוע את התחדשותן של אותן הסכנות – זהו החוק הראשון של מדיניותנו. הסכנה החמורה ביותר נעוצה בכך, שמתוך רפיון הרוח, או מתוך אי־הקפדה על אמנות הדיפלומאטיה, או מתוך התמוטטות הסבלנות, שוב נחוור לפתרונות קלושים, כוזבים ומפוקפקים, הנושאים בחובם את מלחמות העתיד. אלה מאתנו, הנושאים באחריות לקיום אומתנו ולחיי ילדינו, חלילה לנו מלתת את ידינו לפתרונות מעורפלים שאין בהם כדי להביא לשלום

מהיכן ובתמיד. מן הדין שמלחמת יוני 1967 תהא המלחמה האחרונה במידה התיכון.
החלטה זו היא כיסוד מדיניותנו ככל שלב ושלב של הדיונים המדיניים למן פרוץ פעולת האיבה עד עצם היום הזה.

ביוני ובולי 1967 דחתה העצרת הכללית את כל ההצעות שמטרתן היתה לגנות את עמידתה של מדינת־ישראל בפני אויביה, או להשיב לקדמותם את התנאים שגרמו להתפרצותה של המלחמה. הושג ציון־דרך חדש עם שקיבלה מועצת־הבטחון פה אחד את החלטתה ב־22 בנובמבר 1967. החלטה זו הונשה לנו שנביע הסכמתנו לה, לא בתור תחליף להסכם ספציפי, אלא בחזקת שורת עקרונות שעליהם יוכלו הצדדים להשתית את הסכמתם. היא נוסחה, כפי שאמר השגריר גורג' בול ב־11 בספטמבר בבחינת "שלד של עקרונות שעליהם ניתן לבנות שלום". היא לא נועדה להתבצע מאליה. כפי שאמר לורד קאראדון ב־22 בנובמבר, לא היתה החלטה זו "קריאה להפוגה ומנית או להסדר־נוחות שטחי"; היא שיקפה, כדברו, סירוב "להיכלל במניין כל מה שמתקרא בשם הסדר שאינו אלא המשך להפוגה כחבת". מחברה ציין שכל "פעולה שתיזקט מן הדין שתהיה במסגרת שלום קבוע, והנסיגה צריכה להיות לגבולות בטוחים". המושג "גבולות בטוחים ומוכרים" הופיע לראשונה בטיוטת ארה"ב, ומחברה הדגיש שמשמעו של זה הוא משהו שונה מקווי התיחום של שביתת־הנשק הישנה. לדברו לא היו מעולם גבולות בטוחים ומוכרים במזרח התיכון. על כן מן ההכרח לקבעם על־פי הסכמת הצדדים תוך תהליך עשיית השלום. על סמך נקודות־הבנה אלה נתבקשה מדינת־ישראל ואף נתנה הסכמתה לשתף פעולה עם שליחותו של השגריר יארינג. תהיינה השקפותינו על ניסוחים אלה שנעשו בידי מכשלות אחרות אשר תהיינה, ואולם מה שברור היה בכל שלב ושלב הוא כי שתי הבעיות המרכזיות הן ביטנו של שלום קבע והסכמה – זו הפעם הראשונה – להתוויית גבולות בטוחים ומוכרים. הנאים אלה הינם דרישה מוקדמת לכל התקדמות שהיא. כאן צריך תהליך עשיית השלום להתחיל. אם תיפתרנה בעיות אלה, יתיישבו כל שאר הדברים השנויים במחלוקת המזרים בהחלטה. לבקש שינוי במערכי הפסקת־האש, בלי המסגרת של שלום צודק ומתמיד וקביעת גבולות מוסכמים, הרי זה מחלך לאי־ראציונאלי שאין לו לא מקור־סמכות בינלאומי ולא תקדים. יהא זה נתיב קצר וודאי למלחמה מתחדשת בתנאים עוויים לבטחונה ולקיומה של מדינת־ישראל.

מגעינו עם הנציג המיוחד של המזכיר־הכללי החלו בדצמבר 1967. בסיפו של אותו החודש, ב־27 בדצמבר, מסרתי לידי שר־החוץ המצרי, באמצעותו של השגריר יארינג, מסמך ובו הצעה לסדר־יום לדיון על כינון שלום צודק ומתמיד. במכתבי זה הבעתי נכונות לשמוע את השקפות קע"מ ("הרפובליקה העדבית המאוחדת", מצרים) והצעתי שנציגי שתי ממשלותינו יזומנו יחדיו באופן בלתי־רשמי כדי לכחן איש את כוונות רעהו ולהפיק מדרך זו ערובה ואימון למען מגעים לעתיד לבוא. במכתבנו תבהרנו שכינונו של הגבול הוא נושא פתוח לחלוטין למשא־ומתן ולהסכם.

קע"מ לא השיבה, לא הציעה בל הערות, לא הגישה כל הצעות־נגד. אכן, מאז ועד היום לא שלחה לנו קע"מ אפילו בסמך אחד שיש בו כדי להזכיר או להעיר על אחד מן המכתבים של מדינת־ישראל.

ב־7 בינואר העברתי לממשלת ירדן, באמצעותו של השגריר יארינג, מכתב ובו ביקשתי לפתוח דו־שיח קונסטרוקטיבי. המכתב הזה הוא, בחלקו, כדלקמן:

"היסטוריה וגיאוגרפיה יצרות יחסי־אינטרסים אובייקטיביות בין שתי המדינות, יותר מכל יחסי־קירבה אחרים בין מדינות המזרח התיכון, מעורבים בזיקה זו אינטרסים אנושיים התלויים זה בזה תלית־גומלין הדוקה. דומה, כי למען רווחתן של ירדן וישראל יש צורך בקשר הדוק ומעודד איכון.

בעיית־חיסור השניות במחלוקת בין ירדן וישראל קשורות זו בזו במהודק. בטחון טריטוריאלי ובעיות כלכליות ואנושיות מתנשים זה בזה במישרין. יתירה מזו: הבסיס הפוליטי והמשפטי של יחסי־קירבה אלה הוא בעל חשיבות מכרעת. אם יהיה הסכם מוקדם לכונן יחסים של שלום קבע, אפשר יהא לפתור ביעילות ובכבוד את הבעיות הספציפיות שעליהן חלוקות שתי המדינות".

הוספתי ופירטתי במכתבי המישה נושאי־יסוד שלגביהם נקש הסכמה. בין אלה נכללו התוויית הגבול וכינון הסדרי בטחון. לפנייתנו זו לא בא כל מענה.

ב־12 בפברואר ביקשתי מן השגריר יארינג להעביר את ההודעה הבאה לממשלות מצרים וירדן:

"ישראל שיתפה פעולה ותשיף לשתף פעולה אתך בשליחותך. אנו נענים לקריאתה של מועצת־הבטחון בהחלטתה מיום 22 בנובמבר 1967 ליישום הסכם

לכינון שלום המבוסס על גבולות בטוחים ומוכרים.
משתוכנו הסכמה להגיע להסדר שלום תמלא אחריה ישראל בנאמנות.
כפי שציינתי במכתבי אליך מיום 1 בפברואר 1968, מובנה ישראל לשאת ולתת על כל הענייגים הכלולים בהחלטת מועצת־הבטחון ואשר יש בדעת כל צד מן הצדדים להעלות לדיון. השקפותינו על בעיות השלום ומהות הפיתרון שאנו מפרשים את ההחלטה הנזכרו על־ידי כנאומי במועצת־הבטחון ב־2 בנובמבר 1967.
הצעד הבא צריך להיות - ויכון הצדדים ביחד. הנני מזכיר לך את ההסכמה שהבעתי בפניך ב־1 בפברואר לבך שהנציג המיוחד של המזכיר־הכללי יזמן את שתי הממשלות".

הודעה זו לא העלתה כל תשובה. ב־19 בפברואר מסרתי עוד הודעה לשגריר יארינג כדי להעמיקה לקהיר. בהודעה זו הובטח לנציגו של המזכיר־הכללי מלוא שיתוף־הפעולה מצד מדינת־ישראל במסגרת מאמציו לעודד הסכמה ולהשיג הסדר מקובל לכינון שלום צודק ומתמיד בהתאם לויפור־הכות שניתן לו על־פי ההחלטה 242 של מועצת־הבטחון מיום 22 בנובמבר 1967.
יעוד צויין בהודעה כי קע"מ יודעת על נכונותה של מדינת־ישראל לשאת ולתת על כל הענייגים הכלולים בהחלטת מועצת־הבטחון. בהודעת הוסכה תשומת־הלב לעובדה שההחלטה היא מסגרת להסכם, ישלא ניתן לבצעה בלא חילופי השקפות והצעות שיש בהם כדי להביא להתייבחות הדדית דו־צדדיות. בהודעה הובעה הסכמה להשקפתו של יוזם המגעים שלפיה קשורים קשר אינטגראלי ובתלות־הדדית העקרונות המוזכלצים להיכלל בהסדר השלום, ובה הוצע להתקדם לשלב מהותי יותר ולפתות במשא־ומתן בעל משמעות לכשות שלום צודק ומתמיד כפי שמתייבת מועצת־הבטחון.
בראשית מארס 1968 ביקש השגריר יארינג לקבל את תגובתנו להצעה שלפיה יש לזמן את ישראל, קע"מ וירדן לוועידות שתיערבנה בחסותו כדי לבקש הסדר מוסכם בבגמה לכלא אחר ייפוי־הכות שקיבל לפי החלטת מועצת־הבטחון. כעבור זמן הודיעו לנו שקע"מ דחתה את המהלך הזה וירדן לא קיבלה אותו.
ב־7 במאי הוסמך השגריר תקוע לציין במועצת־הבטחון כי ישראל מקבלת את ההחלטה מנובמבר לעודד הסכם לכינון שלום צודק ומתמיד. נציג ישראל הוסמך להוסיף ולאשר כי אנו מוכנים לבקש הסכם עם כל אחת ממדינות ערב על כל העניינים הכלולים בהחלטה, וכי קיבלנו את הצעתו של ד"ר יארינג להביא לפגישות בין ישראל לבין שכנותיה, ברילותו, בבגמה לכלא אחר ייפוי־הכות שקיבל להביא להסדר בדרכי שלום ומתוך הסכמה.
ב־29 במאי, לאחר יזון כמשלתנו, מסרתי הודעה לכנסת ובה הצעתי שיטה לרגישותה של החילות מועצת־הבטחון, באמצעות משא־ומתן, ישכנית והתייבות וייישום הסדרי־אמנה שיסוכמו בין הצדדים. בהודעה זו, כמו במסמכים קודמים, הובהר שאנו דואגים בהתוויית הגבול עניין למשא־ומתן ולהסכמה.
ב־14 ביוני הודיעו לי שהצעה זו הועברה לירי נציגה הקבוע של קע"מ שנתן דעתו עליה בלא להגיב עליה.
בסוף אוגוסט הגישתי לשר־החוץ יגל קע"מ, באמצעות השגריר יארינג, יוזרו של רעיונות והקודות־סבט על משמעויותיו של המושג "שלום צודק ומתמיד". אלה פותחו בהודעות נוספות בראשית ספטמבר. לכל ההצעות המפורטות הללו השיבה קע"מ תוך הימנעות מכל הערה ספציפית שהיא, בהגבילה עצמה לאיתור כללי של נוקדי ההתעוזה של מועצת־הבטחון. דרכה של קע"מ מתמצית בציטוט חיזר של נוסחה החלטה תוך הצהרה, שהיא מקבלת אותה, אך בלא צוין כל פירוט שהוא איך היא פציעה לרגיע להסכם ממשי. כמרוצת הזמן הזה הוגדרה מדיניותה של מצרים באופן מוכלל על־ידי הנשיא נאצר בהודעה רשמית ב־23 ביוני. בהצהרה זו הביע נשיא קע"מ נכונות לנסות, כמו במארס 1957, להגיע ל"פתרון פוליטי" בתנאי שיוכרו עקרונות מסויימים של המדיניות המצרית. הוא אמר:

"העקרונות הבאים של מדיניות מצרים אינם ניתנים למשו:
1) אין משא־ומתן עם ישראל
2) אין שלום עם ישראל
3) אין הכרה בישראל
4) לא תיעשה כל עיסקה על חשבון שטחי פלשתין או העם הפלשתיני."

נשוב בבינות אדם, איך ניתן לבנות שלום על סמך עקרונות שליליים כאלה שאינם ניתנים למשו.
אדוני הנשיא, הבאתי את העצרת הכללית בסוד יחמזותיו והצעותינו. אני מניח את

לעמיתי הנציגים לשפוט אם היתה דחייתן המוחלטת מוצדקת ואם עולה בקנה אחת עם הנסיון הכן לכוחן את התנאים לשלום קבע ולהשגת הסכם.

כאשר אנו דנים בסיכוי להיערך התקדמות מהותית אין אנו יכולים שלא להפוך שהדיון על שלום קונב יתר על המידה סביב ביטויים סמאנטיים, ופחות מדי סביב פתרון בעיות השטויות בפועל. אין דוגמה בהיסטוריה שלפיה הובא לקיצו סכסוך עיקש ומלובן אך ורק על־ידי רקלים נסחים בלא הסכמה מוגדרת בדייקנות לגבי בעיות שמהן מורכב הסכסוך. ישראל קיבלה את ההחלטה מועצת־הבטחון לביון שלום צודק ומתמיד והכרייה על נכונותה לשאת ולתת כדי להגיע להסכמים על כל העקרונות הכלולים בהחלטה. אנו סבורים שיש לבצע את ההחלטה על־ידי משא־ומתן, הסכמה וחתימה משותפת ויישום ההתחייבויות המתאימות של האמנה.

כאשר מקבלים הצדדים בסיס להסדר, הרי הוכתם היא, לגבי הפחות, להבהיר למה הם מתכוונים בקבלתם. להבדיל הכרזות זהות וקצרות שיכוונים בהן מניעים סותרים זה את זה סן הקצה אל הקצה וניתנים לפרשנות שונה בצורה קוטבית, הרי משמע שהכרזות אלה גובלות באופן מסוכן עם אונאה בינלאומית. על כל הצדדים לומר מה שבלבם, יכן עליהם להתכוון למה שהם אומרים. ולב הבעיה אינו מה ישאנו אומרים, אלא מה שאנו עושים. הקמת בניין בדרכי־שלום מחייבת פעולה מסושבת כדי לחביא את האוכרסים החיוניים של הצדדים להא־סוניה רצויה. שלום פרי מעשה־בשטפים אינו בנמצא. לא ניתן לקדם את השלום עלידי דקלומים המלווים סירוב לשאת ולתת בדי להגיע להסכמים בנ־קיום. מדינות־ערב לא השתמשו בהחלטה מועצת־הבטחון כבמכשיר לשלום. הן נזקקו לה לשם יצירת מכשול ולשם המצאת אליבי לנוצמן בדי למנוע את השגתו של השלום.

בתנאים אלה הקדישה ממשלתי תשומת־לב נמרצת לצעדים שעלינו לנקוט בשעה זו. מסקנתנו היא זו: אל לה לאכזבה להביאנו ליאוש בהווה. יותר מדי מוטל על כף המאזניים. בעוד שההסכמים להפסקת־האש מציעים בטחון השוב כנגד פעולות־איבה בקנה־מידה רחב, אין בהם בדי ליצג מצב־שלום שוסי. מובן, שיש לקיימם ולכבדם עד שיקום שלום. יש לשמור עליהם מפני שחיקה עקב תוקפנות צבאית וחיזוות רצחניות. ואולם בעת ובעונה אחת יש לעשות את החיפוש אחר שלום מתמיד לדבר של קבע. מתוך שאין ממשלתי חוסבת במאכזיה ואינה נופלת ברוחה, ומעל לכל – מתוך שהיא בנה, נראה לה שהנסיבות והאזורה הנובעות מנוכחותנו כאן נותות לעשייית נסיון חדש. אנו מציעים לעשות מאמץ חדש בשבועות הבאים לשתף פעולה עם השגריר יארינג במשימתו לעודד וחסכמים לביון שלום.

תטוב להינתק משלב ההצהרות... ובמקום מלחמות סלים אנו זקוקים למעשים של שלום.

המי בא למנות את תשעת העקרונות שבאמיצעותם ניתן להשיג שלום:

1) ביון שלום

על המצב האמור להשתרד בעקבות הפסקת־האש להיות מצב של שלום צודק ומתמיד, פרי משא־ומתן נאות ומעוצב בחוזה.

אין השלום מצב של היערך לחכה נרידא, אלא זיקה חיובית ומוגדרת בבהירות, בעלת תוצאות פוליטיות, מעשיות ומשפטיות מדחיקות לכת. אנו מציעים שהסדר שלום יתממש בצורת אמנה, שבה יקבעו התנאים המדוייקים לדי־קיוב עמנו, לרבות מפה של חגבול הבטוח והמוסכם. עיקר השלום מתמצה בכך, שהוא מחייב את שני הצדדים להנחה, שהסכסון בינהם, הנמשך זה עשרים ותמש שנה, הגיע לקיצו המוחלט. השלום הוא הרבה יותר ממה שקרוי "אי־לוחמה". ביטול הלוחמה הוא אחד מכמה תנאים המרכיבים את בינגנו של שלום צודק ומתמיד. אילו היה שורר מלכתחילה שלום בין המדינות באזורנו, ואילו פרצו רק פעולות־איבה זמניות, כי אז, די היה בסיום הלוחמה ובשיבה לשלום ששרר קודם לבן. אבל התנחים הערבי־ישראלי לא ידע שלום מעודו. אין בנמצא שום מצב נורמאלי או לגיטימי או יציב שאפשר לחזור אלית. יש להקים את מיבנה חשלום מיסודותיו. על הצדדים להגדיר באורח חיובי מה יהיו היחסים שישררו בינהם, לא רק מה הם יחדלו להיות. ואף מועצת־הבטחון קראה לביון שלום ולא לאיזה שהוא הסדר ביניים, הסדר מעורפל, או הסדר מקוטע, כדוגמת זה שהתנסע ב־1967.

2) גבולות בטוחים ומוכרים

בסמנדת השלום יוחלפו קווי הפסקת־האש בגבולות קבועים. בטוחים ומוכרים בין מדינת־ישראל לבין כל אחת ממדינות־ערב השכנות, ומעוך הכוחות יבוצע בהתאמה מלאה עם הגבולות המתווים בשלום הסופי. אנו נכונים לבקש הסכם עם כל אחת ממדינות־ערב על סמך גבולות בטוחים ומוכרים בסמנדת שלום קבע.

אפשר לעבד הסדר גבולות שיעלה בקנה אחד עם בטחון מדינת־ישראל ועם כבודן של מדינות־ערב. אחרי עשרים שנה הגיע הזמן שמדינות המזרח התיכון יחדלו לחיות ב"קווי

תיחום" זמניים בלא הדיוק והקביעות שיכולים לנבוע רק מהסכם מוגדר בין המדינות המוגעות בדבר. רוב חבדות הארים הכירו בכך, שרק פתרונות בני־קיימא וסבירים הם בגדר פתרונות מוסכמים המשדחים את האינטרסים המשותפים של עמינו. מיבנה השלום החדש במזרח התיכון, לדבות הגבולות הבעוחים והמוכרים, מן ההכרח שייבנה בידי ערבים וישראלים גם יחד.

3) **הסכמי בטחון**

נוסף לכינון גבולות טריטוריאליים מוסכמים עליהם לדון בהסדרי־בטחון מוסכמים אחרים שמטרתם למנוע את היווצרותו של סוג המצב הפניע שבעטיו נגרמה התמוטטות השלום בקיץ 1967. המסמך שיכונן את השלום מן הדין שיכיל ערובה לאי־תוקפנות הדדית.

4) **הגבול הפתוח**

כאשר יושג הסכם לכינון שלום המבוסס על גבולות קבועים, חופש התנועה המצוי עתה בשטות, ביחוד במימר הישראלי־ירדני, מן הדין שיישמר ויפותח. לא יהיה זה מצב־שלום ראוי לשמו אם יהיו עמינו מעורבים זה בזה במגעי שלום ומסחר רק על סמך מצב של לוחמה והפסקת־אש תוך שהם מבחדים בניטואות. עלינו לקבל כדגם את מצב הגבולות הפתוחים המותפתחים עתה בקדב שאר קהילות המדינות, כמו, למשל, במערב אירופה. במסגרת תפיסה זו אנו נוללים הענקת וכות לשימוש בגמל חופשי לירדן בחוף הישראלי של הים התיכון וגישה הדדית למקומות מקודשים מבחינת דת והיסטוריה.

5) **שייט**

הפרעת השייט בנתיבי־המים הבינלאומיים כאיזור היתה סמל למצב הלוחמה. ולא אחת אף שימשה סיבה מיידית לפעולות־איבה. ההסדדים להבטחת חופש השייט מן הדין שיהיו בלא סייג, ערובים בדייקנות, ממשיים ומבוססים על שוויון מוחלט של זכויות והתחייבויות בין ישראל לשאר המדינות השוכנות לחופי הימים.

6) **פליטים**

בעיית האוכלוסיות העקורות נגרמה עקב מלחמה ויכולה להיפתר על־ידי שלום. לגבי שאלה זו אני מציע:

אחת: יש לזמן ועידה של מדינות המזרח התיכון יחד עם הממשלות התורמות סיוע לפליטים והסוכנויות המיוחדות של האו"ם, כדי לתת תכנית רחבה לפתרון בעיית הפליטים במסגרת שלום מתמיד. ישיבתה של הפליטים בתוים פרודוקטיביים. ועידה זו אפשר לזמן עוד לפני המשאומתן לשלום.

שתיים: לפי הסדר השלום על המדינות החותמות לכונן ועדות משותפות לשיבוץ הפליטים ולשיקומם, כדי לאשר תכניות מוסכמות לשיבוץ הפליטים במזרח התיכון תוך סיוע אזורי ובינלאומי.

שלוש: לרגל התודף הממשמש ובא החליטה ממשלתי, בתורת אמצעי ביניים, להכניר ולהחיש את הפעולה להרחבת הסדר איחוד המשפחות, ולעבד תכנית לגבי "מקרים קשים" בקרב פליטים שעברו ל"גדה המזרחית" במרוצת הקרבות ביוני 1967. יתירה מזו: רשיונות שיכה למקום־המגורים הקודם שניתנו בשעתם ולא השתמשו בהם ניתן להעביר לפליטים אחרים העומדים באותם הקריטריונים והדרישות במקבליהם המקוריים.

7) **ירושלים**

אין ישראל מבקשת להמעיל שימוש חד־צדדי לגבי המקומות הקדושים לנצרות ולאיסלאם. בכל אחד משני המקרים הנו נכוניך לקבוע את מעמדם תוך מתן תוקף לצביונם האוניברסאלי. בדעתנו לדון על הסכמים מתאימים עם הצדדים הנוגעים בדבר על־פי המסורת. לפי מדיניותנו יש להפקיד את האחריות על המקומות הקדושים של הנוצרים והמוסלמים בידי אלה שרותים להם יראת־קדושה.

8) **הודאה והכרה כריבונות, בשלימות (טריטוריאלית) ובזכות לחיים לאומיים**

עיקרון זה, הטבוע במגילה ומובע בהחלטת מועצת־הבטחון מנובמבר 1967, יש לו חשיבות בסיסית. יש להגשימו על־ידי התחייבויות חתומות ספציפיות שאותן יטלו על עצמן ממשלות ישראל ומדינות־ערב האחת כלפי דעותה – כשמן המפורש. שורת ההגיון מחייבת שממשלות־ערב תחוורנה כהן מכל ההסתייגויות שהן הביעו בהצטרפן לאמנות בינלאומיות לגבי אי־התהולת התימותיהן על יחסיהן עם ישראל.

9) **שיתוף־פעולה אזורי**

על שיהות השלום לבריון את הנישה המשותפת לכמה מן המשראבים ואמצעי־התחבורה באיזור במאמץ להניח במזרח התיכון יסוד לקהילה של מדינות ריבוניות.

אדוני הנשיא,

על תהליך בדיקתם של מושגי השלום להתנהל על־פי תקדימים תקינים. אין שום מקרה בהיסטוריה שבו נתחסלו סכסוכים או נתחולל מעבר ממצב של לוחמה למצב של

שלום על סמך סיוע עקשני מצד מדינה אחת להיפגש עם רעותה לשם ניהול משא־ומתן...

... אין בשלום שום דבר בלתי־דיאליסטי שאי־אפשר להגיע אליו בדרך של משא־ומתן, ואשר אין מקור השראתו נעוץ בתחושת חידוש ובויון על סמך מדיטאות זהירה וגמישה. אכן, כל שאר המהלכים הם בלתי־דיאליסטיים. הרעיון שניתן לכוף פתרון על הצדדים בתוקף פעולה משותפת של מעצמות הוא, אולי, הבלתי־דיאליסטי מכולם. עמדות המעצמות לא נתקרבו זו לזו כל־עיקר בחמישה־עשר החדשים האחרונים יותר משנתקרבו זו לזו עמדות הצדדים עצמם. יתירה מזו: אין המזרח התיכון בגדר איזור חסות. זהו איזור של מדינות ריבוניות שעליהן בלבר מוטלת החובה והאחריות לקבוע את תנאי דו־הקיום שלהן. לכשיגיעו הצדדים להסכם יהא זה טבעי שההסכם ביניהם יקבל תמיכה בינלאומית. למדינות־ערב אמן אומרים: "בשבילכן ובשבילנו אין המזרח התיכון אך ורק בגדר דאגה מרוחקת, אינטרס אסטרטני, או בעיית סבסוך, אלא שהוא בחזקת מולדת־טיפוחין שבה גולדו תרבויותינו, שבה עוצבה תחושת־האומה שלנו ואשר בה עלינו ועליכן ועל כל צאצאינו לחיות מעתה ואילך בצוותא, תוך שמירת עקרון ההדדיות של אינטרס וכבוד".

יתכן שיראה הדבר בגדר שאפתנות לדבר על תכנית שלום למזרח התיכון בשעה זו של מתח ומשטמה. אבל יש בפיסיקה תופעה הקרויה התבה בטמפרטורות גבוהות. גם בנימון הפוליטי מביאה לעיתים קרובות תגדעת סכנה להפשרה במצבי קפאון. בסופו של דבר יכולות אומות לשנשג רק על־ידי שהן מכירות את מה שמתחייב מן האינטרס המשותף שלהן. השעה כשרה להרפתקת־שלום יוצרת.

المصدر: زاكين، دوف، الصراع العربي الإسرائيلي (هسخسوخ هعربي يسرائيلي)، خطة التسعة بنود لآبا ايبان في الأمم المتحدة عام ١٩٦٨م، وثيقة رقم ٦، مركز الحزب، الكيبوتس المحلي، جفعات حبيبة، فبراير، ١٩٨٥م، ص١٩-٢٤.

الترجمة الحرفية لخطاب أبا إبيان وطرحه مشروعاً للسلام في هيئة الأمم المتحدة، كما ورد في كتاب (هسخسوخ هعربي يسرائيلي)

"النزاع العربي الإسرائيلي"

مستند رقم ٦

خطة التسعة بنود

خطاب وزير الخارجية الإسرائيلي آبا إيبان بمهرجان هيئة الأمم المتحدة بتاريخ ٨-١٠-١٩٦٨

سيدي الرئيس:

لقد قررت حكومتي إعطاء أعضاء هيئة الأمم المتحدة تقرير مفصل بخصوص تطلعاتها نحو تحقيق سلام عادل وصادق ودائم بمنطقة الشرق الأوسط خلال ضجيج الجدال المملوء بالحقد والكره إذ لم تتضح الظروف العميقة لسياستنا وواضح أنه ليس بالإمكان إقامة سلام عن طريق خطب من فوق المنابر. لكن من الممكن أن يكون مفيد للجانبين إيضاح مقاصدهم ورسم صورة للخطوط السياسية بعيداً عن مجموعة الألفاظ والخطابات التي عطلت المباحثات الحالية لمدة ١٦ شهراً.

من أجل السلام سوف أمتنع عن التعقيب في تفاصيل ملاحظات الجدل التي أسمعت هنا من قبل وزراء خارجية الدول العربية والرضى الشخصي من أقوال هؤلاء الوزراء والاختفاء الكلي من عالمهم لأي انتقاص شخصي. نقص مجموعة ملاحظات مفصلة ومنظمة لمشكلات فعلية كل ذلك مثالاً على الحواجز النفسية التي تمنع الحكومات العربية من إظهار أفكار واضحة وثنائية بخصوص علاقاتهم مع دولة إسرائيل، لذلك أوصى وزير الخارجية السوداني عملياً بحل دولة إسرائيل وشعبها. هذا أمامنا الخلية القديمة والأكثر ضعفاً في تاريخ الإنسانية التي تربط شعب مع أرضه أو دولته ومن جانب آخر أحد الزعماء العرب والذي يتحدث عن دولة إسرائيل كما لو كانت عَرضْ دولي مؤقت يجب القضاء عليه، عن أصوات كهذه لم نسمع بخصوص أي مشكلة في أي مكان عن مشاكل دولية أخرى.

يجب على دولة إسرائيل ألا تنسى الخسارة والمعاناة الكبيرة التي كانت من نصيبها من كره الغير وتوقف الموجه ضدها طيلة ٢٠ سنة والذي وصل ذروته في صيف ١٩٦٧. ولم تكن كذلك حرب الأيام الستة.

كانت حرب ٢٠ سنة إدارتها الدول العربية، على أمل هدم دولة إسرائيل وإبادتها. السؤال هو إذا كان الممكن إنهاء هذه الحرب في إطار سلام نهائي أو أنها فقط متوقفة لتعود وتتجدد في ظروف أحسن لضمان نجاح عربي ؟.

الخطر الذي يكمن لنا في ١٩٦٧ كان قمة المشاكل لا يوجد شعب كشعبنا يجب أن يعيش طيلة أيامه مع علامة سؤال بخصوص قيامه ووجوده. خلف بحث شعب إسرائيل عن حياة آمنة هناك مذابح في أوروبا في مايو ١٩٦٧ وجدنا أنفسنا في خطر من وراء عزله ومسئولية إغلاق بحري، تسللات قاتلة تطويق عسكري، إعلانات صريحة عن إعلان حرب، طوفان من تهديد بالعنف وإعلان رسمي على لسان الرئيس عبد الناصر عن الحرب التي بدأت لإبادة دولة إسرائيل كل هذا لهجوم على حياة دولة إسرائيل وأمنها.

جميع الأعمال المشمولة في إطار التعريفات المقبولة بشكل عام عن مصطلح الاعتداءات قد خطط لها ضدنا في آن واحد. الضمير العالمي إهتز عميقاً ملايين في أنحاء العالم كانوا يرتعدون على مصير إسرائيل. ذكرى تلك الأيام السوداء يحلق على حياة دولة إسرائيل. أمتنا لا تزال تشعر بالخطر الذي كان في تلك الفترة أمامنا. نحن لا نزال نذكر كيف كان في أنحاء العالم فكرة إمكانية وخطر تهديد إبادة إسرائيل وهي دولة وكيف ممكن أن يكون مذبحة سكانها كان لدى العرب وعواصمهم سكر من مجرد الإبادة وكان لدى الآخرين عدم القدرة على ذلك لمنع تجدد تلك الأخطار هذا هو القانون الأول من سياستنا. الخطر الأكبر هو في العدوة للحلول الضعيفة الكاذبة والمهملة، والتي تحمل بداخلها حروب المستقبل. هؤلاء من هم منا يتحمل مسئولية قيام أمتنا وحياة أولادنا ويجب لا سمح الله ألا نسمح بحلول واهية لا تؤدي إلى سلام دائم وعادل. من العدل أن تكون حرب ١٩٦٧ وهي الحرب الأخيرة بالشرق الأوسط.

هذا القرار هو في أساس سياستنا وفي كل مرحلة ومرحلة من النقاشات السياسية منذ بدء أعمال العنف والكره حتى هذا اليوم.

في شهر يونيو ويوليو ١٩٦٧ رفضت الهيئة العامة الاقتراحات التي كان هدفها استنكار وقوف دولة إسرائيل أمام أعدائها أو الرد لسابقيهم عن شروط وظروف أدت لنشوء الحرب. توصلوا في مجلس الأمن إلى بدء طريق بالإجماع في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧. هذا القرار جاء كي نوافق عليه وليس كبديل لاتفاق معين بل مجموعة مبادئ بإمكان الأطراف إبداء موافقتهم عليها. لقد تم تحضيرها كما قال السفير جورج بول في ١١ سبتمبر" كهيكل مبادئ ممكن أن نبني عليه السلام". هي لم تخصص كي تنفذ بشكل تلقائي. كما قال اللورد كارادون في ٢٢ نوفمبر، لم يكن هذا القرار " نداء لاستراحة مؤقتة أو ترتيبات مناطق مؤقتة، لقد عبرت حسب قوله عن رفض"

كل ما يشمل ترتيب ليس سوى هدنة كاذبة" مؤلفها ذكر أن كل "عمل سيتخذ يجب أن يكون في إطار سلام دائم والانسحاب يجب أن يكون لحدود آمنة". المصطلح "حدود آمنة ومعروفة" ظهر للمرة الأولى في مسودة الولايات المتحدة ومؤلفها أكد أن معنى ذلك هو شيء مختلف عن خطوط مجال وقف إطلاق النار القديم.

حسب قوله لم يكن أبداً حدود آمنة ومعروفة بالشرق الأوسط لذلك من الضروري تحديدها حسب موافقة الأطراف وفي مراحل سلام، على ضوء نقاط التفاهم تلك طلب من دولة إسرائيل وقد وافقت على التعاون مع وفود السفير يارنج مهما كانت آرائنا عن هذه التي تمت على يد وفود أخرى، إن المهم في كل مرحلة ومرحلة هو أن المشكلتين الرئيسيتين هي عمل سلام دائم وموافقة هذه هي المرة الأولى لتحسين حدود آمنة ومعروفة هذه الشروط هي طلب مسبق لكل تقدم كان هنا نحتاج مرحلة عمل سلام وبدايته إذا حلت هذه المشاكل ستحل جميع المواضيع التي عليها خلاف والمذكورة بالقرار. طلب تغيير في وقف إطلاق النار بدون إطار سلام عادل ومتواصل وتحديد حدود متفق عليها إن هذه مرحلة ليس لها صدر ذا صلاحية ودولي.

سيكون ذلك طريق قصير لحرب متجددة في ظروف معادية لأمن ووجود دولة إسرائيل علاقاتنا مع المندوب الخاص للسكرتير العام بدأت في ديسمبر ١٩٦٧ في نهاية ذلك الشهر في ٢٧ ديسمبر سلمت ليد وزير الخارجية المصري بواسطة السفير يارنج مستند فيه اقتراح عن تجهيز للسلام العادل. في كتابي هذا أبديت استعداد لسماع " جمهورية مصر العربية" واقترحت استدعاء مندوبي حكوماتنا معاً بشكل غير رسمي كي يختبر كل منا الآخر واستنتاج مواضيع وتدريب على علاقات مستقبلية قد تأتي. في كتابنا وضحنا أن توضيح الحدود هو موضوع مفتوح للنقاش والاتفاق.

جمهورية مصر العربية لم ترد، لم تقترح ملاحظات لم تقدم أي اقتراح مضاد وفعلاً منذ ذلك الوقت وحتى الآن لم ترسل لنا جمهورية مصر أي مستند ولو واحد فيه ما يذكر أو ملاحظة عن إحدى المكاتيب الخاصة بدولة إسرائيل في ٧ يناير نقلت لحكومة الأردن بواسطة السفير يارنج رسالة فيها طلبت فتح نقاش هذا الكتاب ما يلي:

"التاريخ والجغرافيا يخلقان صلة قرابة مصالح بين الدولتين، الأكثر هو علاقة القرابة بين دول الشرق الأوسط إذ أنها بهذه الصلة والمصالح الإنسانية المرتبطة تلك بالأخرى كعلاقة متينة، أعتقد أنه من أجل رفاه الأردن وإسرائيل هناك حاجة بصلة قوية وذات ثقة.

المشاكل الأساسية التي عليها خلاف بين الأردن وإسرائيل مرتبطة تلك بالأخرى بشكل ملتصق أمن حدودي ومشاكل اقتصادية وإنسانية تصطدمان تلك بالأخرى بشكل مباشر. أكثر من ذلك الأساسي السياسي والقضائي لعلاقة الغربي تلك إذ هي ذات أهمية إذا أصبح هناك اتفاق مسبق لتجهيز سلام دائم ممكن الحل بشكل مفيد ومحترم المشاكل المهمة التي تختلف بشأنها الدولتان".

أضفت ووضحت في رسالتي خمسة مواضيع أساسية طلبت عليها موافقة، من ضمنها الحدود وتجهيز ترتيبات أمنية ولتوجهنا هذا لم نتلق أي رد.

في ١٢ فبراير طلبت من السفير يارنج أن ينقل البلاغ التالي لحكومة مصر والأردن:" إسرائيل تعاونت وتستمر بالتعاون معك في مهماتك، نحن ننفذ نداء مجلس الأمن في قراره يوم ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ بشأن ترتيب اتفاق لتجهيز سلام مبني على حدود آمنة ومعروفة.

عند التوصل لاتفاق سلام ستقوم إسرائيل بتنفيذه بأمانة. كما ذكرت في كتابي لك بتاريخ ١ فبراير ١٩٦٨، إن إسرائيل على استعداد لتحمل وإعطاء كل المواضيع المرتبطة بالقرار الخاص بمجلس الأمن والذي يجب على كل طرف أن يناقش، آراءنا عن مشاكل السلام وماهية تفسير القرار تم تعريفه على يد خطابي في مجلس الأمن في ٢ نوفمبر ١٩٦٧ الخطوة القادمة يجب أن تكون استدعاء الأطراف معاً. أذكرك بالموافقة التي أبديتها أمامك في ١ فبراير لمبادرة المندوب الخاص للسكرتير العام باستدعاء الدولتان".

هذا التبليغ لم يأت بأي رد في ١٩ فبراير سلمت تبليغ آخر للسفير يارنج كي ينقله للقاهرة، في هذا التبليغ ضمنا لمندوب السكرتير العام كامل التعاون من قبل دولة إسرائيل في إطار جهوده لتشجيع اتفاق للوصول إلى حل مقبول لتحضير وتحقيق سلام عادل ومتواصل حسب التوكيل الممنوح له حسب القرار ٢٤٢ لمجلس الأمن من تاريخ ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧، كذلك ذكرنا أن الجمهورية المصرية تعرف عن استعداد إسرائيل بتحمل وإعطاء جميع المواضيع المرتبطة بقرار مجلس الأمن في التبليغ نوجه الاهتمام لكون القرار هو في إطار اتفاق، وأنه من غير الممكن تنفيذه دون تبادل آراء واقتراحات تؤدي لالتزام عقود الطرفين في التبليغ أعطى موافقة لرأي المبادر بالاتصالات والذي بموجبه هناك ارتباط ومبادئ يقترح بضمها في ترتيبات سلام واقترح فيها التقدم لخطوة جوهرية وفتح حوار ذا أهمية للوصول لسلام عادل ودائم كما يلزم مجلس الأمن.

في بداية مارس ١٩٦٨ طلب السفير يارنج استلام ردنا على قرار بموجبه يجب استدعاء إسرائيل جمهورية مصر والأردن لمؤتمرات ستتم تحت رعايتها لتطلب منها ترتيب اتفاق لتنفيذ

التوكيل الحاصل من مجلس الأمن، بعد فترة أبلغنا أن الجمهورية المصرية رفضت هذه المرحلة والأردن لم يتقبلها.

في ١ مايو طلب من السفير تكوع أن يقول في مجلس الأمن أن إسرائيل تقبل القرار من نوفمبر لتشجيع اتفاق لتأهيل سلام عادل ودائم، مندوب إسرائيل طلب منه العودة والتأكيد على رغبتنا في الحصول على اتفاق مع كل واحدة من الدول العربية بخصوص كل المواضيع الشاملة بالقرار وأننا قبلنا قرار د. يارنج بالحصول على مقابلات بين إسرائيل وجاراتها وتحت رعايته كي يعمل على تنفيذ التوكيل الذي حصل عليه لعمل ترتيبات اتجاه طرق سلام ومن خلال موافقه.

في ٢٩ مايو بعد جلسة في حكومتنا بلغت الكنيست قرار وفيه اقترحت طريقة لتنفيذ قرار مجلس الأمن بواسطة مباحثات اتفاق وتوقيع وتنفيذ ترتيبات مجلس الأمن بواسطة حوار بين الأطراف في هذا القرار جاء كما هو عليه في المستندات الأخرى إتضح أننا نرى بلصق الحدود لحوار واتفاق. في ١٤ يونيو أبلغونني أن قرار اقتراح كهذا نقل ليد المندوب الدائم لجمهورية مصر وأنه أبدى رأيه دون رد فعل عليها.

في نهاية أغسطس قدمت لوزير الخارجية المصرية بواسطة السفير يارنج مجموعة آراء ووجهات نظر عن معنى ومصطلح " سلام عادل ونهائي" هذه تطورات في آراء إضافية في بداية سبتمبر لجميع الاقتراحات الموضحة تلك ردت مصر من خلال الامتناع عن أي ملاحظة كانت هذه طريقة الجمهورية المصرية في اختصار قبول القرار لكن دون توضيح أي اقتراح كيف ستصل لاتفاق فعلي- مع الوقت عرض سياسة مصر على يد الرئيس عبد الناصر في بلاغ رسمي في ٢٣ يونيو. في هذا البلاغ عبر رئيس الجمهورية المصرية عن استعداده للمحاولة في الحال في مارس ١٩٥٧ الوصول " لحل سياسي" في ظروف وشروط أساسية لمصر، قال: " المبادئ التالية لسياسة مصر غير قابلة للتغيير:

لا حوار مع إسرائيل.

لا سلام مع إسرائيل.

لا لأي صفقة على حساب مناطق فلسطين أو الشعب الفلسطيني.

كيف ممكن عمل وبناء سلام على ضوء هذه المبادئ السلبية والغير قابلة للتغيير سيدي الرئيس ، جئت أمام مؤتمر المجلس على أساس مبادرتنا واقتراحاتنا وإنني أفترض على زملائي المندوبين أن يحكموا إذا كان تأجيلهم أو رفضهم التام محق أو يتساوى مع المحاولة البريئة لاختيار ظروف السلام الدائم والوصول لاتفاق.

عندما نتباحث بأسباب غياب تقدم ملموس لا نستطيع إلا أن ندرك بأنه أخذ وقتاً أطـــول نحو العبارات المتزامنة وأقل وقتاً نحو المشكلات المختلف عليها لا يوجد مثال بالتاريخ بموجبـــه انتهى صراع عنيد وعقد فقط عن طريق مصطلحات بدون موافقة معرفـــة ودقيقـــة بخـــصوص المشاكل المرتبة للمشاكل، إسرائيل قبلت قرار مجلس الأمن لعمل سلام عـــادل ودائـــم وأعلنـــت استعدادها للتوصل لاتفاق على مبادئ شاملة بالقرار. نحن نعتقد أن هناك واجب بتنفيذ قرار على يد حوار، اتفاق وتوقيع مشترك وتنفيذ الالتزامات المناسبة للاتفاقية.

عندما يتوصل الأطراف لقاعدة اتفاق أليس من واجبهم علـــى الأقـــل الإيـــضاح مـــاذا يقصدون من قرارهم، إعلان شعارات مشابهة ومختصرة تكمن بها موانع تناقض بعضها بعـــضاً قابلة للتفسير على وجه آخر، أليس عند سماعنا تلك الشعارات تناقض بصورة خطيرة مع الغـــش والاحتيال الدولي على الأطراف القول ما يدور بأنفسهم وعليهم أيضاً تحقيق ما يقولونه، أســـاس الشيء هو ليس ما نقول إنما ما نفعل، إنشاء بناء بالطرق السلمية تلزمنا بنشاط مستمر ومتواصل حتى نصل بمصالح الأطراف الضرورية لخليط أو مزيج مرغوب به. السلام الذي يأتي نتيجـــة أعمال سحرية غير موجود. ولا يمكن الوصول للسلام من خلال قراءات تترافـــق مـــع وفـــض التحمل. لم تستخدم الدول العربية قرارات مجلس الأمن كجهاز للسلام، وقد احتاجوها من أجـــل عمل عوائق ومن أجل اختراع عذر لأنفسهم من أجل عدم الوصول إلى تحقيق السلام.

تحت تلك الظروف أولت حكومتي اهتمام جاد للخطوات التي يجب علينا اتخاذها في تلك الساعة وتوصلنا إلى أنه يجب أن لا يوصلنا الإحباط إلى اليأس بالمستقبل.

الحمل ثقيل على الميزان اتفاقيات وقف إطلاق النار تقترح أمن مهم ضد أعمال العنـــف ولا تسبب لحالة سلام نهائي مفهوم يجب احترامها الحفاظ عليها من جـــراء هجـــوم عـــسكري واعتداء مسلح لكن يجب أيضاً نبحث عن السلام الدائم، نحن نقترح عمل جهد جديد في الأسابيع القادمة للتعاون مع السفير يارنج في مهمته لتشجيع سلام واتفاقيات لتأهيل وصنع سلام.

من الضروري التخلي عن الشعارات ومكان حرب الكلام نحن بحاجة لأفعال سلام وهنا أذكر التسعة شروط التي بواسطتها يمكننا الوصول إلى السلام ألا وهي:

١- تأسيس السلام:

بخصوص الوضع الذي يمكن أن يكون جراء وقف إطلاق النار ووضع ســـلام حقيقـــي ودائم، يكون ثمرة مباحثات مناسبة يتبعها عقد أو اتفاق.

السلام ليس هو غياب القتال التام إنما رغبة حقيقية وإيجابية مقدرة بوضوح، ذات نتـــائج سياسية أفعال وقوانين ذات بعد نظر نحن نقترح بأن اتفاق السلام يتحقق عن طريق اتفاق يحـــدد

بها الشروط الدقيقة لتعايش شعبينا، وتشمل خريطة حدود آمنة ومتفق عليها وأن يتركز السلام على أنه يلزم الطرفان بأن النزاع بينهما والذي استمر لمدة خمسة وعشرون سنة وصل إلى نهايته التامة، السلام هو أكثر من مفهوم " عدم الحرب" أو " عدم القتال " إلغاء القتال هو واحد من عدة شروط تشمل تحقيق السلام العادل والدائم.

لو كان منذ البداية سلام بين الحكومات في منطقتنا لمَّا انفجرت مشاعر كره وحقد وقتية عندها كان يكفي لو انتهت الخلافات والعودة للسلام الذي كان سابقاً ولكن المجال العربي الإسرائيلي ل يعرف السلام من قبل ولم يكن هناك وضع طبيعي أو ثابت يمكننا العودة إليه.

يجب إقامة مبنى السلام من الأساس وعلى الأطراف تقديره بصورة إيجابية ماذا ستكون العلاقات التي بينهم وقد دعى مجلس الأمن إلى تحقيق السلام وليس لحل انتقالي أو حل غامض أو حل متقطع مثل ذلك الذي نشر سنة ١٩٦٧.

٢ - حدود آمنة ومعروفة:

في إطار عملية السلام تغيير خطوط وقف إطلاق النار بحدود ثابتة، آمنة ومتعارف عليها بين دولة إسرائيل وبين كل واحدة من الدول العربية المجاورة، وتوزيع القوات يتم بالتنسيق التام مع الحدود المرسومة والمرتبطة بالسلام النهائي ونحن صادقين للوصول إلى اتفاق مع كل دولة من الدول العربية على أساس حدود آمنة ومعروفة من خلال إطار سلام ثابت.

يجب عمل نظام حدود يتوافق مع أمن دولة إسرائيل ومع احترام الدول العربية بعد عشرون سنة حان الوقت للدول الشرق أوسطية عدم القيس بخطوط محددة بصورة مؤقتة.

معظم أعضاء هيئة الأمم المتحدة اعترفوا بذلك وأنه فقط حلول معقولة هي الحلول المتفق عليها والتي تخدم المصالح المشتركة لشعبينا لشكل السلام الجديد في الشرق الأوسط ويشمل أيضاً الحدود الآمنة والمعترف بها يجب أن ينشأ على يد العرب والإسرائيليين معاً.

٣ - اتفاقيات أمنية:

بالإضافة إلى إنشاء حدود إقليمية متفق عليها علينا التباحث على نظم أمنية أخرى الهدف منها منع تكرار الوضع السابق الذي انهار به السلام في صيف ١٩٦٧م وعلى المستند أن يحتوي على ضمان عدم الهجوم من قبل الطرفان.

٤ - الحدود المفتوحة:

عند الوصول إلى اتفاق يتحقق سلام يرتكز على حدود ثابتة، فإن حرية الحركة في المنطقة خاصة في الوسط الإسرائيلي الأردني فمن الصدق أن يتطور ويحافظ عليه ولا يمكن أن يكون ذلك سلام حقيقي إذا كان شعبنا يمتزجون مع بعضهم بعضاً بروابط سلام وتجارة فقط على أساس وضع حرب ووقف إطلاق نار من خلال تفريقهم في منافي علينا أخذ مثال على ذلك وضع الحدود المفتوحة والمتطورة الآن في أنحاء الدول الأخرى مثلاً: بغربي أوروبا ومن خلال ذلك الإطار نحن نذكر استخدام الموانئ الحرة الأردنية على الشواطئ الإسرائيلية من البحر المتوسط ووصول متبادل للأماكن المقدسة من ناحية دينية وتاريخية.

٥ - الملاحة:

تعطيل الملاحة في خطوط المياه الدولية في المنطقة كانت رمز للحرب وكانت سبباً فورياً لنشاطات حقد وكره، التعليمات لتأمين حرية الملاحة يجب أن تكون بلا معوقات، ومجهزة بدقة، وملموسة وترتكز على المساواة التامة بين الحقوق والواجبات بين إسرائيل وبقية الدول المجاورة لشواطئ البحار.

٦ - اللاجئين:

مشكلة السكان نتجت جراء الحرب ويمكن حلها عن طريق السلام وبخصوص ذلك فأنا أقترح الآتي:

أولاً: يجب دعوة أعضاء الدول الشرق أوسطية معاً مع الحكومات المتبرعة بمساعدة اللاجئين ووكالات ومؤسسات الأمم المتحدة، من أجل توجيه برنامج لحل مشكلة اللاجئين في إطار سلام دائم ودمج اللاجئين بالحياة، هذه اللجنة يمكن دعوتها قبل مباحثات السلام.

ثانياً: بناء على برنامج مع أو خطة السلام يجب على الدول الموقعة تكوين لجان مشتركة من أجل دمج وتطوير اللاجئين ومن أجل المصادقة على برامج متفق عليها لتطوير ودمج اللاجئين في الشرق الأوسط من خلال مساعدات محلية ودولية.

ثالثاً: لاقتراب فصل الشتاء لقد قررت حكومتنا ومن خلال حل وسط مضاعفة الجهود المبذولة لتوسيع اتفاق جمع شمل العائلات وإعداد برامج من أجل أحداث أو ظروف صعبة للاجئين انتقلوا للضفة الغربية خلال حرب يونيو ١٩٦٧ بالإضافة لذلك تصاريح العودة إلى مكان السكن، السابقة والتي منحت في حينها ولم تستخدم في حينها يمكن نقلها إلى لاجئين آخرين ينطبق عليهم نفس النظم واللوائح.

٧ - القدس:

لا ترغب إسرائيل بفرض حكم أحادي الجانب بخصوص الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية لكل واحد من الاثنان علينا أن نحدد وضعها من خلال إعطاء صلاحية بناء على وضعها الدولي والعالمي وعلينا التباحث بخصوص اتفاق مناسب مع الأطراف المتعلقة بالموضوع حسب العادات. وبناء على سياساتنا يجب وضع أوضح للمسئولية عن الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية بأيدي هؤلاء الذين يقدسونها.

٨ - اعتراف بالسيادة والتكامل (الإقليمي) والحق في الحياة الوطنية:

هذا المبدأ نابع عن قرار مجلس الأمن بتاريخ نوفمبر ١٩٦٧ له أهمية أساسية ويجب تحقيقه عن طريق التزامات عقودية دقيقة عليها أن تتخذها على نفسها دولة إسرائيل والدول العربية الواحدة نحو الأخرى. والمنطق يلزم الدول العربية بالرجوع عن كل تحفظاتها التي أبدتها بانضمامها لاتفاقيات دولية بخصوص عدم توقيعها على علاقات مع إسرائيل.

٩ - التعاون المشترك:

يجب على مباحثات السلام توجيه الاهتمامات المشتركة إلى موارد المنطقة ووسائل الاتصال والمواصلات فيها في محاولة لوضع أساس لمجتمع شرق أوسطي واحد مؤلف من دول المنطقة.

سيدي الرئيس:

من خلال منحنى معطيات السلام وبناء على سوابق سلمية لا يوجد أي حدث في التاريخ قُضي على النزاعات به أو انتقل من وضع حرب إلى وضع سلام.

على ضوء رفض عنيد من جهة دولة أخرى لتقابل صديقتها من أجل عمل مفاوضات لا يوجد بالسلام أي شيء غير واقعي وبأنه من غير الممكن الوصول إليه عن طريق مفاوضات وأنه لا مصدر لوجوده وأن الإحساس بالتجديد والبناء على ضوء سياسة حذرة ومرنة.

إذاً، كل باقي المراحل هي غير واقعية، الفكرة المطروحة على الأطراف للعمل المشترك هي الغير واقعية في أغلبها مواقف العواصف لم تخسر في الـ ١٥ شهر الأخيرة كلما اقتربت تلك من الأخرى بالمقارنة مع الأطراف أنفسهم، أضف إلى ذلك الشرق الأوسط هو منطقة ذات سيادة ولا تخضع لشروط عندما يصل الأطراف لاتفاق يكون من الطبيعي أن يكون الاتفاق بينهم ذا دعم دولي.

للدول العربية نقول: "من أجلكن ومن أجل الشرق الأوسط فقط في إطار قلق بعيد الهدف هو استراتيجي أو مشكلة الخلاف لكن يحكم وجودنا ومن أجل أبناءنا يجب أن نعيش منذ الآن من خلال الحفاظ على مبادئ مشتركة للمصلحة والاحترام".

قد يكون هذا الشيء طموح والتحدث عن خطة سلام للشرق الأوسط في هذه اللحظة من التوتر لإحساس بالخطر وحالة جمود، في نهاية الأمر قد تحصل الدول على شيء إذا عرفت المصلحة المشتركة المطلوبة لها، الساعة مناسبة لقصة سلام واعدة.

ملحق رقم (٢٢)

ملحق رقم (٢٣)

ملحق رقم (٢٤)

ملحق رقم (٢٥)

النص الكامل لمشروع الـ ١٤ نقطة كما جاء حرفياً في صحيفة دافار ع٢٩ نوفمبر ١٩٧٣م، ص٢

مدخل:

ستجرى الانتخابات للكنيست الثامنة، بعد حرب يوم الغفران بينما المعركة السياسية من أجل السلام دائرة ومن خلال الاستعداد الدائم لمواجهة خطر تجدد المعارك بمبادرة الدول العربية أن برنامج التجمع لانتخابات الكنيست الثامنة يجب أن يعكس في كل بنوده وفقراته العبر والنتائج المترتبة على ظروف ونتائج الحرب واستعداد الشعب والمجتمع وإحراز السلام كهدف رئيسي.

ب- الأمن:

تشيد اللجنة المركزية بقدرة الصمود وبالانتصار الذي حققه جيش الدفاع الإسرائيلي على جيوش العدو وبفضل قوته وبطولة جنوده. لقد انتصر جيش الدفاع الإسرائيلي على أعدائه على الرغم من ميزات العدو في التفوق العددي في الأسلحة والمعدات التي زودت بواسطة الاتحاد السوفيتي.

تشارك اللجنة المركزية العائلات الثكلى حدادها وتعبر عن تضامنها مع الجرحى والأسرى وعائلاتهم.

متطلبات الأمن يجب أن تكون محور اهتمام الدولة ويجب بذل كل جهد لازم لتعزيز قوة وكفاءة جيش الدفاع الإسرائيلي فإن قوة جيش الدفاع الإسرائيلي هي شرط أولي لصيانة الأمن ولإحراز السلام.

ج- السعي من أجل السلام:

إن هدف إسرائيل الأول هو التوصل إلى سلام مع الدول المجاورة وبناء علاقات تعاون بين شعوب المنطقة لقد سعت إسرائيل منذ تأسيسها لنيل هذا الهدف ولكنه لم يتحقق بسبب سياسة العداء والحرب والمقاطعة التي أنتجتها الحكومات العربية على مدى كل هذه السنين.

واليوم أيضاً وفي أعقاب الحرب التي بدأتها وشنتها مصر وسوريا ضد إسرائيل باشتراك دول عربية فإن إسرائيل مصرة على بذل كل جهد من أجل السلام وقد اتخذت الحكومة بهذه الروح عدة قرارات منذ نشوب حرب يوم الغفران.

الانصياع لمبادرة وقف إطلاق النار وتنفيذها على أساس متبادل.

التوقيع على اتفاقية النقاط الست مع مصر وبذل الجهود للتوصل إلى اتفاق حول فصل القوات لتدعيم وقف إطلاق النار.

الإعلان عن الاستعداد للاشتراك في مؤتمر السلام الذي تحدد موعد افتتاحه في ديسمبر (كانون أول) ١٩٧٣م.

إن مؤتمر السلام المرتقب في شهر كانون أول هو حدث هام في تاريخ المنطقة ومن شأنه أن يحدث تغييراً إيجابياً هاماً في تاريخ المنطقة ومن شأنه أن يحدث تغييراً إيجابياً هاماً في علاقات إسرائيل والدول العربية. إن غاية إسرائيل وتطلعها هو أن تحقق المفاوضات بين إسرائيل وجاراتها في المؤتمر السلم المنشود.

في مؤتمر السلام وفي نطاق كل علاقاتها الدولية سوف تسعى إسرائيل إلى اتفاقية سلام يتوصل إليها بواسطة المفاوضات وبدون شروط مسبقة، وهذه المفاوضات يجب أن تجري بدون شروط مسبقة، وهذه المفاوضات يجب أن تجري بدون ضغوط أو محاولات فرض من أي جانب.

سوف تسعى إسرائيل إلى اتفاقية سلام تضمن ما يلي:

إزالة كل مظاهر العداء والحصار والمقاطعة.

حدود يمكن الدفاع عنها تؤمن لإسرائيل إمكانية الدفاع الفعال ضد هجوم عسكري أو مؤامرة حصار وتقوم على أساس التسوية الإقليمية، وحدود السلام تحل مكان خطوط وقف إطلاق النار " إسرائيل لن تعود إلى خطوط ٤ حزيران ١٩٦٧ التي شكلت إغراءاً بالاعتداء.

المحافظة على الشخصية اليهودية لدولة إسرائيل من أجل تحقيق أهدافها الصهيونية وواجباتها تجاه الهجرة وجمع الشتات.

د- الدخول في مرحلة علاقات سليمة بين إسرائيل والدول العربية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

اتفاقية السلام مع الأردن تقوم على أساس وجود دولتين مستقلتين – إسـرائيل والقـدس الموحدة عاصمتها، ودولة عربية إلى الشرق منها وفي الدولة الأردنية الفلسطينية يمكن أن يُعبـر فيها عن الهوية الذاتية للعرب الفلسطينيين والأردنيين من خلال السلام والجـوار الحـسن مـع إسرائيل.

إسرائيل ترفض إقامة دولة عربية فلسطينية منفصلة، أخرى في غرب الأردن.

اتفاقية سلام توقع بموافقة الحكومة والكنيست (البرلمان الإسرائيلي).

إلى أن يتم التوصل إلى اتفاقية السلام تطبق إسرائيل وقف إطلاق النار وكذلك التسويات الجزئية التي يتم الاتفاق عليها بين إسرائيل وجاراتها كالتسويات المؤقتة في طريق السلام.

في حالة عدم وجود معاهدة سلام أو تسويات جزئية تحافظ إسرائيل بالكامل على الوضع كما تحدد عند وقف إطلاق النار.

سوف يعمل لمواصلة وتقوية الاستيطان وفق قرارات تتخذها الحكومة بين فترة وأخرى على أن تكون اعتبارات أمن الدولة في المقام الأول.

د - العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية:

إسرائيل تضع موضع التقدير العلاقات الخاصة بينها وبين الولايات المتحدة والمـساعدة الكبيرة التي قدمتها لإسرائيل وسوف تسعى إسرائيل في المستقبل لتعزيز هذه العلاقات.

هـ- نداء إلى يهود العالم:

تعبر إسرائيل عن تقديرها العميق لتطوع الشعب اليهودي في كل أماكن شتاته إلى جانب إسرائيل وتدعوه إلى مواصلة الوقوف إلى جانبها من أجل تعزيز قوتها الروحية والماديـة ومـن أجل الهجرة اليهودية الواسعة إلى إسرائيل.

ملحق رقم (٢٦)

تشكيلة الحكومة الإسرائيلية في سنة ١٩٧٥م

يتسحاق رابين، رئيس الحكومة	المعراخ
يغئال ألون، نائب رئيس الحكومة ووزير الخارجية	المعراخ
أهرون أوزان، وزير الزراعة والاتصال	المعراخ
يوسف بورج، وزارة الداخلية	المعراخ
حاييم بارليف، وزير التجارة والصناعة والإنماء	المعراخ
موشيه برعم، وزير العمل	المعراخ
يسرائيل غاليلي، وزير بلا حقيبة	المعراخ
جدعون هاورنز، وزير بلا حقيبة	الأحرار المستقلين
شلومو هيلل، وزير الشرطة	المعراخ
زفولون هامر، وزير الشئون الاجتماعية	المعراخ
أهرون يدلين، وزير المعارف والثقافة	المعراخ
جاد يعقوبي، وزير المواصلات	المعراخ
أبراهام عوفر، وزير الإسكان	المعراخ
شمعون بيرس، وزير الدفاع	المعراخ
حاييم تسادوك، وزير العدل	حزب الأحرار المستقلين
موشيه كول، وزير السياحة	المعراخ
يهوشواع رابينوفيتش، وزير المالية	المعراخ
شلومو روزن، وزير استيعاب المهاجرين	المعراخ
يتسحاق رافائيل، وزير الأديان	المفدال
فيكتور شيمطوف، وزير الصحة	المعراخ

المصدر: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٥م، ص ٢٨١.

ملحق رقم (٢٧)

جدول خاص بأسماء القوائم المشاركة في الانتخابات الإسرائيلية للكنيست التاسع

رقم	اسم القائمة	الكتل أو الأحزاب التي تتكون منها	رئيس القائمة	عدد مقاعدها في الكنيست الثامن
١	المعراخ	حزب العمل+ حزب مبام	شمعون بيرس	٥١
٢	الليكود	حيروت+ الحزب الليبرالي+ حركة لاعام+ حركة هيلل زايدل	مناحيم بيغن	٣٩
٣	الحركة الديمقراطية للتغيير	مجموعة يادين+ حركة شنيوي+ المركز الحر+ حركة عوديد+ حركة اعفا+ حركة اتجار+ مجموعة مئير عميت+ شخصيات مختلفة انسحبت من الأحزاب الأخرى	يغال يادين	جديدة
٤	حزب الأحرار المستقلين		جدعون هاوزنر	٤
٥	حركة حقوق المواطن		شولميت ألوني	٢
٦	المفدال الحزب الوطني الديني		الدكتور يوسف يورغ	١٠
٧	المفردان يرائيل		الحاخام يهودا ابراموفيتش	٥
٨	عمال المفردان يرائيل		كلمان كهانا	٥
٩	شلوم تسيون		ارئيل شارون	جديدة
١٠	حركة شاي" جبهة مساواة اجتماعية لإسرائيل سلام لإسرائيل			
١١	الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة	الحزب الشيوعي+ جناح من الفهود السود+ بعض رؤساء المجالس المحلية العربية+ لجنة المبادرة الدرزية+ كتلة يساريه منشقة عن موكيد	مايرفلنز	٤ مقاعد للشيوعيين
١٢	جوفش	جناح من الفهود السود+ يهوشع بيرتس رئيس لجنة العمال في ميناء أسدود	شلوم كوهين	جديدة

رقم	اسم القائمة	الكتل أو الأحزاب التي تتكون منها	رئيس القائمة	عدد مقاعدها في الكنيست الثامن
١٣	الفهود الصهاينة	جناح من الفهود السود	فكتور تيار	جديدة
١٤	حركة التجدد الصهيوني	مجموعة من حزب العمل	مردخاي بن فورات	بن فورات كان عضو في الكنيست عن المعراخ
١٥	الجيل الجديد		تسفي تساعر	جديدة
١٦	كاخ		مئير كهانا	جديدة
١٧	بقايا الكارثة		مردخاي هوفمان	جديدة
١٨	حزب النساء		شوشنا الينجس	جديدة
١٩	بيت إسرائيل		بن حور يميني	جديدة
٢٠	بلاتوشارون	مرشح واحد	صموئيل شارون	جديدة
٢١	القائمة العربية الموحدة	قائمة التقدم والتطوير+ القائمة اليدوية	سيف الدين الزعبي	٣
٢٢	حركة الإصلاح العربية		محمود عباس	جديدة
٢٣	التعايش لبدل		شوكت شلبي مصاروة	جديدة

المصدر: مجلة الأرض، السنة الرابعة، ع ١٦، ص ١١ – ١٢.

ملحق رقم (٢٨)

ملحق رقم (٢٩)

ملحق رقم (٣٠)

ملحق رقم (٣١)

جدول إجمالي التجارة الخارجية للضفة الغربية وقطاع غزة سنة ١٩٧٤م

	الضفة الغربية	قطاع غزة
	١٩٧٤	١٩٧٤
مجموع الواردات	٨٨١,٨	٦١١,٩
الواردات من إسرائيل	٧٩٠,٠	٥٤٥,٧
المنتوجات الزراعية	١٢٥,٩	٧٣,٩
المنتوجات الصناعية	٦٦٤,١	٤٧١,٨
الواردات من الأردن	٢١,٣	٠,٧
المنتوجات الزراعية	٣,٤	-
المنتوجات الصناعية	١٧,٩	٠,٧
الواردات من البلاد الأخرى	٧٠,٥	٦٥,٥
المنتوجات الزراعية	١٣,٢	٦,٦
المنتوجات الصناعية	٥٧,٣	٥٨,٩
مجموع الصادرات	٤٠٩,٦	٢٧٣,٨
الصادرات إلى إسرائيل	٢٨٧,٣	١٦٦,٦
المنتوجات الزراعية	٥٤,٩	٢٧,٠
المنتوجات الصناعية	٢٣٢,٤	١٣٩,٦
الصادرات إلى الأردن	١١٩,٥	٥٠,٣
المنتوجات الزراعية	٣٤,٥	٥٠,٣
المنتوجات الصناعية	٨٥,٠	-
الصادرات إلى البلاد الأخرى	٢,٨	٥٦,٩
المنتوجات الزراعية	-	٥٦,٩
المنتوجات الصناعية	٢,٨	-

المصدر: **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٤، ص ٩٢-٩٣**

ملحق رقم (٣٢)

النص العبري لمشروع مناحيم بيغن للحكم الذاتي

١٩٧٧/١٢/٢٨م

תכנית השלום של ישראל
הודעת ראש הממשלה מנחם בגין בכנסת
י"ח טבת תשל"ח — 28.12.1977

בשיחות ראש הממשלה והנשיא סאדאת באיסמעיליה התברר כי מצרים מקבלת את תכנית השלום של ממשלת ישראל כבסיס למשא ומתן. יומיים לאחר שובו של מר בגין מוועידת הפסגה באיסמעיליה, הוא פרש בפני הכנסת את תכנית השלום של ממשלתו. להלן דברי ראש הממשלה.

אדוני היושב־ראש, מורי ורבותי, חברי הכנסת, עם השכנת השלום, נציע להנהיג אוטונומיה מינהלית לתושבים הערביים של יהודה, שומרון וחבל־עזה על יסוד עקרונות אלה: המינהל של המימשל הצבאי ביהודה, בשומרון ובחבל־עזה יבוטל. ביהודה בשומרון ובחבל־עזה תוקם אוטונומיה מינהלית של התושבים הערבים באזורים אלה על־ידי תושביהם, ובשבילם. תושבי יהודה, שומרון וחבל־עזה יבחרו במועצה מינהלית שתמנה אחד־עשר חברים, המועצה המינהלית תפעל על־פי העקרונות הקבועים במסמך זה; כל תושב בן 18 שנים ומעלה, ללא הבדל אזרחות, או נטול אזרחות, יהיה זכאי לבחור למועצה המינהלית, ואם הוא בן 25 שנים ומעלה יהיה זכאי להיבחר למועצה המינהלית.

המועצה המינהלית תיבחר בבחירות כלליות, ישירות, אישיות, שוות וחשאיות, תקופת כהונתה של המועצה המינהלית תהיה ארבע שנים מיום היבחרה, ומקום מושבה בית־לחם. כל העניינים המינהליים הנוגעים לתושבים הערביים של אזורי יהודה, שומרון וחבל־עזה יהיו נתונים לסמכותה של המועצה המינהלית.

המועצה המינהלית תפעיל את האגפים הבאים: אגף החינוך, אגף לענייני דת, אגף הכספים, אגף התחבורה, אגף הבינוי והשיכון, אגף התעשייה, המסחר והתיירות, אגף החקלאות, אגף הבריאות, אגף העבודה והרווחה, אגף לשיקום פליטים, אגף המינהל המשפטי והפיקוח על כוח משטרה מקומי.

המועצה המינהלית תוציא תקנות הנוגעות לפעולתם של אגפים אלה.

הבטחון והסדר הציבורי באזורי יהודה, שומרון וחבל־עזה, יהיה מופקד בידי השלטונות הישראליים.

הביטוי המינהלי לאוטונומיה

המועצה המינהלית תבחר ביושב־ראש שלה, ישיבתה הראשונה של המועצה המינהלית תקויים 30 יום לאחר פרסום תוצאות הבחירות.

עד כאן, אזורי היושב־ראש, הביטוי המינהלי לאוטונומיה לתושבים הערביים של יהודה, שומרון וחבל־עזה, ומעתה הביטוי הפרלמנטרי.

לתושבי יהודה, שומרון וחבל־עזה, ללא הבדל אזרחות, או בעלי אזרחות, ניתנת הברירה החופשית — אופציה בלעי"ז — לקבל אזרחות ישראלית או אזרחות ירדנית. תושב אזורי יהודה, שומרון וחבל־עזה, שיבקש אזרחות ישראלית — יקבלנה, בהתאם לחוק האזרחות של מדינת־ישראל. תושבי יהודה, שומרון ועזה שיבחרו, לפי זכות הברירה החופשית באזרחות ישראל, יהיו זכאים לבחור ולהיבחר לכנסת לפי חוקי הבחירות.

תושבי יהודה, שומרון ועזה, אזרחי ירדן, או אלה שיהיו לאזרחי ירדן — על־פי זכות הברירה החופשית — יבחרו ויהיו זכאים להיבחר לפרלמנט של הממלכה ההאשמית הירדנית, לפי חוק הבחירות של מדינה זו.

הגירת פליטים ערבים

שאלות הנובעות מהצבעה לפרלמנט הירדני של תושבי יהודה, שומרון וחבל־עזה, תובהרנה במשא־ומתן בין ישראל וירדן. תוקם ועדה של נציגי ישראל, ירדן והמועצה המינהלית, שתבדוק את החקיקה הקיימת ביהודה, בשומרון ובחבל־עזה, ותקבע איזו חקיקה תוסיף לעמוד בתוקף, איזו תבוטל, ומה יהיו הסמכויות של המועצה המינהלית להתקין תקנות. החלטות ועדה זו יתקבלו פה־אחד.

תושבי ישראל יהיו רשאים לרכוש קרקע ולהתגורר באזורי יהודה, שומרון וחבל־עזה; ערבים תושבי יהודה, שומרון וחבל־עזה, שיהיו על פי הברירה החופשית הניתנת להם לאזרחי ישראל, יהיו רשאים לרכוש קרקע ולהתיישב בישראל.

תוקם ועדה של נציגי ישראל, ירדן והמועצה המינהלית לקביעת כללי הגירה לחבלי יהודה, שומרון ועזה. הוועדה תקבע את הכללים האלה. לפיהם תותר לפליטים הערבים שמחוץ ליהודה, שומרון ועזה הגירה, במידה סבירה, לתוך חבלים אלה. ההלטות ועדת ההגירה יתקבלו פה־אחד.

ניהול המקומות הקדושים

לתושבי ישראל, יהודה, שומרון וחבל־עזה יובטח חופש תנועה וחופש פעילות בלכלית בישראל, ביהודה, בשומרון ובחבל־עזה.

המועצה המינהלית תמנה אחד מחבריה לייצגה לפני ממשלת־ישראל, למען דיון

בעניינים משותפים, ואחד מהחבריה ייצגה לפני ממשלת־ירדן, למען דיון בענייני משותפים.

ישראל עומדת על זכותה ותביעתה לריבונות על יהודה, שומרון וחבל־עזה. ביודעה כי קיומות תביעות אחרות היא מציעה — למען ההסכם והשלום — להשאיר את בעיית הריבונות באזורים אלה פתוחה.

בענין ניהול המקומות הקדושים לשלוש הדתות בירושלים תוכן ותוגש הצעה מיוחדת, תוך הבטחת גישה חופשית לכל בני הדתות אל המקומות המקודשים להם. העקרונות הללו יהיו נתונים לבחינה מחדש לאחר תקופה של חמש שנים.

אדוני היושב־ראש, עלי להבהיר עתה שני סעיפים בתכנית זאת.

ארגון מרצחים שפל

באחד מן הסעיפים קבענו לאמור: "הבטחון והסדר הציבורי באזורי יהודה, שומרון ועזה יהיה מופקד בידי השלטונות הישראליים". בלי סעיף זה אין משמעות לתכנית של האוטונומיה המינהלית. אני מבקש להדגיש מעל במת הכנסת, שהוא כמובן מאליו כולל התייצבותם של כוחות צה"ל ביהודה, שומרון וחבל־עזה.

כלל לא עולה על דעתנו, לו היה מוצע לנו להוציא את כוחות צבאנו מיהודה, שומרון ועזה, לתת להשתלט על אזורים אלה לארגון המרצחים הקרוי פי.אל.או., או אש"ף בעברית מתורגמת. זה ארגון המרצחים השפל ביותר בהיסטוריה, זולת הארגונים החמושים הנאציים. הוא גם התפאר לפני כמה ימים ברצח של חנפי ארקאדי, סגן ראש לשכת החינוך ברמאללה, והוא היום מאיים לפתור את הבעיות במזרח־התיכון על־ידי כדור אחד, שיישלח אל ליבו של נשיא מצרים סאדאת, כפי שקודמיו עשו במסגד אל־אקצה נגד המלך עבדאללה, בכדור אחד. אין פלא שהממשלה המצרית הודיעה, שאם יישלח כדור אחד כזה מצרים תשיב במיליון כדורים. אנחנו רוצים לומר, שבשום תנאי לא ייתן לארגון הזה להשתלט על יהודה, שומרון ועזה. לו היינו מוציאים את צבאנו, בדיוק כך היה קורה.

לכן, להוי יודע, שכל מי שרוצה הסכם עימנו יואיל נא לקבל את הודעתנו כי צה"ל יהיה ניצב ביהודה, שומרון ועזה, וגם יהיו סידורים בטחוניים אחרים, כך שאנחנו ניתן לכל התושבים היהודיים והערביים בארץ־ישראל את בטחון החיים, לאמור בטחון לכל.

ריבונות על שטחים

בסעיף אחר קבענו לאמור: ישראל עומדת על זכותה ותביעתה לריבונות על יהודה, שומרון וחבל עזה. ביודעה כי קיימות תביעות אחרות היא מציעה, למען ההסכם והשלום, להשאיר את בעיית הריבונות באזורים אלה פתוחה.

את הדברים האלה השמעתי גם באוזני נשיא ארצות־הברית קארטר וגם באוזני נשיא מצרים סאדאת. יש לנו זכות ותביעה לריבונות על שטחים אלה של ארץ־ישראל. זו ארצנו, ובזכות היא שייכת לעם היהודי. אנחנו רוצים בהסכם ובשלום. אנחנו יודעים, שיש לפחות שתי תביעות אחרות לריבונות על שטחים אלה. אם יש רצון הדדי להשיג הסכם ולהביא שלום, מה היא הדרך? אם התביעות המתנגשות הללו תעמודנה ואם לא תהיה תשובה להתנגשות ביניהן, לא יהיה הסכם בין הצדדים. ומשום כך, כדי לאפשר הסכם ולעשות שלום אין אלא דרך אחת, דרך אחת ואין זולתה: להחליט בהסכמה ששאלת הריבונות נשארת פתוחה, ולטפל באנשים, בעמים, לאמור: לערבי ארץ־ישראל — אוטונומיה מינהלית, וליהודי ארץ־ישראל — בטחון־אמת. זוהי ההגינות אשר בתוכנה של ההצעה, וכך גם נתקבלו הדברים בחוץ־לארץ.

הבטחת חופש השיט

עם תכנית זו, וכן עם כללים שאבהיר עכשיו על הסדר היחסים בין ישראל ומצרים, שייקבעו בחוזה־שלום בין שתי ארצות אלו, יצאתי לארצות־הברית כדי לבקר אצל הנשיא קרטר ולהביא לפניו את תכנית־השלום שלנו, על שני חלקיה.

החלק השני, כלומר הכללים להסדר היחסים בין מצרים לבין ישראל בהקשר עם חוזה־שלום הם: פירוז; הצבא המצרי לא יעבור את קו הגידי והמיתלה; בין תעלת־סואץ וקו זה יוסיף לחייב הסכם דילול הכוחות; הישארותם של היישובים הישראליים במקומותיהם ועל כנם. ישובים אלה יהיו קשורים במינהל ובשיפוט הישראלי, והם יוגנו על־ידי כוח ישראלי. אני חוזר על המשפט הזה בגלל סיבה ידועה לכל חברי הבית: הם יוגנו על־ידי כוח ישראלי. תקופת־מעבר של מספר שנים, תוך עמידה — בתקופה זו — של כוחות צה"ל על קו תגנה במרכז סיני וקיום שדות־תעופה ומיתקני־התרעה ישראליים עד להסגת כוחותינו אל הגבול הבינלאומי; הבטחת חופש השיט במצרי־טיראן, שיוכרו על־ידי שתי המדינות, בהצהרה מיוחדת, כנתיב־מים בינלאומי החייב להיות פתוח לכל שיט של כל אנייה תחת כל דגל, אם על־ידי כוח או"ם, שהוצאתו לא תהיה אפשרית אלא בהסכמת שתי המדינות ועל־פי החלטה פה אחד של מועצת־הבטחון, או על־ידי משמרות צבאיים משותפים מצריים־ישראליים.

עם תכנית שלום זו, על שני חלקיה, באתי אל נשיא ארצות־הברית, מר קארטר. היתה לי איתו שיחה אישית, כפי שאומרים אצלנו בארבע עיניים, והוא הביע גם בשיחה האישית הזאת וגם בשיחות של שתי המשלחות, הישראלית והאמריקנית, הערכה חיובית לתכנית.

במוצאי־שבת, בפגישה השנייה והמסכמת, הודיע נשיא ארצות־הברית שהתב הואת היא יסוד הנגן למשא־ומתן על שלום.

הדעה החיובית על תכניתנו הובעה גם על־ידי סגן־הנשיא, מונדייל, גם על־י מזכיר המדינה, מר ואנס, גם על־ידי יועץ הנשיא לבטחון לאומי, פרופ' בז'ניגנס גם על־ידי הסנטורים ידועי־השם, רמי־המעלה ורבי־ההשפעה ג'קסון, קיים, יעב וסטון, וידידנו היקר, שבשם כל הכנסת בישראל, אדוני היושב־ראש, אשלח לו היו איחולים לתחלמה מהירה ושלמה, הוא הסנטור האמפרי. כן הביעו הערכה חיובי על התכנית הזאת הנשיא לשעבר של ארצות־הברית, מר ג'ראלד פורד, מזכיר המדינה לשעבר, הנרי קיסינג'ר, דוברת של הקהילה היהודית באמריקה, הרב ד" שינדלר, כולם הודיעו שיסרדה של התכנית הוא הגינותה.

מאמריקה בדרך הביתה התעכבתי בלונדון והבאתי את תכנית־השלום שלנו על שני חלקיה לפני ראש ממשלת בריטניה ושר־החוץ הבריטי. גם מר קאלהאן וגם ד"ר אוון הביעו את הערכתם החיובית לתכנית־השלום שלנו. וליועץ המשפטי שלנו אמר ראש ממשלת בריטניה, מר קאלהאן, שזוהי תכנית קונסטרוקטיוזית ביותר.

מסרתי את התכנית הזאת גם לשליחו המיוחד של נשיא הרפובליקה הצרפתית, ז'יסקאר ד'סטאן, הלא הוא מסייה פרנסואה פונסה.

בהיותי בארצות־הברית של אמריקה ביקשתי את מזכיר המדינה לבוא ברבורים עם הנשיא מאדאת ולבקשו בשמי לאמור שאני רוצה להיוועד איתו, אם בקהיר, אם במקום נייטראלי, וגם, אם ירצה בכך, באיסמעיליה.

מקום הפגישה, איסמעיליה, הוזכר על־ידי משום שעל אפשרות כזאת שוחחנו עם הנשיא סאדאת בימי ביקורו בירושלים. נשיא מצרים הודיענו, על־ידי מזכיר־המדינה, שהוא בוחר באיסמעיליה כמקום פגישתנו. הסכמתי. ולכן, ימים מספר לאחר סיום השליחות בארצות־הברית ובבריטניה, התקיימה הפגישה באיסמעיליה.

אדוני היושב־ראש, זה היה מפגש מוצלח. הצלחתו באה עם פתיחתו. קיימנו שיחה אישית, הנשיא סאדאת ואני. ובמשך חמש הדקות הראשונות של שיחה זו הושג הדבר הקובע — המשך המשא־ומתן בין שתי המדינות למען חתימת „חוזה שלום", כפי שנקבע, במקום הביטוי „הסכם שלום". המשא־ומתן הזה יתנהל בדרג גבוה/הוועדות תהיינה: מדינית, שתשב בירושלים וצבאית, שתשב בקהיר. יושבי־הראש של הוועדות יהיו שרי־החוץ ושרי־הבטחון של מצרים ושל ישראל. ראשות הוועדות תהיה לחילופין — שר־החוץ שלנו יפתח בישיבות הוועדה בירושלים, שר־הבטחון המצרי יפתח בישיבות הוועדה הצבאית בקהיר. כעבור שבוע ימים יתחלפו יושבי־ הראש. הוועדה המדינית תטפל בישובים האזרחיים בחצי האי סיני וכן בסוגיה

שהיא מוסרית, אפשר לכנותה יהודית־ערבית, של ערביי ארץ־ישראל. הוועדה הצבאית תטפל בכל הבעיות הצבאיות הקשורות בחתימת־השלום לגבי חצי האי סיני. הנה כי כן, אדוני היושב־ראש, בפעם הראשונה אחרי שלושים שנה, בקרוב, בעוד כשבועיים, ייפתח משא־ומתן ישיר, פנים־אל־פנים, בין נציגים מוסמכים, שרים של ישראל, לבין נציגים מוסמכים של מצרים, שרי החוץ והתגנה שלה. לא יהיה אדם שלישי יושב־ראש בוועדות הללו, כפי שהיה נהוג בכל המפגשים בינינו לבין מדינות ערב, אלא השרים עצמם ינהלו את הישיבות ויתחלפו ביניהם בראשותן.

יפוי לחוזי שלום

זה יהיה משא־ומתן יסודי, מפורט, מדיני, בטחוני, למען השגת וחתימת חוזה־שלום. ומאחר שדבר זה קורה בפעם הראשונה אחרי קום המדינה, בפעם הראשונה אחרי חמש מלחמות, בפעם הראשונה לאחר ההודעות מכיוונים שונים שיש לחסל את מדינת־ישראל — עלינו לברך על המיפנה הזה עצמו ולייחל במשך השבועות או החודשים, בהם תשבנה שתי הוועדות, שהן תגענה להסכם, ואם יהיה הסכם, הוא ישמש יסוד לחוזי־השלום, שבמקרה דנן ייחתמו על־ידי נציגים מוסמכים של ישראל ומצרים.

אפשר לומר, שבמפגש איסמעיליה הסכימו שני הצדדים גם על הצהרה משותפת, אבל פירסומה נמנע, משום ששתי המשלחות לא הגיעו לנוסחה מוסכמת ומשותפת ביחס לבעיה שאנו קוראים לה, ובצדק, בעיית ערביי ארץ־ישראל, ואילו המצרים קוראים לה בלשונם, וזו זכותם להשתמש בלשונם, הבעיה של העם הפלשתיני. ניסינו, עשינו מאמץ גדול להגיע לנוסחה משותפת, אבל התברר שלא יכולנו לקבל נוסח זה או אחר. דחינו איפוא, בין עשר לעשר ושלושים בלילה של יום הראשון בשבוע את הפגישה ליום ב׳ בבוקר, מתוך הנחה, שעל־ידי מאמץ של שני הצדדים נמצא מוצא, ואכן הוא נמצא.

הישות הערבית למצרים

מאין הסכמה על נוסחה משותפת, על־פי התקדימים בוועידות הבינלאומיות הצענו — והתצעה נתקבלת — שכל צד יקבע עמדתו וישתמש בלשונו שלו. מטום כך ההודעה על בעיית ערביי ארץ־ישראל, כפי שהוקראה על־ידי נשיא מצרים במסיבת העתונאים המשותפת שלנו, היתה בשני חלקים, לאמור:

"The position of Egypt is that a Palestinian State should be established in the West Bank and the Gaza Strip".

והחלק השני:

"The Israel position is that the Palestinian Arabs residing in Judea, Samaria and the Gaza district should enjoy self rule".

משום ההבדל בשאלה זו, נמנע פרסום ההצהרה אשר תוכנה הוסכם לחלוטין. אנו לא חשבנו לנכון ללחוץ על פרסום הודעה משותפת. אם הצד המצרי אומר שבתנאי אלה הוא אינו יכול להתחם עליה. אבל עלי לציין, שהתוכן עצמו הוסכם על־דעת שתי המשלחות גם יחד.

אדוני היושב־ראש, עם השלמת המפגש באיסמעיליה אנו עשינו את שלנו, אנו נתנו את חלקנו. מעתה, רשות הדיבור לצד השני. אנו, למען תוחה־שלום, קיבלנו על עצמנו אחריות רבת וסיכונים רבים, אמנם כן.

ויכוח עם ידידים

כבר בימים אלה, מאז שבתי מארצות־הברית, מתנהל ויכוח קשה ומכאיב בין טובי הידידים שלי וביני. גם מעל במת הכנסת אודיע, כפי שהודעתי להם, כי אם נגזר עלי לנהל ויכוח כזה — אקבל את הגזירה באהבה. הם ידידי. הלכנו כברת־דרך ארוכה יחד בימים קשים ובימים טובים ואני אוהב אותם ומתייחס, ואוסיף להתייחס אליהם, בחיבה. אבל אין מנוס. עליך לקבל אחריות באותה מידה של אומץ אזרחי שבלעדיה אין הכרעות מדיניות.

לי ברור, שאנו הולכים בדרך הנכונה, למען אפשר משא־ומתן על תוה־שלום ולמען אפשר את חתימתו. ולאחר בדיקת כל שאר הדרכים, כפי שהוכרז לא פעם בדיונים בכנסת, אין לי עוד שום ספק שהדרך היחידה לאפשר משא־ומתן וחתימת תוה־שלום היא זו המוצעת על־ידי הממשלה. לכן, אם יהיה הכרח לעמוד על עניין זה בוויכוחים עם ידידים יקרים, אף אהובים — נעמוד בו. עובדה היא, שהאחריות היא רבה וישנם סיכונים.

לכן, אני שב ואומר: באיסמעיליה בעקבות הביקור בוושינגטון ובלונדון, אנו, ממשלת־ישראל, עשינו את שלנו, נתנו את תרומתנו. ועתה הגיע תורו של הצד השני.

אם אנשי השיגרה המחשבתית במשרד־החוץ המצרי מביחים שהם יצליחו להפעיל עלינו לחצים בין־לאומיים, כדי שנקבל עמדות שאינן קבילות עלינו ואנחנו לא נסכים להן, אינם אלא טועים. אילו היה מופעל עלינו לחץ, אדוני היושב־ראש, הוא לא היה מועיל לאיש, משום שאנחנו רגילים בלחץ ובאי־כניעה לו. אבל אני משוכנע, ששום לחץ בין־לאומי לא יופעל על מדינת־ישראל, לא ייתכן שיופעל. האנשים אשר שיבחו את תכנית־השלום שלנו בהתגנות, כבונה, כפריצת־דרך, הם אנשים רציניים מאוד, הם יודעים את התוכנה המלא פרט לתיקונים מסויימים, אשר גם אותם העברנו לידיעת ידידינו האמריקניים ואשר אינם משנים את מהות התכנית. זוהי התכנית אשר הבאתי אותה לידיעתו של הנשיא קארטר ולידיעתו של הנשיא סאדאת והם

אינם יכולים, על־פי הזמנת אנשי השיגרה של משרד־החוץ המצרי, לשנות את דעתם במשך שבועות מספר.

אשליות במשרד־החוץ המצרי

יש לנו היום תמיכה מוסרית רבתי ברחבי ארצות־הברית, גם בממשלה, גם בקונגרס על שני בתיו, גם בבית הנציגים — הודיע לי מנהיג הרוב הדמוקרטי שבו, מר ריט, שהוא משבח ומקבל את תכנית השלום הזאת — גם בדעת־הקהל האמריקנית ואחרון־אחרון חביב, בקרב הקהילה היהודית בארצות־הברית. לכן שוא משלים את עצמם אנשי השיגרה במשרד־החוץ המצרי, שאם אנחנו לא נקבל את נוסחותיהם המיושנות, שאין להן כל קשר עם המציאות, יופעל עלינו לחץ בין־לאומי. לא יופעל ואנחנו נלך בדרכנו: להביא שלום לעם ישראל, שלום במזרח־התיכון, כי זו משאת־נפשי לא מימי מאי־יוני 1977, אלא מימי נובמבר־דצמבר 1947, מן הימים שבהם גורש, אחר הפסקה של יחסי־שלום בין ערביי ארץ־ישראל לבין יהודי ארץ־ישראל, הכדור הראשון ששולח בידי ערבי אל לבו של יהודי, ומן הימים שבהם פניתי אל ערביי ארץ־ישראל מן המחתרת וקראתי להם: אל תשפכו דם יהודי, נבנה את הארץ יחד כדי שתהיה ארץ לתפארת לשני העמים. אבל שפיכות־הדמים נמשכה, היו חמש מלחמות דמים ואנחנו רוצים לשים להן קץ על־ידי השכנת־שלום וחתימת חוזי־שלום.

לתת שלום לארץ

זו משאת נפשנו ואני בטוח, אדוני היושב־ראש, שאני יכול לבטא את דעת כל הבית, אולי זולת דעתה של סיעה אחת, אם אומר: זו משאת־נפשו של כל העם היהודי, לתת שלום לארץ לאחר שקראנו דרור לארץ.

المصدر: ميرون، مرزيني، مشروع مناحيم بيغن للحكم الذاتي، مجموعة وثائق عن قيام الدولة، تحرير نوريت جبنزة – برفمان، خدمات الإعلانات، مركز المعلومات الأمنية للنشر، القدس، إسرائيل، ١٩٨١م، ص٣٣٣-٣٤٠.

الترجمة الحرفية لمشروع مناحيم بيغن للحكم الذاتي كما ورد في كتاب مرزيني ميرون
مجموعة وثائق عن قيام الدولة

خطة السلام لإسرائيل

بلاغ رئيس الحكومة مناحيم بيغن بالكنيست

١٩٧٧/١٢/١٢م

في محادثات رئيس الحكومة والرئيس السادات في الإسماعيلية اتضح أن مصر تقبل خطة السلام الخاصة بالحكومة الإسرائيلية كأساس للمفاوضات، بعد يومان من عودة مناحيم بيغن من مؤتمر قمة الإسماعيلية قام بتوضيح الوضع للكنيست فيما يخص خطة السلام الخاصة بحكومته، وها هي أقوال رئيس الحكومة:

سيدي الرئيس، سيداتي وسادتي أعضاء الكنيست، مع حلول السلام وتحقيقه سنقترح قيادة حكم ذاتي إداري للسكان العرب في يهودا والسامرة وقطاع غزة على أساس هذه المبادئ: إدارة الحكم العسكري في يهودا والسامرة وقطاع غزة سَيُلغي، وسَيُقام حكم ذاتي إداري للسكان العرب في هذه المناطق على يد سكانهم ومن أجلهم، سكان يهودا والسامرة وقطاع غزة سيختارون مجلس إداري يضم ١١ عضواً، سيعمل المجلس الإداري حسب المبادئ الثابتة لهذا المستند في كل مواطن عمره ١٨ سنة وما يزيد وبدون فرق في الجنسية أو لو كان بدونها يكون من حقه الاختيار للمجلس الإداري وإذا كان عمره ٢٥ سنة أو أكثر يكون من حقه أن يرشح نفسه للمجلس الإداري.

المجلس الإداري يتم انتخابه في انتخابات شاملة، مباشرة شخصية ومتساوية وسرية وفترة عمل هذا المجلس هو ٤ سنوات من يوم اختياره ومكانه سيكون في بيت لحم جميع الأمور الإدارية التي تخص السكان العرب لمنطقة يهودا والسامرة وقطاع غزة ستكون موكلة لإدارة المجلس الإداري.

المجلس الإداري سيشغل الفروع التالية: دائرة التعليم، دائرة الديانات، دائرة الأموال، السير، الإسكان، الصناعة، التجارة والسياحة، الزراعة، الصحة، العمل والرفاه، تأهيل اللاجئين، الإدارة القضائية والتفتيش على قوة شرطة محلية.

على المجلس الإداري أن يصور أحكام تخص عمل هذه الدوائر والفروع.

الأمن والنظام في مناطق يهودا والسامرة وقطاع غزة يكون تحت سيطرة السلطات الإسرائيلية.

المصطلح الإداري للحكم الذاتي:

على المجلس الإداري أن ينتخب رئيس له، في الجلسة الأولى للمجلس الإداري يكون انعقادها بعد ٣٠ يوم بعد الإعلان عن الانتخابات.

حتى هنا سيدي الرئيس، المصطلح الإداري للحكم الذاتي للسكان العرب ليهودا، السامرة وقطاع غزة ومنذ الآن هو المصطلح البرلماني لسكان يهود والسامرة وقطاع غزة بدون تمييز جنسية يعطى لهم الخيار الحر – ميزة للحصول على جنسية إسرائيلية – يحصل عليها حسب قانون الجنسيات لدولة لإسرائيل.

سكان يهودا والسامرة وغزة الذين سينتخبوا حسب حق الخيار الحر للجنسية الإسرائيلية، يكون من حقهم أن يختاروا الانتخاب للكنيست حسب قانون الانتخابات.

سكان يهودا والسامرة وغزة ومواطني الأردن أو من سيصبحوا مواطنين أردنيين حسب حق الاختيار الحر – ينتخبوا ويكون من حقهم أن ينتخبوا لبرلمان المملكة الهاشمية الأردنية حسب قانون الانتخابات لهذه الدولة.

هجرة اللاجئين العرب:

أسئلة ناتجة عن الانتخابات للبرلمان الأردني لسكان يهودا والسامرة وقطاع غزة يتم توضيحها في مفاوضات بين إسرائيل والأردن، تقام لجنة لمندوبي إسرائيل، الأردن والمجلس الإداري لفحص التشريع القائم في يهودا والسامرة وغزة، وتقرر أي تشريع يضاف يكون ساري المفعول أو يُلغى وما هي صلاحيات المجلس الإداري لتشريع أو سن قوانين، قرارات هذه اللجنة تقبل بالإجماع.

يكون من حق سكان إسرائيل شراء ارض والاستيطان في مناطق يهودا والسامرة وقطاع غزة في العرب سكان هذه المناطق بحكم الطبيعة هم مواطنين إسرائيليين يكون من حقهم شراء وامتلاك أرض والاستيطان بإسرائيل.

ستتشكل لجنة من مندوبي إسرائيل، الأردن والمجلس الإداري لتحديد شروط الهجرة إلى يهودا والسامرة وغزة، اللجنة ستقرر الشروط التي بموجبها يسمح للاجئين العرب الموجودين خارج يهودا والسامرة وغزة الهجرة بشكل معقول لهذه المناطق، قرارات لجنة الهجرة تقبل بالإجماع.

إدارة الأماكن المقدسة:

لسكان إسرائيل، يهودا والسامرة وغزة يُؤّمنْ لهم حرية الحركة وحرية التجارة بإسرائيل ويهودا والسامرة وقطاع غزة.

المجلس الإداري يعين واحد من أعضائه لتمثيلها أمام حكومة إسرائيل لبحث مواضيع مشتركة وواحد من أعضائها يمثلها أمام الحكومة الأردنية لبحث المواضيع المشتركة.

إسرائيل مصرة على حقها بالسيادة على يهودا والسامرة وغزة بمعرفتها أن هناك مطالبات أخرى فهي تقترح – من أجل الاتفاق والسلام – إبقاء مشكلة السيادة على هذه المناطق مفتوحة.

بخصوص إدارة الأماكن المقدسة للثلاث ديانات بالقدس سيتم تجهيز وتقديم اقتراح خاص من خلال تأمين وصول حر لجميع أبناء الديانات إلى أماكنهم المقدسة.

هذه المبادئ يتم اختبارها من جديد بعد فترة ٥ سنوات.

سيدي الرئيس، يجب أن أوضح الآن بندان في هذه الخطة.

تنظيم قتلة منحط:

في إحدى البنود حددنا: "الأمن والنظام العام بمنطقة يهودا والسامرة وغزة يكون بيد السلطات الإسرائيلية". بدون هذا البند لا معنى لخطة الحكم الذاتي الإداري.

إنني أقول من على منصة الكنيست هذه بأنه مفهوم ضمناً وشامل التواجد لقوات الجيش في يهودا والسامرة وغزة.

لم يخطر ببالنا لو اقترحوا علينا إخراج جيشنا من يهودا والسامرة وغزة أن نمنح بأن يسيطروا على هذه المناطق تنظيمات القتلة المسمى .P.L.O أو منظمة التحرير بالعبرية المترجمة، هذا هو تنظيم القتلة المنحط والأكثر انحطاط بالتاريخ ما عدا التنظيمات المسلحة النازية، لقد تفاخر قبل أيام بقتل حنفي أركادي نائب رئيس دائرة التعليم في رام الله وهو اليوم يهدد بحل مشاكل الشرق الأوسط برصاصة واحدة سترسل إلى قلب رئيس مصر السادات، كما فعل سابقيه في مسجد الأقصى ضد الملك عبدالله، برصاصة واحدة، لا عجب أن الحكومة المصرية بلغت أنه إذا صدرت رصاصة واحدة كهذه لمصر فإنها سترد بمليون رصاصة، نريد أن نقول ولا بأي شكل سنمنح لتنظيم كهذا أن يسيطر على يهودا والسامرة وغزة، لو أخرجنا جيشنا، كان سيحل هكذا لذلك، كل من يريد اتفاق معنا عليه أن يقبل تبليغنا بأن الجيش سيكون حاضراً في يهودا والسامرة وغزة وستكون كذلك ترتيبات أمنية أخرى بحيث نمنح كل السكان اليهود والعرب بدولة إسرائيل الأمن لحياتهم، أمن لكل شيء.

سيادة على المناطق:

في بند آخر قررنا: إسرائيل تصر على حقها ومطالبتها في سيادة على يهودا والسامرة وغزة، وهي تعلم أن هناك مطالبات أخرى لذلك تقترح من أجل السلام أن تبقى مشكلة السيادة بهذه المناطق مفتوحة.

هذه المواضيع ذكرتها أمام رئيس الولايات المتحدة كارتر ورئيس مصر السادات، إن لنا حق السيادة على هذه المناطق لدولة إسرائيل، هذه بلادنا، وهذا الحق هو للشعب اليهودي نحن نريد اتفاقية سلام وبالسلام، نحن نعلم أن هناك على الأقل مطالب أخرى حول السيادة على هذه المناطق، إذا كانت رغبة مشتركة للوصول لاتفاق وإحضار سلام، ما هي الطريق ؟ إذا حصل تصادم لن يكون هناك اتفاق بين الأطراف، لذلك كي نسمح لمرور السلام ليس هناك سوى طريقة واحدة: أن نقرر أن مسألة السيادة تبقى مفتوحة وأن نهتم بالناس والشعوب مثلاً: عرب إسرائيل – حكم ذاتي إداري، يهود إسرائيل – أمن حقيقي هذا هو المنطق الموجود بالخطة والاقتراح وهكذا تقبل المواضيع خارج البلاد.

تأمين حرية الملاحة:

مع هذه الخطة ومع الشروط التي سأوضحها الآن عن ترتيبات العلاقات بين إسرائيل ومصر ستتحدد في عقد سلام بين هاتان الدولتان خرجت للولايات المتحدة لزيارة الرئيس كارتر ووضع خطتنا أمامه بجزئيها.

الجزء الثاني، أسس ترتيب العلاقات بين مصر وإسرائيل بخصوص عقد السلام هي: التجريد، أي على الجيش المصري ألا يمر الخط الذي بين قناة السويس وهذا الخط يجب أن يكون قليل القوات، وإبقاء المستوطنات الإسرائيلية كما هي وبإمكانها هذه المناطق تكون مرتبطة بإدارة وقضاء إسرائيلي وسيدافع عنها القوات الإسرائيلية، مرحلة فاصلة من عدة سنين مع وقوف قوات الجيش بخط الدفاع بواسطة سيناء والمطارات وخطوط الإنذار الإسرائيلية حتى سحب القوات، قواتنا إلى الحدود الدولية، تأمين حرية الملاحة ويعترف بها على يد الدولتان وبإعلان خاص كخط مياه دولي يجب أن يكون مفتوح لكل الملاحة للسفن تحت أي علم سواء على يد قوات الأمم المتحدة وأن خروجه لن يكون إلا بموافقة الدولتين وبقرار واحد لمجلس الأمن أو على يد حراسات عسكرية مشتركة مصرية إسرائيلية.

مع خطة سلام كهذه وبطرفيها، جئت إلى رئيس الولايات المتحدة السيد كارتر وكان لي معه حديث شخصي كما يقولون عندنا بأربع عيون وهو عبر عن ذلك باللهجة الخاصة هذه وكذلك بالمحادثات للبعثتان الإسرائيلية والأمريكية، تقديره إيجابي للخطة.

في ليلة السبت في الجلسة الثانية المتفق عليها أعلن رئيس الولايات المتحدة أن هذه الخطة هي أساس منطقي للمفاوضات عن السلام.

الرأي الإيجابي عن خطتنا عبر عنه نائب الرئيس مونديل وكذلك سكرتير الدولة السيد فانس وكذلك المستشار الأمني للأمن الوطني للرئيس بروفيسور بجيتبنسكي وكذلك السناتورات المعروفين وذوي القدرات والتأثير جاكسون، يغبيتس وساتون وصديقنا العزيز باسم كل الكنيست بإسرائيل. سيدي الرئيس، أرسل له اليوم دعواتي بالشفاء العاجل والكامل، نعم لقد عبروا عن تقديرهم الإيجابي لتلك الخطة مثل رئيس الولايات المتحدة الأمريكية السابق، السيد جرالد فورد، سكتير الدولة سابقاً، هنري كيسنجر، الناطق باسم الجالية اليهودية بأمريكا، الراب دكتور شيندلر، جميعهم قالوا بأن أساس الخطة هو مَنطِقُها.

من أمريكا وفي طريقي إلى البيت تأخرت بلندن وعرضت خطة السلام بجزئيها أمام رئيس حكومة بريطانيا ووزير الخارجية البريطاني، أيضاً السيد كهلان والدكتور إيفان أبدوا تقديرهم الإيجابي لخطتنا بخصوص السلام، وقال رئيس حكومة بريطانيا لمستشارنا القضائي بأن الخطة تلك تعتبر الأكثر بناءة.

قدمت تلك الخطة أيضاً للمبعوث الخاص برئيس الجمهورية الفرنسية زيكار دستيان، عند تواجدي بالولايات المتحدة الأمريكية طلبت من سكرتير الدولة بأن يعرض الأمر على الرئيس السادات ومطالبته باسمي برغبتي بالاجتماع به، في القاهرة أو بأي مكان محايد، حتى لو أراد في الإسماعيلية.

لقد ذُكِر مكان اللقاء الإسماعيلية بواسطتي لأنه سبق أن تحدثنا عن تلك الإمكانية مع الرئيس السادات أثناء زيارته للقدس، وأبلغنا الرئيس المصري بواسطة سكرتير الدولة بأنه يختار الإسماعيلية كمكان للقاء، وافقت، لذلك وبعد مضي عدة أيام وبعد انتهاء البعثة للولايات المتحدة وبريطانيا، تم اللقاء بالإسماعيلية.

سيدي الرئيس، لقد كانت مقابلة ناجحة ونجاحها تم منذ بدايتها، لقد أجرينا محادثة شخصية بيننا وبين الرئيس السادات ومن خلال الخمسة دقائق الأولى من المحادثة تم التوصل إلى استمرار المباحثات بين الدولتين من أجل الوصول إلى توقيع "عقد سلام" بدلاً من اللفظ أو المسمى "اتفاقية سلام" وستتم تلك المفاوضات على مستوى عالي ستكون اللجان: لجنة سياسية وستكون في القدس، ولجنة عسكرية تكون في القاهرة، رؤساء اللجان سيكونوا وزراء الخارجية ووزراء الأمن المصري والإسرائيلي، وسيترأس الجلسات بالتبادل وسيفتتح وزير خارجيتها الجلسات في القدس، وسيقوم وزير الأمن المصري بفتح جلسات اللجنة العسكرية أو الأمنية في القاهرة، وبعد مرور سبعة أيام سوف نتبادل الأدوار للرؤساء، اللجنة السياسية ستعالج المناطق المدنية في شبه جزيرة سناء وأيضاً اللجنة العسكرية ستعالج جميع المشاكل العسكرية المرتبطة بعقد السلام بخصوص نصف جزيرة سيناء وإذا حصل فإن سيدي الرئيس في المرة الأولى ومنذ ثلاثين سنة تقريباً وبعد أسبوعان سيبدأ مباحثات مباشرة وجهاً لوجه بين المندوبين المختصين، وزراء إسرائيل ومندوبين من مصر، وزراء خارجيتها ودفاعها، لن يكون هناك شخص ثالث في هذه اللجان كما كان متبع في جميع المقابلات بيننا وبين الدول العربية بل بين الوزراء بأنفسهم ستدار هذه الاجتماعات.

الأساس لعقد السلام:

سيكون مباحثات في الجوانب السياسية والأمنية من أجل الحصول على توقيع على عقد سلام، وبما أن ذلك يحدث للمرة الأولى بعد قيام الدولة وللمرة الأولى بعد خمس حروب وللمرة الأولى بعد الإعلانات من الاتجاهات المتعددة التي بها يجب إبادة دولة إسرائيل – يجب أن نبارك هذا التحول وأن نتمنى طيلة الأسابيع أو الشهور والذي أثنائه يجلس الجانبان ليصلا إلى اتفاق، وإذا حصل اتفاق فهو سيخدم كأساس لعقد السلام والذي في هذه الحالة سيتم التوقيع عليه بواسطة مندوبين مختصين لإسرائيل ومصر.

ممكن القول أنه في لقاء الإسماعيلية وافق الطرفان أيضاً على إعلان مشترك لكن منعوا النشر لأن الوفدان لم يصلوا إلى شيء متفق ومشترك بخصوص المشكلة المسماة وبحق مشكلة عرب إسرائيل، بينما المصريين يُسمونها بلسانهم وهذا حقهم مشكلة الشعب الفلسطيني، حاولنا، عملنا جهد كبير للوصول لشيء مشترك، لكن اتضح عدم قدرتنا بالوصول لاتفاق معين، رفضنا في العاشرة والعاشرة والنصف ليلاً من اليوم الأول من الأسبوع المقابلة ليوم الاثنين صباحاً لأننا فرضنا وجود حل مع تعب من الطرفين.

حق الكلام لمصر:

لعدم وجود إعلان مشترك حسب ما جاء باللجنة الدولية، والاقتراح تم قبوله – أن كل طرف يحدد موقفه وبلسانه فقط، لذلك مشكلة عرب إسرائيل كما سماها الرئيس المصري في لقاء الصحافة المشترك كان على جزئين:

"The position of Egypt is that a Palestinian State should be established in the West Bank and the Gaza Strip"

الجزء الثاني:

"The Israel position is that the Palestinian Arabs residing in Judea Samaria and the Gaza district should enjoy self rule"

من أجل الاختلاف بهذا الموضوع، تم منع إعلان كان المضمون قد اتفق عليه، نحن لم نفكر بالضغط لإعلان بيان مشترك، إذا قال الجانب المصري أن في مثل هذه الظروف لن يوقع على اتفاق جدير بالذكر أن المضمون اتفق عليه من الطرفان معاً.

سيدي الرئيس، مع إتمام المقابلة بالإسماعيلية نحن قمنا بواجبنا وقدمنا نصيبنا، من الآن حق التحدث للطرف الثاني، نحن من أجل عقد سلام أخذنا على عاتقنا مسؤولية كبيرة ومخاطر كبيرة أيضاً.

نقاش مع أصدقاء:

في هذه الأيام منذ عودتي من الولايات المتحدة طرأ نقاش صعب ومؤلم بين خيار الناس من أصدقائي وبيني، أيضاً أقول من على منبر الكنيست كما قلت لهم أنه إذا كتب علي أن أقوم بنقاش كهذا – سأقبله بحب، هم أصدقائي، مشينا طريق طويلة في أيام صعبة وأيام جيدة وأحبهم وسأبقى أحبهم، لكن لا مفر، يجب عليك أن تأخذ المسؤولية بنفس الحجم المدني الذي لن يكون قرار سياسي بدونه.

أعتقد أننا نسير في الطريق الصحيح من أجل أن نسمح بمباحثات سلام وتوقيعه، بعد فحص كافة الطرق كما ذكرنا أكثر من مرة في جلساتنا بالكنيست، لاشك لدي أن الطريق الوحيد للسماح بمباحثات سلام هي المقترحة على يد الحكومة، لذلك إذا كان داع للمثول أمام نقاشات أصدقاء غالية بهذا الخصوص فسنقف أمامه، المسؤولية كبيرة وهناك مخاطر.

لذلك، أقول مرة أخرى: بالإسماعيلية نتيجة للقاء واشنطن ولندن، نحن حكومة إسرائيل قمنا بما يجب علينا عمله، والآن جاء دور الطرف الثاني.

إذا كان رجال وزارة الخارجية المصرية يعتقدون أنهم سينجحوا بتشغيل ضغوط دولية علينا لنقبل بما هو غير مقبول علينا فهم خاطئين، إذا مُورسَ ضدنا ضغط سيدي الرئيس فهذا لن يفيد أحد لأننا متعودين على الضغوطات وعدم الرضوخ لها، لكنني مقتنع أنه لن يكون هناك أي ضغط دولي على دولة إسرائيل، الناس اللذين مدحوا خطة السلام التي عرضناها هي أشخاص جيدين جداً ويعرفون مضمونها بالكامل ما عدا بعض تعديلات وقمنا أيضاً بتحويلها لمعرفة أصدقائنا الأمريكيين الذين لا يغيرون في مضمون الخطة وماهيتها، هذه خطة أحضرتها بمعرفة الرئيس كارتر ومعرفة الرئيس السادات وهم لا يستطيعون بواسطة استدعاء أشخاص آخرين من وزارة الخارجية المصرية من تغيير رأيهم طيلة أسابيع عدة.

أوهام في وزارة الخارجية المصرية:

لدينا دعم أخلاقي في أنحاء الولايات المتحدة والحكومة والكونجرس بمنزليه وكذلك بيت النواب وأبلغني رئيس الغالبية الديمقراطية السيد رأيت أنه يمدح ويقبل خطة السلام هذه – كذلك رأي الشعب الأمريكي الجالية اليهودية في الولايات المتحدة لذلك إن رجال وزارة الخارجية المصرية يوهمون أنفسهم بأنه إذا لم تقبل الاقتراحات الخاصة بهم والغير واقعية سيفرض علينا ضغط دولي لم يحصل وسنسير على طريقنا: إحضار سلام مع الغير للشعب الإسرائيلي، سلام في الشرق الأوسط لأن هذه رغبتي ليس فقط منذ مايو – يونيو ١٩٧٧م بل كذلك من نوفمبر – ديسمبر ١٩٤٧م، منذ أيام إطلاق الرصاصة الأولى والتي غيرت من علاقة السلام بين عرب إسرائيل ويهود دولة إسرائيل والتي خرقت بيد العربي قلب كل يهودي ومنذ أن توجهت لعرب إسرائيل ونداديتهم بأن: لا تقتلوا يهودي، سنبني الأرض معاً كي تكون دولة يفتخر بها للشعبين لكن سيلان الدم استمر وكانت هناك خمسة حروب ونريد أن نضع لها نهاية على يد إحلال السلام وتوقيع عقود سلام.

إعطاء سلام للدولة:

هذه رغبتنا وأنا واثق سيدي الرئيس بأنني أعبر عن رغبة كل الشعب اليهودي بمنح سلام للبلاد.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق:

- الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧م، منشورات الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٨م.
- وثائق فلسطينية – مائتان وثمانون وثيقة مختارة ١٨٣٩-١٩٨٧م، دار الثقافة، م.ت.ف، بيروت، ١٩٨٧م.
- آلون، يغئال، السعي إلى السلام، خطة ألون (تُخنيت ألوف) ١٩٦٧/٧/٢٦م، الكيبوتس الموحد، تل أبيب، ١٩٨٩م.
- زاكين، دوف، الصراع العربي الإسرائيلي (هسخسوخ هعربي يسرائيلي)، خطة التسعة بنود لآبا ايبان في الأمم المتحدة عام ١٩٦٨م، وثيقة رقم ٦، مركز الحزب، الكيبوتس المحلي، جفعات حبيبة، فبراير، ١٩٨٥م.
- ميرون، مرزيني، مشروع مناحيم بيغن للحكم الذاتي، مجموعة وثائق عن قيام الدولة، تحرير نوريت جبنزة – برفمان، خدمات الإعلانات، مركز المعلومات الأمنية للنشر، القدس، إسرائيل، ١٩٨١م.

ثانياً: الموسوعات:

- الموسوعة الفلسطينية، مج١-٥، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، دمشق، ط١، ١٩٨٤م.
- المسيري، عبدالوهاب، اليهود واليهودية والصهيونية، ج٧، دار الشروق، القاهرة، ط١، ١٩٩٥م.

ثالثاً: المصادر:

١ - المصادر باللغة العربية:

- الحوت، بيان نويهض، القيادة والمؤسسات السياسية في فلسطين ١٩١٧-١٩٤٨م، دار الهدى للنشر، بيروت، ط١، ١٩٨٦م.

- الخالدي، وليد، خمسون عاماً على تقسيم فلسطين ١٩٤٧-١٩٩٧م، دار النهار للنشر، بيروت، ط١١، ١٩٩٨م.
- ـــــــــــــ، كي لا ننسى، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٩٧م.
- دروزة، محمد عزة، الحركة العربية الحديثة، ج٤، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، ١٩٥٠م.
- العارف، عارف، النكبة، ج١، المكتبة العربية، صيدا، لبنان، ١٩٥٦م.
- ـــــــــــــ، النكبة، ج٣، المكتبة العربية، صيدا، لبنان، ١٩٥٦م.
- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية للأعوام ١٩٦٤-١٩٧٧م، منشورات الدراسات الفلسطينية، بيروت.
- معهد البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الاستيطان الصهيوني في فلسطين ١٩٤٨-١٩٧٣م، ج٢، دار نافع للطباعة والنشر، القاهرة، حزيران ١٩٧٥م.
- اليوميات الفلسطينية، مج١، النصف الأول من العام ١٩٦٥م، دائرة السياسيات السياسية والإدارة العامة، الجامعة الأمريكية، بيروت، ١٩٦٥م.
- ـــــــــــــ، مج١٧، من ١/١-١٩٧٣/٦/٣٠م، دائرة السياسيات السياسية والإدارة العامة، الجامعة الأمريكية، بيروت، ١٩٦٥م، تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٥م.
- ـــــــــــــ، مج٣، من ١/١-١٩٦٦/٦/١٣م، دائرة السياسيات السياسية والإدارة العامة، الجامعة الأمريكية، بيروت، ١٩٦٥م.

٢- المصادر باللغة الأجنبية:

- كتاب محاضر الكنيست ١٩٦٨/٨/٧م، وزارة المعارف والثقافة، دائرة النشر، مركز الإعلام، القدس، ١٩٦٩م.
- كتاب محاضر الكنيست الإسرائيلي ١٩٧٣/١٠/٢٣م، وزارة المعارف والثقافة، دائرة النشر، مركز الإعلام، القدس، ١٩٧٤م.

- ياسين، السيد، محاضر الكنيست الإسرائيلي ١٩٦٦/١٩٦٧م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٧م.
- يسرائيل شناتون هممشلاة ٥٧٣٧ (الكتاب السنوي للحكومة الإسرائيلية ١٩٧٦م)، (عبري) وزارة المعارف والثقافة، دائرة النشر، مركز الإعلام، القدس، ١٩٧٧م.
- يسرائيل شناتون هممشلاة ٥٧٣٢-٥٧٣٤ (الكتاب السنوي للحكومة الإسرائيلية ١٩٧٣-١٩٧٤)، (عبري)، وزارة المعارف والثقافة، دائر النشر، مركز الإعلام، القدس، ١٩٧٤م.

رابعاً: المراجع:

١- المراجع العربية:

- البحيري، صلاح، وآخرون، تحرير جواد الحمد، القضية الفلسطينية، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ط١، ١٩٧٧م.
- بركات، نظام، الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ١٩٨٨م.
- ـــــــــــ، النخبة الحاكمة في إسرائيل، منشورات فلسطين المحتلة، بيروت، ط١، ١٩٨٢م.
- ـــــــــــ، مراكز القوى في إسرائيل ١٩٦٣-١٩٨٣م ودورها في وضع السياسة الخارجية الإسرائيلية، دار الجليل، عمان، الأردن، ط١، ١٩٨٣م.
- بغدادي، عبدالسلام إبراهيم، مفهوم الكيان الصهيوني للأمن القومي ١٩٤٨-١٩٨٢م، وزارة الثقافة والإعلام، دائرة الشؤون الثقافية والنشر، العراق، ١٩٨٥م.
- الترانسفير في الفكر الصهيوني، م.ت.ف، الإعلام الموحد، ط١، ١٩٨٩م.
- التل، عبدالله، كارثة فلسطين، مطبعة مصر، القاهرة، ١٩٥٩م.
- توما، أميل، منظمة التحرير الفلسطينية، دار الاتحاد للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٦م.

- أبو جابر، إبراهيم، القدس في دائرة الحدث، ج٢، مركز الدراسات المعاصر، أم الفحم، ١٩٩٦م.
- أبو جابر، كامل، الولايات المتحدة وإسرائيل، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧١م.
- جبارة، تيسير، تاريخ فلسطين، دار الشروق للنشر والتوزيع، رام الله، فلسطين، ط١، ١٩٩٨م.
- الجعفري، وليد، المستعمرات الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة ١٩٦٧-١٩٨٠، سلسلة كتب تسجيلية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط١، ١٩٨١م.
- ـــــــــــــ، المشروع الإسرائيلي للإدارة الذاتية – جذوره، تطوره، أخطاره، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط١، ١٩٧٩م.
- الحزب الشيوعي الإسرائيلي – المؤتمر الـ ١٨، إصدار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الإسرائيلي (راكاح)، مطبعة الاتحاد التعاونية، حيفا، ١٩٧٦م.
- حميد، راشد، قرارات المجلس الوطني الفلسطيني، مركز الأبحاث، م.ت.ف، بيروت، ١٩٧٥م.
- حيدر، عزيز، وآخرون، دليل إسرائيل العام، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط٢، ١٩٩٦م.
- خدوري، مجدية، عقدة النزاع العربي الإسرائيلي، الدار المتحدة للنشر، بغداد، ط١، ١٩٧٢م.
- خطاب، محمود شيت، الوجيز في العسكرية الإسرائيلية، معهد البحوث والدراسات العربية بالجامعة العبرية، القاهرة، ١٩٦٨م.
- خلوصي، محمد علي، التنمية الاقتصادية لقطاع غزة ١٩٤٨-١٩٦٢م، المطبعة التجارية للنشر، القاهرة، ب ط، ١٩٦٧م.
- دجى، رمضان بابا، حق العودة للشعب الفلسطيني ومبادئ تطبيقه، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

- دياب، محمد عبدالكريم، الناصرية الفكر والممارسة، دار المسيرة، بيروت، ط١، ١٩٧٥م.
- الرابطة الإسلامية لطلبة فلسطين، مشاريع الحلول السلمية على الساحة الفلسطينية في الفترة ١٩٧٤-١٩٨٤م، مطبعة فيصل الإسلامية، الكويت، ط١، ١٩٨٤م.
- ربابعة، غازي إسماعيل، الاستراتيجية الإسرائيلية للفترة ما بين (١٩٦٧-١٩٨٠)، مكتبة المنار، الأردن، ط١، ١٩٨٣م.
- رزوق، أسعد، إسرائيل الكبرى – دراسة الفكر التوسعي الإسرائيلي، مركز الأبحاث، م.ت.ف، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت، ط٢، ١٩٧٣م.
- رياض، عادل محمود، الفكر الإسرائيلي وحدود الدولة، معهد البحوث والدراسات العربية، دار النهضة العربية للنشر، بيروت، ط١، ١٩٨٩م.
- زعيتر، أكرم، القضية الفلسطينية، دار المعارف، مصر، ب ط، ١٩٥٥م.
- سالم، وليد، حق العودة، وحدة الدراسات الاستراتيجية، بانوراما، المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع للنشر، ط١، ١٩٧٧م.
- سخنيني، عصام، فلسطين الدولة، مركز الأبحاث، م.ت.ف، بيروت، ط١، ١٩٨٥م.
- سليمان، محمد يحيى، الكيان الصهيوني خلال حكم الليكود من أيار ١٩٧٧ – تموز ١٩٨٤م، منشورات الهدف، بيروت، ١٩٨٦م.
- السماك، محمد، الإرهاب والعنف السياسي، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، ب ت.
- سمودى، هالة أبو بكر، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي ١٩٦٧-١٩٧٣م، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٨٦م.
- سويد، محمد، الصراع على أرض التسوية الإسرائيلية ١٩٧٣-١٩٧٨م،، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٧٨م.
- سويد، ياسين، التاريخ العسكري لبنى إسرائيل من خلال كتاباتهم، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع والنشر، لبنان، ط١، ١٩٩٨م.

- شبيب، سميح، الأصول الاقتصادية والاجتماعية للحركة السياسية في فلسطين ١٩٢٠-١٩٤٨م، مؤسسة الأسوار، عكا، ط١، ٢٠٠٠م.
- ـــــــــــ، حكومة عموم فلسطين، مقدمات ونتائج، شرق برس للنشر، نيقوسيا، ب ط، ١٩٨٨م.
- شعبان، أيمن أحمد، الصهيونية التي تحكم إسرائيل – الجذور والأهداف، دمشق، ط١، ١٩٩٥م.
- صايغ، أنيس، ميزان القوى العسكرية بين الدول العربية وإسرائيل، دراسات فلسطينية ١٢، مركز الأبحاث، م.ت.ف، بيروت، مايو ١٩٦٧م.
- صايغ، فايز، الدبلوماسية الصهيونية، دراسات فلسطينية ١٣، مركز البحوث، م.ت.ف، بيروت، مايو ١٩٦٧م.
- الصغير، زياد، تطور القضية الفلسطينية، دار الحوار للنشر والتوزيع، فلسطين، ط١، ١٩٨٤م.
- صلاحي، سمير، رنده شرارة، تصريحات ومواقف القادة الإسرائيليين والصهيونيين، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٢م.
- العابد، إبراهيم، العنف والسلام – دراسة في الاستراتيجية الصهيونية، دراسات فلسطينية ١٠، مركز الأبحاث، م.ت.ف، بيروت، مارس ١٩٦٧م.
- عبدالخالق، غسان، الحال الفلسطيني بعد ثلاثين عاماً من حزيران ١٩٦٧م، منشورات مؤسسة عبدالحميد شومان، عمان، ط١، ١٩٩٨م.
- عبدالرحمن، أسعد، نواف الزور، الفكر السياسي قبل الانتفاضة.. بعد الانتفاضة، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ١٩٩٠م.
- عبدالهادي، مهدي، المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية ١٩٣٤-١٩٧٤م، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط١، ١٩٧٥م.
- العثمان، عثمان، مأزق التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ط١، ٢٠٠٣م.

- عطايا، أمين، الأمن القومي العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي، بيروت، ط١، ١٩٩٥م.
- عطية، إحسان نزار، مصادرة الأراضي في المناطق العربية المحتلة ١٩٦٧-١٩٨٠م، جمعية الدراسات العربية، القدس.
- ـــــــــــ، وآخرون، مناطق عربية مختلفة – حقائق وأرقام، مركز الدراسات الإحصائية، جمعية الدراسات العربية، القدس، ١٩٨٥م.
- أبو عمرو، زياد، أصول الحركات السياسية في قطاع غزة، دار الأسوار، عكا، القدس، ط١، ١٩٨٩م.
- أبو عمشة، إبراهيم، فاعلية الفلسطينيين وتطورهم، دار بو سلامة للطباعة والنشر، تونس، ط١، ١٩٨٤م.
- الغزالي، أسامة، مستقبل الصراع العربي – الإسرائيلي – مشروع استشراق مستقبل الوطن العربي، محور العرب والعالم، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.
- غنيم، عبدالرحمن، الدولة الفلسطينية في الاستراتيجية الصهيونية، دار فلسطين العربية للطباعة والنشر، بيروت، ط١، ١٩٧٤م.
- ـــــــــــ، الثورة الفلسطينية في قطاع غزة، م.ت.ف، دمشق، ١٩٧١م.
- فؤاد، سعد زغلول، الفدائيون الفلسطينيون في ميدان القتال، مركز الأبحاث، م.ت.ف، بيروت، ١٩٧٠م.
- فتوني، علي عبد، المراحل التاريخية للصراع العربي الإسرائيلي، دار الفارابي للنشر، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٩م.
- قاسمية، خيرية، الصراع العربي الإسرائيلي في خرائط، معهد البحوث والدراسات، القاهرة، ١٩٧٩م.
- ـــــــــــ، وآخرون، المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧م، الدراسات الخاصة؛ ١٥، معهد البحوث والدراسات العربية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٨م.

- قهوجي، حبيب، العرب في ظل الاحتلال الإسرائيلي منذ ١٩٤٨م، مركز الأبحاث، م.ت.ف، بيروت، ط١، ١٩٧٢م.
- مؤسسة الدراسات الفلسطينية، فلسطين تاريخها وقضيتها، شركة الخدمات النشرية المستقلة للنشر، نيقوسيا، قبرص، ط١، ١٩٨٣م.
- ـــــــــــــــــــ، مشاريع التسوية الإسرائيلية ١٩٦٧-١٩٧٨م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٨م.
- مجاعصي، لمياء جميل، حزب العمل الموحد في إسرائيل، دراسات فلسطينية؛ ٤، مركز الأبحاث، م.ت.ف، بيروت، ١٩٦٨م.
- محارب، عبدالحفيظ، هاغاناة، اتسل، ليحي – العلاقات بين المنظمات المسلحة ١٩٣٧-١٩٤٨م، مركز الأبحاث، م.ت.ف، بيروت، ط١، ١٩٨١م.
- محارب، محمود، الحزب الشيوعي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية ١٩٤٨-١٩٨١م، دراسة نقدية، حقوق الطبع محفوظة للمؤلف، القدس، ط١، ١٩٨٩م.
- مرة، يوسف، أخطار التقدم العلمي في إسرائيل، دراسات فلسطينية ١٧، مركز الأبحاث، م.ت.ف، بيروت، أغسطس ١٩٦٧م.
- مصالحة، نور الدين، أرض أكثر وعرب أقل – سياسة الترانسفير الإسرائيلية في التطبيق ١٩٤٩-١٩٩٦م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط١، ١٩٩٧م.
- ـــــــــــــــــــ، إسرائيل الكبرى والفلسطينيين، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
- ـــــــــــــــــــ، إسرائيل وسياسة النفي، ترجمة عزت الغزاوي، مؤسسة الأيام للنشر، رام الله، فلسطين، ب ط، ٢٠٠٠م.
- مطلق، رفيق حبيب، إسرائيل قبيل العدوان، دراسات فلسطينية ١٩، مركز الأبحاث، م.ت.ف، بيروت، سبتمبر ١٩٦٧م.
- من الفكر الصهيوني المعاصر، مركز الأبحاث، م.ت.ف، بيروت، ١٩٦٨م.
- مناع، عادل، بشارة، عزمي، دراسات في المجتمع الإسرائيلي، مركز دراسات المجتمع العربي في إسرائيل، ١٩٩٥م.

- النابلسي، تيسير، الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربي (دراسة لواقع الاحتلال الإسرائيلي في ضوء القانون الدولي العام، مركز الأبحاث، م.ت.ف، ط١، ١٩٧٥م.
- أبو النمل، حسين، بحوث في الاقتصاد الإسرائيلي، مركز الأبحاث، م.ت.ف، بيروت، لبنان، تموز (يوليو) ١٩٧٥م.
- هلال، علي الدين، مشروعات الدول اليهودية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة ١٩٧٨م.
- الهندي، هاني، جيش الإنقاذ، بيروت، ط١، ١٩٧٤م.
- الهور، منير، طارق الموسى، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية ١٩٤٧-١٩٨٥م، دار الجليل للنشر، عمان، ط٢، ١٩٨٦م.
- هويدي، أمين، كيف يفكر زعماء الصهيونية، دار الموقف العربي، مصر، ١٩٧٥م.
- أبو يصير، صالح مسعود، جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن، تقديم ياسر عرفات، دار البيادر للنشر والتوزيع، ج.م.ع، ط١، ١٩٨٨م.
- يحيى، لطفي عبدالوهاب، الكيان العربي، بيروت، ب ط، ١٩٦٥م.

٢ - المراجع الأجنبية المترجمة:

- ارنسون، جفري، سياسة الأمر الواقع في الضفة الغربية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط١، ١٩٩٠م.
- أفرايم، مناحيم تلمي، معجم المصطلحات العبرية، ترجمة أحمد بركات العجرمي، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، ط١، ١٩٨٨م.
- ايفور، بيلياف، الشرق الأوسط والعرب، دار القارابي، بيروت، ١٩٧٤م.
- باجيك، تاديوش فالسنونكي، وآخرون، حرب حزيران ١٩٦٧م، ترجمة محمود فلاحة، دمشق، ١٩٧٣م.
- بيغن، مناحيم، الإرهاب، ترجمة معين أحمد محمود، دار المسيرة، ط٢، ١٩٨٨م.
- ديوان بيرندراناث، الحرب والسلام في غرب آسيا، تعريب محمد إبراهيم المرشدي، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، ١٩٧١م.

- شاليف، أريـــيه، الانتفاضة – أسباب وحقائق وانعكاسات، ترجمة عليان الهندي، جمعيـــة الدراسات العربية، القدس، ١٩٩٧م.
- شديد، محمد، الولايات المتحدة والفلسطينيين بين الاستيعاب والتصفية، ترجمـــة كوكـــب الريس، جمعية الدراسات العربية، القدس، ١٩٨٠م.
- كتن، هنري، القدس، ترجمة إبراهيم الراهب، دار كنعان للدراســـات والنـــشر، دمـــشق، ط١، ١٩٩٧م.
- كمرلنغ، باروخ، ويؤيل شموئيل مندال، ترجمة حمزة غنـــايم، الفلـــسطينيون صـــيرورة شعب، إصدار المركز الفلسطيني للدراســـات الإســـرائيلية، مؤســـسة الأيـــام، رام الله، ٢٠٠١م.
- كوبار، جاك، أوراق جديدة عن حرب الأيام الستة، ترجمة نهاد خير، بيروت، ١٩٧٣م.
- كييفال، جيرشون، السياسيات الحزبية في إسرائيل والأراضي المحتلة، ترجمة مـــصطفى الرز، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط١، ب ت.
- ليش، آن موسلي، الانتقال إلى الحكم الذاتي الفلسطيني: خطـــوات عمليـــة نحـــو ســـلام إسرائيلي – فلسطيني، ترجمة نهلة الخطيب، مؤسسة الدراسات الفلـــسطينية، بيـــروت، ط١، ١٩٩٣م.
- موطى، غولان، السياسة الصهيونية تجاه القدس ١٩٣٧-١٩٤٩م، ترجمة جواد ســـليمان الجعبري، منشورات وزارة الإعلام، سلسلة القدس ٥، ط١، ١٩٥٦م.

٣- المراجع باللغة الإنجليزية:

- Aharoni, Yair, The Israeli: Economy: Dreams and Realities, London: Routiedge, 1991.
- Ariel Sharon Warrio: The Autobiography of Ariel Sharon (London Macdonald, 1989).
- Benny Morris, Yosef Weitz and the Transfer Committees, 1947-1949, Middle Eastern Studies, vol. 22 no4 (October 1986).
- Chace, James, Conflict in the Middle East, (New York the H.W. Wilson Company) 1969.
- David Hirst, The Gun and the Olive Branch (London: Faber and Faber, 1984).

- Dayan Moshe, Story my Life, (London: Weldefeld and Nicalson, 1975).
- Fred J. Khouri: The Arab – Israeli Dilemma (Syracuse. N.Y: Syracuse) University Press, 1988.
- Futile Diplomacy, vol. It Arab Zionist Negotiations and: Caplan: Neil the End of the Mendate Frank Cass, London, 1986.
- Halevi: "Characteristics of Israel Economic Growth.
- Harris, Taking Root: Israel Settlement in The West, the Golan and Gaza Sinai, 1967-1980.
- Joseph Schechtman, "The Case for Arab – Jewish Exchange of population" manuscript, in weitz's papers, institute for settlement study, Regovot in 1993.
- Meron Benvenisti, West Bank data, project: Asurvey of Israelis Polices, AEI Studies; 398, Washigton, D.C.: American enter Prise Institute for Public Policy, Research, 1948.
- Mohamed Hekil, the Rood to Ramadan, Collimc, Tames Place (London 1975).
- Nadav Safran, Israel: the Embattled ally (Combrige, Mass: Belknap press of Harvard University Press, 1978).
- Nur Masalha, Expulsion of the Palestinians: The Concept of "Transfer" in Zionist Political Thought, 1822-1948 (Washington, D.C.: Institute for Palestine, 1992.
- Rivlin, Pul, The Israeli Economy, Boulder, Colo: Westriew Press, 1992, p.7.
- Simha Flapan, the Birth of Israel: Myths and Realities (New York: Pantheon books, 1987).
- Walid Khalidi, "Plan Dalet: Master plan for The Conquest of Palestine", Journal of Palestine studies 18, no.1 (Autumn 1988).
- Yaacov, Goldstine, David Ben – Gurion and the Bi – National Middle Eastern Studies, vol, Iv. No3, 1989, 405 idea in Palestine.
- Yair Eveon, The Middle East: Nations Super-Powers and Wars (London): Elek book, 1972.

٤ - المراجع العبرية:

- ايزنشتادت، شموئيل نوح، المجتمع الإسرائيلي، (عبري)، إصدار ماجنس، القدس، ١٩٦٧م.
- آلون، إيغئال، المعدات جاهزة للقصف، الكيبوتس الموحد، إسرائيل، ١٩٨٠.
- ألون، إيغئال، بحرتي لشلوم (السعي إلى السلام)، الكيبوتس الموحد للنشر، تل أبيب، ١٩٨٩م.
- بارزوهار، ميخائيل، بن غوريون، (عبري)، عام عوفيد للنشر، تل أبيب، ١٩٧٧م.
- جلعاد، زوربال، سيفر هابلماح (كتاب البلماح)، هاكيبوتس هاميوحاد، تل أبيب، مج٢، ١٩٥٦م.
- زاكين، دوف، الصراع العربي الإسرائيلي، (عبري)، مركز الحزب، الكيبوتس المحلي، جفعات حبيبه، فبراير، ١٩٨٥م.
- عامي، شلومو ليف، بمأفاك أو مميرد (في النضال والثورة)، (عبري) وزارة الدفاع الإسرائيلي، ب ط، ب ت.
- كوهين يروحام، تخنيت ألون (مشروع ألون) الكيبوتس الموحد، القدس، إسرائيل، ١٩٩٠.
- مرزيني، ميرون، بحتيرا لشلوم (السعي إلى السلام)، (عبري)، الكيبوتس الموحد للنشر، تل أبيب، ١٩٨٩م.
- نافتاك لو، لافي، تاريخ حياة موشى ديان، دار معاريف، تل أبيب، ١٩٦٩م.
- ندية، يوسف، هسخسوخ هعربيى يسرائيلي (لصراع العربي الإسرائيلي)، (عبري)، الكيبوتس الموحد إسرائيلي، ١٩٨٠م.
- ناي، نتان، أزمات سياسية في إسرائيل، (عبري)، إصدار كتير، القدس، ١٩٨٢م.

خامساً: الدوريات:

١ - مجلة شؤون فلسطينية:

- شؤون فلسطينية، مركز الأبحاث، م.ت.ف، بيروت، الأعداد: ٢٢ حزيران (يونيو) ١٩٧٣م. ع٣٦، أكتوبر ١٩٧٣م. ع٢٠١، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩م. ع٦٧، حزيران (يونيو) ١٩٧٧م. ع٢٠١، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩م. ع٣٥، تموز (يوليو) ١٩٧٢م. ع٢٣، تموز (يوليو) ١٩٧١م. ع٢، أيار/ مايو ١٩٧١م. ع١٠٤، تموز/ يوليو ١٩٨٠م. ع٧٧، أبريل ١٩٧٨م. ع١٢، آب (أغسطس) ١٩٧٢م. ع٢، أيار (مايو) ١٩٧١م. ع٢٧، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٣م. ع٤٠، كانون الأول ١٩٧٤م. ع٦٦، أيار/ مايو ١٩٧٧م. ع٩٩، شباط (فبراير) ١٩٨٠م. ع٢٢، حزيران/ يونيو ١٩٧٣م. ع٣٤، حزيران (يونيو) ١٩٧٤م. ع٢٢، حزيران (يونيو) ١٩٧٣م. ع١٠٧، تشرين الأول/ أكتوبر، ١٩٨٠م. ع٢٢، حزيران (يونيو) ١٩٧٣م. ع٦٧، حزيران (يونيو) ١٩٧٧م. ع٨٦، كانون ثاني/ يناير، ١٩٧٩م.

٢ - مجلة الأرض:

- مجلة الأرض، السنة الأولى، ع١١، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق، ١١ شباط ١٩٧٤.
- مجلة الأرض، السنة الأولى، ع١٢، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق، ٧ مارس ١٩٧٧م.
- مجلة الأرض، السنة الأولى، ع١٣، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق، ٢١ آذار ١٩٧٤م.
- مجلة الأرض، السنة الأولى، ع١٦، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق، ٧ أيار ١٩٧٤م.
- مجلة الأرض، السنة الأولى، ع١٨، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق، ٧ يونيو ١٩٧٤م.
- مجلة الأرض، السنة الأولى، ع١٩، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق، ٢١ حزيران ١٩٧٤م.

- مجلة الأرض، السنة الأولى، ع١٩، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق، ٢١ حزيران ١٩٧٤م.
- مجلة الأرض، السنة الأولى، ع٢٣، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق، ٢١ آب ١٩٧٤م.
- مجلة الأرض، السنة الأولى، ع٢٤، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق، ٧ أيلول ١٩٧٤م.
- مجلة الأرض، السنة الأولى، ع٢٦، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق، ١٠ مايو ١٩٧٧م.
- مجلة الأرض، السنة الأولى، ع٦، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق، ٧ كانون الأول ١٩٧٣م.
- مجلة الأرض، السنة الأولى، ع٩، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق، يناير ١٩٧٤م.
- مجلة الأرض، السنة الرابعة، ع١، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق، ١٩٧٦/٩/٢١م.
- مجلة الأرض، السنة الرابعة، ع١٠-١١، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق، ١٩٧٧/٢/٢١م.
- مجلة الأرض، السنة الرابعة، ع١٦، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق، ١٩٧٧/٥/٧م.
- مجلة الأرض، السنة الرابعة، ع١٧، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق، ١٩٧٧/٥/٢١م.
- مجلة الأرض، السنة الرابعة، ع١٨، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق، ١٩٧٧/٦/٧م.
- مجلة الأرض، السنة الرابعة، ع١٩، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق، ١٩٧٧/٦/٢١م.

- مجلة الأرض، السنة الرابعة، ع٢٠-٢١، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق، ١٩٧٧/٧/١١م.
- مجلة الأرض، السنة الرابعة، ع٢٣، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق، ١٩٧٧/٨/٢١م.
- مجلة الأرض، السنة الرابعة، ع٣، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق، ١٩٧٧/٣/٢١م.
- مجلة الأرض، السنة الرابعة، ع٤، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق، ١٩٧٦/١١/٧م.
- مجلة الأرض، السنة الرابعة، ع٧-٨، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق، ١٩٧٣/١٢/٢١-١٩٧٤/٢/٧م.

٣- السياسة الدولية:

- السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، الأعداد: ع٥٣، يوليو ١٩٧٨م. ع٧٢، أبريل ١٩٧٣م. ع٢٠، أبريل ١٩٧٠م. ع٤٢، أكتوبر ١٩٧٥م. ع٧١، يوليو ١٩٨١م. ع١٩، يناير ١٩٧٠م. ع٢٨، أبريل ١٩٧٢م. ع٣٣، يوليو ١٩٧٣م. ع١٣، يوليو ١٩٦٨م.

٤- صامد الاقتصادي:

- صامد الاقتصادي، دار الكرمل للنشر والتوزيع، الأعداد: ع١٧، السنة الثالثة، حزيران ١٩٨٠م. ع٨٤، أيار ١٩٩١م. ع١٠٦، السنة الثامنة، تشرين الثاني/ كانون الأول ١٩٩٦م. ع١٠٥، أيلول ١٩٩٦م.
- عزمي، محمود، السمات العامة المميزة للصراع المسلح العربي – الإسرائيلي، مجلة المستقبل العربي، ع٨٧، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٧٥م.

سادساً: الجرائد:

١ - الجرائد باللغة العربية:

- الاتحاد، حيفا (ع١٥، يناير ١٩٧١م)، (ع٢٥، ينـــاير ١٩٧١م)، (ع٥، ينـــاير ١٩٧١م)، (ع١٠، مارس ١٩٧٢م)،.
- الأخبار المصرية، القاهرة، ع٧، يوليو ١٩٧٤م.
- الأهرام المصرية، القاهرة، (ع١١، ينـــاير ١٩٧٤م)، (ع١٦، يوليـــو ١٩٧٦م)، (ع٢٦، أكتوبر ١٩٧٦م).
- الرأي الأردنية، ع٤٠٦٧، ١٠ يوليو ١٩٨١م.
- النهار البيروتية، لبنان، (ع١٤، يونيو ١٩٧٤م)، (ع١٦، يناير ١٩٦٨م)، (ع١٨، ينـــاير ١٩٧٧م)، (ع٢٢، يوليو ١٩٦٨م)، (ع٣، يناير ١٩٧٤م)، (ع٤، أبريل ١٩٧٤م)، (ع٥، يناير ١٩٧١م)، (ع٧، مارس ١٩٧٥م).

٢ - الجرائد باللغة الإنجليزية:

- The Jerusalem post, 16/2/1968, 11/6/1969, 14/9/1972 , 10/11/1972, 2/1/1973, 14/5/1973, 17/12/1975, 25/2/1976, 26/4/1976, 14/9/1976, 10/6/1976.
- Ben Tov, M. Astrategy for peace, New Outlook, July, August, 1975.

٣ - الجرائد باللغة العبرية:

- جورنال يسرائيل الإسرائيلية، تل أبيب، ع١٧، سبتمبر ١٩٧٦م.
- دافار الإسرائيلية، تل أبيب، (ع٢٤، يوليو ١٩٦٧م)، ع٤، ينـــاير ١٩٧١م، ع٩، ينـــاير ١٩٧١م، ع٢٥، يناير ١٩٧١م، ع٢٠، فبرايـــر ١٩٧١م، تـــل أبيـــب، ع٢٩، ديـــسمبر ١٩٧١م، ع٢٩، نـــوفمبر ١٩٧٣م، ع٣٠، نـــوفمبر ١٩٧٣م، ع٢٧، مـــارس ١٩٧٤م، ع١١، أغسطس ١٩٧٤م، ع٢٤، أكتوبر ١٩٧٥م، ع٢، ينـــاير ١٩٧٧م، ع١٤، ينـــاير ١٩٧٧م، ع٢٧، يناير ١٩٧٧م، ع٢٦، يونيو ١٩٧٧م.
- عل همشمار الإسرائيلية، تل أبيب، (ع٣، يناير ١٩٧٣م)، ع٢٦، يونيو ١٩٧٣م، ع٢٨، يناير ١٩٧٥م، ع٩، فبراير ١٩٧٦م، ع٢٣، أبريـــل ١٩٧٦م، ع٢٧، نـــوفمبر ١٩٧٦م،

ع١، فبراير ١٩٧٧م، ع٩، مارس ١٩٧٧م، ع١٦، أكتوبر ١٩٦٩م، ع٢٢، أغسطس ١٩٧١م.

- معاريف الإسرائيلية، تل أبيب، (ع٣، سبتمبر ١٩٧٢م)، ع٢٧، ديسمبر ١٩٧٢م، ع٣١، ديسمبر ١٩٧٢م، ع١٠، مارس ١٩٧٤م، ع٢٢، يوليو ١٩٧٤م، ع٥، يونيو ١٩٧٤م، ع٢١، أغسطس ١٩٧٤م، ع١٤، ديسمبر ١٩٧٦م، ع٢٨، يناير ١٩٧٧م، ع٢٤، فبراير ١٩٧٧م.
- هاتسوفيه الإسرائيلية، تل أبيب، (ع١٣، أغسطس ١٩٧١م)، ع١٧، فبراير ١٩٧٧م، ع٢٧، يونيو ١٩٧٧م.
- هآرتس الإسرائيلية، تل أبيب، (ع١٢، يوليو ١٩٦٧م)، ع١٤، أغسطس ١٩٧٠م، ع١٥، ديسمبر ١٩٧٠م، ع١٧، ديسمبر ١٩٧٠م، ع٢٦، مارس ١٩٧١م، ع١١، أغسطس ١٩٧٢م، ع٩، يناير ١٩٧٤م، ع١٨، يناير ١٩٧٤م، ع١١، مارس ١٩٧٤م، ع٧، مايو ١٩٧٤م، ع٣١، مايو ١٩٧٤م، تل أبيب، ع٨، أغسطس ١٩٧٤م، ع٢١، أغسطس ١٩٧٤م، ع٥، أبريل ١٩٧٥م، ع٢٣، أكتوبر ١٩٧٥م، ع٦، يناير ١٩٧٧م، ع٧، يناير ١٩٧٧م، ع٢٥، يناير ١٩٧٧م، ع٧، يونيو ١٩٧٧م، ع١٩، يونيو ١٩٧٧م، ع٢٩، ديسمبر ١٩٧٧م.
- هموديع الإسرائيلية، تل أبيب، ع٢٧، أغسطس ١٩٧٤م.
- يديعوت أحرونوت الإسرائيلية، تل أبيب، (ع٢٨، نوفمبر ١٩٧١م)، ع٥، ديسمبر ١٩٧١م، ع٨، ديسمبر ١٩٧١م، ع٢٤، ديسمبر ١٩٧١م، ع٣٠-٣١، ديسمبر ١٩٧١م، ع١٩، سبتمبر ١٩٧٣م، ع١٣، فبراير ١٩٧٦م، ع٣، مارس ١٩٧٧م.

Abstract

This study tackled the Israeli concepts, ideas, initiaties and projects concerning the Palestinian issue since 1948-197٧. the researcher introduces to his study by making a survey to the political, military and economic situation in Palestine since 1948-197٧. the researcher handled the most outstanding and important enterprises, initiatives, ideas and projects to solve the Palestinian question which are represented hereinafter:

- The project of Federal or binational state.
- The project of the essential principles of the governmental system in Palestine.
- Victor Jakson Enterprise 1932.
- Ben Gorion Enterprise 1946.
- The project of the Israeli ministerial committee for transfer 1948.
- Aba Iban Enterprise 1948.
- The alternative Israeli project to cont Bernadot 1948.
- Joseph Sekhtman Enterprise 1948.
- The alternative Israeli Enterprise offered to the international reconciliation committee 1949.
- Izra Danin project 1949.
- The Israeli Enterprise called the Libian Operation 1950.
- Mushei Sharit initiative 1956.
- Hanan Bar concepts 1957.
- Mushei Dayan initiative 1959.
- Leivi Ashkoul initiative 1965.
- Mushei Dayan project 1967.
- David Ben Gorion concepts 1967.

- Yousif Vites Enterprise 1967.
- Ranan Vaits initiative 1967.
- Alizra Liveneh concepts 1967.
- Mushei Doulan project 1967.
- Rahabout project 1967.
- Aba Iban initiative 1968.
- Mushei Dayan project with military characteristic 1969.
- The project of Mapam party for peace 1969.
- The project of Brouno committee 1969.
- Sharoun Enterprise 1971.
- Golda Mair Enterprise 1971.
- Periz Enterprise 1972.
- The project of the national religious party (Mefdal) 1972.
- Dov Zakin Enterprise 1972.
- Aharoun kuhein Enterprise 1972.
- Israel Ghalily Enterprise 1973.
- The fourteen points project 1973.
- Ishak Rabin project for peace 1974.
- Shimon Peris project 1975.
- Murdathai Ben project 1975.
- The Enterprise of Labour party for peace 1976.
- The Enterprise of the communist Israeli party for making peace 1976.
- Professor Mushei Mouz initiative 1976.
- Menahem Beighen Enterprise 1977.

Finally the researcher monitored the attitudes of the Israeli projects and concepts concerning the Palestinian question in general and Jerusalem issue in particular, in the light of threatening the Palestinian land in the occupied territories by either confiscation or economical and political annexation, and looking at the Palestinian issue as a mere question of security and refugees.

The study proved that the Israeli initiatives and concepts either formal or informal aimed at liquidating the Palestinian identity by dissolving them in the Israeli entity or forcing them to settle in Arab in states. They aimed also at political, cultural and economical penetration in the Arab world.

The researcher finished his study by presenting some conclusions, which may reinforce the Palestinian Question and the Arab – Israeli conflict; he listed the documents, references, resources and indexes used in this study.